

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي

- أثناء الاحتلال -



منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث





طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي

- أثناء الاحتلال -

رئيس المشروع
أ. ة : نادية طرشون

الأعضاء:
د. جمال يحياوي
أ. سهيل الخالدي.

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب



منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

الإيداع القانوني : 1568/2007

ر.د.م.ك : ISBN.978 -9961-846-18-6

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين

السيد : محمد الشريف عباس

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتأريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصّة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها .

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبّه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني

الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعا لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والائتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكونا بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال .

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد الشريف عباس

تقديم بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكنون التاريخي، مترابطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد **محمد الشريف عباس**، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون ،وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

الهجرة الجزائرية إلى البلاد العربية
خلال العهد الاستعماري
مراحلها ومظاهرها

مقدمة

إنّ حركة الهجرة المعنية في هذا الموضوع، هي تلك الظاهرة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. و هي هجرة الآلاف من الجزائريين أسرا وجماعات فرارا من الاستعمار الفرنسي، باتجاه البلاد العربية والإسلامية المشرقية منها والمغربية، أو ما يمكن الاصطلاح على تسميته بالبلاد العربية ـ العثمانية.

والهجرة في عمومها ظاهرة اجتماعية إنسانية شملت كل بقاع الأرض، فمنذ القديم كانت هناك تنقلات وحركات هجرة من منطقة إلى أخرى، ومن قارة إلى أخرى، لعدة أسباب اقتصادية أو سياسية أو لظروف طبيعية من جفاف ومجاعات، كل هذه العوامل تحكمت في هذه الظاهرة الإنسانية ومنذ القدم . ومع استقرار الإنسان، جاءت ظروف أخرى سياسية بالدرجة الأولى، من اضطهاد سياسي وديني وعرقي، لتدفع بالمئات بل حتى الملايين من الناس إلى الانتقال خارج حدود بلادهم، بحثا عن مواطن أكثر أمنا واستقرارا .

والموقع الجغرافي للجزائر، جعلها منذ القديم منطقة مفتوحة على حركات هجرة بشرية، مثلما استقبلت موجات بشرية، كانت أيضا تخرج منها موجات لإغراض معيشية عديدة، قد يكون على رأسها طلب العلم والتفقه في الدين والبحث عن مصادر الاسترزاق أو فرارا من الخدمة العسكرية . ومثل هذه الهجرة كانت تتم بكل حرية، ولم تكن اضطرارية، أمّا الهجرة التي نحن بصدد دراستها وإلقاء الضوء عليها

فهي اضطرارية بالدرجة الأولى، اضطر إليها المئات والآلاف من الجزائريين منذ أن وطئت أقدام الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر سنة 1830 م، فارين من وطنهم إلى عموم البلاد العربية الإسلامية بعد ما تبين لهم وتأكد وجوب الهجرة عليهم .

وهذه الهجرة هي نتيجة حتمية لمارسات الفرنسيين الاستبدادية والظالمة التي مارسوها تجاه المسلمين الجزائريين، بما كانت تصدره الإدارة الفرنسية في الجزائر والحكومة المركزية في باريس من تشريعات وقوانين ومراسيم، بحجة تنظيم حياة المسلمين الجزائريين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية وحتى الدينية والفكرية، لتمكينهم من التوافق أكثر مع الحضارة الأوربية الجديدة بما تتضمنه من معايير الحرية والتقدم والرقي والازدهار .

والحقيقة أن هذه المنظومة من التشريعات والقوانين وضعت أساسا لخدمة المستوطنين الفرنسيين والأوربيين، لتمكينهم من إحكام قبضتهم على مقدرات المستعمرة الجديدة، والحصول على أكبر قدر ممكن من مساحات الأراضي السهلية الخصبة لتوطين الفرنسيين، ومن ذلك قوانين مصادرة أراضي القبائل الثائرة، وحصر وتحديد العديد من القبائل الأخرى على ما يسد رمقها من مساحات أرضية، وإلحاق الباقي من ما تم الاستيلاء عليه إلى مصلحة أملاك الدولة لتتصرف به كما تشاء، بحجة عدم قدرة الأهالي من الجزائريين على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الحسن .

وكانت الإجراءات الأكثر قسوة وتأثيرا على البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، هي الإلغاء التدريجي للملكية الجماعية للأراضي، وتقسيم أراضي القبائل إلى ملكيات فردية بحجة تمكين الأفراد من خدمة الأرض والحصول على مردود أحسن .إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك، فهي بطريقة أو بأخرى، تسهل على المدى البعيد انتقال هذه الملكيات الفردية الصغيرة إلى أيدي المستوطنين، إما بطرق البيع أو الرهن أو الدين .

وقد ألحقت هذه التشريعات، والتي غطت كامل القرن التاسع عشر، أضرارا كبيرة وبالغة بالأهالي المسلمين من الجزائريين، وحولتهم من أحرار كانوا يملكون أراض إلى عبيد و أقنان يخدمون بإمرة المستوطنين الفرنسيين والأوربيين. كما ساهمت هذه القوانين، والتي كان من أهمها على الإطلاق، قانون مصادرة الأراضي الصادر سنة 1845م في عهد بيجو . وأيضا قانون تحديد الأراضي الصادر 1851م في عهد الحاكم العام راندون، ثم قانون سناتوس كانسولت الذي وضعه نابليون الثالث سنة 1863م الذي يهدف إلى تقليص وإضعاف سلطة ومكانة رؤساء القبائل، وتفتيت القبيلة .

أحدثت هذه الإجراءات اضطرابا كبيرا في وضعية المجتمع والفرد الجزائري، بحيث لم تعد له القدرة على استغلال أرضه لقلة الإمكانات وللظروف المحيطة والمناخية الصعبة، زيادة على فقدانه لذلك البناء الاجتماعي الذي كان يحميه ويوفر له الأمان، والمتمثل في القبيلة .

وشيئا فشيئا تجمعت الأسباب التي اضطرت الفلاح الجزائري إلى التخلي عن أرضه، ووجد ضمن كل قبيلة حشد هائل من الأفراد الذين أضحوا لا يملكون شيئا على الإطلاق، مما دفع بالعديد من الجماعات والأفراد إلى مغادرة أراضيهم والهجرة إلى المغرب الأقصى وتونس وليبيا.

وكانت أكثر التشريعات شدة ومرارة، تلك التي صاحبت أو جاءت على إثر ثورة 1871. هذه الثورة التي أكدت أن الشعب الجزائري لم ييأس رغم الظروف الصعبة والمريرة التي مرت به، وقد خرج لتوه من أكبر مجاعة عرفتها البلاد، استغرقت قرابة ثلاث سنوات من 1866 إلى 1869 . ولم تتمكن هذه الثورة من الاستمرار أكثر من عام واحد، وكانت نتائجها وخيمة على الأهالي . فقد صودرت منهم الأراضي الباقية، وفرضت عليهم غرامات مالية كبيرة، ونفيت جماعات عديدة من قادة الثورة إلى أقصى جنوب الكرة الأرضية إلى كاليدونيا، ونفيت عائلات بأكملها إلى تونس، واضطرت جماعات أخرى الى الهجرة، بعد أن أصبحت لا تجد ما تتقوت به .

لم تكتف السلطات الاستعمارية الفرنسية بتغيير أنظمة الأرض والأملاك، بل تعدوها الى تغيير أنظمة القضاء الإسلامي . بحيث تم إلغاء نظام القضاء والعدالة الإسلامية، في عهد وزارة الجزائر الذي امتد من عام 1858 إلى عام 1860، وطلب من الأهالي المسلمين عرض قضاياهم ومرافعاتهم على المحاكم الفرنسية . وجاء هذا القانون

ليضيف سببا آخر للأسباب التي اضطرت الأهالي إلى الهجرة عن الجزائر إن ما ورد في رسالة موجهة من نابليون الثالث إلى حاكم الجزائر " ماكماهون" بتاريخ 20 جوان 1865 من وصف لما آل إليه وضع المسلمين الجزائريين جراء السياسة الفرنسية المنتهجة، لأكبر دليل على ما أصاب الجزائريين من مآسي ومصائب . وقد يكون مضمون الرسالة لحاجة في نفس يعقوب، إلا أن ظاهرها يدل على نوع من الاستدراك للأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية في الجزائر، ومما قاله نابليون الثالث في رسالته ما يلي : " ...ينقسم السكان العرب إلى قبائل على رأسها عائلات ذات نفوذ، لكننا أفلسناها وجردناها من اعتباراتها ...كما حاولنا تفكيك القبائل والإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا بديل نمنحه لهذا الشعب الذي أضحى تائها من غير دليل، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة، لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني ... لقد طرد السكان من أراضيهم، وهناك وثائق تبين الطريقة القسرية التي استعملتها مصلحة الأملاك تجاههم، واضطروا إلى اكتراء الأراضي المحتجزة التي كانت ملكا لهم منذ عهد سحيق، كما ابعدوا من السهول، فلجؤا إلى الجبال، ومنعتهم إدارة الغابات من استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها مراعي لمواشيهم "

ومثلما سبق القول، فإن هذه الهجرة لم تكن هجرة مؤقتة أو هجرة أفراد، بل كانت هجرة جماعات غنية وأخرى متوسطة، وحتى جماعات فقيرة، كما أنها امتدت على مدى سنوات، واستغرقت أكثر من نصف

قرن . فهناك من كانوا يخرجون مهاجرين من الجزائر برضى الحكومة الفرنسية، وحاملين لجوازات سفر فرنسية، وكانت الحكومة العامة في الجزائر تتساهل في أمر الهجرة، وتعمل في بعض الأحيان على طرد وترحيل بعض الأفراد ممن كانوا يعارضون سلطتها وتدخلاتها . ومن المهاجرين من كانوا يخرجون من الجزائر بقصد أداء فريضة الحج أو التجارة في المشرق العربي، ثم يستقرون نهائيا في بلاد الشام أو مصر أو الحجاز .

والهجرة الفردية، وبجماعات صغيرة، كانت قد بدأت غداة الاحتلال مباشرة لتليها سنة 1847 أكبر هجرة جماعية انطلقت من بلاد القبائل، وكان على رأسها خليفة الأمير عبد القادر على بلاد القبائل أحمد الطيب بن سالم، رفقة علماء وشيوخ زوايا، ونساء وأطفال، استقروا في دمشق وفي بعض أرياف فلسطين عند بحيرة طبرية .

وجاءت هجرة الأمير عبد القادر لتدعم الجماعة الأولى، وتوسعت بذلك نواة المستوطنات الجزائرية في بلاد الشام . كما أن هجرة الأمير عبد القادر تحكمت أو بعبارة أخرى، هي التي جذبت أو دعت الجزائريين الراغبين في الهجرة إلى التوجه إلى بلاد الشام على مدى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر .

وعرفت الجزائر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ذروة السيطرة الاستعمارية، بحيث تحولت تدريجيا من سنة 1871 إلى سنة 1891 إلى جمهورية فرنسية صغيرة، طبقت فيها على الأهالي قوانين

استثنائية مثل قانون الأهالي، وقانون الغابات، وأصبح المسلمون الجزائريون، بموجب هذه القوانين عبيدا ليس لهم خيار إلا بين أمرين ؛ إما الطاعة للأوامر أو العقاب بالحبس والغرامات، وكان هناك خيار ثالث، تداعت له جماعات كبيرة خاصة من مناطق الشرق الجزائري والوسط، وهو الهجرة التي وقعت بين اعوام 1888 و1899. ويبدو انه كان جائرا حتى على الجزائريين الذين كانوا قد هاجروا سابقا إلى تونس، فقد اضطروا هم الأخرون إلى الخروج من تونس باتجاه البلاد العربية الأخرى، وذلك بعد أن فرض الفرنسيون الحماية على تونس سنة 1881.

واصلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية مع مطلع القرن العشرين سن القوانين التي تخدم مصلحتها ومصلحة المستوطنين على حساب مصلحة الأهالي الجزائريين، مثل قانون فصل الدين عن الدولة سنة 1907، وقانون التجنيد الإجباري الذي وضع مشروعه النائب " مسيمي" وتمت الموافقة عليه سنة 1912، وهذان القانونان بالإضافة إلى سنوات الجفاف التي توالت على الجزائر، كانت وراء موجات الهجرة التي شهدتها مناطق الشرق والوسط والغرب الجزائري بين سنوات 1909، 1910، 1911، 1912 . وقد سلكت هذه الموجات البشرية إما طريق البر شرقا في اتجاه بلاد الشام أو انطلاقا من السواحل المغربية.

والملاحظ في هذه المرحلة، هو اهتمام السلطات الفرنسية بظاهرة الهجرة، التي كانت تظنها مؤقتة، وإذا بها تتجول الى ظاهرة دائمة . و

كان هذا الاهتمام ناتج عن الضغوط التي تزايدت على هذه السلطات من طرف الصحافة من جهة وضغوط الرأي العام ممثلة في العديد من النواب من جهة أخرى. فقررت السلطات الفرنسية، تشكيل لجان تحقيق للوقوف على حقائق الأمور. فكانت تقارير .warnier . luciani Barbedette ، في سنوات 1899 1910، 1911 م على التوالي والتي اتفقت في أغلب ما عرضته من معطيات، أن هناك فعلا معاناة كبيرة للأهالي ناتجة عن ممارسات موظفي الإدارة الاستعمارية الفرنسية واتفقت هذه التقارير انه لو أجيزت كل طلبات الهجرة الخاصة بهذه الفترات لبلغت عشرات الآلاف .

وأهم ما جاء في هذه التقارير، تلك التوجهات التي تضمنها تقرير لوسياني الصادر سنة 1899، والذي جاء فيه أن سبب الهجرة خارجي أكثر منه داخلي، وهو ديني وسياسي في أن واحد، ويكمن في المكانة التي يحتلها السلطان العثماني في قلوب المسلمين الجزائريين، باعتباره قائدا روحيا وسياسيا في أن واحد . ونصح **لوسياني** سلطات بلاده بضرورة إصدار قانون لمنع الجرائد العثمانية من دخول الجزائر وبالمقابل نصح هذه السلطات بضرورة الاهتمام بأمر الثقافة العربية لأن ذلك حسب رأيه قد يحول المسلم الجزائري عن التطلع دوما إلى أخيه في المشرق .

كانت هذه الجماعات التي اختارت الهجرة مخيرة أو مضطرة، قد انتقلت إلى البلاد العربية العثمانية بإمكانياتها المادية والعقلية العلمية

والحرفيــة، رفــدت بطريقــة أو بــأخرى الحيــاة الــسياسية والفكريــة والاقتصادية والاجتماعية للبلاد التي استوطنت فيها . و تاريخ المشرق العربـي في القـرنين التاسـع عـشر و العـشرين، احـتفظ بـذاكرة طيبـة وشـريفة لـلأدوار الـسياسية والفكريـة الـتي بـرز فيهـا هـؤلاء المهـاجرون الجـزائريـون أفـرادا وجماعـات. وكـذلك الـذاكرة الـشعبية الـتي احتفظت للجزائريين المهاجرين بشجاعتهم ومـواقفهم المشرفة في الأيـام الحرجـة من تاريخ بلاد الشام، ابتداء من حوادث عام 1860، التي كانت ستوقع الـشر بـبلاد الـشام وتخـضعه للاحـتلال الأجـنبي مـع الـضعف الظـاهر للدولـة العثمانيـة، لـولا مواقـف الأمـير عبـد القـادر الجزائـري وجماعـة المغاربـة المؤيـدة لـه . ومـرورا بالنهـضة الفكريـة والـسياسية الـتي شـارك فيها مفكرون جزائريون، وأثمرت جهودهم رجالا حملوا راية الدفاع عن الأمة العربية والإسلامية، سواء ضد غطرسة السلطات العثمانية، التي مورسـت علـى الأحـرار العـرب قبيـل الحـرب العالميـة الأولى، أو ضـد الاحـتلال الأجـنبي الفرنـسي الـذي أفـرز ثـورة وثـوارا كـان مـن بيـنهم مهاجرون جزائريون وأبناءهم وأحفادهم .

ومـن الأسمـاء الـتي اشـتهرت في هـذه المجـالات، نجـد الـشيخ طـاهر الجزائري الذي كان وحده مدرسة في التكوين الفكري والسياسي دون أن ننسى البطل الشهيد سليم الجزائري والبطل الشهيد عز الدين . و كان العرفان بهذا الجميل هو الذي دفع بالعديد من الوطنيين السوريين إلى اختيار حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، الأمير سعيد، ليكون على

رأس أول حكومة عربية، وهي الحكومة التي ترأست بلاد الشام غادة تحريرها من الجيش الألماني ـ التركي المتحالف.

إن الدور السياسي للجالية الجزائرية في المشرق العربي في هذه الفترة متشعب ومتنوع خصوصا والمنطقة تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الاستعمارية المتصارعة، والنشطة في ذلك الوقت. وهي من أكثر المناطق اضطرابا وغليانا، فكان حري بالجزائريين، وهم الذين طردهم المستعمر من بلادهم أن يقاوموا هذا المستعمر وغيره، حينما توفرت لهم الفرصة، فتجلت بذلك مشاركتهم في العديد من المواقف السياسية والثورية التي عرفتها بلاد الشام.

ونشاط هؤلاء الجزائريين مثلما كان نشاط أفراد كان أيضا نشاط عائلات سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي، مثل عائلة الأمير عبد القادر، التي تمثل وحدها صفحة متكاملة من تاريخ المنطقة، بحيث ارتبط العديد من أبنائها بالسلطة المركزية العثمانية في استانبول حصلوا على وظائف وألقاب ومراكز متقدمة. وهناك أيضا عائلة المرابط وعائلة السمعوني و الخالدي وغيرهم.

هذه العائلات التي كانت محورا من محاور الصراع بين السلطة العثمانية، والسلطة الفرنسية، كل يريد أن يكسبها إلى جانبه، يستعين بها في حملاته الدعائية خدمة لمصالحه. ومن ناحية أخرى، كان للجالية الجزائرية التي استوطنت أرض فلسطين، دورا في مقاومة الدسائس الصهيونية، وهم الذين كانوا يملكون أراضي شاسعة، سواء تلك التي

منحتها لهم السلطة العثمانية، او تلك التي تم شراؤها .و إذا كانت الصورة الأولى هي مزاحمة هؤلاء الجزائريين في أراضيهم في مطلع القرن العشرين، فإن الصورة الأخرى، هي تعرضهم للطرد والتهجير للمرة الثانية، عندما خرجوا من فلسطين نازحين سنة 1948 وما بعدها باتجاه البلاد العربية الأخرى.

❖❖❖❖❖❖❖ ❖

العلاقات مع البلاد العربية

إن المتتبع لسير العلاقات بين بلاد المشرق والمغرب منذ ظهور الإسلام وانتشاره في هذه البلاد، يلاحظ مدى التواصل والعلاقات المتنوعة التي ربطت هذه البلاد بعضها ببعض وإذا كان من أهم نتائج الفتح الإسلامي لبلاد المغرب الذي تميز بمسالمة الأهالي له وإقبالهم عليه هو إعادة الصلة بين بلاد المشرق والمغرب والتي انقطعت بسبب السيطرة الرومانية والبيزنطية على شمال إفريقيا فإن أبرز دعائم صلة الترابط والتواصل التي أوجدها الدين الإسلامي : نجد فريضة الحج لمن استطاع إليه سبيلا والتي توجب على المسلمين المغاربة مثل غيرهم من المسلمين، الانتقال مرة إلى الأراضي المقدسة في الحجاز. وقد نتج عن ذلك وعلى مر الزمن علاقات وصلات روحية ومادية بين الجهتين المشرقية والمغربية، وزادها تلاحما انتقال الكثير من المغاربة إلى المشرق طلبا للعلم والتفقه في الدين ثم العودة إلى بلادهم لنشر علومهم على أهليهم .

والصلة الثانية التي أكدت هذا التلاحم هي اللغة العربية، التي كان انتشارها في بلاد المغرب نتيجة حتمية لانتشار الدين الإسلامي. فأصبحت اللغة العربية لغة الإدارة ولغة العلم والتعليم، وأكتسبها العامة من اختلاطهم بالجند والمهاجرين العرب الذين قدموا من بلاد الشام والعراق[1] .فكان ذلك عاملا أساسيا لتفعيل عروبة بلاد المغرب خاصة وأن فكرة العروبة تقوم أساسا على وحدة اللغة بدون اعتبار للأصل العربي، وقد سلم المتكلمون بالبربرية بأن اللغة العربية هي

لغتهم الثقافية الوحيدة، ولم يحاولوا كتابة لغتهم كما فعلت بعض الشعوب الإسلامية الأخرى، مثل الفرس الذين أصبح تراثهم الخاص نواة لقيام قومية منفصلة في العالم الإسلامي [2] الشيء الذي لم يلاحظ في بلاد المغرب.

والجدير بالملاحظة هنا أن علاقات بلاد المغرب العربي مع البلاد الأوربية، شمال البحر المتوسط، كانت علاقات دائمة التوتر، ومفتوحة في غالب الأحيان على مواجهات عسكرية وتحديات سواء من الطرف المغربي تجاه هذه البلاد أو العكس. في حين أن العلاقات مع باقي البلاد العربية كانت سلمية في غالب الأحيان ومفتوحة على مجالات اقتصادية، اجتماعية، علمية وفكرية، مع بعض الاستثناءات في علاقات بلاد المغرب مع بعضها البعض ومن العوامل الأخرى التي جعلت من بلاد المغرب الامتداد الطبيعي لبلاد المشرق لجوء كثير من الدعاة لمذاهب دينية مختلفة من المشرق الى بلاد المغرب فرارا من الاضطهاد أو الملاحقة خصوصا طائفتا الخوارج والشيعة. حيث تمكن الخوارج في أوائل القرن الثاني الهجري من تأسيس إمارات كانت أشهرها إمارة بني رستم في تيهرت، وكان تأسيس الشيعة لنواة دولة الفاطميين التي عرفت عزها وازدهارها في مصر.

وكانت مدينتا القاهرة ودمشق تحتلان مكانة خاصة في نفوس سكان بلاد المغرب بعد المدن المقدسة، مكة والمدينة والقدس. وإذا كانت مدينة القاهرة قد اشتهرت شهرتها من كونها مدينة علم وتجارة ونقطة

عبور لقافلة الحج المغربية، فإن دمشق وبلاد الشام عامة اكتسبت أهميتها من كونها أرضا مباركة وبها بيت المقدس التي تشد إليها الرحال مثلها مثل مكة والمدينة.

واكتسبت بلاد الشام صفة الشام الشريف لما أوى ثراها من الصحابة والأئمة الكبار والمجاهدين كل ذلك أحاط الشام بهالة من القدسية جعلت الناس على اختلاف ديارهم يرغبون فيها ويرحلون إليها[3].

وإذا كانت فترة صدر الإسلام قد شهدت خروج عرب المشرق الى بلاد المغرب فإن الفترات التالية عرفت ومن دون انقطاع، انجذاب المغاربة نحو المشرق لأسباب عديدة منها: طلب العلم أو طلب الرزق أو المجاورة أو الهجرة جماعيا هروبا من الكافر الذي استولى على البلاد مثلما حصل مع الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر والعشرين.

والملاحظ هنا، هو احتفاظ هؤلاء المغاربة الذين ينتقلون إلى بلاد المشرق بلقب يميزهم جغرافيا، الا وهو " مغاربة" وهذا اللقب قد ساعد وعلى مر العصور على أن يكون هناك تواجد مميز لجماعة اسمهم المغاربة، وبرز هذا الوجود جليا من الناحيتين العلمية والعسكرية ونوعا ما التجارية.

وكان علم الفقه الإسلامي باعتباره مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي، من أهم العلوم التي جذبت اهتمام العلماء المغاربة، حيث يمكن القول أن لهؤلاء المغاربة دورا كبيرا انعكس على تطور العلوم

الدينية بصفة عامة، ولم يكن لهم فقههم الخاص بل أخذوه من أئمة المشرق الإسلامي سواء في العراق أو في الحجاز، ومن أشهر من أتيح لهم التفقه على أعلام من المشرق نذكر أسد بن الفرات (كانت وفاته عام 213 . هـ 828 م) الذي كان له الفضل الكبير في نشر المذهب المالكي في بلاد المغرب، والعالم سحنون أبو سعيد بن حبيب التنوحي، الذي أخذ عن أسد بن الفرات وبفضل كتابه" المدونة " يعد بحق موطد مدرسة الفقه المالكي بإفريقيا والمغرب عامة بعدما قام من سبقه بتأسيسها [4]

وأول وجود مكثف للمغاربة عرفه المشرق كان مع دخول الفاطميين الى مصر حيث كانت غالبيه الجيش الفاطمي من الكتاميين الذين شكلوا عصب الدولة الفاطمية وقوتها في مصر [5] وقد ادخل جوهر الصقلي بعد دخوله مصر . عدة تغييرات على أنظمة الإدارة، فعمل على إحلال المغاربة الشيعيين محل المصريين السنيين في المناصب المهمة ليتسع المجال أمامهم ويقول المقريريزي :" إن جوهر لم يدع عملا إلا جعل فيه مغربيا شريكا لمن فيه " [6]

وعلا شأن بعض المغاربة باحتلالهم المراكز العليا من امثال أبا سعيد عبد الله بن أبي ثوبان، الذي صحب المعز الى مصر وتقلد فيها النظر في المظالم الخاصة بالمغاربة ثم لم يلبث أن أطلق عليه لقب قاضي مصر والإسكندرية [7] ولم يسمح المعز للمغاربة بالاختلاط مع أهل البلد بل أمرهم أن يسكنوا أطراف المدينة وجعل لهم واليا وقاضيا عهدا إليهم النظر في أحوالهم [8]

وكان نفوذ قبيلة كتامة قويا في عهد المعز إلى درجة أنها كانت تتدخل في تعيين الولاة والقضاة ولكن وضعيتها تدهورت بسرعة بعد إدخال الأتراك والديلم في الجند في عهد الخليفة العزيز. وإذا كان ذلك ما حدث على مستوى الحكام والسلطات السياسية، فإن حركة الاتصال على مستوى العامة من الناس لم تتوقف البتة، وقد اتخذت العلاقة الفكرية بين المشرق وبلاد المغرب شكل تواصل دائم تجلى بنقل المؤلفات العربية الموجودة في المشرق وبخاصة من مصر الى الأندلس وبلاد المغرب، وبرهن ذلك على أن العداء السياسي يبقى منفصلا دون أن يؤثر على أية ناحية من نواحي الفكر والثقافة.

وبمقابل ما كانت تعانيه أقطار بلاد المغرب والأندلس من تشتت داخلي واعتداءات خارجية وجدت عوامل إيجابية في المشرق العربي وكانت مصر في مقدمة الأقطار التي استقطبت عددا من هؤلاء القادمين الذين لم ينقطعوا عن التوافد إليها لما تتوفر عليه من امكانات زراعية وصناعية وتجارية وهذا ما أكده الرحالة ابن بطوطة الذي زار مصر خلال الربع الأول من القرن الثامن الهجري الرابع عشر ميلادي، إضافة الى أن المغاربة كانوا يخصون بمساعدات كبيرة من قبل الحكام وكانت لهم أوقافا خصصت للصرف عليهم[9]. وقد شيدت المدارس باسم المغاربة والزوايا وخانقات الصوفية في كل من القاهرة والإسكندرية. و كان للعوامل الدينية دورها الخاص في هذا الاستقطاب، أولها أن لمصر ذكر طيب في القرآن الكريم والأحاديث النبوية وفيها

أماكن يجلها الناس ويحترمونها . ولم يقتصر دور المغاربة ووجودهم في مصر على ميادين طلب العلم والتجارة بل نجدهم ارتبطوا بالإدارة والسياسة والمؤسسة العسكرية، ففي الإدارة عمل المغاربة و الأندلسيون في ميدان القضاء والحسبة والدواوين وكانوا كثيرين جدا وقد تسلم بعضهم مناصب رفيعة المستوى في المشرق ومصر بصفة خاصة ومن الأمثلة على ذلك، أن السلطان الظاهر برقوق الذي يبدو أنه لم يكن يثق إلا بالمغاربة، لأنه لما تسلطن للمرة الثانية قام بتعيين مغربي أخر لمنصب كتابة السر في الدولة [10].

وكان منصب القضاء من أهم المناصب الإدارية التي شغلها المغاربة في مصر وبخاصة القضاء على المذهب المالكي، فقد ولي منصب قاضي قضاة المالكية **عيسى بن مسعود الزواوي**، المتوفى عام 743ـ ه 1343م، وقد تلقى معظم ثقافته التي كانت دينية مثل الفقه والحديث في بجاية وتونس، وبدأ عمله القضائي بمدينة دمشق نائبا لقاضيها حتى استقل بهذا المنصب في القاهرة [11].

ولعل أعظم من ولي القضاء على المذهب المالكي من المغاربة والأندلسيين في مصر كلها من حيث المؤهلات العلمية والقضائية والسيرة الحميدة والسلوك المستقيم، القاضي عبد الرحمان بن محمد بن محمد ولي الدين الحضرمي، المعروف بابن خلدون المتوفى سنة 808ه/ 1406م، إلا أنه على الرغم من أهليته عزل عن عمله وأعيد مرات عديدة، كان آخرها السنة التي فارق فيها الحياة، لأنه كان يحتل منصبا

حساسا، يصدر أحكاما تتسم بكثير من الشدة والصرامة . وقد درس على يديه جماعة من أكابر العلماء المصريين مثل، ابن حجر، القلقشندي، المقريزي . وكان ابن خلدون يدرس الحديث والفقه المالكي، ويشرح للخاصة من تلاميذه نظرياته في العمران والعصبية، وأسس الملك ونشأة الدول، وترك أثره العميق يومئذ في التفكير المصري، وظهر ذلك في كتابات تلميذه المقريزي، حيث تعتبر " رسالة إغاثة الأمة بكشف الغمة " ثمرة واضحة لنظريات ابن خلدون العمرانية والاقتصادية .

أما الميدان العسكري .فقد عرف هو الآخر مساهمة جلية للمغاربة للدفاع عن أرض مصر من تحرشات وتهديدات الصليبيين وكان من الطبيعي أن يتطوع المغاربة لمحاربتهم خصوصا في مجال سلاح البحرية الذي تفوقوا فيه لكونهم أبناء بيئة بحرية [12]. ويفهم من بعض الأخبار أن المغاربة توصلوا الى أرفع المناصب القيادية في بحرية مصر العسكرية، وكانوا دائما في مقدمة المتطوعين والمندفعين إذا ما طلب منهم ذلك، وفي معظم الأحيان يسبقون أهل البلاد الأصليين الى ميادين الدفاع . وقد ذكر **المقريزي** في كتابه " **السلوك لمعرفة دول الملوك**"، العديد من مواقف المغاربة المدافعين عن سواحل مصر كما حدث سنة 769هـ 1368م عندما تولى قيادة الأسطول الحاج **محمدالتازي المغربي** الذي " شحن مراكبه بالمقاتلة من رجال المغاربة ومضى في البحر وهجم على الفرنجة ونال منهم أسرى وغنائم، وعند

عودته تلقاه جماعة من الأمراء بتجمل عظيم وفرح الناس للقائه وسروا به "[13]. وفي حادثة أخرى يرويها المقريزي أيضا أنه" في يوم الجمعة ثامن من الحجة قدم الخبر بنزول أربع قطائع على الإنسكندرية من الفرنجة وأنهم رموا المدينة بالمنجانيق ... فقد الخبر في عشية السبت أن المغاربة و التركمان نزلوا في المراكب وقاتلوا الفرنجة وقتلوا منهم نحو المائة وغنموا منهم مركبا [14].

أما بلاد الشام فقد عرفت مدارسها وزواياها العديد من العلماء المغاربة من أتباع المذهب المالكي، فضل غالبيتهم الاستيطان فيها خاصة في القرن السادس الهجري عندما اشتهرت كمركز علمي للمشرق وشجع على قدوم المغاربة في هذه الفترة ما عرف في عهد نور الدين من إهتمام بالعلم، ثم قويت هذه النهضة أيام صلاح الدين الأيوبي وتدفق إليها آلاف المغاربة [15] ويعطينا ابن جبير عن بلاد الشام وكان قد حل بدمشق سنة 580 هـ _ مات 1184م معلومات وافية عن بعض الخدمات التي برز فيها المغاربة في دمشق مثل " ناطور بستان أو حماما يكون عينا على خدمته أو طاحونة يكون أمينا عليها أو كفالة صبيان يؤديهم الى محاضرهم ويصرفهم الى منازلهم " ويلاحظ ابن جبير أنه لم يكن يؤتمن في هذه الخدمات كلها سوى المغاربة الغرباء لأنهم قد علا لهم صيت في الأمانة وصار لهم فيها ذكر . ولا يتوقف ابن جبير عن ذكر محاسن دمشق ومدح أهلها على حسن استقبالهم ومعاملتهم للغريب وخاصة المغاربة الى درجة أنه يدعو كل من شاء

الفلاح من نشأة المغرب أن يدخل الى بلاد المشرق ويتغرب في طلب العلم فيجد الأمور المعينة كثيرة وأولها فراغ البالي من أمر المعيشة[16].

وأهتم ابن جبير بالمغاربة وكان يسجل كل ما عرفه عنهم وهو يعدهم من جملة الغرباء ويطلق عليهم دوما لقب مغاربة دون تمييز بين من هم من الأندلس أو من هم من شمال إفريقيا، ويظهر من خلال أحاديثه وخاصة عن دمشق أنه كان يرافقه مغاربة في تجواله وتعرفه على معالم المدينة .

وكان تضاعف وجود المغاربة والأندلسيين في المشرق خلال القرن السابع الهجري نتيجة عامل طارئ هو حروب الاسترداد التي شنها المسيحيون الإسبان ضد المسلمين في الأندلس والتي أدت بهؤلاء الى الخروج من بلادهم والانتشار في بلاد المغرب ومصر وبلاد الشام وبالتالي كان العنصر الغالب من المغاربة الذين ارتحلوا الى المشرق من الأندلسيين في حين كان العنصر الجزائري غالبا على مغاربة شمال إفريقيا .

ولقي الأندلسيون والمغاربة اهتماما كبيرا من طرف الحكام والأهالي لأنهم حملة حضارة راقية وأبناء مجتمع متقدم فمنهم الأطباء والصيادلة والقراء والفقهاء والمحدثون والمعلمون، وأختار الكثير من العلماء المغاربة المجاورة من القدس . فمارسوا التعليم والقضاء حسب المذهب المالكي حتى أن سلسلة القضاة المالكية في القدس تكاد تكون كلها أندلسية[17].و الشيء المؤكد أن اعتماد قاضي مالكي في المشرق لم

يؤخذ بصفة رسمية إلا في النصف الثاني من القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي، وأول من بوشر باعتماد هذا المنصب كان في مدينة دمشق سنة 664هـ . 1266م، ففي هذه السنة اعتمد بدمشق أربعة قضاة لأول مرة في تاريخها هم القاضي الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي وحصل مثل ذلك في حلب سنة 747هـ 1347م [18].

وعرف في هذه الفترة في دمشق مركزان لتدريس المالكية هما : زاوية المالكية بالجامع الأموي والمدرسة النورية، ومن العلماء المغاربة الذين درسوا بالزاوية المالكية بالجامع الأموي : **الشيخ زين الدين محمد عبد السلام ابن علي بن عمر الزواوي المالكي المولود ببجاية سنة** 589هـ 1193م قدم الى مصر سنة 615هـ . 1219م، حيث درس علم القراءات وغيرها في الإسكندرية ثم انتقل الى الشام واستقر بمدينة دمشق سنة 616هـ . 1220م . ونقل النعيمي عن ابن كثير قوله فيه : " أنه كان قاضي القضاة المالكية بدمشق وهو أول من باشر القضاء بها على هذا المذهب وعزل نفسه عنه تورعا وزهادة وأستمر بلا ولاية ثمان سنين حتى عام وفاته سنة 681هـ .1282م"[19]. وكانت جنازته حافلة شارك في تشييعه نائب الشام نفسه، ويعد الزواوي هذا من الشخصيات النادرة والفريدة تقريبا ممن تسلم قضاء الشام من المالكية برفضه تقاضي أي راتب لقاء عمله كقاضي قضاة المالكية[20].

ولعل زين الدين الزواوي هو نفس الشخص الذي يذكره الشيخ المؤرخ المهدي بوعبدلي في مقاله عن علماء الزواوة، ذاكرا أن ياقوت

الحموي قد ترجم له في معجم الأدباء، بقوله:" يحى بن معطى بن عبد النور زين الدين المغربي الزواوي، فاضل معاصر إمام في العربية، أديب، شاعر ولد بالمغرب سنة 564هـ قدم دمشق فأقام بها طويلا ثم رحل الى مصر وتوظف بها وتصدر بأمر الملك الكامل الأيوبي لإقراء النحو والأدب بالجامع العتيق "[21].

ومن الشخصيات البارزة في هذا المجال نذكر : **جمال الدين يوسف ابن عبد الله بن عمر أبو يعقوب الزواوي** وهو ابن عم زين الدين السالف الذكر .لكنه كان على عكسه، حيث بذل جهدا كبيرا كي يحل محله لأنه كان يعمل نائبا له في القضاء، وظل قاضيا لقضاة المالكية بدمشق حتى وافته المنية وهو بطريق الحج سنة 684هـ ـ 1286م . وخلفه قاضي آخر من آل الزواوة هو **محمد ابن سليمان** الملقب بجمال الدين أيضا . ولد سنة 630هـ ـ 1232م قدم الإسكندرية ودرس على بعض علمائها لينتقل الى القاهرة ويعمل نائبا لقاضي المالكية ثم غادر مصر متوجها الى دمشق التي تسلم فيها قاضي قضاتها منذ سنة 687هـ ـ 1288م وقد ضرب رقما قياسيا في الفترة الزمنية التي أمضاها في القضاء فوصلت الى نحو ثلاثين سنة . عرف بصراحته وصلابته، لا يتراجع عن قراراته وأحكامه، وتوفي عن مرض بعد أن عزل نفسه طوعا وكانت وفاته سنة 717هـ ـ 1318 م بدمشق . وشهد له بأنه أقدم على تجديد عمارة مدرستين في مدينة دمشق هما : المدرسة الصمصامية والمدرسة النورية[22].

ونجد أيضا محمد بن محمد بن أبي القاسم أبو الفضل المشدالي نسبة لقبيلة من زواوة، ويعرف بالمشرق بأبي "الفضل"، أخذ العلم بداية ببلده بجاية ثم تلمسان وأنتقل الى المشرق، وكان يقيم تارة بالقاهرة وتارة بدمشق، وذاع صيته وقصده طلاب العلم، فقد عاصر السخاوي وترجم له في " الضوء اللامع"ترجمة وافية، ومما قال فيه "...فدانت له المملكة المصرية والأقطار الشامية والبلاد القاصية والدانية، درس في القاهرة وعرض عليه القضاء بمصر والشام فأمتنع". وقال عنه السيوطي في تعريفه "...هو أحد أذكياء العالم مات بحلب سنة 865/هـ[23].

أما القاضي المالكي، محمد بن يحى بن سليمان المغربي الملقب بجمال الدين، ولعله يكون حفيدا للقاضي السابق الذكر محمد بن سليمان المغربي الزواوي، فإنه لم يعرف الاستقرار حيث تنقل بين كل من حماة وطرابلس ودمشق وعرف بظلعه ببعض العلوم العقلية والطب وعلم الصيدلة، توفي هذا القاضي بالرملة سنة 795هـ/1395م[24].

ووجدت زاوية خاصة بالمغاربة عرفت بالزاوية الوطية، نسبة لمؤسسها الرئيس علاء الدين علي المشهور بابن وطية، وضعها برسم المغاربة على اختلاف أجناسهم، بشرط أن لا يكون النازل بها مبتدعا ولا شريرا وذلك سنة 802هـ ووقف عليها حوانيت وطباقا وشرط على شيخها ألا يكون بأبواب القضاة والحكام[25]. والملاحظ هنا ؛ أن الذين تسلموا منصب قاضي قضاة المالكية في بلاد الشام في فترة الحكم

المملوكي، لم يكونوا جميعا من أصل أندلسي ومغربي، فقد حدث أن عين في هذا المنصب قضاة مالكيين من أصل شامي أو مصري، وهذا الأمر لم يكن مقبولا على ما يبدو من قبل الأندلسيين والمغاربة في بلاد الشام، وكثيرا ما وقفوا موقف المعارض مثل ما حدث سنة 870هـ /1466م ببيت المقدس عندما عين محمد بن أحمد بن شداد المعروف بشمس الدين لقضاء المالكية فيها، حيث لم يبق سوى لفترة قصيرة عزل بعدها بتأثير تعصب ومعارضة الجالية الأندلسية والمغربية .وكان للقضاة المالكيين دورهم في الحياة الاجتماعية، سواء بمصر أو بلاد الشام، فقد انفردوا بكل فئاتهم عن قضاة المذاهب الأخرى، بأنهم أعطوا الحق والصلاحية التامة للمساعدة والإحسان الى كل غرباء أهل مذهبهم بصورة خاصة اولائك الذين جاؤوا من الأندلس وبلاد المغرب [26]. كما تأتي أهمية دورهم من شهرتهم بالأحكام الصعبة والقاسية من حيث نتيجتها فجميع المسائل الكبرى التي كانت تواجه القضاة من المذاهب الأخرى تحال الى القاضي المالكي مثل قضايا الكفر والزندقة وقضايا الخيانة [27].

وإذا أمعنا النظر في هذه الفترة من التاريخ، أي القرنين التاسع والعاشر الهجري . الخامس عشر الميلادي في بلاد المغرب عامة والجزائري خاصة، نجد السمة السائدة، هي عدم الاستقرار في جميع مجالات الحياة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، والأصل يعود الى انعدام الاستقرار السياسي، حيث كانت بلاد المغرب محورا

لصراع مفتوح بين القوى الثلاث السائدة في بلاد المغرب، وهي على التوالي ؛ الحفصيين الزيانيين و المرينيين . ويذكر أحد شهود العيان وهو " يحى المازوني " مؤلف كتاب " الدرر المكنزنة في نوازل مازونة " من القضايا ما يكشف عن مدى الصعوبة والاضطراب التي سادت الحياة السياسية والاقتصادية في الغرب الجزائري، وكان قد عاش في ضل ثلاث ملوك من الدولة الزيانية، وشهد خلال ذلك الى جانب ضعف البناء الداخلي للدولة وعلاقتها بالسكان، هجمات الحفصيين المتكررة ضد الزيانيين [28].

وحالة الاضطراب هذه تحملنا على القول، أن النخبة المثقفة وطلاب العلم في المغرب الأوسط كانوا دوما في حالة تململ وحركة تدفعهم الى عدم الاستقرار في بلادهم والخروج الى البلاد المجاورة أو البعيدة لنيل المطالب . وأولها طلب العلم الذي افتقدت الجزائر فيه الى مركز قوي وذائع مثلما كان الحال مع بقية البلاد العربية الأخرى حتى المغربية، حيث اشتهر في المغرب، جامع القرويين، واشتهرت تونس بالقيروان والزيتونة . وبالتالي حكمت تلك الظروف ومنذ القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، على العديد من العلماء وطلاب العلم على اختيار سبيل الهجرة للاستقرار أو العودة بعد حين .

وهكذا خسرت الحياة الثقافية في الجزائر من هجرة عالم جليل هو أحمد بن يحى الونشريسي الى فاس لأسباب سياسية، ونفس الأسباب حدت بالمفكر محمد بن عبد الكريم المغيلي الى الهجرة من

تلمسان الى السودان القديم. وعدد آخر من العلماء هاجروا الى المشرق، أمثال **أبي الفضل محمد المشدالي البجائي، وأحمد بوعصيدة البجائي، وأحمد بن يونس القسنطيني وبن سالم الوشتاتي القسنطيني . وأبي زيان ناصر بن مزني البسكري** [29].

وعلماء الجزائر لم يكونوا يشكون من ظلم الحكام فقط، بل كانوا يشكون من ظلم الناس أيضا، فقد اشتهر الجزائريون منذ القديم بأنهم لا يقيمون وزنا لعلمائهم ولا يعترفون لهم بحرمة ولا عهد، وهي ظاهرة كانت أقسى على هؤلاء العلماء من ظلم الحكام فاضطرتهم الى الهجرة والعيش خارج الجزائر [30].

إذا كانت تلك سمات التواجد المغربي في البلاد العربية في عهد الفاطميين والأيوبيين والمماليك، فما هي سمات هذا التواجد في عهد العثمانيين؟ وهو العهد الذي استرجعت فيه الوحدة السياسية بين بلاد المشرق العربي وبلاد المغرب، بعد أن أصبحت كلا من الجزائر وتونس ولايتان تابعتان للإمبراطورية العثمانية . الملاحظ هنا أن حركة تنقل العلماء وهجرتهم لم تتوقف بأي حال . حيث كانت تونس معبرا ومدرسة للجزائريين يتصلون بعلمائها ويتبادلون التأليف و الإجازات في حين شهد المغرب الأقصى هجرة بعض علماء تلمسان، عقب استيلاء العثمانيين على مملكة بني زيان، وهناك عائلات انتقلت بأسرها الى مدينة فاس، حيث كان الجو العلمي في المغرب الأقصى أفضل منه في الجزائر، فكثرة مراكز التعليم والحواضر العلمية ووفرة المكتبات

ووجود القرويين، وتقدير ولاة المغرب لأهل العلم كل ذلك لعب دورا في جلب العلماء من الجزائر الى المغرب .[31]

من أشهر من هاجر في تلك الظروف **أحمد الونشريسي** صاحب **المعيار**، وقد وحده خزانة علم ودائرة معارف، فقد البلاد بهجرته ركنا أساسيا من أركان الحياة العلمية . وهناك عالمان آخران كان لهما شأن عظيم للمغرب خلال هذا العهد، الأول هو **محمد بن عبد الكريم الجزائري**، الذي هاجر الى فاس سنة 1083/هـ، ولعل ذلك كان بإغراء من السلطان إسماعيل ويبدو أن كفاءته العلمية قد مهدت له الطريق لدى السلطان وتوفي في فاس سنة 1102/هـ . والثاني هو **ابن الكماد " محمد بن أحمد القسنطيني"** قصد فاس التي كانت موئلا للعلماء لوجود جامعة القرويين من جهة ولأنها عاصمة سياسية غير عثمانية تحترم فيها العربية وعلومها، توفي سنة 1116 /هـ وترك تلاميذ من أبرز علماء المغرب في وقتهم [32].ويعتبر **سعيد المنداسي** من أبرز الشعراء المهاجرين الى المغرب، وهو صاحب القصيدة الشهيرة ب " العقيقة" وقد قال في الترك شعرا يهجوهم فيه هجاء مقذعا .

واستمر تدفق المغاربة مقابل ذلك من المغرب والجزائر وتونس على بلاد الشام ومصر خلال العصر الحديث، بل تضاعف عددهم خاصة في مدينة القاهرة، التي أصبحوا يؤلفون فيها أكبر تجمع للأجانب في القرن الثامن عشر [33] . وكانوا يمثلون فئات مختلفة داخل المجتمع، منهم طلاب العلم والمدرسون والتجار والحرفيون . وكان لهاتين

الفئتين تنظيمها القوي في كل حي من أحياء القاهرة، حيث تسجل وثائق المحاكم الشرعية لكل من القاهرة والإسكندرية معلومات وافية عن التنظيمات المغربية وهناك تسجيلات لبعض الوكالات المغربية التي انتشرت خارج حدود القاهرة، وكانت بداية لتجمع عمراني وحضري سرعان ما ضمتها حدود القاهرة [34] .

اما الهيكل التنظيمي للجاليات المغربية داخل مدينة القاهرة، فإنه كان قائما على أساس طائفي طبقا للنظام الذي كان سائدا في المجتمع، أي أن كل طائفة تشتغل بعمل واحد، سواء كان هذا العمل تجاريا أم مهنيا، ويختارون شيخا لهم متحدثا باسمهم ومدافعا عن حقوقهم أمام سلطات القاهرة على أن يكون شيخا لبقا جريئا، فضلا عن كونه ثريا أو من أعيان التجار[35].

وتدل وثائق المحاكم الشرعية على النشاط الاقتصادي لهؤلاء المغاربة وتعرفنا على الأسواق المتخصصة والوكالات الصناعية التي كان يمتلك معظمها المغاربة، مثل وكالة عصر الزيتون ووكالات السكر ببولاق القاهرة وتجارة الأقمشة، كما يتضح من استقراء كل المصادر المعاصرة لفترة الحكم العثماني أن تنظيمات الجالية المغربية أصبحت قوة لا يستهان بها وأصبح لها دورها في توجيه سياسة التنظيم الإداري في المدينة . وجاء هذا الدور نتيجة للعاملين ؛ أولهما : الثراء الذي أصبح عليه كثير من أفراد هذه الجالية حيث تحولوا الى بيوت مالية كبيرة لها دورها الاقتصادي مما مكنهم من مجابهة سلطات القاهرة وتوجيهها في

كثير من الأحيان بل وتهديدها إذا ما أضيرت مصالحها . ثانيهما انتماء كثير من أفراد هذه الجالية انتماء عضويا الى أوجاقات الحامية العثمانية للتمتع بإمتيازاتها المادية والمعنوية، مثل الارتباط بالزواج والمصاهرة [36].

وعرفت مدينة الإسكندرية هي الأخرى استقرار المغاربة بها، خاصة من التجار لكونها محطة للتجارة المغربية قائمة على الطريق البحري الى المشرق ،ولموقع المدينة على طريق الحج كما تكون الهجرة الأندلسية قد لعبت دورا في استقرار المغاربة في هذه المدينة وبدؤوا بذلك يلعبون دورهم في بنيتها الحضرية والإدارية والاقتصادية وتكفي الإشارة الى أن السوق الرئيسي بمدينة الإسكندرية كان يعرف بسوق المغاربة [37].

وكانت المجالات التي اتجه المغاربة الى استثمار فائض رأسمالهم فيها مجال التزام الأراضي الزراعية وشراء العقارات سواء بالسكن أو كمحال تجارية ووكائل وخانات . وبخصوص العقارات، فقد قام الكثير من أبناء الجالية المغربية بوقف الكثير من هذه العقارات، إما على ذريتهم أو أوجه البر وطلبة العلم ورواق المغاربة أو قراءة المغاربة أو على فقراء المسلمين والحرمين الشريفين [38]. ويقيم الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمان من خلال دراسته، الوجود المغربي بقوله : إن التجار المغاربة قاموا بحركة تنشيط كبيرة للاقتصاد المصري وبخاصة في القرن الثامن عشر، حيث تعدد النشاطات الاقتصادية وأصبحت البيوت

التجارية المغربية بمثابة مصارف مالية كبيرة تقوم بعمليات الإقراض والشراء والبيع والرهن والاستبدال . ولا ضير أن نعتبر هذه الفئة التجارية بمثابة نواة للرأسمالية المصرية الناشئة واعترفت بها الفئات الاجتماعية الأخرى من أمراء المماليك ورجال الإدارة العثمانية [39].

ويضيف الى ذلك ، مستشهدا بما ذكره **عبد الرحمان الجبرتي** في كتابه : **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، أنه لما كان للمغاربة السيطرة على إنتاج معظم السلع، فإن الإدارة عند اتخاذها أي إجراء خاص بتحديد الأسعار والمناداة عليها، كانت تحرص على أن يحضر المغاربة الاجتماعات الخاصة بذلك، فالجبرتي يذكر أن عندما تم اتخاذ قرارات تخص الأسعار والتي قام علي آغا بتنفيذها والمناداة عليها حصل ذلك " بحضرة مشايخ الحرف المغاربة " . وإفراد المغاربة بالذكر دون غيرهم من الجاليات الأخرى يدل على فاعليتهم في إنتاج هذه السلع وتسويقها والتحكم في أسعارها [40].

أما طلاب العلم من المغاربة فقد كان رواقهم في الأزهر، من اشهر الأروقة وأقدمها الى جانب رواق الشوام، وكان في الرواق مساكن علوية ومكتبة كبيرة كانت زاخرة بالمصادر في كل الفروع، وأصبح الرواق بمثابة مؤسسة ثقافية واجتماعية تقدم خدماتها لأبناء المغرب كافة وترعاهم طوال مدة دراستهم في الأزهر، وكان شيخ الرواق من أحد العلماء المغاربة، وهو الناظر على الأوقاف المحبوسة على الرواق وهو المسئول عن صرفها . ويبدي عبد الرحمان الجبرتي في كتابه تراجم

الآثار، في تراجمه لعلماء المغاربة وبخاصة اولائك الذين عاصرهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إعجابه الشديد بنبوغهم وتفوقهم العلمي في مجال تخصصهم العلمي [41].

ومن الميادين الأخرى التي برز فيها المغاربة، وخاصة في مصر، ارتزاقهم عن طريق الخدمة العسكرية، حيث ورد في سجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة، أسماء عديدة لمغاربة انتموا الى الأوجاقات العثمانية وظل اهتمام المغاربة بالجانب العسكري قائما خلال القرن التاسع عشر ،فمنذ مطلع هذا القرن نجد ذكرا ل " عسكر المغاربة وطائفة المغاربة " كقوة محاربة في القاهرة وخارجها . وعند تتبعنا أخبار هؤلاء العسكر المغاربة نجدهم قد سجلوا أعمالا جليلة عند مقاومتهم . مثلهم مثل أهالي مصر . لحملة نابليون على مصر عام 1798 م، وقد كانوا على رأس المقاومة وأرهبوا العدو وقاتلوه حتى قرر نابليون طردهم من البلاد . ويقول عبد الرحمان الجبرتي عن ذلك : " ... نادوا على الأغراب من المغاربة وغيرهم ليسافروا الى بلادهم وكل من وجد بعد ثلاثة أيام " يستاهل " ما يجري عليه وأجلوهم أربعا وعشرين ساعة، فذهب جماعة من المغاربة الى صاري عسكر " مقر قيادة الجيش الفرنسي وقالوا أرونا طريقا للذهاب . فإن طريق البر غير مسلوكة، والإنكليز واقفون على طريق البحر . فتركهم "[42].

ولمْ يتوانى محمد علي باشا الوالي على مصرفي استخدامهم ضمن جيوشه المتوجهة الى الحجاز والسودان وبلاد الشام، وجعل

منهم فرقا خاصة ضمن الجيش النظامي . وعين في حملته على السودان شيخا مالكيا ضمن الشيوخ الذين اصطحبوا الحملة (43).

ومثل هذا التواجد للمغاربة في الخدمة العسكرية، نلاحظه أيضا في بلاد الشام سواء في دمشق أو بيت المقدس أو طرابلس أو حلب، وقد لا نستطيع الوقوف على الأسباب التي دفعت ببعض المغاربة الى الارتزاق عن طريق الجندية، ولعل مرد ذلك كثرة عددهم واتصافهم بالشجاعة والجرأة أو لأنهم غرباء استغلوا من طرف الحكام لإرهاب الأهالي، ولكي يحافظ الباشاوات على نوع من النظام اضطروا الى الإبقاء على جيش خاص كانوا يجمعون معظم خيالته من التركمان واكراد الشمال، ويجمعون مشاته من المهاجرين الجزائريين والتونسيين، وبالتالي كل من اشتهر من الأمراء والحكام في العهد العثماني كان تحت إمرته قوة مغربية مثل آل العظم في بلاد الشام 1783/1720م، وأمراء لبنان من الشهابيين وظاهر العمر والي صفد وعكا وأحمد باشا الجزار (44) وكان لهذه القوات وزنها وقوتها ونفوذها، حتى أن ظاهر العمر قتل على يد بعض العصاة من المغاربة (45). وكان العسكريون المغاربة في بلاد الشام يخضعون لآغا المغاربة، وإذا ما تركوا الخدمة العسكرية أصبحوا في عهد شيخ الطائفة التي ينتمون إليها والجدير بالملاحظة أن التدفق المستمر للمغاربة الى منطقة بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر، لا يوازيه تدفق أية قوة أخرى . وهذا

التدفق حصل عن طريق صيدا بصورة رئيسية، ويتفق هذا مع اشتهار المغاربة كغزاة بحر [46].

وكان المغاربة ينتشرون بكثرة في فلسطين، وقد أشار الى ذلك التاجر الإنكليزي" سانديز" بقوله: أنه أثناء مروره بفلسطين وجد كثيرا من سكانها من المغاربة وأشار الى أنهم كانوا يتكتلون في سبع طوائف وكان لكل طائفة زعيم يعرف بالشيخ وهؤلاء أيضا يخضعون الى شيخ أعلى هو شيخ المشايخ [47].

وكثيرا ما كان الجند المغاربة يرافقون قافلة الحج الشامية لتأمين سلامتها ضد هجمات البدو ولكنهم أيضا لعبوا دورا لإسكات معارضة الأهالي، ويبدو أنه شاع عنهم التعدي على هؤلاء وإلحاق الضرر بممتلكاتهم حتى أن أهل دمشق لم يسكتوا عن تعدياتهم في عهد الوالي حسين باشا سنة 1732/م وطردوهم من المدينة وطردوا كذلك بقية المغاربة المقيمين فيها، ولكن الجند المغاربة عادوا الى دمشق في عهد الوالي **أسعد باشا العظم**، الذي اضطر الى إعادتهم لموازنتهم مع قوة المرتزقة الأخرى التي صعب عليه التخلص منها [48].

وإذا كان دور العسكر المغاربة سلبيا في بعض الأحيان تجاه أهالي بلاد الشام، فإن العلماء من المغاربة الذين حلوا بهذه البلاد في العصر الحديث، كان لهم دورهم الايجابي والمميز وذلك باعتراف الأهالي وعلماء الشام . وقد وصف : المحبي" الجلسة التي ختم فيها **أحمد المقري** صحيح البخاري بالجامع الأموي وصفا ممتعا، بين فيه

لهفة أهل دمشق وطلبة العلم لسماعه ومدى تأثرهم بدرسه وحديثه حتى ازدحم الناس على تقبيل يده وقال عنه : " لم يتفق لغيره من العلماء الواردين على دمشق ما اتفق له من الحضوة وإقبال الناس " (49).

وأحمد المقري ولد ونشأ في تلمسان، ولكنه هجرها مفضلا الإقامة في فاس وقد يكون سبب ذلك تكرار الفتن بين سكان تلمسان والعثمانيين، إلا أن الإقامة لم تطب له أيضا في فاس ربما لكثرة النزاعات الداخلية ، حيث كان اللجوء الى العلماء وخصوصا المفتين لطلب التأييد والنصرة وعندما أحس بأن الأمور تسير على غير ما يروم إدعى التوجه الى الحج، وظل متنقلا بين مصر والحجاز وبلاد الشام، إلا أن وافاه أجله وهو في مصر يستعد للعودة الى دمشق (50).

ويكون أحمد المقري قد كتب أشهر كتبه " نفح الطيب " في دمشق تحت إلحاح أصدقائه الدماشقة لتعريفهم بأخبار المغرب والأندلس . وقد أدرك مدى إهمال أهل المشرق للتراث المغربي والأندلسي وكان ذلك الإهمال في القديم للاعتداد بالثقافة المشرقية، أما في عصر المقري فكان سببه ضعف الثقافة عامة . فجاء الكتاب موضحا ومبينا للصلة الثقافية التي تربط المشرق العربي بالمغرب، ولهذا خصص جزءا كبيرا منه للرحلتين : رحلة المغاربة الى المشرق، ورحلة المشارقة الى المغرب والأندلس (51). وقد ألف أحمد المقري معظم كتبه الدينية في الحجاز بينما اشتغل بالأدب والتاريخ وهو في القاهرة ودمشق، والمقري يعتبر مجددا ناقلا المدرسة الأندلسية من المغرب الى المشرق العربي (52)

وابتدءا من الربع الأول من القرن التاسع عشر، سيعرف الوجود المغربي والجزائري خصوصا في البلاد العثمانية كثافة لا مثيل لها من قبل، بخروج الآلف من الجماعات والعائلات الجزائرية من أغنياء وفقراء وأميين وعلماء وحرفيين وتجار مهاجرة الى بلاد الشام ومصر والحجاز واستانبول، بسبب الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، والحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، وسياسة الفرنسيين الاستعمارية الاستيطانية الظالمة، وأستمر هذا التدفق على البلاد العثمانية برا وبحرا ما يقرب من القرن من الزمن بدون انقطاع، رغم المحاولات العديدة التي قامت بها السلطات الفرنسية في الجزائر لوضع حد لموجات الهجرة هذه.

الاحالات

1 . عبد الحميد حاجيات : مساهمة المغرب العربي في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية . مجلة دراسات تاريخية . عدد 27، 1982، ص 36

2 . صلاح العقاد : المغرب العربي. مكتبة الأنجلو. المصرية . 1980 ص10

3 . صلاح الدين المنجد : المشرق في نظر المغاربة والأندلسيين في القرون الوسطى دار الكتاب الجديد ،بيروت . 1963، ص ص21.20.

4 . لمزيد من الإطلاع، أنظر : عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، وبوعلام صاحي : الحياة الثقافية في المغرب في ظل الدويلات الأولى. رسالة ماجستير، دمشق، 1988ص 88.

5 . حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية .مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958 ص631

6 . المرجع نفسه : ص 288 ونشأت القاهرة نشأة مغربية بأمر من المعز لدين الله الفاطمي 975/952م واقيم مسجد جامع هو الجامع الأزهر الذي تم افتتاحه للصلاة يوم الجمعة 7 رمضان 361/هـ . 972/م ولما بدات حلقات الدرس في هذا المسجد الجامع كان الهدف منها تدريس المذهب الشيعي، وكان ذلك على يد علماء بني نعمان الذين كانوا يعدون من اكابر علماء الشيعة المغاربة .للتوسع انظر : عبد الرحيم عبد الرحمان ......ص 97.

7 . المرجع نفسه، ص 308

8 . المرجع نفسه، ص ص 623.622.

9 . علي أحمد : رجال الإدارة والسياسة والجيش من الأندلسيين والمغاربة في مصر، دراسات تاريخية ،جامعة دمشق، سبتمبر 1987. ص 193.

10 . المرجع نفسه، ص 196.

11. المرجع نفسه، ص 198

12. المرجع نفسه، ص ص 200- 203.

13. المقريزي أحمد بن علي :السلوك لمعرفة دول الملوك، الجزء الثالث، ص 159

14 . المصدر نفسه، ص ص 175- 176.

15 . صلاح الدين المنجد : المرجع السابق، ص 22.

16 . بن الجبير : رحلة ابن جبير . مطبعة بريل ليدن، 1907، ص 287.

17 ـ احمد بدر : الأندلسيين والمغاربة في القدس . مجلة أوراق، يصدرها المعهد الإسباني العربي للثقافة، عدد 4. 1984. ص 137.

18 ـ ابراهيم زعرور : القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك . دراسات تاريخية جامعة دمشق . ديسمبر 1995، ص 62.

19 ـ النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس مطبعة الترقي . دمشق 1947. ص 13.

20 ـ ابراهيم زعرور : المرجع السابق، ص 64.

21 ـ المهدي بوعبدلي : تراجم بعض مشاهير علماء زواوة . مجلة الأصالة ،عدد جويلية ـ أوت 1973،الجزائر، ص 263.

22 ـ ابراهيم زعرور : المرجع السابق، ص 64.

23 ـ المهدي بوعبدلي : المرجع السابق، ص 270

24 ـ ابراهيم زعرور : المرجع السابق، ص 69 .

25 ـ النعيمي : المصدر السابق، ص 204.

26 ـ علي احمد : المرجع السابق، ص 200.

27 ـ علي احمد، نفسه، ص 200.

28 ـ سعد الله أبو القاسم : التاريخ الثقافي للجزائر، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي،بيروت ص 43.

29 ـ سعد الله ابو القاسم : المرجع نفسه، ص 44.

30 ـ نفسه، ص 59.

31 ـ نفسه، ص 422.

32 ـ نفسه، ص ص 423 . 426.

33 ANDRE RAYMOND : TUNISIENS ET MAGHREBINS . AU CAIR AU 18é CAHIERS TUNISIENS ,1959,26-27 P 351

34 ـ عبدالرحيم عبد الرحمان : المغاربة في مصر في القرن الثامن عشر . المجلة التاريخية المغربية، عدد 11/10، 1978، تونس، ص 50.

35 ـ نفسه، ص 51.

36 ـ نفسه، ص 53.

37 ـ نفسه، ص 66.

38 . نفسه، ص 78.

39 . نفسه، ص 79.

40 . نفسه، ص 89.

41 . نفسه، ص 107.

42 . عبد الرحمان الجبرتي : تاريخ مدة الفرنسيين بمصر، ص 52.

43 ANDRE RAYMOND : OP. CIT. P 364 .

44 . ليلى الصباغ : الوجود المغربي في المشرق المتوسطي . المجلة التاريخية المغربية . عدد8/7، تونس ص 94.

45 . جب وباوون : المجتمع الإسلامي والغرب، دار المعارف بمصر، الجزء الثاني، ص ص37.30.

46 . عبد الكريم رانق : مظاهر من الحياة العسكرية في بلاد الشام . دراسات تاريخية، مارس 1980 ص ص 79.78.

47 . نوفان رجا الحمودي : العسكر في بلاد الشام . ص 64.

48 . رانق عبد الكريم : العرب والعثمانيون . ص ص 261.249.

49 . المحبي، محمد الأمين : خلاصة الاثر في أعيان القرن الحادي عشر . القاهرة 1284/هـ، الجزء الأول، ص 305.

50 . سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ص 217.215.

51 . إحسان عباس : تقديم كتاب نفح الطيب . المجلد الأول . بيروت، دار صادر 1968ص16.

52 . سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 223.

الوضعية العامة للجزائر عشية الاحتلال

- الوضعية السياسية:

ليس من السهل على الباحث تقييم الفترة التي شهدت الحكم العثماني في الجزائر أو ما يطلق عليه البعض العهد العثماني في الجزائر، خاصة أمام تضارب الآراء والأحكام إضافة إلى طول هذه الفترة (1516 و1830) الذي يجعل من الصعب جدًا إصدار حكم عام ،وذلك تجنبا للوقوع فيما وقع فيه البعض إذ نجد انفسنا غالبا أمام رأيين أو تيارين كلاهما قد يكون متطرف في حكمه ففي حين يرى أصحاب الرأي الأول في العهد العثماني بالجزائر بشكل واضح سياسيا وجغرافيا (الدولة) يرى أصحاب الرأي الآخر الجزائر في هذا العهد مجرد قوّة بحرية قائمة على القرصنة استمدّت قوتها من مركز الخلافة القويّ ثم استقلت عنه تدريجيا وأصبحت مصدر امداد له في مراحل لاحقة. فهل كانت الجزائر دولة عسكرية مركزية تعتمد على عائدات الجهاد البحري كمورد أساسي ؟ هل كانت دولة وطنية أم تسلطية عسكرية ؟ هل كان المجتمع الجزائري طبقيا ؟ وهل سعت السلطة المركزية إلى التحالف مع أصحاب الطرق والزوايا وشيوخ القبائل وأوجدت ما يعرف بالقبائل المخزنية ؟ هل كان لهذه السلطة مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية (مشروع حضاري وطني) ؟ ألم يكن لهذه السلطة في فترة ما مهمة واحدة هي جمع الضرائب عندما نضب معين الجهاد البحري ؟...إن الإجابة على هذه الأسئلة الأولية وتحديد نمط الحكم والنظام الإداري للجزائر في العهد العثماني

وممارسة أصحاب الوظائف بدا من الحاكم نفسه ،ومعرفة كيفية تولي هؤلاء تفضي بنا إلى القول أنّه إذا كان الحكم على العهد العثماني كله صعبا فانّ تقييم المرحلة الأخيرة (❖) منه، لا يبدو كذلك حيث نستطيع رسم صورة الانهيار التدريجي للجزائر في ظل الحكم العثماني وهو ما بدا واضحا في وضع الجزائر العام عشية الاحتلال الفرنسي الذي لا يمكن أن نصفه إلا بوضع " القابلية للاستعمار" خاصة في ظل تنافس شرس بين بريطانيا وفرنسا خاصة، وفي ظل المؤشرات التي لم تكن خافية على حكام الجزائر إلا أنهم لم يتخذوا حيالها أي إجراء أو استعداد لمواجهتها، ولم يكن أولها تصريحات بعض القادة الفرنسيين ووضعهم للمشاريع والمخططات .ولا التكالب الأوربي الجزائري ،كما أنّ قضية الديون والحصار البحري (1827/1830) لم يكن آخرها .

I- الوضع السياسي :

نعني بالوضع السياسي الوضع الداخلي الذي كانت عليه الجزائر سواء من ناحية السلّطة ومدى الفساد والفوضى والاضطراب الذي وصلت إليه ،والذي لم تكن الكثير من مظاهره جديدة ولكنها استشرت في الفترة الأخيرة كشراء المناصب مثلا والتنافس وعدم الاستقرار ،أومن ناحية الرعيّة التي ضاقت ذرعا بممارسات هذه السلطة التي كانت تجرد " المحلات " لجمع الضرائب والنهب خاصة مع شح موارد الجهاد البحري وهو ما أدّى إلى قيام عدة ثورات والتي لم تقتصر على أواخر العهد العثماني فقط ولكنّ أخطرها نشب مع مطلع

القرن التاسع عشر . والتي يرى فيها البعض، أنّها كانت بتحريض خارجي وقف وراءه خاصة سلاطين المغرب الأقصى العلويين. لكن الإقرار بهذا السبب كعامل رئيس، يبرئ ساحة الحكام الأتراك في الجزائر، وربما يجانب الحقيقة ،و الملاحظة أنّ الكثير من هذه الثورات والإنتفاضات كانت زعاماتها دينية (صوفية) وهي الزعامات التي عملت السلطة التركية على التحالف معها، بخاصة في بداية الأمر، كواسطة بينها وبن الأهالي، مقابل إعتراف هذه السلطة بمكانة وإمتيازات رجال الدين هؤلاء. إلا أن تصادم المصالح في العديد من الأحيان، كان وراء تزعم ودعم رجال الدين للعديد من الإنتفاضات .

لكن قبل ذلك، لنلقي نظرة على مدى ما وصل إليه نظام الحكم العثماني في نيابة الجزائر نفسه ،كما سنعرج على دور الطائفة اليهودية المتعدد الأوجه والمرتبط أساسا بفساد وإنحراف الحكام الأتراك الذين تداولوا على حكم الجزائر .

أ- الاضطراب والفوضى وفساد نظام الحكم :

هل يمكن القول أن الجزائر لم تعرف الاستقرار في نظامها الحاكم طيلة العهد العثماني؟ ذلك ما تشير إليه أغلب المصادر سواء الغربية منها أو العربية وكذلك الدراسات الحديثة وإن كان بعضها يخص الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بهذا الحكم إذ يرى البعض أنها تميزت بعدم استقرار جهاز الحكم وكثرة الاضطرابات التي عمقها الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي وتتجلى هذه الاضطرابات في

كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة [1] إلا أن الملاحظ أن الكثير من مظاهر فساد الحكم العثماني لا يقتصر على الفترة الأخيرة كالصراع على السلطة وشراء المناصب وكثرة الانتفاضات داخل الجيش والصراع بين الأتراك والكراغلة، ومرجع ذلك أن الكثير من الهيئات في جهاز الحكم لم تكن تؤدي وظيفتها، إذ يرى حمدان خوجة مثلا، أن الأتراك ارتكبوا خطأ، فادحا عندما تركوا السلطة المطلقة بين أيدي الباشوات مما جرّد الديوان من كل قوة وسلطان وجعله كَلاً شيء، في حين أنه أنشئ لمراقبة الباشوات ومساعدة الحكومة عن طريق تزويدها بالنصائح، [2] ولعل ارتباط الحكم بشخص الحاكم وحده هو الذي يجعلنا نقول أن الحكم كان استبداديا وعنيفا لأنه كان مرتبطا بمصالح يحققها الحاكم لنفسه سواء على المستوى المركزي أو حتى الإقليمي خاصة أن منصب الحاكم (الباشا) كان يشترى بالمال ولابد لمن اشتراه من تحقيق مكاسب مقابل ذلك ولذلك وصم بعض الباحثين طابع الحكم بأنه كان استغلاليا أيضا [3]، فعلى مدى الفترات المتعاقبة للعهد العثماني بالجزائر كان حكام الأقاليم يجردون الحملات (المعروفة بالمحلات) لاستخلاص الضرائب ونهب الأرياف وتسليط العقاب الجماعي على الكثير من المناطق وقد اشتدّت هذه المحلات أواخر العهد العثماني بعد أن شحت الموارد المالية للدولة [4]، ولعل هذا السبب الأخير أي شح الموارد بعد خسائر عائدات الجهاد البحري- هو الذي حوَّل أنظار الحكام تدريجيا وبصورة

تصاعدية نحو استغلال موارد الداخل والمغالاة في فرض الضرائب والنهب وكان لهذا انعكاساته الاجتماعية حيث أن الحكام الأتراك وإن كانوا قد حققوا في البداية لحمة قوية مع سكان البلاد بواسطة شيوخ الزوايا والطرق وكان ينظر إليهم على أنهم الحماة في ظل التهديد الأجنبي – الإسباني خاصة – كما كان قسم هام وفعال من السكان (الأندلسيون) لا ينظر إليهم على أنهم المنقذون ولذلك تمكنوا من بسط نفوذهم بل وآزرهم السكان في إفشال بعض الانتفاضات كانتفاضة بن القاضي مثلا وشاركوهم [5] بكل قوة في صد الهجمات والتحرشات الأجنبية، إلا أنهم بدأوا يواجهون ثورات حقيقية وعارمة السكان ذلك أنهم أرادوا الحد من نفوذ أصحاب الطرق والزوايا ومعاداتهم وكان معنى ذلك بكل بساطة معاداة قسم كبير من السكان خاصة في الأرياف والذين كان يرتبطون بهذه الطرق والزوايا .

لاشك أن التعقيد والفوضى[6] اللتان تميز بهما التاريخ السياسي للجزائر في العهد العثماني كانتا ستقودان إلى انهيار الحتمي، فالداي كان يعيش حياة ترقب مهددا إما بالانقلاب أو القتل من طرف الانكشارية (الوجاق) أو الرياس [7] فأغلب دايات الجزائر في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني وصلوا إلى مناصبهم بفضل انقلاب الانكشارية المطالبين بزيادة الأجور[8] ولاشك أن ذلك أدى إلى كثرة تعاقب هؤلاء الحكام وبالتالي إلى انعدام الاستقرار وهو ما سيؤثر على جميع مناحي الحياة خاصة الاقتصادية منها وإذا كان هذا حال

الجهاز المركزي فإن المناصب إقليميا أصبحت أيضا تباع وتشترى دون مراعاة لكفاءة أو دراية في تسيير شؤون الدولة إذ لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتوجه لأقارب "أحمد باشا ويمدهم بالأموال ..." [9] ولعل هذه الممارسات هي التي أدت إلى أن يتولى منصب الداي بعض ممن كانوا يمارسون مهنا لم تكن لتؤهلهم لتوليه، كالفحامين والإسكافيين والكناسين ومثال ذلك " على الغسّال" الذي قيل أنه كان يشتغل بغسل الموتى قبل سنة 1808 [10]، وقد يبدو من الصعب تصديق مثل هذه " الروايات " لكن الصراع على المصالح وتنصيب من يمكن التحكم فيه وتحقيقها بواسطته يجعلنا نميل إلى تصديق ذلك كما يبدو من بعض المصادر المعاصرة إن البعض كان مجبرا على تولي المنصب بعد اختياره من طرف الديوان ولا يمكنه التنحي فبالنسبة إليه "لا يوجد في الحياة سوى مكانين العرش أو القبر" [11] وكثيرا ما كان القبر مآل العديد من الدايات بعد اغتيالهم كمصطفى باشا الذي قضي عليه سنة 1805 بسبب علاقاته بالأوساط المالية اليهودية ومعاملته التمييزية لهم، وكذلك الداي أحمد الذي قضي عليه سنة 1808 والداي محمد 1814 والداي عمر آغا 1817 .

إن هذه المظاهر من الحياة السياسية التي طبعت الحكم العثماني في الجزائر خاصة في فترته الأخيرة وانغلاق الحكام الأتراك على أنفسهم داخليا [12] وخارجيا إذ لم يراعوا الظروف الدولية التي كانت في تغير مستمر على جميع الأصعدة، جعلهم يفقدون ثقة الأهالي

" فقلّت ثقة الأهالي في الحكام والمسؤولين الذين أهملوا مصالح البلاد وأفقروا العباد وانصبت إنشغالاتهم بالركض وراء السلطة " [13] وبالنظر إلى كل ما سبق ذكر يظهر جليا أن المجتمع الجزائري في الفترة العثمانية كان طبقيا (❖) على رأسه الحكام الأتراك الذين زاحوا حتى ابنائهم عن الحكم، وفي قاعدته غالبية الشعب الذي أحسّ بالظلم والقهر خاصة في أواخر هذه الفترة التي تميزت بعدم كفاءة الحكام أيضا ولم يكن أمامه سوى التمرد والثورة التي قادها في الغالب من فقدوا امتيازاتهم بسبب محاولات الحد من نفوذهم ونقصد بهم رجال الطرق والزوايا وهو ما أدى إلى القطيعة بين هؤلاء والأهالي المؤيدين لهم وبين الأتراك وهو وجه آخر من أوجه الأزمة التي كانت تعيشها الجزائر وأخر العهد العثماني سياسيا وهو ما سنتعرض له في العنصر الموالي من هذا العرض ولكن قبل ذلك تجب الإشارة إلى أن الفترة العثمانية في الجزائر لم تكن كلها بالقتامه التي يحاول تصويرها عليها البعض ربما كتبرير للاستعمار الفرنسي(14) ولا نملك أن نرد على هؤلاء إلا بعبارة ذات دلالة عميقة وهي قول حمدان خوجة " اللهم ظلم الترك ولا عدل الفرنسيين "، ولنا هنا بصدد تقيم الفترة العثمانية بالجزائر ككل بقدر ما نحن بصدد ترصد نقاط الضعف التي أدت إلى الوضع الذي نسميه بوضع " القابلية للاستعمار " حسب مصطلح بن نبي – رحمه الله – كما أن الصورة ليست معاكسة تماما للمشهد الذي يريد ترسيخه الفريق الأول .

ب - الثورات أو (التهديد الداخلي) :

أردنا من خلال طرح هذه المسألة استكمال الصورة التي كان عليها الوضع الداخلي فمن الفساد الذي طبع الحكم وبالتالي المظالم التي وقعت منه على عموم الرعية إلى محاولات رفع هذا الظلم والثورة عليه وبالتالي ما يمكن أن نسميه بالتهديد الداخلي للحكم العثماني بالجزائر وسنعرض لثلاثة نماذج هي من أخطر الثورات التي هددت النظام الحاكم طيلة الوجود العثماني أولها بالشرق وهي ثورة الشريف بن الأحرش والثانية بالغرب وهي ثورة بن الشريف والأخيرة ثورة التيجاني بالجنوب، والملاحظ على هذه الثورات أنها كانت بقيادة من أصحاب الطرق والزوايا وقد كثرت حولها الآراء خاصة على أسباب وظروف قيامها ومدى ارتباطها بأيالة تونس فإن لسدرقاوة ارتباط وثيقا بالملكة الغربية التي كانت وراء التحريض على القيام بالثورة والوقوف وراءها، ولكن قبل التطرق إلى هذه الثورات كنماذج لابد لنا من ملاحظة أن الفترة العثمانية لم تخلو من الثورات بل أن الأمر لم يستتب للعثمانيين بالجزائر إلا بعد إخماد العديد منها كحركة ابن القاضي وسالم التومي ،وذلك رغم التحالف الذي تمليه ظروف صدّ الخطر والتهديد الخارجي المسيحي عموما وكذلك التحالف المصلحي بين القبائل المخزنية والسلطة لقمع بعض هذه الثورات داخليا ،و بطبيعة الحال فانّ دوافع هذه الثورات لا تعدو في الغالب أن تكون سياسية أو اقتصادية (أوهما معا)، سياسية بسبب تسلط الأتراك واستفرادهم

بالحكم ومما نتج عنه من مظالم أوقعت الأتراك في صراع حتى مع أبنائهم (الكراغلة)1630[15] وكذلك بسبب محاولتهم الحد من نفوذ شيوخ القبائل أو بتحريك من أطماع خارجية ،واقتصادية بسبب سياسة الأتراك الضرائبية وحملات النهب (المحلات) فقدان الامتيازات بالنسبة لبعض شيوخ الطرق والزوايا،و من هذه الثورات مثلا ثورة سويد (المحال)نواحي الشلف وثورة بن الصخري بالشرق والجنوب الشرقي ،و ثورات الحراكتة النمامشة 1797 وثورات زواوة (جرجرة 1810و1823 وثورات الأوراس وسوف بين1818و1823[16].

- ثورة الشريف بن الأحرش:

أنّ تزعم بن الأحرش لهذه الثورة التي عمّت شرق البلاد لم يكن ممكنا لولا تجمع عدة عوامل منها الوضع العام للرعيّة وكذلك التحريض والدعم الذي لقيه من باي تونس وقبل ذلك الشهرة التي اكتسبها فهو كما تذكر بعض المصادر " من عرب المغرب الأقصى رحل من بلاده للحج،و لما أجلب نابليون الأول على مصر جمع ابن الأحرش جيشا من أعراب المغربيين وأفريقية وانضمّ إلى الجنود المصرية لقتال نابليون وأبلى في تلك الحروب بلاء حسنا فاكتسب الشهرة ولما انقلب نابليون إلى فرنسا قفل ابن الأحرش راجعا إلى المغرب وحلّ بتونس ولقيه صاحبها حمودة باي فاكرم نزله وفاوضه في القيام على حكومة الجزائر"[17] فمحمد بن عبد الله بن الاحرش وهو اسمه الكامل والذي ادعىّ انه من شرفاء ملوك فاس [18] التقى " حمودة باي " وهم من

حرضه -حسب ما أورده الزهار – على الثورة، بقوله "إنّ رجلا مثلك شجاع يجب أن يذهب إلى ملك الترك بالجزائر وينزعها من أيدهم ونحن نمدك بما يحضك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك"[19] ولعلّ الرجلان قد وجد كل منهما في الآخر ما كان يسعى إليه فابن الأحرش وجد الدعم اللازم للشروع في الإعداد للثورة بينما كانت أهداف حاكم تونس ذات علاقة بالأطماع التي كانت تبديها تونس في الشرق الجزائري آنذاك وهو أحد أوجه التهديد الخارجي، أو على الأقل وهذا ليس هدفا بسيطا -شغل الحكام في الجزائر وكذا ابن الأحرش نفسه عن التفكير في القيام بأي عمل تجاه تونس ،و تذهب بعض الروايات إلى أنّ الإنجليز قد ساعدوه وبعضها يرى انهم لم يوفوا بوعدهم بالمساعدة لأنّ أنصار ابن الأحراش انهزموا لعدم توفر الأسلحة لديهم، [20] وقد دخل ابن الاحرش عن طريق عنابة ومنها إلى جيجل حيث بدأ يحفظ لثورته [21]و كعادة الثائرين من الطرقيين فبعد أن تسلحّ ابن الاحرش بادعّاء النسب الشريف على عادة الثائرين الطامحين للعرش في المغرب، فإنه تسلّح بسلاح نافذ ومؤثر آنذاك لحشد الأنصار وهو ادعّاء الكرامة والحصانة من العدو وأنّه مستجاب الدعاء وقد وافق ذلك هوى في أنفس البسطاء من الناس فكسب من الأنصار -حسب العنتري --عشر آلاف [22] وهاجم قسنطينة في غياب حاكمها الباي عثمان الذي كان في محلة نواحي سطيف [23] ،و لكنه انهزم ومع ذلك كان على عثمان باي ملاحقته بأمر من الداي (24) إلاّ أنّ جيش عثمان باي انهزم بعد

انحصر في "وادي الزهور "بنواحي القل الذي أو حلت ساحته عندما حوّل ابن الأحرش مياه الأمطار نحوه وقتل الباي نفسه في المعركة سنة 1804و غنم جيش بن الاحرش أموال خزينة البايليك التي حملها الباي معه [25]إلاّ أنّ هذه الثورة وضع لها حد من طرف مصطفى باشا باي قسنطينة الجديد بعد حوالي عام من المطاردة ،و التحق محركها بالدرقاويين في الغرب الجزائري بزعامة بن الشريف، إلى أن قتل على يد بعض أصحابه [26] ولا شك أنّ من عواقب هذه الثورة اهتزاز صورة الحكام الأتراك وهو ما يفسر توالي الثورات بعد ذلك .

- **ثورة ابن الشريف :**

إنّ الحديث عن أسباب هذه الثورة قد يفضي بنا إلى التكرار ولكننا سنحرص على تفادي ذلك حتى وإن كانت هذه الأسباب تندرج تحت الإطار العام الذي اصبح يميز الحكم التركي والذي دفع الناس إلى الخروج عليه فهي محصورة بين السياسي والاقتصادي أي لا تعدو أن تكون فساد النظام السياسي وانغلاقه وبالتالي انعزاله أو عزلته ثم سياسته الضريبية المجحفة كما أنّ هذه الثورة أيضا كان وراءها الدعم الأجنبي ونقصد به على الأخص الدور العلوي (الشريفي) المغربي الذي تتوقف طموحات سلاطينه في المناطق الحدودية الغربية الجزائرية .كما أنّ المغرب كان يتوجس دائما من الطموح العثماني في مدّ النفوذ إلى المحيط وحال دون ذلك حتى انحسار الوجود العثماني عن شمال أفريقيا وقد رفضت المملكة الشريفية الاعتراف بالسيادة العثمانية على

العالم العربي والإسلامي [27] و قد شملت هذه الثورة مناطق الغرب الجزائري وامتدّت لفترة ليست بالقصيرة (بين 1805و1817)
و تزعمها عبد القادر بن الشريف المعروف بابن الدرقاوي من قرية أولاد بليل درس بزاوية القيطنة القادرية لكنه سافر بعدها المغرب واتصل بمولاي محمد الدرقاوي وأخذ عنه الطريقة [28] وتذكر بعض المصادر أنّه اشتكى جور الأتراك لشيخه فقال له هذا الأخير " عليك بجهادهم وقتالهم وأنّ الله ينصرك عليهم بكمالهم " [29] واتبع بن الشريف نفس أسلوب بن الاحرش –الذي التحق به –في تجنيد الاتباع وحشد الناس" وكاتب العرب في أمر القيام على الترك وادعى أنّه صاحب الوقت واتبعه العرب وسارت إليه القبائل وظهرت له كرامات "[30] "من اشهر المعارك التي خضها الدرقاويون معركة فرطاسة (قرب معسكر) ضدّ الباي مصطفى حيث انهزم فيها (الجيش التركي) شرّ هزيمة [31] وجعل بن الشريف من معسكر مقرا له وكثر اتباعه بعد انتصاره هذا وانضمت له القبائل حتى المخزنية منها كما يذكر الزياني – محمد بن يوسف) واتجه بن الشريف لحصار مدينة وهران نفسها ولكنه لم يتمكن من اقتحامها " فلما ضعف أمره وتراجع عنه اتباعه انتقل إلى قبيلة " بني يزناسن " على الحدود المغربية وبقي يقيم هناك إلى أن توفي[32] وقد أكدّت هذه الثورة النتائج التي حققتها سابقتها على الأقل على المستوى النفسي حيث ظهر ضعف الحكام الأتراك جليًا كما اصبح واضحا مدى النمط العام عليهم حيث أنّ السكان (الرعيّة) قطعوا طريق

النجدات على باي وهران والتي أرسلها باشا الجزائر بقيادة على آغا وكاد يهلك كما قام الكراغلة ضد الأتراك في تلمسان (33).وقد عمدت السلطات التركية إلى مراسلة [34] سلطان المغرب للتأثير على الدرقاوي وحثه على وقف الثورة كما استعمل الأتراك المصاهرة مع القبائل ذات الصلة بالثورة فقد صاهر المقلش (الباي) خصمه قدور بن الصحراوي زعيم الحشم [35] كما أنّ كثرة المناوشات وتعدد المعارك أدخل الملل في نفوس الاتباع إلاّ أنّه ما كادت هذه الثورة تنتهي حتى اندلعت ثورة أخرى قام بها التيجانية .

- **ثورة محمد التيجاني** :

التجأ محمد بن أحمد المختار التيجاني –و هو من عين ماضي قرب الاغواط [36]– مع والده وشقيقه إلى المغرب الأقصى ولما توفي والده عام 1815 [37] عاد إلى الوطن ، وقد كان لجوءه ربما بسبب تضيق الحكام الأتراك على أصحاب الطرق والزوايا للحد من نفوذهم وبعد الثورة التي قام بها الدرقاوة ،ولذلك فانّ رجوعه ارهب حكومة الجزائر خوفا من خروجه عليها لأنّ والده صاحب طريقة صوفية فبعث "حسن باشا " إلى حاكم قسنطينة للقبض عليه إلاّ أنّ محمد التيجاني نجا بنفسه وتمكن من الرجوع إلى عين ماضي سالما [38]وتوالت حملات الأتراك على محمد التيجاني الذي قام بتحريض قبائل الجنوب الوهراني ضد بايلك الغرب فقد كاتب بني عامر وبني شقران والبرحية الغرابة والزمالة والدوائر وكذلك النواحي الشرقية للوقوف معه إلاّ أنّ

هذه القبائل امتنعت عن اتباعه (39) إلاّ أنّ بعض القبائل اتبعته ومنها قبائل الحشم -كما يذكر محمد بن الأمير - فلما اتم استعداداته خرج معهم نحو معسكر فواجهه حسن باي -حاكم وهران - في معركة قرب غريس (40) ويذكر الزياني أن الباي اغرق العطاء لاعيان الحشم وكافة العرب " فتفرقوا عنه وتصدى الباي لجيش التيجاني القليل واشتد القتال بين الطرفين فقتل التجاني "(41) ويمكن الادعّاء أن المملكة الشريفية قد ساندت أيضا هذه الطريقة وبالتالي الثورة بطريقة مباشرة أو عن طريق التحريض نظرا لكثرة تردد أحمد وولده محمد الكبير التجاني بين فاس وتلمسان وعين ماضي فقد رحب السلطان سليمان بالشيخ أحمد " وأحضره مجلسه وأعطاه دارا كبيرة وراتبا -و يذكر الناصري صاحب الاستقصاء- أنّ التيجاني اشتكى إليه " جور الترك وظلمهم "(42).

لقد ساهمت هذه الثورات -خاصة -في تسارع انهيار الحكم التركي بالجزائر بلا شك كما أنّ ممارسات هذا الحكم هي التي أدّت إلى اشتعال هذه الثورات التي كان الأتراك يواجهونها بالقمع بدل محاولة الفهم وتغيير السياسات وأنماط الحكم التي افرزت هذه الثورات التي قضت عليها الحكومة التركية لأنّها كانت متعددة تعدد الطرق والزعامات في الجزائر وبالتالي محصورة في جهات معينة -وإن هدد بعضها دار السلطان -أو إقليمية كما أنّها واجهت منفردة الحكومة التركية رغم أنّ هذه الأخيرة قد ضيقّت على أغلب الطرق

الصوفية ولهذا ربما كانت هذه الثورات ضدّ قوة ظالمة أو تعسفية تبشّر (!) بنمط في المواجهة سيظل سائدا ضدّ قوّة غازية بعد وقت ليس بالطويل. وقبل أن نختم حديثنا عن الثورات تجدر الإشارة إلى ما اعتبره الأستاذ سعد الله " أقسى ثورة واجهها العثمانيون في الجزائر والتي وقعت سنة 1830 وقد طمع الحضر في الحكم بعدهم ومدوا إليهم إلى فرنسيين لمساعدتهم على استلام السلطة السياسية من العثمانيين ،و خرج البعض ينتقد تصرفاتهم، كاحمد بوضربة وحمدان خوجة ... وقد خرج العثمانيون من الجزائر غير مأسوف عليهم من قبل أغلب السكان "[43] ،و لكن ألم يثبت أنّ حمدان خوجة بعد أنّ جرّب الفرنسيين قد قال :" اللهم ظلم الترك ولا عدل الفرنسيين " .

لم تواجه الجزائر هذا التهديد وهذه الفوضى المنذرة بالانهيار التدريجي فقط بل واجهت تهديدا داخليا هو الآخر أيضا إلا أن عناصره الفاعلة دخيلة ويعدّ أخطر من كل هذه الثورات لأنّه كان أحد مبرراتها كما أدى إلى أضعاف موقف الايالة وانهيارها ويبدو أنّه كان انهيارا مبرمجا، ونقصد به الدور الذي لعبه اليهود وتوالت حلقاته بدءا من احتكار التجارة ولا أقول انتهاء بالاحتلال (❖)،و الحقيقة أنّ هؤلاء ما كانوا ليلعبوا هذا الدور لو لا وجود حكما ضعفاء مسلوبي الشخصية والإدارة (44) ومنتفعين همهم تكديس الأموال .

- اليهود التهديد الأخطر :

يبدو من الواضح أننا قد أصدرنا حكما قاطعا في هذه المسألة بل لنقل بالأحرى أننّا وصلنا إلى هذا الانطباع من خلال بعض القراءات لكتابات موضوعية في المسألة وبالتالي فهو حكم في الحقيقة صادر عن باحثين أكثر خبرة وتعميقا في دراسة هذه المسألة ذلك أنّ هدفنا ليس البحث الدقيق (في هذه المسألة) بقدر ما هو الإشارة إلى خطورتها وإثبات دور اليهود في أضعاف الايالة والعمل على خلق ذرائع للتدخل الفرنسي حتى أنّه بإمكاننا رسم المنحنى البياني للانهيار ولو ذهبنا من خلال المفردات والإعلام بكري ،بوشناق ليفورن (دخلاء)احتكار، خشب ،قمح، ديون ،مراسلات ،مروحة ،حصار احتلال ولإضفاء المصداقية على هذه الصورة فلنضيف إليها :ضعف انحلال ،قمع (الحكام)، تشتت ،أزمات (الرعيّة) .

كانت الفرصة جدّ مواتية في ظل الاضطراب والفوضى الداخلية للتجاراليهود لبسط نفوذهم المالي والسياسي في الجزائر بعد أن "استعملوا كل الوسائل لكسب ودّ حكامها ،من الهدايا الثمينة والمساعدات المالية إلى التجسس في الداخل والخارج "[45]وأصبح لديهم نفوذ موزع بين بكري تجاريا وبوشناق سياسيا والذي أصبح يؤثر في تعيين كبار الموظفين فالداي مصطفى قيل عنه أنّه كان كناسا ورفعه اليهود إلى منصب الداي [46] بل أصبح - بكري وبوشناق - يتوسطان بين الجزائر وبعض الدول في المساعي السياسية والدبلوماسية

كتوسطها ومساعيها لدى الخزناجي ووكيل الحرج لمنع إعلان الحرب ضدّ فرنسا وجهودها لمساعدة الرعايا الفرنسيين الأسرى .[47]

إنّ أخطر مسألة تبيّن احتكار هؤلاء اليهود للتجارة والتصدير والاستيراد هي ما أصبح يعرف بقضية الديون إذا أقرضت الحكومة الجزائرية فرنسا عام 1796 بدون فوائد لشراء الحبوب ،وقد وسطت فرنسا بكري وبوشناق اللذين تحصلا على أهم امتيازا في الجزائر عام 1794 وهو حق شراء وبيع الحبوب من الجزائر ليقوما بدفع الثمن بدلها إلى الحكومة الجزائرية [48] وضمن ما أسميناه بالانهيار المبرمج فان التاجرين قدما تسهيلات في الدفع وتراخى قنصلها مولتيدو Moltido في دفع الديون حين احتاجت فرنسا لتموين الحملة على مصر ولكن توتر العلاقات بسبب الحملة حال دون ذلك ،و قد نصّت معاهدة 1801 بين البلدين على ضرورة تسديد فرنسا لديونها إلا أنها لم تلتزم وتماطلت في القضية [48].

تعقدّت قضية الديون وأدّت إلى عدة مراسلات بين حكومة الجزائرية الحكومة الفرنسية ،و أدّت الاحتكارات والنفوذ والامتيازات اليهودية إلى رد فعل شعبي عنيف تمثل في مقتل التاجر بوشناق نفطالي من طرف أحد الانكشارية (الجنود)و لعلّ التي ذكرها الجندي عند قتله بوشناق تدل دلالة واضحة على مدى ما وصل إليه هؤلاء من نفوذ إذ قال له وهو يقتله " تحية إليك يا ملك الجزائر "و قد استقبل مقتل التاجر بارتياح باعتباره مسؤولا عن القحط والمجاعة فقد قام بتصدير الحبوب

بكميات كبيرة أضرّت باحتياطي الجزائر [49] ولم يتوقف الأمر عند مقتل نفطالي (بو شناق) حيث اتسع نطاق الانتقام ليشمل الحي اليهودي وقتل عدد من اليهود ،و هو ما أدّى إلى موجة قمع قام بها الداي مصطفى الذي انتهى مقتولا أيضا لنفس الأسباب سنة 1805 وبتآمر من أحمد خوجة الذي تولى بعده [50] وقد أدّى ذلك إلى هجرة الكثير من العائلات اليهودية إلى تونس وليفورن.أثيرت قضية الديون من جديد في عهد الداي حسين (1818/1830) الذي راسل الحكومة الفرنسية بشأن الديون لكنها تماطلت وعمدت بواسطة القنصل ديفال Duval استفزازه (51) وكانت أسطورة المروحة الشهيرة ومنا الحصار في شهر جوان 1827 "فهل كان ذلك هو الرّد الفرنسي على "ضربة المروحة " التي وجهها داي الجزائر إلى القنصل الفرنسي دوفال ؟ بالطبع لم يكن ذلك إلاّ مجرد ذريعة فبالإضافة إلى أنه ليس من المؤكد وقوع الحادثة، فإنّ غضب الداي كان مبررا فهو يعتبر أنّه قد خدع في قضية مالية ... في حين قررت الحكومة تصفية الدين المترتب عليها –بعد 20 سنة – فان هذه التصفية تجاهلت لمصلحة رجال صوريين الدائن الرئيسي للأخوة البكري: إلا وهو الداي نفسه "[52] ،و هكذا ساهم اليهود في أضعاف الايالة وتحطيمها اقتصاديا وسياسيا من الداخل وكانوا السبب الرئيسي في الخلاف بين فرنسا والجزائر أو لنقل أعطوا المبرر أو الذريعة لما بعد الخلاف واستمر دورهم هذا طيلة الفترة الاستعمارية أنّ الضعف الذي وصلت إليه الايالة وحالة الفوضى

والاضطراب أطمعت الكثير من الدول في التحرش بها لمخططات استعمارية أو للانتقام مما كان يفرضه عليهم الأسطول الجزائري أيام قوته فتعددت الحملات والتي لم تشمل أواخر العهد العثماني فقط بل أنها تفاقمت بعد ضعف الأسطول رغم ظهور قادة عظام مثل رايس حميدو، وانشغال الدول الأوربية بحروب نابليون مما أدّى إلى انتعاش جزئي للأسطول الجزائري [52]

1- الوضعية العسكرية :

و نقصد بها الوضع العسكري الداخلي وخاصة البحرية ومدى ما وصلت إليه من تدهور وقد ربطناه بالتحرش الأجنبي لما لهما من علاقة وقد نتبين من العنوان مدى الضعف لأنه لولا ذلك لما تفاقمت التحرشات غير أنّ الجزائر شهدت حملات بحرية عليها حتى في الفترات التي لم تكن فيها بحريتها ضعيفة .

أشرنا سابقا إلى الانتعاش الذي عرفته البحرية بداية ق19 بسبب انشغال أوربا (بين 1815/1805) بالحروب النابليونية وظهور شخصية الرئيس حميدو، إلاّ أنّ حملة اللورد أكسموت Exmouth جاءت لتقضي على ما أنجز إلاّ أنّ جملة من العوامل ساهمت في القضاء على الأسطول وكذلك إضعاف الجانب العسكري ككل نحاول إيجازها في النقاط التالية :

- الانغلاق العثماني ،و التقدم التقني الأوربي الذي مكنّ من تطوير الأساطيل الأوربية ومن ثمّ مواجهة الأسطول الجزائري .

– تدهور صناعة السفن في الجزائر بسبب احتكار اليهودي لتجارة الخشب (حصل على حق الاحتكار 1799) واستغلالهم للغابات بين بجاية والقالة وتعمد سياسة الأجور الزهيدة للعمال والامتناع عن نقل الخشب إلى دور صناعة السفن وتكديسه على الشواطئ معرضا للتلف[53].

– نقص مداحيل البحر (الجهاد البحري) تدريجيا أدّى إلى الضغط على الموارد الداخلية وأدى فوضى واضطرابات وسياسات اقتصادية نتجت عنها المجاعات والأوضاع الصحية المتردية والتوجه نحو الجندية عوض العل في البحر (لم يعد يدر الأرباح) وهذا أدى إلى تناقص عدد العاملين في البحرية حيث "لم يجد الفرنسيون عند استيلائهم على مدينة الجزائر 1830 سوى 35 قاربا صغيرا و3 قاليوطات على وشك الانتهاء من صنعها في الترسانة البحرية ،و 2500 بحار أغلبهم غير قادر على ركوب البحر والتصدي للسفن المعادية "[54].

– التحالف الأوربي ضد القوى الإسلامية بالمتوسط بدعوى محاربة الرق والقرصنة وقد تمكنت الدول الأوربية من محاصرة الدول الإسلامية إثر قرارات مؤتمر فيينا 1815 واكس لا شابيل 1818.

– تعرض الأسطول الجزائري لعدة ضربات وانكسارات اثر الحملات الأجنبية على الجزائر كالحملة الأمريكية 1815 والحملة الإنجليزية 1816،و الضربة القاصمة التي تلقاها في معركة نافرين 1827 وكان

يحارب إلى جانب الأسطول العثماني ضد أساطيل الحلف الثلاثي (الروسي،الفرنسي، الإنجليزي) حيث تحطمت معظم قطعه[55].

- تحول الجهاد البحري عن أهدافه من نجدة للمسلمين وحماية لثغورهم إلى طلب المغانم والمكاسب والربح المادي، وقد قابله أيضا (بريا) فساد الجيش الانكشاري الذي تحدث عنه حمدان خوجة في مرآته فبعد أن كان المندوبين يرسلون إلى زمير لجمع الأجناد من النزهاء –حسب الطريقة القديمة اصبحوا يفتحون أبواب المليشيات لأي كان وكان من بين المجندين يهود ويونانيين ختنوا أنفسهم [56]ولا شك أن جنودا بهذه المواصفات لم يكن همهم سوى المال فاصبحوا مصدرا للفوضى والتمردات باستمرار[57].

- التناقص المستمر في عدد الجيش ومن أسباب ذلك تردي الوضع الصحي وانتشار المجاعات والأوبئة حيث قدّر بوتان Boutin سنة 1808 قوات الداي في حالة الحرب بـ60 ألفا على الأكثر [58] وتذكر بعض الدراسات أن عدد الانكشارية سنة 1830 وكان أقل من 1500[59] ولعل ذلك يفسر أيضا برغبة الباب العالي مركزيا وحتى الدايات القضاء على الانكشارية كما فعل السلطان العثماني محمودII (1839/1808) عام 1826 ،و الداي علي خوجة بالجزائر الذي حاول استبدالهم بجنود محليين سنة 1817[60].

- توجيه القوات والجهد نحو الثورات الداخلية وقمعها وهو ما أنهك هذه القوات كما وسع الهوة بينها وبين الرعية أكثر، وهو ما حاولت

استغلاله –نفسيا – الدوائر التي أعدت البيان الموجه للجزائريين عشية الحملة .

- التحرشات الأجنبية (التهديد الخارجي):

إن التهديدات الخارجية الجدية هي تلك التي كانت من قبل الدول الأوربية الناهضة والمتنافسة استعماريا والمتربصة بالجزائر إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ،وقد أعطى مؤتمر فيينا 1815 ثم مؤتمر أكس لا شابيل 1818 كل تلك القوى مبررات الهجوم على الجزائر ،لذلك فإننا بالنسبة لتونس والمغرب سنكتفي بالإشارة إلى نزعاتهما مع الجزائر في هذه الفترة والتي لم تكن في مستوى جدية وخطورة التهديدات الأوربية كما أنها تلاشت تدريجيا خضعت تونس إلى الحكم العثماني بعد الجزائر التي لعبت دورا في هذا الخضوع بل أن تونس كانت تتبع الجزائر لفترة ليست بالطويلة ،ولذلك فان الصراع بينهما يعود أساسا إلى التنافس بين الحكام البلدين، أما بالنسبة للمغرب فمن الواضح أن التنافس لم يكن المحرك الوحيد للصراع الذي أججته أيضا أطماع المملكة الشريفية في الغرب الجزائري سواء في العهد السعدي أو العلوي كما كان من أسبابه أيضا سعي هؤلاء إلى أبعاد الأتراك عن بلادهم وكثير تدخلاتهم فيها كما أنهم كانوا يرون أنهم الأولى بالحكم من هؤلاء الأعاجم.

كان ثقل الصراع بين تونس والجزائر يتركز- بحكم موقع الإقليم –على بايات الشرق –قسنطينة –و أحيانا يتدخل فيه الدايات

-دار السلطان -و كثيرا ما انتهى الصراع إلى دحر بايات تونس ،و ادى ذلك أحيانا حتى إلى فرض حكومات موالية للجزائر كتنصيب على باشا على تونس عام 1735 بمساعدة حسن باي قسنطينة أو فرض إتاوات مقابل المساعدة في افتكاك الحكم على تونس كما حصل مع أبناء حسين باي عام 1786[61]، كما هددت تونس في بعض الأحيان مركز بايليك الشرق ،و مع تجدد الصراع سنة 1806 هاجم حمودة باشا قسنطينة سنة 1808 وحاصرها مرة سبعة عشر يوما في حين هاجم الرئيس حميدو بعض الموانئ التونسية في نفس السنة ،و بقي النزاع متواصلا إلى أن وضع الباب العالي حدا له عام 1817م [62]

أما بالنسبة للمغرب فقد تكررت محاولات الهجوم على الجزائر ولم تتوقف عند الحدود الغربية ونذكر منها محاولات مولاي إسماعيل عام 1694و هزيمته على يد الداي شعبان ثم في سنة 1703 م وانهزامه أمام الداي مصطفى باشا[63].

- **التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني :**

تعد الحملات الأوربية الأكثر خطرا وتهديدا على مستقبل الايالة ولم تكن كلها بدافع الانتقام أو بتفويض من مؤتمرات أوربية لا طلاق الأسرى ووقف القرصنة بل كانت تحركها أيضا حسابات دولية في إطار التنافس على مناطق النفوذ خاصة بين بريطانيا وفرنسا، فالعلاقات بين الجزائر وفرنسا كانت عادية قبل حملة بونابرت على مصر 1798 التي استغلها الإنجليز لصالحهم في العمل عن طريق

الباب العالي على توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا وهو ما حصل في النهاية تحت تأثير الرأي العام وإلحاح السلطان العثماني حيث أعلن الداي مصطفى الحرب ضد فرنسا في 1798/12/21 [64]،ورغم ذلك استقبل القنصل الفرنسي "ديبواتفيل "D.THAINVILLE واتفق معه في 18 جويلية 1800 على ضرورة إبرام صلح ،و قد ردّ الإنجليز على ذلك ببرقية عبّر فيها الأميرال الإنجليزي كيث Kith عن اندهاشه من استقبال الحكومة الجزائرية لمثل دولة هي أكبر عدو للمسلمين وطالب بطرده،إلا أنه ورغم هذه المساعي البريطانية تم إبرام معاهدة سلم بين البلدين (فرنسا والجزائر) في 1801/09/17[65]،و عندما توترت العلاقات مع بريطانيا بسبب طرد القنصل الإنجليزي فالكون Falcon من الجزائر 1804 وطلبت استبداله وهددت بريطانيابإرسال حملة بقيادة الأميرال نيلسون" Nelson"لقصف المدينة ثم تراجعت حاول تانفيل استغلال هذا التوتر والوصول به إلى حالة الانفجار بدون جدوى لأن الجزائر حصرت الأزمة في إطارها الثنائي ولم تسمح لأية جهة باستغلالها لخدمة مصالحها [66] .

بعد نقض صلح أميان Amiens، عقد سنة 1802 بين فرنسا وبريطانيا ونقض سنة 1803- و تجدد الحروب بين الدول الأوربية وانهزام الأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغر " Trafalgar" عام 1805 استغلت الجزائر الوضع لمراجعة الامتيازات من جانبها المالي خاصة وذلك برفع الإتاوات ،وابلغ الداي أحمد باشا في شهر ديسمبر

1806 القنصل "تانفيل "أن الإنجليز يعرضون مبلغ 40 ألف قرش أسباني للحصول على حق استغلال الامتيازات الإفريقية وأنه سيمنحها للفرنسيين أن هم دفعوا مبلغا أكبر [67]و لكن الوضع الذي أصبحت عليه فرنسا وخاصة تجربتها بعد انهزامتها المتتالية وتكبدها بخسائر كبيرة منذ الحملة على مصر وحتى 1805 اثر على وضعها المالي والتجاري ولم تكن مستعدة لدفع مثل هذا المبلغ ،و لذلك منحت حكومة الجزائر الامتيازات الإفريقية للإنجليز ووسحبتها من الفرنسيين دون انتظار ردهم وكان ذلك في 02 جانفي 1807[68] وربما يعد ذلك من المعاهدة مع روسيا "تليت " سنة 1807 فمن بين ما جاء فيها "أن مدن إفريقيا مثل تونس والجزائر تحتل من طرف الفرنسيين .."[69] ،و مع هذا فان فرنسا استرجعت حق استغلال الامتيازات سنة 1817- بعد تغير الوضع فيها وعودة الملكية لآل البور بون ،إلى الحكم –بعد الحملة الإنجليزية –الهولندية على الجزائر وحرق الأسطول غدرا –لان الأسطول بقيادة الإنجليزي اكسماوث كان بحمل الراية البيضاء، راية المفاوضين ولذلك سمح له بالدخول للميناء –حيث بلغت السلطات الجزائرية القنصل ماكدوناولد MC-Donald سحب الالتزام من الإنجليز وفاوض دوفال بيير لمدة طويلة حتى تم التوصل لاتفاق في 26 مارس 1817 [70]، وقد وقفت فرنسا محايدة أثناء الحملة الإنجليزية على الجزائر حيث أوصت قنصلها دوفال بعدم التدخل أبلغته بتوجه الحملة نحو الجزائر [71]و كان ذلك في صالحها في إطار الصراع بينها وبين

بريطانيا والذي أضعف الجزائـر و أدخلها دائرة الصراع بين قوتين متنافستين تبادلا الهجوم عليها فان كان الإنجليز قد وجهوا ضدها حملة 1816 ثم حلمة أخرى سنة 1824فان الفرنسيين لن يتوانوا بعد ذلك في حصارها بين 1830/1827 بعد نضوج فكرة الحملة على الجزائر ،و سنعرض لنماذج من هذه الحملات والتحرشات حسب تسلسلها التاريخي بدءا بحملة و. م. أ سنة 1815 ثم الحملة الإنجليزية الهولندية سنة 1816 فالحملة الإنجليزية سنة 1824.

- الحملة الأمريكية:

توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع الضريبة السنوية (المعلوم) التي ظلت تدفعها لجزائر منذ 1795 حتى سنة 1810 [72] وكان ذلك نتيجة منطقية لإدراك مدى ما وصلت إليه الجزائر من ضعف لذلك قرر الكونغرس الأمريكي إعلان الحرب على الايالة الجزائرية خاصة بعد أن أبرمت ال وم أ معاهدة سلم مع بريطانيا سنة 1814 حيث جهزت فرقتان بحريتان بقيادة " وليام بانبريدج " و" ستيفان ديكاطور " والذي غادر و. م . أ نحو المتوسط في ماي 1815 [73] في طريقه إلى الجزائر انطلاقا من جبل طارق اصطدم الأسطول الأمريكي بسفينة جزائرية استسلمت بعد مقتل قائدها " الريس حميدو " ثلاثون بحارا من رجاله [74] و ذكر الزهار انهم اسروا سفينة أخرى

وأرسلتا مع الأسرى إلى قرطاجنة وكان لمصير السفينتين والرئيس حميدو وقعها على الجزائر حيث تفاوض " ديكاطور" مع

السلطات بمساعدة شالر وقدموا رسالة من رئيس و. م. أ وعقد الطرفان معاهدة صلح في جويلية 1815 نصت أساسا على إلغاء الضريبة السنوية وإطلاق الأسرى الأمريكيين ودفع تعويضات للأمريكيين في الجزائر كما استعادت الجزائر السفينتين اللتين أخذهما الأمريكيون[75].

و يذكر شالر أنه نزل البر –مدينة الجزائر –بصفته قنصلا و. م. أ مفوضا من رئيسها في حالة توقيع معاهدة سلام بين البلدين [76].

- **الحملة الإنجليزية :**

اشتهرت هذه الحملة على أنها الحملة الإنجليزية 1816 أو حملة اللورد اكسماوث Exmouth ذلك أنها انطلقت من إنجلترا مجهزة خصيصا لضرب الجزائر ،و كانت فرنسا على علم بالحملة وقد أبرقت لقنصلها دوفال بعدم إبداء الراي والتدخل كما أسلفنا وذلك في إطار التنافس والصراع الفرنسي البريطاني وذلك لتستعيد امتيازاتها بعد أن تكون بريطانيا قد فقدتها بسبب الهجوم وكذلك لموقفها المحايد هذا، الا أن الحملة لم تكن إنجليزية فقط، فقد تلقت الدعم من وحدات هولندية رغم الضعف الذي وصلت إليه الجزائر –كما ذكرنا – إلا أن بسبب الحروب النابليونية ولكن ما أن حسمت هذه المعضلة حتى التفتت هذه الدول نحو الجزائر ويمبررات ومسوغات قانونية في نظرها وبتفويض من مؤتمرات أوربية بدعوى محاربة " الاسترقاق " و"و القرصنة "

كمؤتمر فيينا 1815 –أو مؤتمر اكس لا شابيل 1818 فيما بعد – وقد شجعها على ذلك أنباء انهزام أسطول الجزائر أمام و. م. أ [77] وقد تعهدت بريطانيا التي ما تزال تحتفظ بحق استغلال الامتيازات منذ 1806 بعد تخلي فرنسا – بتنفيذ القرارات بشرط وضع الجزر الايونية تحت تصرفها [78] وأمام نفس السنة وجهت هولندا حملة نحو الجزائر لتحذو حذو أميركا [79] و أمام هذه الهجمات عمل الداي عمر على تحصين المدينة وتعزيز دفاعها بعد الحملة الأمريكية [80]، و قد انتهت الحملة الإنجليزية الأولى (أفريل 1816) بعد تهديد اكسماوث بتدمير المدينة بإعطاء مهلة كما طلبها الداي لمدة 6 أشهر لمشاورة الباب العالي، إلى أن هذه الحملة لم ترض لا الأوربيين ولا الإنجليز أنفسهم وكانت الحملة الثانية في شهر أوت 1816 [81] وقد انطلقت الحملة من إنجلترا" DlyMouth" وانضم إليها الأسطول الهولندي في جبل طارق، بقيادة فان طابيلان " Van Cappellam" [82] وقد ترتبت على هذه الحملة خسائر فادحة قد تعتبر قاصمة الظهر بالنسبة للأسطول الجزائري ولا يمكن هنا إرجاع السبب فقط للخديعة البريطانية –رفع العلم الأبيض بدعوى التفاوض –بل أن السبب الأهم هو سماح السلطات الجزائرية –الداي –بتموقع القطع البريطانية الهولندية في انتظار الرّد على الإنذار مما مكن الأسطول الإنجليزي المهاجم من ضرب ميناء المدينة والتحصينات، وقد أدى الهجوم إلى مقتل أكثر من

1500 مدني زيادة على تحطيم الأسطول والرافعات والأضرار الكبيرة الأخرى [83].

انتهت حملة اللورد اكسماوث بعد خضوع لسلطات الجزائر لشروط ومنها إطلاق سراح الأسرى المسيحيين وإعادة مبلغ 350 ألف دولار لملك نابولي وسرد ينيا دفعت من قبل كفدية وإبطال استرقاق الرعايا المسيحيين [84] وقد كان لنجاح هذه الحملة صدى كبيرا في أوربا حيث تذكر بعض المصادر أن اكسماوث تلقى التهنئة من البابا شخصيا كما تلقى الكثير من الألقاب والهدايا من دول أوربا وهو ما يظهر الروح الصليبية لهذه الحملات حتى أن جمعية تحرير العبيد في فرنسا انيت التنافس الفرنسي الإنجليزي وضربت ميدالية تخلد الذكرى عليها صورة اكسماوث [85].

- **الحملة الإنجليزية عام 1824:**

اتخذت بريطانيا من مؤتمر فيينا 1815 سندا لمهاجمة الجزائر في حملتها عل الجزائر 1816 ،و في هذه المرة أخذت تفويضا من الدول الأوربية المجتمعة في مؤتمر اكس لاشابيل AIX LA CHAPPELLE هي وفرنسا للاتصال بدول شمال إفريقيا وإنذارها بوجوب وقف العمل بنظام القرصنة وإلا فان إجراءات حاسمة ستتخذ ضدها [86] وقد رفضت الجزائر الامتثال لقرارات المؤتمر ورأت أن من حقها تفتيش السفن الأجنبية وفي عام 1823 فرضت الرقابة على الهيئات الأجنبية في الجزائر ،و قد احتجت بريطانيا على ما أسمته

أعمال الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1823 حين عمدت السلطات الجزائرية إلى إخراج الثائرين الذين لجأوا إلى القنصلية البريطانية والإيطالية بالقوة بعد رفض قنصلي البلدين تسليمهم (87) واعتبرت الجزائر ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية ،و تدخلت بريطانيا بإرسال السفينة (نيادا) بقيادة القبطان سبنسر SPENCER للتفاوض مع الجزائر وفرض شروط جديدة رفضتها الجزائر ففرضت بريطانيا حصارا على السفن الجزائرية واشتبكت مع إحداها بقيادة "قدور باصون " في جانفي 1824 (88) وقد قاومت كما يذكر شالر ببسالة، ثم قامت بريطانيا بإرسال أسطول حربي بقيادة هاري نيل " Harry- Neal " في فيفري 1824 الذي فرض حصارا على الجزائر حتى يوقع الداي على تصريح مذل للجزائر أغرب ما فيه إعفاء خدم القنصل من الضرائب واعتبار القنصل البريطاني –غير مرغوب فيه – عميدا للقناصل المسيحيين (89) ودام حصار الإنجليز للجزائر ستة أشهر لم يغير فيها الداي موقفه ،و تقدمت قطع من الأسطول البريطاني في الحادي عشر من جويلية 1824 وقصفت المدينة لكن طاردتها قطع جزائرية فعادت إلى عرض البحر في 13 جويلية وعاود الإنجليز قصف المدينة –في 24 جويلية –التي غادرها سكانها إلى المرتفعات واستبسل الجنود في الدفاع عن المدينة مما أضطر الإنجليز إلى الانسحاب وإبرام الصلح في 26 جويلية 1824 قبل فيه داي الجزائر شروط ومطالب الإنجليز بعد أن وافقوا على استبدال القنصل ماكدونالد (90).

لم يتمكن الإنجليز من السيطرة على المدينة أو إحراز نصر كما حدث سنة 1816 لكن عملهم هذا خاصة الحصار الذي دام ستة أشهر اضعف حركة التجارة وحدّ من إمكانيات ما بقي من الأسطول الجزائري إلاّ أنه –و هذا هو الأخطر – كان ينذر ولعله يبشر بنمط جديد من الصراع بين الجزائر والدول الأوربية وهو التذرع ثم فرض حصار البحري وهو ما فعلته فرنسا بعد أقل من ثلاث سنوات حين تذرعت بحادثة المروحة وقضية الديون وضربت حصارا بحريا على الجزائر بين 1827 و1830 بعد أن رفضت الجزائر أشكال الاعتذار المذل الذي طلبته الحكومة الفرنسية.

هكذا نلاحظ من خلال ما تقدم أن كل شكل أو مظهر من مظاهر الضعف والفساد كان يؤدي إلى ضعف وفساد أكثر منه ففساد الحكم والحكام وممارساتهم الاستبدادية وانغلاقهم بل وعنصريتهم غير المعلنة وضعف مردود الجهاد البحري أدى بهم إلى فرض الضرائب بل وتشريع النهب فيما يسمى بالمحلات وخنق الرعية وهو ما أدى إلى الانتفاضات والثورات التي قادها إمّا شيوخ قبائل حوصر نفوذهم أو شيوخ طرق وزوايا ضجروا من تضييق السلطان عليهم كما افتقدوا بعض الامتيازات التي كانت لهم أيام كانت مداخيل البحر تفيض عن الحاجة وأدت هذه الثورات إلى مزيد من القمع وضعف الجبهة الداخلية كما أدّت إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية حيث عمّت الأوبئة والأمراض بل والمجاعات ومما زادها تفاقما فساد ذمة بعض الحكام

إلى درجة جعلتهم –من أجل المال –يوقفون التجارة في أهم المجالات حكرا على اليهود الذين زادوا من تفاقم الوضع وتردي الحالة العامة للشعب سواء التسبب في المجاعة أو القضاء على بعض الصناعات تقريبا كصناعة السفن لأنهم احتكروا تجارة القمح والخشب وتسببوا في الكثير من الفتن التي أدى بعضها إلى مقتل الحاكم نفسه كما حصل سنة 1805 مع الداي مصطفى ،و إلا أن الفتنة الأكبر التي تسببوا فيها هي ما عرف بأزمة الديون أو مسألة الديون، فان كان الضعف قد فتح على الجزائر باب التحرشات والتنافس الأجنبي وبالتالي حفزها لمحاولة النهوض وتعزيز دفاعاتها كما فعل الداي عمر، فان مسألة الديون فتحت عليها باب جهنم التذرعات فهذه المسألة كانت مع وليدتها –أسطورة المروحة – الذريعتان الأساسيتان لفرنسا لفرض حصار بحري على الجزائر

و منه إلى تخطيط وتنفيذ الحملة سنة 1830 ،مع عدم التسليم طبعا – كما توحي بعض الدراسات – باقتصار الأمر على هذه الأسباب ذلك أن الحملة والاحتلال كان مخططا لهما منذ فترة طويلة وعن سابق إصرار وترصد للفرصة السانحة فقط وقد أهدى اليهود – عائلتا بكري وبوشناق – ومن والاهم عم طمع أ غلة هذه الفرصة لفرنسا .

الإحالات

(❖)- لا نقصد هنا بالمرحلة الأخيرة فترة الدايات وهو التقسيم الذي درج العمل به والذي لا يعني شيئا بالنسبة للفرد الجزائري في ظل الحكم العثماني، بل نقصد الفترة التي سبقت الاحتلال .

1- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي : تاريخ الجزائر العام، ج3، د م ج، الجزائر، 1989، ص453.

2- حمدان بن عثمان خوجة : المرآة تقديم وتعريب وتحقيق : محمد العربي الزبيري، ش ون ت، الجزائر، 1975 ص154.

3- سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص143.

4- حول هذه الحملات انظر :سعيدوني ناصر الدين /المهدي البوعبدلي : الجزائر في التاريخ : العهد العثماني، م وك، الجزائر، 1984ص ص38/36.

5- سعد الله : المرجع السابق ص41 نقلا عن هايدو .

6- Alazard : initiation a algerie paris 1957pp99-123

انظر سعيدوني /البوعبدلي مرجع سابق ص ص40 - 41

7- سعيدوني ناصر الدين : موظفو الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر م وك م، الجزائر ص 14

8- حمدان بن عثمان خوجة : المرآة تعريب :م ع الزبيري، ش ون ت، الجزائر 1982 ص ص 150- 151.

9- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، م وك، الجزائر، 1985، ص26 حول مهب بعض الدايات أنظر أيضا:

ben Achenhou .A:L'etat Algérien en 1830, SENED Alger.

10- وليام شالر : مذكرات قنصل امريكا في الجزائر (1816/1824)، تعريب وتعليق وتقديم : اسماعيل العربي، ش ون ت، الجزائر، 1982، ص45.

11- إذ لم يسمح الاتراك للاهالي المشاركة في الحياة السياسية بل انهم أزاحوا حتى ابنائهم (الكراغلة) من الوظائف السامية نهائيا منذ 1630 كما يذكر حمدن بن عثمان خوجة، مصدر سابق ص154.

12- محمد بن ميمون الجزائري : التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ط1ش ون ت، الجزائر 1972، ص15.

(❖)- حول هذا الموضوع (طبقية وعنصرية النظام التركي) انظر : مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر ترجمة : سمير كرم، بيروت، 1980.

13- بعض الآراء المتطرفة مثلا : pierre Boyer : « la conquête de L'Algérie » in , Jean Alazard (et Al) OP , cit. PP,125-140 CH.A Julien , Histoire de Afrique du Nord : Tunisie ;Algérie , Maroc : de la conquête arabe à 1830, VII ,PP184-5.

والذي يقول انّ 1/10 فقط من الجزائر المالية كان تحت الحكم المركزي التركي؟.

14- حمدان بـk عثمان خوجة : مصدر سابق ص154..

15- لنمر حول الثورات انظر :

- شريف الزهار : مذكرات ...تحقيق ايت مدني –العنتري : القحط والمسغبة في بلد قسنطينة مخطوط 2330 BNA

- أحمد بن المبارك العطار :تاريخ قسنطينة .

- Haedo (D.D.de) : Histoire des Rois d'Alger ,trans, De Grammont H , Alger 1881.

Grammont H(de) : Hist : d'Alger sous la domination turque (1515/1830), LEROUX ? Pris 1887.

- سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي .

- سعيدوني : دراسات وأبحاث ...إلخ ...

Faraud (CH) : zebouchi et Osman bey , in Rev .Af .t6 .1863.

16- محمد بن الأمير عبد القادر : تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، شرح وتعليق : ممدوح حقي ج1 ط1، الإسكندرية ،1903، ص77.

17- احمد بن مبارك (العطار) : تاريخ قسنطينة، تحقيق : رابح بونار، الجزائر، 1981، ص64.

18- أحمد الشريف الزهار : مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1836/1754) تحقيق ونشر : أحمد توفيق المدني ش ون ت، الجزائر 1974، ص85.

19- نفسه ص 85 إلا انّ الأستاذ سعد الله يتساءل (منكرا) ما فائدة الإنجليز من احداث القلاقل في الجزائر العثمانية عندئذ ؟ سعد الله : مرجع سابق ص 518.

20- محمد العربي الزبيري : النحارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1830/1792، ش ون ث، الجزائر، 1972، ص21.

21- محمد صالح العنتري : القحط والمسغبة في بلد قسنطينة، مخطوط ب م وح، رقم 2330، ص3 وحول ادعاءات بن الأحرش انظر أيضا : ن د سعيدوني : دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة، ج3، م وك، 198، ص 185.

22- نفسه : ص4.

23- الزبيري : مرجع سابق ص ص29- 30.

24- محمد بن الأمير : مصدر سابق، ص 77 (يذكر الأستاذ سعد الله انّ مقتل الباي كان على يد جيش عبد الله زبوشي مقدم الرحمانية الذي تحالف مع ابن الأحراش بسبب إلغاء الإعفاء الضريبي عنه من طرف الباي) سعد الله : مرجع سابق، ص222.

25- نفسه ص 77.

26- حول العلاقات بين المغرب والجزائر العثمانية أنظر : إبراهيم شحاتة : تطور العلاقات المغربية 1519- 1947 .الإسكندرية 1981.

Auguste (c) : L'Etablissement des Dynasties des chérifs du Maroc et leur –rivalités avec les turcs de la régence d'Alger .1509 – 1830,Leroux , Pris ,1904.

27- سعيدوني : المرجع السابق، ص80.

28- محمد الزياني (بن يوسف) : دليل الحيران وأنيس السهران في اخبار مدينة وهران تقديم وتعليق : المهدي البوعبدلي، ش ون ت ،الجزائر ،1978، ص208 .

29- الزهار : المصدر السابق ص، 84.

30- يذكر سعد الله : المرجع السابق ص221 :إنّ المعركة كانت مع الباي محمد المقلش ،حول هذه المعركة ونتائجها الزياني : مصدر سابق .

31- محمد بن الأمير : مصدر سابق، ص، 76.

32- نفسه ص76.

33- سعد الله : المرجع السابق، ص222.(كما راسلت الباب العالي لطلب الذخائر انظر : عبد الجليل التميمي بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816- 1817) د ت ن 1972.

34- نفسه، ص222.

35- الزهار : المصدر السابق، ص195.

36- الجيلالي : المرجع السابق، ص ص335- 336.

37- محمد بن الأمير : المصدر السابق ،ص80.

38- الزياني : المصدر السابق، ص244.

39- محمد بن الأمير : المصدر السابق ص 80.

40- الزياني : المصدر السابق ،ص247.

41- سعد اله : المرجع السابق ص510.

42- سعد الله : المرجع السابق، ص224.

(❖) ذلك أن دورهم استمر طيلة الوجود الفرنسي وكانت سنة 1870 من أهم محطاته ثم مواقفهم أثناء الثورة وحتى بعد ذلك ،حول دور اليهود وتأثيرهم في العلاقات السياسية للجزائر مع فرنسا انظر : جمال قنان : العلاقات الفرنسية - الجزائرية 1790 -1830، متحف المجاهد، ب ت، الجزائر

Berbrugger (A) : L'affaire Bacri d'après un document inédit in Rev.Af.T19,1875.

43- أحمد سليماني : النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص74.

44- حوله أنظر سعد الله : محاظرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال) ط3، ش و ن ت، الجزائر 1982 ص ص14- 15 حول دور اليهود (سياسيا تجاريا) انظر :

- Julien (CH.A) Marseille et la question d'Alger avant la conquête in R A , T60 ,1919.
-GIS enbeth (M) les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque (1516-1830) in Rev. Af .T 96. 1952.(كتاب يهودي).
-Heldesheiner (H) : Grandeur et décadence de la maison Bacri à Marseille in Rev .E.J- T36.

(*)يذكر الميلي أن اسمه بوخريص وانه اتخذ اسم بكري بعد تجنسه (فرنسا) : الميلي : تاريخ الجزائر في ص271.

45- جمال قنان : مرجع سابق، ص ص106،105.

46- أبو القاسم سعد الله : بداية الاحتلال ...ص16.

47- ارزقي شويتام : نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (180/1800).
رسالة ماجستير(غير منشورة)، الإسكندرية، 1988

48- جمال قنان : المرجع السابق : ص، 182(الهامش)انظر ايضا :
يحيى بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع الدول وممالك أوربا (1830/1500)، د م ج، الجزائر، 1980 (ص116)

(*) ربما استعار أجيرون هذه العبارة عندما قال عن اليهود في إشارته إلى تحكمهم في التجارة الخارجية ..."و كانوا يصبحون ملوك الجزائر" ...أنظر : شارل روبير اجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982،ص13.

49- جمال قنان : المرجع السابق، ص،182.

50- مبارك الميلي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964، ص272.

51- جاك فريمون : فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران ترجمة : هاشم صالح، ط1، الأرض للنشر، قبرص، 1991،ص ص 51- 52.

(*) وردت في الأصل المترجم الأخوة " البصري " عدة مرات ولعله سهو ترجمة عن fréres Barcri

52 - ALI KHALASSI :La Marine Algérien à travers L'Histoire , musé centrale de L' Armés MDN , Alger ,1985 P35.

52- عبد الرحمن الجيلالي : تاريخ الجزائر العام، ج3د م ج، الجزائر، 1989، ص 452.

53- البوعبدلي : سعيدوني : المرجع السابق، ص46.

54- مولود قاسم نايت بالقاسم : شخصية الجزائرية الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص74.

55- حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق، ص 149 (طبعة 1982).

56- عزيز سامح التر . الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، تر: علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص406.

57- جمال قنان : نصوص ووثائق تاريخ الجوائز الحديث (1830/1500) المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص248.

58- جون وولف : الجزائر وأوربا، تر: سعد الله، م وك، 1986 ص 447.

59- سعيدوني : النظام المالي ...، ص131.

(❖) تثبت الكثير من المصادر أن الكثير من ثورات الأدعياء "Prétendants" كان وراءها أو شجعها الأتراك .

60- البوعبدلي / سعيدوني : المرجع السابق ص 42.

61- نفسه، ص43.

62- نفسه، حول العلاقات التونسية الجزائرية في عهد الدايات انظر مقال أ.عمار بن خروف في : مجلة الدراسات التارخية، العدد العاشر، 1997(ملخص رسالة دكتوراه في الموضوع).

63- جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1830/1619، م وك، الجزائر 1987، ص192.

64- نفسه، ص10.

65- جمال قنان . العلاقات الفرنسية الجزائرية، ص171.

66- ج قنان : العلاقات ...ص252.

67- نفسه .

68- وليام سبنسر: الجزائر عهد رياس البحر، ت ت : عبد القادر زبانة، ش ون ت، الجزائر، د ت، ص 183.

69- ج قنان : دراسات في المقاومة والاستعمار / منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996، ص264.(في كتابه : العلاقات ... ويد أن اتفاق تم في 15 مارس 1817).

70- عبد الجليل التميمي : بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1871/1816) ط1د ت ن، تونس، 1972، ص238 جاء في التعليمات التي وردت إلى دوفال " إن البواخر والجيوش التي تحت إمرة اكسماوث قد اقلعت من إنجلترا ومما لا شك فيه انها متوجهة نحو الجزائر وعليه يجب عليكم أن تبقوا بعيدا عن كل المنقاشات والحوادث التي يمكن ان تكون الجزائر مسرحا لها في المستقبل ".

71- الباريفو: الرئيس حميدو، تر : العربي الزبيري، م ج للطباعة، الجزائر، 1972، ص90.

72- شالر : المصدر السابق ص 146.

73- اروين راي : العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الامريكية 1776- 1816 تر : اسماعيل العربي، ش م ن ت، الجزائر 1978، ص246.

74- نفسه ص248.

75- شالر : المصدر السابق، ص127 .

(❖) هذا لا يعني أنها لم تهدد مناطق اخرى حيث جاء في بعض المراجع :"ففي عام 1816 راح اسطول اللوردايكس ماوث يجري مناورات عسكرية أمام شوزاطئ طرابلس الغرب وتونس والجزائر التي قصفت مرتين " جاك فريمون : المرجع السابق، ص45.

76- نفس المصدر، ص148.

77- الميلي مبارك : المرجع السابق، ص262 انظر ايضا : عبد الله شريط ومحمد الميلي : الجزائر في مراة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965، ص134.

78- نفسه، ص261.

79- حول هذه التحصينات انظر : الميلي مبارك : المرجع نفسه ص262، وعبد الجليل التميمي المرجع السابق ص239.

80- وصل الأسطول يوم 17 اوت 1816حسب شالر أما حسب الميلي (مبارك) فقد وصل في السادس والعشرين من نفس الشهر .

81- بوعزيز : المرجع السابق، ص121.

82- انظر : الميلي : المرجع السابق ص ص262/264كذلك التميمي : المرجع السابق ص 257/ 258 شالر : المصدر السابق، ص146. (H.DE) GRAMMONT : OP .CIT P378

83- شالر : المصدر السابق، 157.

84- الزبيري: المرجع السابق، ص124.

(✧) فرنسا، هولندا، ايطليا، اسبانيا، البرتغال، بريطانيا .

85- شالر : المصدر السابق، ص ص323- 324.

86- الزبيري : المرجع السابق، ص127.

87- شالر : المصدر السابق، ص124.

88- الزهار : المصدر السابق، ص153.

89- شالر : المصدر السابق، ص328.

90- الزبيري : المرجع السابق ص130.

- الوضعية الإقتصادية والإجتماعية:

إنّ الحديث عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر أواخر العهد العثماني سيقودنا حتما إلى الوصول إلى الاستنتاج التالي – حتى قبل استعراض هذا الوضع – : هو أن الجزائر كانت في وضع القابلية للاستعمار أو على الأقل فلنقل في وضع يجعل التحرش بها و إلحاق الضرر و الخسائر ممكنا ذلك أنّ الانهيار كان متوقعا وكان الخط البياني للقوة البحرية الجزائرية –خط الدفاع الأوّل إذ كانت الجزائر إيالة عسكرية مرتكزة على البحرية خاصة لم يجعل من البناء الاجتماعي خط دفاعها الأوّل ولم تحاول ذلك إلا نادرا – ونقصد بذلك السلطة الحاكمة– يتهاوى أمام تصاعد القوى الأوربية وتنافسها المحموم خاصة فرنسا وبريطانيا، والظاهر أن صدمة الحملة الفرنسية على مصر (1798) لم تحدث اهتزازا (استجابة) بالقدر اللازم في الجزائر ولم تستدع انتباه السلطة للسعي إلى تعزيز القدرات الدفاعية العسكرية او غيرها –عدا محاولات الأغا يحي الذي قتل اثر مؤامرة

دبرت ضده –أو حثها على إجراء الإصلاحات والتغيير اللازم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن هل ما وصلت إليه الجزائر أواخر العهد العثماني في المجال الاقتصادي خاصة كان مفاجئا أم انه كان نتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية عموما والتي اتبعتها السلطات المتعاقبة خاصة ما ذكرناه سابقا من اعتماد رئيسي على مداخيل الجهاد البحري إلى الحد الذي ارتبطت فيه السلطة السياسية بالسلطة العسكرية والنفوذ المالي حيث انحصرت السلطة في أيدي رياس البحر وعندما انحسرت هذه المداخيل تحولت السلطة إلى الوجاق او الجيش البري لان التوجه في هذه المرة أصبح يعتمد على مصادر التمويل الداخلية اي فرض المزيد من الضرائب على الرعية، حتى اصبح اغلب هذه الرعية – عدا قبائل المخزن– لا يرى في السلطة الحاكمة سوى سلطة جباة الضرائب وهذا التوجه نحو الداخل لم يكن جديدا لكنه ازداد في الفترة الأخيرة للحكم العثماني قد كان له نتائج وخيمة على الجبهة الاجتماعية المهلهلة إن جازت تسميتها بالجبهة حيث كانت طبقية إلى أبعد الحدود، فقد أدّت إلى ازدياد التململ والثورات في صفوف الرعية سواء من أولئك الذين بدأ نفوذهم السياسي يهدد من شيوخ القبائل كأحمد بن الصخري مثلا او ممن فقدوا الامتيازات والإعفاءات والهبات – عندما حاولت السلطة أول الأمر التقرب إليهم كواسطة بينها وبين الرعية – فثاروا عليها ونقصد بهم شيوخ الطرق كالشريف بن الاحرش . ومحمد بن الشريف أو محمد التجاني إذا السياسات

الاقتصادية المتبعة التي أدت إلى هذا الوضع في الأخير؟ وما هي مصادر الدخل و التمويل ؟ وكيف أثرت على الحياة السياسية؟ وكيف كان الوضع الاجتماعي أو البناء الاجتماعي في المجتمع الجزائري؟ هل كان حقا طبقيا؟ حيث ظهرت ذلك جليا مثلا أثناء الحملة الفرنسية خاصة لدى الحضر الجزائريين وموقفهم من السلطة التركية ومن الاستعمارية ويمكن إدراك هذا الواقع من خلال تقييم عمل ما سمي بلجنة الحضر مثلا، وسنحاول من خلال هذا العرض التطرق إلى هذه الجوانب التي تشمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر أواخر لعهد العثماني .

- الوضعية الاقتصادية :

تعددت الجوانب التي تعكس الوضع الاقتصادي في الجزائر في العهد العثماني كالضرائب على اختلافها والصناعات والحرف والتجارة – سواء الداخلية أو الخارجية و الزراعية والثروة الحيوانية، فهذه النشاطات الاقتصادية على تنوعها ارتبطت التعاملات فيها بالخزينة وكذلك بالعملة التي كانت متداولة إذ لم يتوقف الأمر على استعمال العملة الجزائرية فحسب بل كثيرا ما زاحمتها بعض العملات الأجنبية خاصة الاسبانية، كما أن النشاطات الاقتصادية شملت مجالين هامين حيث أنه هناك نشاطات ارتبطت بالمدينة عموما وخضعت لضرائب وتنظيمات معينة وأخرى ريفية بحتة ارتبطت بها هي الأخرى ضرائب خاصة، كما تميزت الحياة الاقتصادية في الجزائر – من ناحية

الداخيل – باعتمادها على عوائد الجهاد البحري- بصفة خاصة - في أوائل العهد العثماني، وكان لها نتائجها السياسية – التي أشرنا إليها في المقدمة- فإنها تميزت كذلك بالاحتكار الذي مارسته طبقة[1] الأتراك – منذ بداية العهد العثماني- وشاركتها فيه فئة أخرى بدءا من القرن 18 م هي فئة اليهود، وسنركز في حديثنا حول الحياة الاقتصادية على مصادر الدخل بالإضافة إلى أوجه النشاط لاقتصادي خاصة الصناعة و الزراعة و التجارة والثروة الحيوانية، كما سنحاول إلقاء نظرة على الاحتكارات ودور اليهود في احتكار تجارة القمح والخشب أواخر القرن 18م وكذلك النظام الضريبي الذي كانت تخضع له هذه النشاطات الاقتصادية والمهنية وتنظيم هذه الطوائف جانب مهم ارتبط بالنشاط الاقتصادي والديني معا وهو الأوقاف أو الحبوس التي كانت العديد من الطوائف خاصة الأغنياء من الأتراك أو الحضر يوقفونها لأغراض معينة ومتعددة خاصة التعليمية والاجتماعية وأخرى خاصة بالحرمين وهذه تحتاج إلى دراسة خاصة بها.

- مصادر الدخل :

قبل التطرّق إلى مصادر الدخل و النظام المالي و الضريبي لا بدّ من الإشارة إلى تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها المتبادلة بل قد لا نكون مغالين إن قلنا أن العامل الاقتصادي بماله من تشعبات كان هو المتحكم في تسيير المجتمع الجزائري بطبقاته وطوائفه من طرف سلطة حاكمة أرادت احتكار كل أوجه النشاط السياسي

والاقتصادي لصالحها وأقصت لأجل ذلك حتى أبناءها (الكراغلة) فكيف إذا ستعمل بقية الرعية التي كانت تتشكل من عدة طوائف بعضها اثر بصفة واضحة في أوجه النشاط الاقتصادي كالاندلسيين الذين استوطنوا الجزائر وطبعوا بعض المدن بطابعهم وكانوا أصحاب مهارات وحرف و بالتالي كانوا أيضا عرضة للضرائب المهنية وبالتالي مساهمين في مصادر دخل الخزينة وكذلك شكل الأوربيون[2] سواء دولا أو افرادا أحد مصادر هذه الخزينة إذ كانت الدول تدفع الهدايا و الإتاوات والمعلوم أما الأفراد فكانوا إما تجارا يخضعون للضرائب أو أسرى تجب فديتهم أما العنصر الأخر وقد سبقت الإشارة إليه فهم اليهود الذين احتكروا التجارة الخارجية وسيطروا بنسبة كبيرة على التجارة الداخلية .

وقد أغنوا على حساب الفلاح الجزائري المغلوب على أمره والذي كان ينتج القمح والشعير الذي تؤول عوائده الهامة إلى الحاكم و إلى جيوب اليهود، وعلى العموم يمكن حصر مصادر الدخل للخزينة في عائدات الجهاد البحري والحملات سواء الداخلية أو الخارجية (تونس والمغرب) وكذلك الهدايا والإتاوات من الدول الأوربية خاصة ثم تركزت هذه المداخيل بعد انحسار عائدات الغزو البحري في المصادر الداخلية أي الضرائب التي أثقلت كاهل الرعية وأدّت إلى تذمر وثورات عدة، ونظرا لأهمية هذا الجانب المالي بالنسبة للسلطة و موظفيها حتى الصغار منهم فقد اكتسب العاملون في هذا القطاع أهمية كبرى في

الهرم السلطوي كالخز ناجي مثلا وحتى بعض أمناء الطوائف والنقابات وشاعت الرشوة في شراء المناصب من أدناها إلى أعلاها نظرا لما كانت تدره من فوائد على أصحابها حتى أنهم تفننوا في تعميم الفائدة (النهب) فكانت هناك وظائف لا يشغلها صاحبها إلاّ لفترة محدودة سواء كانت ذات طابع سياسي أو نقابي كاغا الهلالين مثلا.

- عائدات الجهاد البحري :

شكلت عائدات " الجهاد البحري" أو القرصنة كما يسميها الأوربيون المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة الجزائرية خاصة في فترة ازدهار البحري الجزائرية سواء في شكل غنائم مباشرة من أموال وسلع أو عن طريق الإتاوات الأسرى حيث كانت الدولة تحصل على العتاد الحربي و نسبة من الغنائم وفدية الأسرى، وقد شكل هؤلاء نظرا لتعاظم عددهم فئة هامة ضمن المجتمع الجزائري وقدر عددهم خلال القرن 16 بـ 25 الف أسير، يمكن تصور ضخامة الأموال المرصودة لفديتهم فقد كانت " إسبانيا تدفع سنويا 160الف قرشا لإطلاق عدد من رعاياها المحتجزين بالجزائر [3]، وقد كان عدد من هؤلاء الأسرى يتبع الرياس الأقوياء يستعملون بعضهم في السفن مثل الريس علي[4] بتشيني الذي كان في حوزته 900 اسير[5] يستخدم في البحر أما الإتاوات والهدايا أو المعلوم و التي ارتبطت بقوة البحرية الجزائرية

وازدهار الجهاد البحري فقد تعددت الدول التي كانت تدفعها مقابل السماح لها بالتجارة مع الجزائر أو الحماية في المتوسط ورغم أنها توصف بالهدايا إلا أنها كانت إلزامية وكان عدم دفعها من قبل بعض القناصل يتسبب في سوء العلاقات مع الايالة أو حتى إعلان الحرب، فقد كانت عدة دول أوربية كفرنسا و بريطانيا والبندقية و السويد

و الدانمارك تدفع مثل هذه الإتاوات و الهدايا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تدفع مبالغ معتبرة إذ بلغت سنة 1795 مليون دولار أما فرنسا فكانت تدفع قبل 1790 مبلغا قدره 37 الف جنيه فرنسي[6]، إلا أن هذه المبالغ لم تكن مستقرة وتضاءلت مصادر الجهاد البحري وما يرتبط به خاصة مع بداية ق 19 فالولايات المتحدة مثلا دفعت سنة 1825، 125 الف دولار ولعل السبب في ذلك يعود إلى حملة الولايات المتحدة ضدّ الجزائر سنة 1815 والتي جددت على إثرها المعاهدة بين الجزائر و و. م. أ [7] وجاءت بعدها حملة اللورد كسماوث1816 والتي كانت مؤشرا واضحا على ضعف البحرية[8] وانحسار هذا المورد حيث تسبب أيضا في تناقص عدد الأسرى والغنائم بل وسجلت فيها الجزائر خسائر مادية كبيرة وعدد كبير من الضحايا المدنيين_1500) ولم يعد بعدها الخط البياني للبحرية على الجزائر بدءا من سنة 1827 ففي هذه السنة مثلا لم يكن يوجد في الجزائر سوى عدد قليل جدا من الأسرى وبلغ أثناء الحملة الفرنسية 22 أسيرا أغلبهم اسبان، ومما ساهم في إضعاف مداخيل البحر كذلك

امتناع كثير من الدول عن دفع الإتاوات وتدخل الوسطاء اليهود الأوربيين في الصفقات والاتفاقيات واستيلائهم على نسب هامة من قيمتها وكذلك عملية تبادل الأسرى المسيحيين بالأسرى المسلمين لدى الدول الأوربية بدل طلب الفدية.

– **الدنوش** :

الدنوش وهي المساهمات التي يقدمها حكام البايليكات الثلاثة إلى الخزينة المركزية وهي نتاج الضرائب وحملات النهب المنظم والتي تسمى المحلات وكان يقودها الباي بنفسه وكانت هذه الدنوش تقدم من طرف خليفة الباي في فصلي الربيع و الخريف وتعرف بالدنوش الصغرى . وأما التي يقدمها الباي شخصيا كل ثلاثة سنوات فتعرف بالدنوش الكبرى وهي أكبر أهمية حيث يقدم فيها مردود البايليك عينيا ونقديا إلى مركز السلطة كانت دنوش قسنطينة أكبر قيمة نظرا أولا لشساعة البايليك ولوجود موانئ كثيرة مهمة به كانت تتم منها عمليات الاستيراد و التصدير و كذلك لوجود أهم مواقع الامتيازات به فقد بلغت أوائل ق17 حوالي 120 الف ريال بوجو وفي أواخر ق18 قدرت بـ 228 ألف قرش وقدرها الفرنسيون عند احتلالهم للجزائر بأكثر من 778 الف فرنك، وتأتي بعدها من حيث الأهمية دنوش وهران وقد بلغت أوائل ق17، 100 ألف ريال وفي أواخر القرن الثامن عشر، قدرت بـ237 الف قرش، وقدرت عند الاحتلال بأكثر من 622 ألف فرنك أما دنوش تيطري فقد قدرت في نفس الفترة– عند الاحتلال– بأكثر من 141.000 الف

فرنك وكانت تقدر في أواخر ق القرن الثامن عشر بـ67.000 ألف قرش[9].

- الضرائب :

أصبحت الضرائب مصدر الدخل الرئيسي للخزينة بعد تناقص عوائد الغزو البحري، وشكلت السياسة الضريبية التي سلكها الحاكم عبئا كبيرا على كاهل السكان خاصة الرعية وبوجه اخص الفلاحين و على العموم يمكن تقسيم الضرائب حسب طبيعتها وطبيعة نشاط القطاعات الخاضعة لها إلى ضرائب ريفية وأخرى خاصة بالمدينة بحيث تخص الأولى الإنتاج الفلاحي والحيواني أما الثانية فتخص الضريبة على النشاط المهني و الحرفي والصناعي والتجاري.

- الضرائب الريفية :

تعددت ضرائب القطاع الفلاحي وتعددت تسمياتها حسب وضعية الأرض المستغلة إن كانت ملكية خاصة أو أراضي بايليك مؤجرة أو أراضي عروش، كما كان يحددها عامل آخر وهو أن كانت القبائل التي تستغل هذه الأراضي من قبائل المخزن أو من الرعيّة" فبينما لا تدفع قبيلة المخزن المتحالفة مع السلطة الحاكمة سوى 10% نجد قبيلة الرعية تدفع عدة أنواع من الضرائب، (العشور، الزكاة، الحكور وهو نوع من الغرامة الثقيلة التي تصل أحيانا إلى 28 رأسا من الغنم، [10] فالعشور والزكاة كانت تفرض على الملكيات الخاصة و كانت غالبا من القمح والشعير ويضاف إليها أحيانا أنواع أخرى من إنتاج

المنطقة كالتين و الزبدة والزيت إلخ ...وضريبة الحكور كانت تفرض على أراضي البايليك المؤجرة في شكل إيجار سنوي قدر في الشرق الجزائري بعشر ريالات تسلم نقدا أي ما يقدر بـ137.547 ريال بوجو عن كل جابدة" [11] أما اللزمة فكانت تفرض على أراضي العرش و كانت سنوية وثابتة، وهناك ضرائب إضافية تؤخذ عن طريق الحملات (المحلات) وهي عبارة عن نهب ممارس من قبل السلطة بمساعدة قبائل المخزن ضد سكان الريف و الأوطان لاستخلاص الضرائب وكانت غير محددة ولا منظمة وغير عادلة ولا ترعى وضعية الفلاح" ولذلك غرق الفلاحون في الشقاء و كانوا هدفا لاستقلال كما أن إنتاجهم الضعيف كان يستهلك في الضرائب" [12] ولا شك أن استفحال الضرائب هو الذي جعل الفلاحين يعزفون عن زراعة الأرض بل ويهجرونها- كما يذكر شالر- ويتركون السهول الخصبة ليلجأوا إلى الجبال و يسكنوا قمما لا سبيل إلى وصول الأتراك وأعوانهم إليها [13]، وقد أدّت هذه السياسة الضريبية أيضا إلى اشتداد الثورات وقلة المردود الزراعي حيث لجأت الجزائر إلى استيراد القمح لتفادي المجاعات التي تعددت خاصة أواخر العهد العثماني، وحالت دون نموه وتطوره.

- ضرائب المدن (ضرائب الحرف والصناعات والنقابات المهنية):

خضعت المدينة إلى تنوع كبير في الضرائب بقدر تنوع النشاطات الممارسة فيها وقد استفحلت هذه الضرائب خاصة أواخر العهد العثماني حتى شملت أحط المهن أو أقدمها كما يسميها البعض،

كما شملت شراء المناصب أو حقوق إسناد المناصب، ومن هذه الضرائب الرسوم التي كانت تفرض على النقابات المهنية والمحلات التجارية وكانت تجمع من أمناء هذه النقابات وقد قدرت عام 1822م بـ3 الاف دولار اسباني وعوائد بيت المال من مداخيل الأوقاف والتركات والأملاك الشاغرة ورسوم الطوائف والأقليات فقد كان كبير اليهود " المقدم " يدفع مبالغ مالية إلى الخزناجي بلغت ما بين 500 و1000 بدقة شيك أسبوعيا في مدينة الجزائر أما في قسنطينة فقد كانوا يدفعون تسعة آلاف فرنك – عشية الاحتلال – لكثرة عددهم هناك، وكان الاندلسيون أيضا يدفعون رسوما عينية ونقدية بالمدن التي استقروا بها، وكانت طوائف السكان الأخرى ملزمة بتقديم مساهمات فصلية وسنوية كضيفة الباي وضيفة دار السلطان[14]، كما فرضت رسوم على الخدمات المقدمة في الموانئ وهذه تعد رسوما عادية تفرضها كل الدول على خدمات الرسو والإرشاد بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة في عمليات الاستيراد والتصدير، إلا أن الأمثلة الصارخة على الفساد وإثقال كاهل الرعية بالضرائب هي تلك الرسوم أو المبالغ التي يأخذها الداي أوالباي وكبار الموظفين لإسناد المناصب إذ أن من يشتريها يعلم سلفا أنها ستدر عليه أرباحا مضاعفة وهو ما أعطى السلطة الحاكمة صفة ومسؤوليها صفة جباة ضرائب لا غير وعجلّ بأشد أنواع التذمر والسخط وهي الثورة ضدّ هذه السلطة كلما سنحت الفرصة وقد ركزّ شكل المشاريع والمخططات الفرنسية على هذا الجانب النفسي في

العلاقة بين الحكام و الرعيّة وعولت عليه كثيرا وأوصت باستغلاله وقد بدأ ذلك جليا في بيان دي بومون إلى الجزائريين عشية الاحتلال [15]، وهذا التنوع في الضرائب الخاصة بالصناعات و الحرف والمهن و التجارة كان له اثر سلبي على الصناعات والسلع الجزائرية حيث نافستها المصنوعات الأجنبية سواء الأوربية أو التونسية و المغربية لأنها لم تخظ بحماية جمركية كما أنها كانت تبدو باهظة الثمن لأنّ أصحابها كانوا يخصصون جزءا كبيرا من مداخيلهم لتسديد الضرائب التي أثقلوا بها، كما أن الجزائر أصبحت بموجب بعض الامتيازات الجمركية – تخفيض الضرائب على الواردات لبعض الدول كفرنسا وانجلترا وتركيا– أصبحت مخزنا للسلع المستوردة.

- الزراع والثروة الحيوانية :

لم تكن الأراضي الجزائرية الصالحة للزراعة مستغلة كما يجب إما لأسباب سياسية أو بسبب بدائية أساليب وتقنيات العمل الزراعي أو بسبب إثقال كاهل الفلاحين بالضرائب إذ أصبح جلّ ما يجنونه يذهب لتسديد هذه الضرائب فعزفوا عن خدمة الأرض التي لم تكن كلها ملكيات خاصة، والتي كانت تخضع للعشور والزكاة– فقد كانت هناك أراضي الدولة (البايليك) وأراضي الوقف– وهذه نظرا لوضعها الشرعي لم تخضع لرسوم أو ضرائب وكانت موقوفة للإنفاق على الأعمال الخيرية، وأراضي العرش والأراضي الغير مستغلة زراعيا والتي تحولت إلى مساحات خاصة بالرعي، وزيادة على السياسة

الضريبية التي جعلت الفلاحين " يهجرون البلاد و يتركون السهول الخصبة ليلجأو إلى الجبال ويسكنوا قمما لا سبيل إلى وصول الأتراك وأعوانهم إليها ..."[16].

فإن هؤلاء الفلاحين كانوا يعانون ظروفا صعبة صحية بسبب انعدام المرافق والخدمات الصحية – حتى في المدن– وكذلك بسبب الاوبئة والمجاعات والجفاف وتسلط قبائل المخزن وكثرة المحلات " ومما زاد في تدهور هذا القطاع ممارسة الاحتكار وتوجيه المنتجات الاستراتيجية كالقمح والشعير نحو التصدير دون مراعاة حاجات السكان وقد تسببت فقد تضاعف سعر القمح إذ بلغ سنة 1794 سعر الصاع 4 سلطاني، والشعير بـ3 سلطاني و في سنة 1805 وصل سعر صاع القمح إلى 15 ريال بوجو[17]، كما تضاءل انتاجه وقلت جودته في السنوات الاخيرة للعهد العثماني (بين 1816 و1830)حيث لم يعد يتجاوز 7.500 م سبعة ملايين ونصف المليون– قنطار[18]. وقد كانت السهول الساحلية هي المصدر الرئيسي للقمح " كسهل اغريس في الغرب الجزائري وسهل تلمسان الذي كان ينتج الزيت إلى جانب القمح، وكان سهل مستغانم ينتج القطن والأرز... أما سهل متيجة الواسع. بين الساحل وجبال الأطلس– فاشتهر بإنتاج البرتقال

و العنب و يحتوي على مزارع خاصة وأخرى للدولة (13 مزرعة) تحوي كل منها ما بين 60 و80 زوجا من البقر توفر الحليب ومشتقاته إلى العاصمة[19] أما سهل عنابة وبلاد النمامشة فكانت غنية

بـالثروات الزراعيـة كـثيرة الإنتـاج وكانـت قـادرة علـى تـصدير الحبـوب والأصـواف..ولم يكن الأهـالي يسيطرون علـى مخـازن الحبـوب ولا علـى طـواحين الميـاه الـتي توجـد في ضـواحي المـدن، فقـد كـان يتولاهـا العثمـانيون[20]، وبقـي أن نـشير إلى سـلعة اسـتراتيجية أخـرى خـضعت للاحتكار وإلى مـنح امتيازاتها إلى بعض الدول الأوربية و هـي الخـشب الذي كان إنتاجه وفيرا خاصة نواحي بجاية وجيجل.

أمّـا عـن الإنتـاج الحيـواني فقـد كـان وفـيرا خاصـة في الهضاب العليا فقد كان متنوعا إذ نجد البقـر والجمـال والغنم والماعز والدواجن والخيول العربية الأصلية ذات الشهرة العالية[21] وقـد يعـزى سـبب وفـرة الإنتـاج الحيـواني إلى تحـول الفلاحـين إلى الرعـي بالإضـافة إلى الزراعة المعاشية وكذلك ملاءمة الرعي لحياة عدم الاستقرار هربا من الملاحقات الـضريبية[22] إلاّ أنّ هـذه الـوفرة لم تكـن دائمـة ولا قـارة إذ أن " كثـرة الجفاف والمعرفة القليلـة بالعنايـة بالحيوانـات أدّت إلى الإضـرار بهـا، بل اختفائهـا أحيانـا" [23] بالإضـافة إلى اسـتهلاكها فقـد كانـت هـذه الثـروة الحيوانيـة تـوفر مـواد اسـتهلاكية أخـرى لـبعض الـصناعات الحرفيـة المحلية كالصوف و الوبر،و التي كان فائضها يصدّر بواسطة التجار الأوربـيين و اليهود خاصـة، وقـد أحـصي في الـسنوات الأخـيرة للعهـد العثماني حوالي سبعة ملايين رأس من الغنم و حـوالي 3.5 مليـون راس مـاعز وأكثر من مليون رأس بقـر وأكثـر مـن 200 الـف مـن الإبـل و131 الف من الخيل[24] إلخ...

- الصناعة :

لقد كانت الصناعة خاصة أواخر العهد العثماني تتميز بالبساطة والتقليدية الحرفية وارتبطت بالمواد الأولية المتوفرة في البلاد كالوبر والقطن والخشب وبعض المواد المعدنية (المناجم) حيث " لم يكن هناك مناجم بالمعنى الحديث، ولكننا نجد صناعات الحديد وبعض مستخرجاته رائجة[25]، كما وجدت مناجم لمعادن أخرى شكلت مادة اولية لبعض الصناعات كالبلاتين والرصاص والقصدير والفضة (لصناعة الأساور) والبنادق والمكاحل و السيوف و المدافع كما ذكر حمدان خوجة –في المرآة – عند حديثه عن بني عباس وبني يني وفليسة، وعلى العموم فإن الحاجة وتوفر المواد كثيرا ما حددا وتحكما في الصناعة ونوعيتها لذلك نلاحظ فارقا بين الصناعات و الحرف في المدن عنها في لأرياف، فتوفر الخشب وحاجة الجزائر وبحريتها إلى السفن شجعا هذه الصناعة خاصة في مرسى الجزائر التي كان يوجد بها أيضا مصنع للبارود وآخر لصناعة المدافع وكانت هذه الصناعات (المدافع، البارود) مرتبطة بالمدن الكبرى كقسنطينة وبني راشد والجزائر، أما البنادق فتعددت ورشاتها في مناطق جرجرة والحضنة والزيبان وميزاب وتدقرت وبوسعادة[26].

أمّا الصناعات الأخرى فارتبطت هي أيضا – كما ذكرنا – بوفرة المواد الأولية كالفضة في بلاد القبائل مثلا، والصناعات الفخارية والخزفية و الصناعات القطنية و النسيج بالإضافة إلى الصناعات

الغذائية كمعاصر الزيتون و المطاحن، وصناعة الجلود والأحذية بالإضافة إلى التطريز وصناعة لحلي التي احتكرها اليهود وبعض الاندلسيين[27]، ونظرا لتعدد هذه الصناعات و الحرف والمهن المرتبطة بها فقد كان لكل حرفة أو صنعة أمينها الذي يشرف على العاملين بها.

لم تكن المصنوعات الجزائرية قادرة على منافسة الصناعات الأوربية، ولا حتى المغربية والتونسية فالمغرب كانت تزود السوق المحلي بالأحذية والأقمشة الحريرية والمصنوعات الجلدية أما تونس فقد كانت تمولها ببعض المنتوجات ومنها الشاشية[28] وعملية الاستيراد هذه دون حماية جمركية بالإضافة إلى السياسة الضريبية التي أثقلت كاهل الصناع والحرفيين وبالتالي انخفاض مردودهم وتدهور مستواهم المعيشي وكذلك انصراف المشرفين على المهن (الأمناء) إلى جمع المال بأية وسيلة وعدم كفاءتهم والاعتماد في بعض المجالات على الأجانب كل ذلك أدّى إلى تدهور كبير في المجال الصناعي و الحرفي وصل ذروته مع نهاية العهد العثماني في الجزائر ومما لا شك فيه أنّ هذا التدهور في المجال الصناعي و الحرفي سيؤدي إلى انهيار مماثل وعجز في النشاط التجاري لصالح الدول الأوربية الدول المجاورة.

- **التجارة :**

ارتبطت التجارة في الجزائر بالإنتاج الصناعي الحرفي والزراعي حيث قامت على أساس التبادل داخليا وعرض الفائض للتصدير مقابل استيراد ما ينقص السوق الجزائري أو حتى ما ينتج

محليا لكنه أكثر جودة من الصناعات المحلية خاصة أواخر العهد العثمانية، ففيما يخص التجارة الداخلية فقد كان يقوم بها الأهالي غالبا وكذلك اليهود الذين كانوا يعرضون خدماتهم على الأهالي ويحملون البضائع حتى تخوم الصحراء وقد كانت اتجاهات هذه التجارة نشيطة بين الشمال والجنوب، وضعيفة بين الشرق والغرب [29] وقد اشتهرت مدن كثيرة بأسواقها والقوافل المنطلقة منها أو القادمة إليها وكانت هذه الأسواق أسبوعية وموسمية كما اشتهرت بعض الشوارع بأنواع السلع المتبادلة فيها كما عرفت عدة موانئ بكونها مراكز للتصدير و الاستيراد، فمدينة الجزائر مثلا اشتهرت فيها مناطق رئيسية كباب عزون وباب الوادي بأسواق الكتان و الشمع والفحم و الحديد و الزيت ورحبة الزرع و الخضار[30] إلخ ... ولا تقل مدينة قسنطينة أهمية عن مدينة الجزائر فهي وإن كانت مدينة داخلية اشتهرت سهولها بإنتاج الحبوب إلا أنها من ناحية أخرى اشتهرت بتبادلها التجاري الداخلي مع الجنوب الشرقي أو الخارجي مع تونس فكانت قوافل الصحراء تحمل إليها بضائع المنطقة بإضافة إلى منتوجات السودان الغربي كالحنة وريش النعام ومسحوق البارود و البرانيس والمواشي، فتصدر منها إلى تونس في حين كانت تستورد الحرير والخيوط المذهبة و الشاشية والعقاقير والسجاد من تونس أو من المشرق عن طريق هذه الأخيرة، ولعبت تلمسان في الناحية الغربية نفس الدور الذي لعبته قسنطينة شرقا كما لعبت بعض مراكز الواحات

دورا هاما كمحطات تجارية وأسواق للتبادل مع بلاد السودان وإقليم التل كورقلة وتوقرت فهذه الأخيرة ،كان يصدر عن طريقها إنتاج وادي ريغ ووادي سوف من التمر و التبغ و الصوف و الزرابي و التلاليس و الملح ... مقابل الحبوب والمصنوعات من إقليم التل [31].

خضعت التجارة الخارجية الجزائرية للاحتكار* فقد كانت في أيدي أجنبية [32] ففي إقليم قسنطينة كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والصوف والجلود والشمع، وبعضها كانت له رخص لصيد المرجان في ساحل إقليم قسنطينة (33)، وابتداءا من القرن 18م بدأ التجار اليهود في منافسة هؤلاء وحصلوا على عدة احتكارات خاصة بالنسبة للحبوب والخشب، وقد كانت أهم المبادلات تتم بين الجزائر وفرنسا خاصة مرسيليا ليفورنيا و الدول الاسكندرينافية واسبانيا وايطاليا وهولندا والمغرب وتونس وبلاد السودان، ومن جملة هذه المبادلات نذكر ما أورده شالر- كنموذج - من صادرات وواردات نقلها عن سجلات التجارة بمدينة الجزائر سنة 1822 وهي تظهر مدى العجز الذي وصل إليه الميزان حيث بلغت قيمة الواردات مليونا ومائتي ألف (1200000) دولار اسباني في حين لم تتعد قيمة الصادرات مائتين وثلاثة وسبعون الفا (273000) دولار أسباني و كانت على النحو التالي: منتوجات مصنعية بريطانية بقيمة 500 ألف دولار اسباني، حرير وسكر و منتوجات صناعية انجليزية من اسبانيا بقيمة 300 الف دولار اسباني، أقمشة وقهوة وسكر وفلفل

ومنتجات مختلفة من فرنساس بقيمة 100 الف دولار اسباني، ومن المشرق حرير ومواد مصنعة بقيمة 100 الف دولار اسباني ومجوهرات واحجار كريمة وماس من ايطاليا- وهذه طبعا يحتكر صناعتها واستيرادها اليهود – في حين صدرت الجزائر مواد أولية أو مواد واردة من السودان و كانت كالتالي : أصواف بقيمة 160 الف دولار اسباني (20 الف قنطار) وجلود بقيمة 80 الف د.ا (10 الاف قنطار) شمع بقيمة 18 الف د.ا (600 قنطار) وريش نعام بقيمة 15 الف دولار اسباني [34]، وقد تحدث مصدر أخر –مدقق لطبيعة مهمته – عن أهم صادرات وواردات الجزائر أواخر العهد العثماني فذكر أن أهم ما تصدر الايالة القمح، الذرة، الزيت الزيتون، البرتقال، العنب، الجلود، وبعض المواشي كالماعز وتستورد حاجياتها من دمشق، مصر، وأوربا وبالأخص فرنسا واهم السلع التي تستوردها، الحديد، الفولاذ، التجهيزات البحرية، الذخائر الحربية [35]، ولا يلاحظ فرق كبير بين الوضع بداية القرن الـ 19 وأواخر القرن 18 حيث جاء في تقرير آخر وصف ومعلومات هامة عن حالة التجارة الجزائرية سنة 1768، نستنتج منه أن الاحتكارات كانت أيضا لليهود خاصة عائلة بكري والشركات الأجنبية، كما لا يلاحظ أي فرق في نوعية السلع والبضائع التي كانت تصدرها الجزائر، كما يشير نفس التقرير إلى الامتيازات التي كانت للفرنسيين خاصة ومراكزها التجارية في القالة والقل وعنابة وبعض احتكاراتهم كما نلاحظ أن مرسيليا وليفورنيا والسويد وازمير

والاسكندرية كانت أهم مراكز واردات الجزائر[36].لن ننهي حديثنا عن التجارة قبل الإشارة إلى الأسعار وإلى العملات التي كانت تتم بها المبادلات التجارية آنذاك؟.

كانت الأسعار تختلف من المدينة إلى الريف، فالأسواق في المدن كانت مراقبة كما كانت الأسعار، لذلك لم يكن الاستغلال كبيرا، أما في الريف فالمراقبة ضعيفة ولذلك غرق الفلاحون في الشقاء وكانوا هدفا للاستغلال"(37) أمّا عن العملات والتي كانت تتم بها المبادلات فقد كانت متعددة ومنها الأوربية التي سمح بتبادلها في الجزائر وقد أثرت على الاقتصاد الجزائري سلبا خاصة أواخر العهد العثماني- وقد اختصّ اليهود في تبديل العملات هذه- ومنها أيضا الجزائرية وقد تحدثت عنها مصادر كثيرة ومنها بوتان الذي ذكر في هذا الصدد أنّ " الايالة تقوم بسك السلطاني والنص سلطاني والربع سلطاني، السلطاني الجزائري يساوي أحد عشر فرنكا وينقسم إلى عشرة بطاك شيك، والبطاك شيك هي عملة عملية تساوي ثماني موزونات، والموزونة الواحدة تساوي أثنان وعشرين صولا كما يسك بها السلطاني زرمحبوب وهو مثل سلطاني السيد (الكبير) ولكن ينقش عليه اسم الباشا، وسلطاني القسطنطينية له نفس قيمة السلطاني الجزائري،

و القرش من الفضة هو أيضا عملة عملية ويساوي أربع وعشرون(24) موزونة[38].

لم يكن الميزان التجاري للجزائر وحده هو الذي أختل لصالح أوربا الناهضة بل أن الاختلال أصاب كل أركان الدولة الجزائرية أواخر العهد العثماني والاقتصادي أهمها وعماده الصناعة والفلاحة والتجارة وأهم أسباب هذا الاختلال والضعف بدأت مع ضعف البحرية الجزائرية نفسها " فالمدينة – أي الجزائر – التي كانت في السابق ذات نشاط وحيوية تتدفق عليها أموال المسيحيين بكميات لا تحصى أصبحت في هذه الفترة حزينة كئيبة وهجرتها البهجة"[39]، بالإضافة إلى سياسة منح الرخص و الامتيازات التي اعتبرتها بعض الدول حقا شرعيا مع مرور الوقت بعد أن دب الضعف إلى الايالة وكذلك كثرة الواردات خاصة الكمالية منها واحتكار الدولة و اليهود لتجارة المواد الأولية وانعدام الحماية الجمركية للسلع الجزائرية زيادة على الرسوم و الضرائب المفروضة عليها، وقد أدت هذه السياسات إلى الخراب الاقتصادي كما عبّر عن ذلك أحد المعاصرين لهذه الفترة فنظام الاحتكار مثلا" والذي اعتمدته الدولة في جميع المرافق، وحظرها تصدير المنتوجات المحلية إلى الخارج قد أدّى إلى خراب التجارة الجزائرية "[40]، ولكن الم يكن هذا الاحتكار مقصودا لأسباب سياسية بحتة ولصالح فئة معينة كانت تستأثر بسلطة المال و الوظائف الهامة، وتحاول أبعاد غيرها عن السلطة سواء كانت مالية أو سياسية وتسعى بكل الوسائل للبقاء على رأس الهرم الاجتماعي و السياسي، وقد أسست بهذا السلوك لمجتمع طبقي أو فئوي على الأقل؟ وهل ساهمت

السياسة الاقتصادية المتبعة في تشكيل المجتمع الجزائري؟ وكيف كان يبدو هذا المجتمع خاصة في أواخر العهد العثماني؟.

- الوضعية الاجتماعية:

- السكان :

لا شكّ أن طبيعة النظام السياسي، وسياساته الاقتصادية، قد أثرت بشكل كبير على البنية الاجتماعية في الجزائر في العهد العثماني فمنذ البداية أي منذ ظهور الإخوة عروج وخير الدين وتمكنهما من صد الاسبان و إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية كانت الجزائر ودول المغرب الإسلامي تشكل ملجأ آمنا لسكان الاندلس الفارين من الاضطهاد الديني ومحاكم التفتيش، وقد تكثفت هجرة هؤلاء في القرن 16 و17 (*)، وقد اثر هؤلاء في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر حيث جلبوا معهم بعض الصناعات والمهارات الحرفية إلى الجزائر خاصة في المدن الساحلية، كما ان قوة البحرية الجزائرية وصعودها و الجهاد البحري وما ينتج عنه من أسر متبادل قد جلب إلى الجزائر في فترات القوة عددا كبيرا من الأسرى المسيحيين فاق عددهم العشرين الف أحيانا بالإضافة إلى أعداد أخرى من الأوربيين من التجار الذين جلبتهم الحركة التجارية النشطة نظرا لموقع جذب لجالية اخرى أثرت في الحياة الاجتماعية إلى حدّ احداث المجاعة بسبب الاحتكار والتصدير المكثف للقمح كما أثرت في الحياة السياسة إلى الحدّ الذي جعل قاتل " مقدم - كبير - هذه الطائفة ينعته بملك الجزائر، ولا يحدث مثل هذا الأثر

غير اليهود خاصة إذا وجدوا حكاما كان من بين أهم انشغالاتهم ابعاد الرعية – أهل البلد – عن أي مسؤولية أو وظيفة كبيرة، واحتكار السلطة المالية والسياسية وأبعادهم حتى عن الجيش – إلا فيما ندرو لأسباب سياسية – ولهذا السبب ظل استقدام العناصر التركية معمولا به حتى أواخر العهد العثماني وهؤلاء مع من سبقهم شكلوا أيضا فئة اجتماعية متميزة، وهذه الصورة الاجتماعية الملونة لم تكن حكرا على مدينة الجزائر (**) – وأن كانت الأكثر تمثيلية – بل شملت المدن الكبرى الهامة خاصة الساحلية أمّا الريف فقد غلب عليه السكان الجزائريون، ومع ذلك فقد أبت السلطة الساعية لتثبيت وجودها إلا أن تفرقهم إلى قبائل مخزن (مخازنية) أي موالين لها ويشكلون ذراعها في هذه المناطق وأخرى حليفة وأما القبائل الممتنعة فيمكن أن نسميها بقبائل " السيبة" وإن كان هذا المصطلح أكثر شيوعا في المغرب إلا أنه يؤدي نفس المعنى هنا أيضا.

- التركيبة السكانية في المدن:
- العثمانيون (الأتراك):

العثمانيون أو الأتراك كما يسميهم البعض ممن عاصرهم أو من المؤرخين –ياتون في أعلى السلم من الباشا إلى اليلداش[41] وهم الفئة المتميزة و الممتازة كانوا ينظرون إلى السكان نظرة استعلاء واحتقار وازدراء[42] وكانت الرشوة وجمع الاموال عن طريقها هي أساس العلاقات فيما بينهم ثم بينهم وبين السكان وكانوا يحتكرون

السلطة فمنهم الباشوات والوزراء والبايات ورؤساء البحر أو الرياس والأغوات أو قواد البر، وأعضاء الديوان[43] وتتشكل هذه الأقلية التركية في اغلبها من الجنود الانكشاريين، ويقدر بوتان Boutin عدد الأتراك بعشرة آلاف (10آلاف) تركي، وبالرجوع إلى دفاتر الانكشارية فإن عدد الجند التركي في الإيالة كان يبلغ 3661 جندي عام 1821 وفي حالة الاستنفار لا يتعدى عددهم 12 الف بما في ذلك المتقاعدين و المعزولين والقادمين الجدد[44]، والملاحظة التي تؤكد سطحية الحكم التركي أنه ورغم المدة الطويلة التي قضوها بالجزائر إلا أنهم بقوا كأقلية متميزة محتكرة للسلطة لم تؤثر في البنية الاجتماعية، ولا في حياة السكان بل أنها اثرت- خاصة في أواخر العهد العثماني – سلبيا حيث أن كل التقارير والمشاريع المعدّة من قبل الفرنسيين لاحتلال الجزائر تؤكد على كراهية الشعب الجزائري للعناصر التركية وإلى وجوب استغلال هذا الجانب[45].

- الكراغلة :

رغم استعلاء الأتراك و ميلهم إلى عدم الزواج بنساء البلد إلاّ أن بعضهم وبمرور الوقت تزوج من جزائريات وتكونت بذلك فئة جديدة ضمن فئات المجتمع الجزائري وهم الكراغلة وقد كان هؤلاء بحكم مولدهم في الجزائر وكذلك لكونهم من أمهات جزائريات يعتبرون أبناء بلد وكون آباءهم من الأتراك الذين يشكلون السلطة عامل آخر جعلهم يتطلعون إلى المناصب العليا والامتيازات والمشاركة في الحكم وهذا ما

جعل آباءهم يتخوفون منهم وعملوا على عدم توليهم مناصب حساسة في هياكل الحكم أو الجيش، وقد أدى ذلك إلى صدام بينهم وبين الأتراك أدّى في الأخير إلى القضاء على طموحهم – 1629 م [46]– وأصبح في حكم العادة عدم توليهم مناصب عليا– ذلك أنّ الأتراك كان همهم إبعاد العناصر الأهلية – حتى وأن كانت من أصلابهم ونصف أهلية أن صحّ القول – عن الحكم إلاّ أن هذه القطيعة خفّت أواخر العهد العثماني وهو ما سمح بتولي بعض الكراغلة مناصب مهمة كأحمد باي الذي تولى بايليك قسنطينة (1826/ 1837)، وقد تركز هؤلاء الكراغلة في ذات المركز التي انتشر بها الجنود الاتراك كالجزائر وتلمسان و قسنطينة و عنابة و المدية و مازونة و القليعة(*)...وقد قدّر بوتان عددهم في مدينة الجزائر بخمسة الاف (5 الاف) كرغلي [47] أمّا حمدان خوجة فيقدر عددهم – أواخر العهد العثماني – بحوالي عشرة آلاف [48] (10آلاف) فرد، ورغم ما تعرضت له هذه الفئة إلا أنها كانت ميسورة الحال تمارس التجارة و يمتلك أفرادها الملكيات الفلاحية، إلى أنها عادت لتمارس دورا أكثر أهمية أواخر العهد العثماني كمناصرتها للداي علي خوجة وإخماد تمرد الانكشارية سنة 1817م.

- الحضر (سكان المدن من الجزائريين):

السكان الحضر –أو البلدية مقابل كلمة البرانية – هم سكان المدن الأصليون– من غير الأتراك والكراغلة – وتدخل ضمنهم أيضا

فئة الاندلسيين الذين استوطنوا الجزائر، وتتشكل طبقة الحضر من العلماء والتجار وأصحاب الحرف والصنائع والكتاب والإداريين، ويحصر ديبواتانفيل الحضر في أولئك النازحين من أسبانيا والأتراك الذين أتوا من الشرق ويذكر أنهم يسكنون القرى والمدن [49]، ومن الواضح أنه إذا اخذ براي تانفيل فإن دائرة الحضر ستضيق إلى اقصى حد، ولهذا يرى البعض بأن إطلاق تسمية أهل الحضر على مهاجري الأندلس فقط لوصف الأوربيين لهم بالمور خطأ شائع[50]، أما ضمّه للأتراك القادمين من الشرق لطبقة الحضر فهذا قد نعترض عليه منطقيا ومن واقع الحال الذي كانت عليه الحياة الاجتماعية في الجزائر إذ كيف يتنازل! الاتراك عن الامتيازات التي يتبعها لهم انتماءهم العرقي وينضووا في طبقة الحضر، كما أن استقدام الأتراك من الشرق كان معمولا به طيلة العهد العثماني لتعزيز فئة الترك ولتعويض من فقد منهم في الاضطرابات أو الثورات الداخلية، ولولا هذا لكان الأتراك قد أنقرضوا كطبقة اجتماعيةمن الجزائر، وحل محلهم الكراغلة وهذا ما لم يحصل حتى نهاية العهد العثماني م1830.

قدّر بوتان عدد الحضر أو الجزائريين الذين يسكنون مدينة الجزائر بخمس وأربعين ألف نسمة (45 الف نسمة) [51]، وقد أهم هؤلاء نظرا لمؤهلاتهم بالتجارة و الأعمال التجارية وتوسيع وتنمية أملاكهم ورغم امتلاكهم للسلطة أو النفوذ المالي القوي وتشكيلهم لمجموعات سكانية قوية خاصة داخل المدن الساحلية بالنسبة

للاندلسيين او امتلاكهم لسلطة معنوية أهلتهم للعب دور الوساطة احيانا بين الحكام و المحكومين كما كان عليه حال العلماء والمرابطين ورغم الدور التاثير الاجتماعي و الاقتصادي لهؤلاء إلى انهم كانوا ابعد من أن يؤثروا بصورة فعاله في الحياة السياسية او في نظام الحكم نفسه لان الحكام الأتراك قد أحكموا إغلاق دائرة التأثير في محيط الأتراك نفسه ولم يعودوا ليسمحوا حتى لأبنائهم كما رأينا ولوج هذه الدائرة فما بالك بالحضر، كما أن هؤلاء – أي الحضر – كان الكثير منهم أو أغلبهم يهتم فقط بتوسيع أملاكه وثرواته ونجدهم لأجل ذلك قد شغلوا مناصب استنكف الأتراك شغلها لما كانت تدره من أرباح كشغلهم وظيفة المزوار[52] مثلا كما تشير إلى ذلك الكثير من المصادر والمراجع، إلا أن هذا التضييق سواء السياسي أو الاقتصادي – حيث كان الاندلسيون مثلا يدفعون سنويا للداي في الجزائر وللبايات في الاقاليم، كما فقد (المرابطين) وأصحاب الزوايا مهمتهم شيئا فشيئا وفقدوا بالتالي العطايا و الهدايا التي كانت تقدم لهم وكذلك الإعفاءات التي كانوا يتمتعون بها – لم يكن وحده السبب في عدم تاثير هؤلاء بشكل فعّال فلئن كانت فئة الأتراك والكراغلة أيضا قد استعلت عن هؤلاء وحصرت نفوذهم فإنّهم هم أيضا أنفوا الاختلاط بفئة أقل منهم شأنا اجتماعيا من الجزائريين وهي فئة البرانية (القادمون من خارج المدينة للعمل) وبالتالي ساهموا في طبقية المجتمع الجزائري التي حالت دون تغيير مؤثر في الحكم فحتى الثورات التي قامت ضد الأتراك

كان من أسبابها سياسة التضييق التي أشرنا إليها كانت نتائجها محدودة بل وأثرت أحيانا سلبيا في المجتمع إذ أحدثت مجاعات - سنتطرق إليها لاحقا - ولم يساهم الحضر فيها بل غلبها قادة الأشراف و المشايخ، وقد نشط هؤلاء مع مجيئ الحملة الفرنسية فيما يعرف بـ " بلجنة الحضر" لان كرههم للحكام الأتراك كان يتزايد ومع ذلك فقد قال احدهم" اللهم ظلم الأتراك ولا عدل الفرنسيين " [53]

- البرّانية (فئات العمّال والمهنيين القادمين من خارج المدن):

يتشكل هؤلاء في الغالب من العمال والمهنيين الذين هاجروا نحو المدن الكبرى للعمل والإقامة ونظرا لوضعية هؤلاء الاجتماعية ونوعية النشاطات والأعمال التي كانوا يقومون بها فقد كانوا ينتظمون في نقابات أو تجمعات مهنية وحرفية حسب مواطنهم التي قدموا منها وأحيانا حسب أصولهم وأعراقهم، وليس غريبا إذا أن نصف المجتمع الجزائري -خاصة المدن الكبرى - بالجهوية في العهد العثماني فكلمة براني أو البرانية لم تكن تعني فقط من ليس من أهل المدينة،و إلا كيف نصف الأتراك وليسو من أهل البلد أصلا! بل كانت الكلمة تشكل مصطلحا اجتماعيا كاملا ونمط حياة بل تتعدى ذلك إلى تصنيف طبقي للمجتمع الجزائر في العهد العثماني، وقد شكّل هؤلاء البرانية فئات وطوائف مهنية اختصت كل واحدة منها بقطاع معين أن صح القول وكان على رأس كل منها أمين يعينه الداي أو البايليك يشرف على

شؤون جماعته أو طائفته، وبعض هذه الططوائف كان لها نشاط اقتصادي وتجاري هام كالميزانيين مثلا[54] وقد كانت العاصمة مثلا تتزود باليد العاملة من سكان وادي ميزاب ووادي ريغ ووادي سوف وبسكرة أي جنوب بايليك قسنطينة بالإضافة إلى سكان زواوة القريبة من العاصمة وهؤلاء كانوا يشكلون إلى جانب الأتراك والكراغلة سكان المدينة ففي حديثه عن " سكان الملكة" يذكر بوتان *boutin* اليهود وحضر الجبال أو القبائل وكذا حضر المدن..." إضافة إلى البساكرة أو سكان السهول و الميزابيين الذين يسكنون جنوب مقاطعة قسنطينة كما نجد كذلك بالمقاطعة عدد من السود"[55] ونفس الشيء يذكره تانفيلD. thainville والذي يشير إلى أنّ الزنوج جلبوا من إفريقيا السوداء [56]، ولا تشمل فئة البساكرة سكان بسكرة وحدهم بل يدخل ضمنها" كل من جاء من جهة الصحراء الشرقية وكان أسمر أو أسود البشرة سواء كان من أهل الزاب فعلا أو من أهل تقرت ووادي سوف وغيرهم "[57] ويدخل ضمن فئات العمال أيضا الأسرى المسيحيون وهؤلاء يصنفون لدى البعض ضمن الدخلاء أو الأجانب لأنّ أقامتهم غير محددة ومرهونة بالفدية، وقد كان هؤلاء- على عكس ما قد توحي به كلمة الأسر- يقومون بالاعمال اليدوية في العاصمة أو في المدن الكبرى الاخرى. اختصت كل جماعة بأعمال تكاد تكون مقصورة عليها فسكان او جماعة المزابية وهو في الغالب من اتباع المذهب الاباضي[58] من مناطق وادي ميزاب و الشعانبة وورقلة والقرارة يعمل

افرادها في مطاحن الحبوب و الحمامات لا سيما في المدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة كما يشتغلون في الجزارة (ذبح الحيوانات وبيع اللحوم) وكذلك في متاجر الفحم و الفواكه والمقاهي، وقد شغل بعضهم قطاعات تجارية هامة كما ذكرنا منذ قليل وهو ما عاد على هذه الطائفة وأمينها بفوائد كبيرة خاصة وان جماعته تكاثرت حيث بلغت الألف شخص (*) في السنوات الأولى من القرن 19وكان بعض الحكام يلجأون إلى الاقتراض من صندوق هذه الجماعة عند الحاجة واعتقد البعض أنّ أمين بني ميزاب أكثر غنى وثروة من باي التيطري [59].

أماّ البساكرة فقد كانوا يتولون الأعمال الشاقة والمهن المتواضعة كحمل المياه إلى المنازل وتنظيف المجاري و القنوات والحراسة و حمالة البضائع والعمل في ورشات المرسى وكان يتولى شؤون الجماعة أمين يعرف بـ" البسكري سيدنا " [60]، امّا القبائل – أوسكان زواوة بالنسبة للعاصمة – فقد كانوا يشتغلون في دكاكين بيع الزيت و الحراسة و بناء السفن والمنازل و بعضهم يشتغل عند القناصلة الاجانب وقد تكاثر هؤلاء بمدينة الجزائر نظرا لقربها من مواطنهم حيث ناهز عددهم أوائل القرن 19، الأربعة آلاف نسمة، ورغم تناقص عدد السكان الإجمالي لمدينة الجزائر عشية الاحتلال فقد بلغ عددهم هؤلاء 2500 نسمة [61]، اما السود أو الزنوج أو جماعة الوصفان فكانوا يعملون أجراء عند الدولة بعد أن حررهم مالكوهم[62] وهم في الأصل من العبيد السود الذين استقدموا من السودان عن

طريق الصحراء الجزائرية، وكانوا يشتغلون في خدمة المنازل وبعضهم في المخابز وأعمال البناء وصنع الحصر والقفاف ويعرف أمينهم بقائد الوصفان" [63] بالإضافة إلى هؤلاء كانت هناك طوائف أو جماعات مهنية اخرى تنسب إلى مواطنها الأصلية كالجواجلة الذين كانت علاقتهم بمدينة الجزائر قديمة، وقد أختص هؤلاء بالعمل في المخابز والمطابخ أو جماعة الاغواطيين نسبة إلى الأغواط وسكانها كاولاد نائل وقد تولى هؤلاء أعمالا متواضعة كالوزن و الكيل بالأسواق و بيع الزيت ونقل البضائع، ونظرا لطبيعة الأعمال التي كانت تقوم بها هذه الفئات والطوائف فإنه يمكننا تصور الحالة الاجتماعية المزرية التي كان يعيشها أغلب هؤلاء نظرا لمداخيلهم المحدودة وانعكاس ذلك على أوضاعهم الصحية إذ كان هؤلاء يعانون الأمراض خاصة مع انعدام الرعاية الصحية ولأن بعضهم كان يعمل بالموانئ فإنهم كانوا عرضة لانتقال الأمراض إليهم أو لاتصالهم بالعالم الخارجي بحكم عملهم هذا، وقد اضطرت الأوضاع المزرية بعض الطوائف كالفتيات الزنجيات وغيرهن للعمل بوظائف مهينة، وإذا كانت الطبقة السياسية المتحكمة والمحتكرة للسلطة في الجزائر لم تراع هؤلاء بل سلطت على بعض أمناءهم الضرائب فإنها وفي المقابل ورغبة منها في أبعاد العنصر الأهلي عن السلطة السياسية وحتى المالية مارست احتكارا آخر ومنحته لفئات دخيلة كالتجارة التي منحت احتكارات أهم قطاعاتها لليهود فماذا عن هؤلاء ؟

- اليهود :

لا تكاد مدينة جزائرية مهمة سياسيا أو اقتصاديا تخلو من وجود يهودي في الفترة العثمانية ورغم أن بعض المصادر تشير إلى قدم الوجود اليهودي في الجزائر إلا أنه وفي الفترة العثمانية استقر الكثير من اليهود " السفارديم" بالجزائر هروبا من الاضطهاد المسيحي فقد شكل العالم الإسلامي " لمرات عديدة ملجأ لليهود خصوصا في القرن السادس عشر (16) وكان " مثالا يحتذى على التسامح في مواجهة تعصب الغرب" [64] وفي أواخر القرن السابع عشر شهدت الجزائر موجة جديدة من اليهود القادمين من المدن الساحلية المتوسطية من أوربا خاصة ليفورن الإيطالية ومارسيليا وذلك للعمل في ميدان التجارة وكوسطاء بين البلدان الأوربية والايالة الجزائرية يعقدون الصفقات ويصرفون غنائم الجهاد البحري ويستثمرون في الصناعات والحرف الثمينة كصناعة الحلي وقد تمكن هؤلاء تدريجيا من السيطرة والاحتكار على قطاعات استراتيجية كتجارة القمح والخشب بل لعبوا أدوارا سياسية خطيرة خاصة بعد أن دبّ الضعف في أوصال الايالة أواخر القرن 18 وبداية ق19 ولا يمكن لأي دارس لتاريخ الجزائر الحديث والحملة الفرنسية عليها دون أن يذكر قضية الديون التي لا تذكر إلا ويذكر معها أسماء اليهوديين بكري وبوشناق والدور الذي لعباه في هذه المسألة وفي تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية وبالتالي دور اليهود في احتلال الجزائر، ولذلك فإن قدوم هؤلاء اليهود الباحثين

عن الثروة من ليفورن بايطاليا وسعيهم نحو المزيد منها و التحكم في القطاعات الاستراتيجية للتجارة وعلاقاتهم المشبوهة مع بعض الحاكم و تزايد نفوذهم وسطوتهم وثرواتهم وعلى الأخص علاقاتهم مع الدول الاوربية وانفتاحهم عليها بشكل كبير، كل ذلك حدّد العلاقة بين اليهود من طبيعتهم وفي أوساطهم اشتهر مصطلح القيتو- وأصبح ينظر إليهم كأجانب بعد أن ربطوا مصالحهم مع الدول الأوربية وأصبحوا محل تقزز وسخط من بقية السكان إلى الحدّ الذي دفع هؤلاء إلى القيام بانتفاضات ضدّهم وضدّ الحكام الموالين لهم كما حدث سنة 1805 حيث قتل أحد كبار اليهود " نفتالي بوشناق" من طرف أحد الجنود الذي صاح فيه عند قتله " خذها مني يا ملك الجزائر"، وهو ما يدل على مدى السطوة و النفوذ الذي وصل إليه هؤلاء، ونتج عن ذلك حركة قمع قام بها الداي مصطفى المتعامل بشكل كبير مع اليهود وأدّى لا حقا إلى قتله وإلى انتشار السخط من الوجود اليهودي وقتل بعضهم، وقد أثرت مثل هذه الانتفاضات على تواجد السكان اليهود بالجزائر فبعد هذه الأحداث هاجرت عدة عائلات يهودية عائدة إلى ليفورن أو إلى تونس وبالإضافة إلى الدور الذي لعبه اليهود في العلاقات الجزائرية الفرنسية فقد رحبوا أيضا بالحملة الفرنسية على الجزائر، وقد كان الوجود اليهودي في الجزائر قبل ذلك – كما في العالم الإسلامي- وجودا مشروعا تحكمه مبادئ الشرعية باعتبارهم ذميّين وكانوا يميلون في تعاملهم مع الأهالي إلى السكان ذوي الأصول الاندلسية بحكم

اشتراكهم في الوطن سابقا وبالتالي وجود عدة عوامل مشتركة بينهم كالأشغال بالحرف الدقيقة والتجارة وأساليب العيش وكان اليهود كذميين يدفعون" جزية " ولا يشتركون في الحرب أوصدّ العدو، " وقد بلغت هذه الجزية 5000ريال بوجو قبل الاحتلال في قسنطينة " [65] اما عن عدد اليهود خاصة بمدينة الجزائر باعتبارها مركز للايالة فقد تطرقت له خاصة في أواخر العهد العثماني التقارير التي كان يعدّها الفرنسيون ضمن مشاريعهم لاحتلال الجزائر فبوتان Boutin الذي أعدّ مشروعه سنة 1808 وأثناء حديثه عن سكان " المملكة " ذكر أنّ عدد اليهود يتراوح بين 10.000و12000يهودي [66]، وهو رقم قد يكون غير مقبول منطقيا بحكم أن التقرير جاء سنة 1808 أي بعد 3 سنوات من الانتفاضة ضد اليهود والتي تقلص على إثرها عددهم في الجزائر كما أن دراسات أخرى واعتمادا على مصادر أخرى تشير إلى أنّ عدد اليهود عند الاحتلال بلغ 5000نسمة في مدينة الجزائر من مجموع عدد اليهود في الجزائر المقدّر بـ30.000 نسمة [67].

- العناصر الأجنبية (غير المقيمين):

تحدثنا عن العناصر السكانية المشكلة للمجتمع الجزائري كالجزائريين الحضر و البرانية و الأتراك و الكراغلة واليهود باعتبارهم عنصر مقيمة أو مستقرة في الجزائر وبقي أن نتحدث عن العناصر غير المقيمة أو الأجنبية خاصة الفئة التي كانت محلّ دراسات كثيرة من قبل الأوربيين لأغراض لم تعد خافية كما كانت سببا لتحامل الدول الأوربية

على الجزائر خاصة بعد ضعف قوتها البحرية كما حدث في مؤتمري فيينا 1815 وإكس لاشبابيل 1818 ونقصد بها فئة الأسرى المسيحيين، ويجب الملاحظة أيضا أننا أدخلنا اليهود ضمن العناصر السكانية المشكلة لمدن الجزائر وليس ضمن حديثنا عن الأجانب المتواجدين بالجزائر باعتبارهم كانوا من المقيمين أمّا مع نهاية القرن 17 م عشر واستفحال النفوذ السياسي والتجاري اليهودي و الدور الذي لعبه يهود ليفورن خاصة فقد أصبح هؤلاء يعدون من الأجانب حقّ بل يمكن اعتبارهم من العناصر المثيرة للشكوك حولها لعلاقاتها مع الدول الأوربية وخاصة مع بعض الشخصيات السياسية الفرنسية التي لعبت دورا سلبيا في العلاقات بين الجزائر وفرنسا وديفال[68].

تتمثل هذه العناصر الاجنبية في الأسرى خاصة – كما ذكرنا – من كثير من الدول الاوربية وكذلك التجار و القناصل واعضاء البعثات و الرساليات التبشيرية، وقد بلغ عدد الأسرى في أقصى عددلهم نهاية القرن 16 م مع قوة البحرية الجزائرية وازدياد نشاطها 25 ألف أسير وعند الاحتلال الفرنسي لم يكن عددهم يتجاوز العشرين وتحدث بوتان boutin في تقريره عن وجود يونانيين وغيرهم إلا انه لم يذكر العدد[69]، أما ديبواتانفيل Dubois thainville والذي أعدّ تقريره سنة 1809 فيتحدث عن 1500 أسير من البرتغال ونابولي وصقلية وقليل منهم من الرومانيين واليونانيين[70].

- **سكان الأرياف :**

يمثل سكان الأرياف غالبية سكان الجزائر وقد تم تقسيمهم أيضا فكما سعت السلطات التركية إلى تقسيم سكان المدن على أساس طبقي للأسباب التي ذكرناها سابقا، فإنها سعت أيضا إلى اكتساب بعض القبائل من سكان الأرياف والذين كانوا يوفرون لها الفرسان و الجنود في محلاتها (حملاتها) سواء تلك المتعلقة بجمع الضرائب و الدنوش أو لقمع الثورات لأنّ الريف كان يشكل ميدانا خصبا لها سواء من حيث الدعاية أو التجنيد، وهذه الخدمات والولاء غالبا ما تتم مقابل امتيازات وإعفاءات ضريبية وهذا الصنف من القبائل أطلق عليه قبائل المخزن(*)، وهذا التقليد أو الممارسة لم يبتدعها العثمانيون بل كان معملا بها قبل الحقبة العثمانية و في كل دول المغرب — وكان يقابلها — أي القبائل المخزينة— في المغرب اصطلاح قبائل السيبة(السائبة) أو أراضي السيبة أي الممتنعة عن المخزن— وهذه الطائفة من القبائل كانت تعوض الأتراك نقص عدد جنودهم حيث كانت ذراعهم وتوفر لهم أعداد كبيرة من الفرسان والجنود، وكان لبعضها مهام دفاعية وكانت تكتسي أهمية خاصة كتلك المتواجدة بالغرب الجزائري لأنها كانت محاذية للأسباب في الغرب وكذلك السلاطين المغاربية وزادت أهميتها أواخر العهد العثماني مع ازدياد الثورات ضد السلطة التركية كثورة درقاوة التي شملت الغرب الجزائري، أما القبائل الممتنعة —أو السيبة— فلا تعترف بسلطة الحكام الأتراك وبعيدة عن نفوذهم وكانت في الغالب تقطن المناطق الجبلية الحصينة— مما يساعدها في الامتناع

عن الخضوع، وتركزت في المنطقة الشرقية خاصة شمال قسنطينة والاوراس وكذلك جرجرة و الونشريس، وبعضها كان متنقلا في الأطلس الصحراوي – مما ساعدها على الإفلات من قبضة السلطة– باولاد نايل والعمور والقصور [71]، وقد حاربت السلطة هذه القبائل حاولت محاصرتها أو تشتيتها حتى لا تشكل خطرا عليها وذلك بتوجيه قبائل المخزن ضدّها وتنصيب الحاميات والمركز للتضييق عليها أو محاربتها في مصادر رزقها و نشاطها التجاري، أو توجيه الحملات ضدّها لإخضاعها بالقوة أو إضعافها، وبين القبائل المخزنية المتعاونة والقبائل الرافضة للسلطة التركية، هناك القبائل الخاضعة أو الخانعة قسم منها لقربه من مراكز البايليك والمراكز التركية الأخرى مقهور مغلوب على أمره يخضع لتعسف السلطة التركية ونهبها واستغلالها الضريبي والاقتصادي وقسم آخر بن العلاقة مع السلطت التركية من خلال قياده وشيوخه والذين بواسطتهم تضمن السلطة عدم خروج هؤلاء أو ثورتهم وإن بدر منهم ذلك سلطت عليهم قبائل المخزن أو حملات تأديبية، وفي حالة مسالمتهم للسلطة كانت هذه الأخيرة تشغلهم عن التفكير في الخروج عليها بالتناحر بينهم عن مواقع الكلأ والماء أو بتقريب بعضهم إليها عن طريق الاعطيات والهدايا والإعفاءات الممنوحة إليهم بضمان محالفتهم للسلطات.

الاحالات

1- سنعود للحديث عن الطبقية وفئات المجتمع الجزائري في العهد العثماني عند تناولنا للحياة الاجتماعية..

2- ركز بوتان في تقريره بالنسبة لمصادر الدخل على الجمارك إذ يدفع الأجانب 5% واليهود والحضر2% بالاضافة إلى ضرائب البايات الثلاثة و ضرائب الدول الاوربية (الاتاوات) وذكرمنها الدانمارك وهولندا والسويد.

Boutin :Reconnaissance des Villes ,forts et Batteries d'Alger parle chef de Bataillon Boutin 1808, Publie par ,Esquer Gabriel champion, Paris, 1927 pp 80-82.

انظر أيضا لنفس الناشر أسكارقابريال حول مصادر الدخل :........ Dubois sur Alger

3- المهدي بوعبد لي /سعيدوني: مرجع سابق، ص29.

4- نفسه(بعض المراجع تذكر ان بتشيني كان في حوزته 600 اسير) .

5- كانت عملية الأسر ممارسة أيضا على المسلمين خاصة الجزائريين، وكانوا يستغلون في الأعمال البحرية وكانت تتم مبادلتهم بالأسرى المسيحيين خاصة بعد ضعف البحرية الجزائرية.

6- نفسه ص30.

7- وهي الحملة التي اصبح على إثرها وليام شالر قنصلا و.م.ا في الجزائر وقد كان مصاحبا للحملة .

8- رغم بداية الضعف التي تلاحظ منذ نهاية القرن 18 إلا ان البحرية الجزائرية عرفت انتعاشا ملحوظا بين 1792و1800 بسبب انشغال أوربا بحروب نابليون وقبلها الثورة الفرنسية .

9- نفسه

10- سعد الله أبو القاسم : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، ط3 ش و ن ت، الجزائر 1982، ص157.

11- البوعبد لي /سعيدوني : مرجع سابق، ص32.

12- سعد الله : المرجع السابق، ص157.

13- شالر: مصدر سابق، ص59.

14- البوعبد لي /سعيدوني: مرجع سابق، ص33.

15- نص البيان في جل الكتب والمراجع التي تؤرخ للاحتلال أنظر: سعد الله: الحركة الوطنية ج2

16- شالرو: مصدر سابق: ص59.

17- البوعبدلي/ سعيدوني: مرجع سابق، ص55 انظر ايضا قنان: مرجع سابق العلاقت، (خاصة حول الاحتكارات التجارية).

18- نفسه، ص58.

19- سعد الله: مرجع سابق، ص152.

20- شالرو: مصدر سابق، ص66.

21- حلمي عبد القادر: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830،ط1، الجزائر، 1972،ص296.

22- سعد الله: مرجع سابق، ص152.

23- البو عبد لي /سعيدوني: مرجع سابق، ص61.

24- سعد الله: المرجع السابق،ص153.

25- البو عبد لي /سعيدوني: مرجع سابق ص66.

26- سعد الله :المرجع السابق ص155(انظر الهامش ايضا).

27- نفسه.

28- وليام شالر: مصدر سابق، ص ص102- 103،انظر أيضا سعد الله: المرجع السابق ص ص 155- 157 مسعود مجاهد: الجزائر عبر الاجيال، ص85.

29- قنان: المرجع السابق انظر:

Boutin :Reconnaissance des Villes ,forts et Batteries d'Alger parle chef de Bataillon Boutin 1808, Publie par ,Esquer Gabriel champion, Paris, 1927 pp (V-XII) Boutin :op cit- PV- XII.

30- حليمي:مرجع سابق، ص317(يذكر الأستاذ سعد الله أن اليهود استولوا على التجارة الداخلية بدءا من ق19 بإذن من الباشا انظر سعد الله: بداية الاحتلال، ص157).

31- استنتاجا من مخطوط قاون مدينة الجزائر ..في كتاب قنان ج: نصوص ووثائق مقتطفات منه .

32- البوعبد لي /سعيدوني : مرجع سابق ص72.

33- سعد الله : بداية الاحتلال، ص155.

34- نفسه: أنظر أيضا قنان : نصوص ووثائق والبوعبد لي وسعيدوني : الجزائر في العهد العثماني .

35- ورد التقرير في : أسعد أبو القسام: أبحاث وراء تاريخ الجزائر في تاريخ الجزائر:ج2،ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص ص314- 318

36- سعد الله: المرجع السابق ص157 يؤكد هذا الكلام بعض المراسم الواردة في مخطوط قانون المدينة والتي تحدد أسعار بعض المواد وقد أورد أحدها، ج قنان: نصوص ووثائق (مرجع سابق).

37- أورد بوتان أيضا أسعار بعض السلع كالقمح، الغنم، البيض الخ Boutin: op cit pp 82-83.

حول العملة انظر أيضا Dubois thainville: sur Alger .pul par E. Gabriel champion, Paris, 1927 pp142- 143.

38- عزيز سامح التر: الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، تر: علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1919، ص414.

39- شالر : المصدر السابق، ص101.

(❖)- شهدت بدايات القرن 17(1614/1609) تفاقما في القمع وقرارات و الطرد من الاندلس.

(❖❖)- تحدث بوتان عن " سكان الملكة " وذكر انهم يتكونون من اليهود و الحضر و البسكريين و الميزابيين و السود بالاضافة إلى الاتراك و الكراغلة.

40- سعد الله : المرجع السابق، ص153

41- نفسه، إلى ذلك يذهب أيضا عبد العزيز الشناوي حيث يرى أنها من سمات العلاقة بين العثمانيين الحكام والمحكومين " الاستعلاء والسطحية " ع ع الشناوي " الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها "

42- سعد الله :.نفس المرجع (هناك استثناءات لكنها من قبيل الاستثناءات التي تؤكد القاعدة)

43- البو عبد لي /سعيدوني : المرجع السابق ص93(نقلا عن دفاتر الانكشارية بالأرشيف الوطني

44- انظر : Boutin: op cit ,Dubois thainville: sur Alger ...(et autres)

45- م. الميلي :تاريخ الجزائر في القديم و الحديث (حول القطيعة النهائية بين الأتراك و الكراغلة) سنة 1629

- Boutin: op cit , p 74.46

47- حمدان خوجة : المراة، ص

Dubois thainville: op.cit ,p 133.-48

(*) - بخصوص الكراغلة بوابية : أن القليل منهم من كان يتعاطى التجارة أو الحرف وأنهم كانوا في غالبتهم سكان من (حضر)

p. Boyer ; la vie quotidienne à Alger à la veille de L'intervention française Hachette. Paris.1964.

49- سعد الله : المرجع السابق، ص155

.50 - Boutin: op cit , p 72

51- كانت من بين مهامه مراقبة الغانيات بيوت الدعارة،)وقد كان من زبائنها الجنود الأتراك الذين تعالوا عن الزواج من جزائريات لكنهم رضوا بالانحطاط الخلقي وزيادة بيوت الدعارة في المقابل ولم يكن الثعالبي وحده سبب ذلك بل سعي الحكام إلى العمل على عدم تنامي الظاهرة ظاهرة الزواج من الجزائريات خوفا من قيام طبقة أو فئة كبيرة تبتلعهم حفاظا على امتيازاتهم ...).

52- قالها حمدان خوجة : وقد أشرنا من قبل إلى تركيز التقارير والمشاريع الفرنسية لاحتلال على عامل كره الجزائرين للحكام الاتراك و تطلعهم للحرية .

53- سعد الله أبوالقاسم: المرجع السابق ص156 (الهامش نقلا عن الأرشيف العثماني)

.-54 - Boutin: op cit , p 74

-55 D. Thainville: op cit.p 134.

56- سعد الله أبو القاسم : المرجع السابق ص 156.

57- نفسه .

58- البو عبدلي / سعيدوني : المرجع السابق، ص100.

59- نفسه .

60- نفسه، ص102.

61- سعد الله : المرجع السابق، ص156.

62- المرجع السابق، ص101.

63- جاك فريمو: فرنسا والاسلام من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح، الأرض للنشر، قبرص، 1991، ص173.

64- البو عبد لي /سعيدوني : المرجع السابق، ص103.

65- .Boutin: op cit , p 74 – نفس الرقم 12 الف يهودي بمدينة الجزائر يشير إليه ايضا د.تانفيل سنة 1809 D. Thainville: op cit.p 134

66- البو عبد لي /سعيدوني : المرجع السابق، ص103.

67- يتحدث ديبوتانفيل عن اليهود في تقريره(1809) فيقول "..يمارسون التجارة ولهم أحكام وقضاء خاص بهم وطبعهم الخداع والمكر.."

D. Thainville: op cit.p 134

68- نفس المرجع، ص104.

69 - - Boutin: op cit , p 72

70 - D. Thainville: op cit.pp133, 134 .

(*)- أحصى الباحث الرماسي في دراسة له 120 قبيلة مخزنية في المنطقة الغربية وحدها وذلك عند حديثه عن ما واجه الأمير عبد القادر اجتماعيا عندما اراد توكيد القبائل وإلغاء الامتيازات .

71- البو عبد لي /سعيدوني : المرجع السابق، ص109.

دوافع الهجرة نحو البلاد العربية

لقد كان للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر طابعا سلبيا، اتضح جليا في تغير مظاهر الحياة في جميع المجالات، وكان هذا التغير المفاجئ والكبير في النمط المعيشي لأغلبية الجزائريين سببا مباشرا في اختيار الكثير منهم حل النزوح نحو الداخل، والهجرة الى خارج الوطن . واختار عدد كبير من الجزائريين الهجرة الى البلاد العربية والإسلامية كملجأ لهم منذ البداية، وكان لهذا الاختيار عدة حوافز ساهمت في دفع الكثيرين منهم نحو البلاد العربية أكثر من غيرها خلال هذه الفترة .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع من جهة، وتشعبه وصعوبة البحث فيه من جهة أخرى يستحسن التركيز في هذه المرحلة منه، على الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذا الموقف المتخذ من قبل هؤلاء الجزائريين بصفة خاصة، دون التعرض الى باقي جوانب الموضوع . فما هي الدوافع الرئيسية والأسباب المباشرة وغير المباشرة للهجرة الجزائرية نحو البلاد العربية بصفة خاصة خلال القرن التاسع عشر ؟

كما سبق وأشرنا، فقد كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر سببا مباشرا في ترك الجزائريين لأراضيهم، حيث ركزت الحكومات الفرنسية المتتالية على سن مجموعة من القوانين والإجراءات لتمكين المستوطنين الفرنسيين والأوربيين على حد سواء من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي لإحلالهم محل الجزائريين المطرودين الى المناطق الجبلية الفقيرة . وللقضاء على الكيان الجزائري .

وإحلال الكيان الأوربي الدخيل محله، ولإثبات نظريتهم القائلة بأن الفرنسيين جاؤوا الى هذه البلاد برسالة حضارية، وهي تمدين الجزائريين، وأن الجزائر وجدوها فاقدة لكل المقومات الحضارية، وأنه من الواجب عليهم طمس معالم التراث الحضاري الذي وجدوه، واستبداله بما يتوافق مع أهدافهم التي جاؤوا من أجلها . ولهذا سارعوا ومنذ أن وطئت أقدامهم أرض الجزائر سنة 1830، الى مجموعة من الإجراءات على مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكانت مجمل هذه الإجراءات سببا كافيا، على إرغام العديد من الجزائريين للهجرة من بلادهم متجهين الى جهات مختلفة من البلاد العربية والإسلامية .

-التخريب والتدمير:

لقد أعطت فرنسا نموذجا لما سيكون عليه مصير الجزائر، في السياسة التي اتبعتها في مدينة الجزائر، وفي المناطق المجاورة لها في السنوات الأولى للاحتلال، قبل أن تتمكن من مد نفوذها نحو الداخل . حيث أطلقت منذ البداية أيدي جنودها في الممتلكات العامة والخاصة، حتى خلال الثلاث سنوات الأولى من الاحتلال من هدم ثلث مدينة الجزائر تحت مبررات مختلفة، بالرغم من تعهدها بعدم المساس بقيم ودعائم وممتلكات هذه الأمة .

و أول ما جلب انتباه هؤلاء المغامرين منذ الوهلة الأولى خزينة الجزائر، التي قدرتها جل المصادر المعاصرة، بما لا يقل عن 50 مليون

دولار سنة 1830 . وقدرها الفرنسيون رسميا ب : 55.527.684 فرنك فرنسي موزعة على النحو التالي :

. ذهب وفضة وجواهر : 684 527 48 ف.ف

. صوف وبضائع أخرى: 3.000.000 ف.ف

. قيمة مدافع أرسلت الى فرنسا : 4.000.000 ف.ف (1)

اما الحسابات غير الرسمية، فقد قدرت محتويات الخزينة ب 400.000.000 ف.ف، كما اشارت هذه المصادر كذلك أن الداي " علي باشا " الذي نقل مقر الحكم من قصر الجنينة الى أعالي القصبة، استعمل لنقل محفوظات الخزينة خمسين بغلا كل ليلة لمدة خمسة عشرة يوما (2)

و بعد أن استولى قائد الحملة الفرنسية على الخزينة، أصدر قرارا يحدد أملاك الدولة الفرنسية في المجالات التالية:

. ممتلكات الأتراك المطرودين من الجزائر .

- الأحباس العقارية وغير العقارية، التي توضع مستقبلا تحت تصرف مصلحة اجتماعية خاصة لتسييرها والإشراف عليها .

كان هذا التحديد الأولي لممتلكات الاحتلال في الجزائر بمثابة إعطاء الضوء الأخضر للفرنسيين لسلب ونهب ممتلكات الجزائريين الخاصة والعامة . حيث قام جنود الاحتلال وضباطهم بطرد سكان القصبة، مقر الداي حسين سابقا، ثم بدءوا يحفرون الأرض والجدران على أمل العثور على كنوز الجزائر المدفوعة، وأجبر الخواص على ترك

ممتلكاتهم ومساكنهم خوفا على أرواحهم . وبذلك ضمت الأملاك الخاصة الى سلطات الاحتلال [3] .وتذكر المصادر الفرنسية، أنه تم الاستيلاء على 168 هكتارا في منطقة الجزائر وحدها [4]، وسمح للفرنسيين العاملين في مصلحة الشؤون الأهلية أن يشرعوا في إعداد عقود ملكية مزيفة استعدادا منهم لبيع الملكيات المصادرة للمستوطنين الأوربيين، وسلمت أغلب المحلات التجارية الى اليهود بالدرجة الأولى، الذين أسعدهم كثيرا سقوط مدينة الجزائر بيد الفرنسيين . وقد عبر " جانتي دي بيسي " عن سياسة الهدم والاستيلاء هذه بما يلي : " إننا أخذنا الجزائر فنحن أصحابها بدون منازع وسنعمل فيها كل ما يحلوا لنا من ناحية الهدم أو غيره " . وقد أكد التقرير الذي وضعته اللجنة الإفريقية عام 1833 هذه السياسة القائمة على الهدم والتخريب. ومما جاء فيه: " لقد حطمنا ...وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام ...وأخذنا ممتلكاتهم الخاصة بدون تعويض ... " . وما تعرضت له مدينة الجزائر من الهدم والتخريب، حدث في ضواحيها وفي بقية المدن الجزائرية مثل البليدة، المدية، قسنطينة، وهران . حيث كان الضباط يتسابقون لاختيار أجمل القصور والفيلات والحدائق. ولم يسلم من هذا الهدم والتدمير الشامل ملكا عاما ولا خاصا، حيث دمرت المساجد والمساكن ومقرات الإدارة المحلية والمدارس، وكل ما يرمز الى وجود حضارة إنسانية بهذا البلد . وقد وصف لنا Paul Azan في كتابه " الاحتلال والتهدئة " تصرفات جنود الاحتلال الفرنسي، قائلا :" إن

الجنود ارتكبوا أعمالا تخريبية حول مدينة الجزائر، فخربوا الفيلات وقطعوا الأشجار والحدائق، وخلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار، وثقبوا أنابيب المياه، وهدموا السواقي لكي يسقوا حيواناتهم، وتسببوا في تفجير مخزن البارود، مما أدى الى عدة جرحى، ولم يحافظوا حتى على صحتهم ونظافتهم، وقد كثر المرض فيهم حتى أن المستشفيات دخلها حوالي 2500 مريض، وأنها لم تعد كافية لاستقبال المرضى . وبتعبير أخر فقد اشتغل الجنود بالتخريب ولم يكن في حسابهم أي مشروع للبناء " [5].

كما ترك لنا "**حمدان بن عثمان خوجة**" صورة مؤلمة لعملية التدمير المنظمة، عندما بين أن السلطات الاستعمارية، من أجل تهيئة الساحة العامة أو ساحة الحكومة، هدمت خمسة أسواق عمومية، وهي : سوق القيصرية المختص في نسخ وبيع الكتب، وسوق القابس، وسوق الحدادة وسوق القماش، ومصنع الحرير، وهدمت ثلاثة مساجد من أقدم مساجد العاصمة، الى جانب عدد كبير من المساكن والمرافق العمومية [6].

وقد أحصى الأستاذ سعد الله في هذا السياق طبيعة الأملاك التي تم تهديمها أو الاستيلاء عليها من قبل السلطات الاستعمارية لاعتبارات عديدة وهي :

. أملاك البايلك (الدولة): كان عددها 5000 ملكية، تحولت الى الإدارة الاستعمارية، وقد شملت عدة منشآت منها الثكنات والمباني وممتلكات الحكام والوزراء وكبار الموظفين في الحكومة التركية .

- أملاك بيت المال : وهي تعود الى بيت المال من الأملاك التي يتم احتجازها والتي ليس لها وريث .

. الأملاك الخاصة: وهي متعددة منها العقار ونحوه.

. أملاك الوقف : على الرغم من كونها أملاك عامة إلا أنها كانت على أنواع متعددة . أولها ؛ أوقاف مكة والمدينة وهي كثيرة وغنية . وثانيها؛ أوقاف المساجد والجوامع. ثالثها؛ أوقاف الزوايا والأضرحة. ورابعا أوقاف الأندلس ثم أوقاف الأشراف وسادسها أوقاف الإنكشارية وسابعها أوقاف الطرق العامة يضاف إليها أوقاف عيون المياه .

ومن بين أعمال الهدم كذلك والتي يندى لها الجبين، ما تعرضت له المقابر في بداية الاحتلال من نبش وبيع لعظام الموتى وتسويقها في مدينة مارسيليا لأغراض صناعية . وقد أثبت هذه الحقيقة حمدان بن عثمان خوجة، عندما نشر وثيقة رسمية مستخرجة من إحدى الإدارات الفرنسية ذاتها [7].

وبتغلغل النفوذ الفرنسي نحو الداخل تعرضت المداشر والقرى والمدن الداخلية الى نفس المصير، فكانت هي كذلك عرضة لعمليات النهب والسلب . ولما كانت الثروة في الريف تتكون أساسا من الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة وقطعان الماشية، كان جهد جنود

الاحتلال موجه بخاصة لتقويض هذه الموارد الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الريفي.

- **الإبادة والتشريد والنفي :**

افتتح عهد الاستعمار الفرنسي في الجزائر بممارسة سياسة الإبادة والتشريد والنفي كجزء من السياسة الفرنسية الرسمية المنتهجة في المستعمرات الفرنسية . فمنذ البداية، وبالتحديد بعد أقل من أسبوعين من احتلال مدينة الجزائر، أي في يوم 15 جويلية 1830، تمت عملية نهب وحرق وتقتيل السكان العزل بالعاصمة[8] دون مبرر واضح، سوى رغبة جنود الاحتلال المنبوذين من أوربا في إشباع غرائزهم من جهة وتلبية رغبة قيادتهم في إتلاف الشواهد والأدلة التي تثبت إدانتهم بالسرقة والاختلاس في خضم الفوضى المصطنعة التي تلت سقوط مدينة الجزائر . ومادامت الإدارة الاستعمارية تبحث عن الحجج من أجل إراقة دم الأبرياء، فإنها لم تضيع جميع الفرص التي منحت لها من أجل تحميل مسئولية رقابهم، كما لم تكن عملية قتل هؤلاء السكان العزل وتنظيم المذابح الجماعية لهم معزولة، بل كانت دعامة من دعائم السياسة الفرنسية الرسمية المطبقة في الجزائر منذ بداية الاحتلال الى غاية الاستقلال .

فبعد حوالي أربعة أشهر من احتلال العاصمة، ارتكبت الحامية الفرنسية بقيادة " ترولير " مذبحة رهيبة ضد سكان مدينة البليدة العزل، التي فر إليها عدد معتبر من سكان العاصمة بعد الفوضى

العارمة التي حلت بها . وكانت الحجة التي قدمتها الإدارة الاستعمارية لتبرير فعلتها الشنيعة، الهجوم الذي نفذه المقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة، وكانت حصيلة هذه المذبحة الفظيعة المروعة، أن أثارت استنكار الفرنسيين أنفسهم [9].

وكرّر الجيش الفرنسي نفس الجريمة خلال شهر أفريل من عام 1832، لكن هذه المرة ضد قبيلة "**العوفية** "القاطنة على ضفاف "وادي **الحراش**" غرب مدينة الجزائر . إذ أمر القائد الفرنسي " **روفيقو**" جنده بإبادة جميع أفراد القبيلة عن بكرة أبيهم، وحجته لتبرير هذا العمل، الاشتباه بكونهم قاموا بسلب وسرقة أمتعة مبعوثي "**فرحات بن سعيد**"، وهو أحد المتعاونين مع سلطات الاحتلال في منطقة "الزيبان" . وقد بين التحقيق الذي أجرته الإدارة الفرنسية، بأن القبيلة بريئة من هذه التهمة، ورغم ذلك القي القبض على شيخ القبيلة وأعدم، وتبرع برأسه لأحد الأطباء وهو " **بونافو**" ليقنع هذا الأخير أحد مجادليه بأن الإنسان يفقد الحياة مباشرة بعد قطع رأسه [10] .

الى جانب الجرائم التي اقترفها كل من "**روفيقو**" و " **ترولير** "، أشتهر من القادة العسكريين الفرنسيين كل من " **نيقربي**" و " **هيربون**"، و" **بواييه**" و " **لاموسيار**" والبعض ممن هم تحت إمرتهم مثل الجنرال " **يوسن** "، وقد ارتبط تاريخ هؤلاء بالمذابح الدورية التي كانوا ينظمونها ضد السكان العزل من الجزائريين بعذر وبدونه في الكثير من الأحيان، مثلما حدث لقبيلة **أولاد رياح** في جبال الظهرة جنوب مدينة " تنس"،

عندما حطم وأحرق الضابط الفرنسي " بليسييه"كل ممتلكات القبيلة، واحتجز أفراد القبيلة المقدر عددهم بحوالي 1000 شخص في "غار الفراشيش"، ثم أضرم النار عند مدخل الغار، حتى مات جميع من كان في الغار اختناقا .

وبالإضافة الى الاستنكار الذي أثارته هذه العملية، علقت جريدة التايم البريطانية عليها بنا يلي : " مذبحة فظيعة ... جعلت من المتوحشين يخجلون " . ولم يكتف هؤلاء الضباط بإباحة دم أعدائهم، بل اطلقوا أيدي جنودهم لنهب الجثث الهامدة، ما استطاعت أخذه معها من أرزاق، ولم يسلم من هذا النهب حتى الملابس التي نزعت من على اجساد الموتى(11). وبالرغم من التنديد والاستنكار الذي أثارته هذه المجازر، إلا أن سلطات الاحتلال تمادت في انتهاج الإبادة والتقتيل الجماعي، مثلما حدث في "واحة الزعاطشة"، واقتراف مجازر جماعية كثيرة طوال فترة الاحتلال لا يتسع المجال لذكرها كلها

كانت سياسة الإبادة هذه جزء من السياسة الفرنسية العامة، القائمة على أساس الإرهاب والقتل الجماعي، واحتجاز الرهائن والتجويع، ، وإقامة المحتشدات وحرق الممتلكات، وشراء الذمم وتهجير وتشريد ونفي كل من أبى التعاون معها من الزعامات المحلية أو ثار ضدها . و قد شمل هذا الأسلوب مل من تشتبه به سلطات الاحتلال بالولاء للمقاومة أو إبداء رأي معارض للوجود الاستعماري. أما الذين اختاروا أسلوب المقاومة صراحة، فقد اتخذت ضدهم إجراءات عقابية

صارمة مثل مصادرة أملاكهم واحتجاز عائلاتهم كرهائن وطبقا لهذه السياسة، حكم على المفتي "**مصطفى بن الكبابطي**" بالنفي من العاصمة مع بعض أفراد عائلته نحو مدينة الإسكندرية المصرية .وحكم بالطرد الى نفس المدينة على "**حمودة بن الفكون**"، ونفس الإجراء أتبع ضد كل الأشخاص الذي اتهموا بتأييد المقاومة وتعاملهم معها، وكان على هؤلاء أن يختاروا بين الإعدام أو النفي، مما أرغم الكثير منهم على التظاهر بالولاء للإدارة الفرنسية لتجنب هذه العقوبة . و كان هذا هو هدف هذه الأخيرة، أي إيجاد نواة من الجزائريين العملاء والمتعاونين، يعول عليهم في دعم عملية التوسع والتغلغل نحو الداخل.

لا يتسع المجال لذكر كل الإجراءات الفرنسية المتخذة ضد الزعامات المحلية في المدن والأرياف، ولكن المهم، هو أنها جعلت من النفي الى العديد من الجزر النائية في المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية كعقوبة أخف من القتل المباشر . وفي هذا الموضوع ذكر أحد الدارسين الفرنسيين وهو " بيتر فان سيفرز" أن جزيرة "**سانت مارقوريت**" وحدها استقبلت بين 1841 و 1843 حوالي 80 شخصية من الزعامات المحلية والأهلية . وقد اختيرت هذه الجزيرة لنفي هذا النوع من الأشخاص والذين حملوا السلاح ضد الاحتلال، أو رأت فيهم الإدارة الاستعمارية خطرا عليها وعلى الأمن العام. أما الذين أرسلوا الى الجزر النائية في المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية في "**جزر لامالق**"، و"**جزيرة إيكس**"، وجزيرة "**ديري**"، و"**حصن بريسكو**" و"**سان بيير**" و"**سان لويس**"، و"**دي**

سات" بالإضافة الى "قواد لوب" و"المارتنيك" و"قويانا"، زيادة على سجون فرنسا، كل هذه الأماكن استقبلت أعدادا هائلة من الجزائريين تفوق كل التوقعات [12] .

وقد لاحظ الأستاذ سعد الله في ملفات هؤلاء المبعدين، أن عملية النفي قد شملت مختلف أنحاء الجزائر، ومعظمها تعود الى سنة 1842، وكانت تهمة هؤلاء دائما المشاركة في المقاومة ورفع السلاح في وجه الفرنسيين .ومن الأسماء التي وجدت في جزيرة سانت مارغوريت سنة 1842 : من قسنطينة : الحسين البرجي وأخيه، وكان خليفة الأمير في الزيبان 1838 . 1842، كجك علي، سعيد بخوش، سي زغدود، مبارك بلعباس، الصادق بن مختاش، قويدر بن أحمد . أما من مدينة مستغانم، فقد وجدت رسائل عديدة اشتملت على أسماء لعديد من الساجين من بينها أسماء بعض النساء والأولاد. وتصف هذه الرسائل الأحوال المادية التعيسة لهؤلاء. ومن الأسماء التي وردت نجد ؛ إبن هني بن زيان أحمد بلعيد، عبد القادر بلحاج، محمد بن شروان، الخليفة بن دحمان، وذكر أن هناك سبعة نسوة وثلاثة أولاد، ولم تذكر عدد الرجال، ووجدت رسائل أخرى من عنابة ومعسكر [13] .

كما وجد اسم علي بن عيسى الذي حارب الفرنسيين في منطقة عنابة وقسنطينة، ووجد أيضا اسم احمد بن الحملاوي وحسين بن عزوز . ووجد كذلك عدد معتبر من أسماء النسوة اللواتي نفين برفقة رجالهن نذكر منهن : خيرة بنت الطاهر زوجة بلحاج عبد القادر، عربية

زوجة الخليفة بن دحمان، خيرة إبنة جلول أم ابن هني بوزيان الخ من النساء[14]. والملاحظ على هؤلاء المبعدين، أنه قد لفقت لأغلبهم، وإن لم نقل كلهم تهمة الثورة والتمرد على الفرنسيين والمشاركة في المقاومة. وقد مست هذه التهمة كل أتباع الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي وفاطمة لالة نسومر وبوبغلة والزعاطشة.

وقد شهدت نهاية **ثورة المقراني** 1871، أكبر محاكمة من نوعها في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث أصدرت المحاكم الفرنسية أحكاما بالإعدام ضد من كانت له علاقة بالثورة، إذ نفي عدد من زعمائها الى **كاليدونيا الجديدة**، ومئات من العائلات الى تونس، منها فرع أولاد مقران الذين وصل عددهم الى حوالي 500 شخص، حيث منحهم باي تونس قطعة أرض يعيشون منها [15]. وقد أجبر الأهالي على دفع غرامة مالية مقدارها 64 مليون فرنك ذهب، أي ما يعادل سبعون في المائة من ممتلكاتهم حسب ما ذهب إليه المؤرخ الفرنسي Ageron. ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذا الإجراء، بل صادرت كل الأراضي ومنحت للمعمرين، وكانت النتيجة تشريد قبائل بكاملها الى المناطق الجبلية والصحراوية، عقابا لها على مشاركتها في الثورة [16]. وسوف تشهد السبعينات والثمانيات والتسعينات من القرن التاسع عشر إجراءات ردعية وقمعية مجحفة في حق الجزائريين منها؛ مبدأ **المسئولية الجماعية**، الذي يحمل القبائل مسؤولية الجنايات التي تقع في دواويرهم. وكذلك **قانون الحجز الإداري** ضد الأشخاص الذين تراهم

الإدارة الفرنسية خطرا على الأمن العام . وبموجب هذا القانون ينفى الأشخاص الى أماكن معينة، وتفرض عليهم الرقابة الإدارية اليومية التي تقتضي إثبات الحضور اليومي الى مكاتب الإدارة الاستعمارية، وكانت مدة الحجز الإداري تخضع لمزاج وإرادة الحاكم الفرنسي، دون العودة الى أية مراجع إدارية وقانونية [17].

وكانت هذه الظروف والأوضاع التي أفرزتها تطورات السياسة الاستعمارية في الجزائر، سببا مباشرا في موجات الهجرة الكبيرة التي شهدتها البلاد، فكلما قامت ثورة وفشلت، تليها موجة كبرى من الهجرة فرارا من العقوبات التي سوف تسلطها الإدارة الاستعمارية على قادتها ومن شارك فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

- قانون التجنيد الإجباري:

رافق هدم المقومات الحضارية للشعب الجزائري، وتجريده من ممتلكاته، مشروع آخر فريد من نوعه، جيء به خصيصا لاستنفاذ الطاقات البشرية المتبقية عن سياسة الإبادة والتشريد والنفي . ولم يكن مشروع التجنيد الإجباري للمسلمين في الجزائر، والذي تقدم به النائب Messimy، أول مشروع من نوعه، بل سبقته عدة خطط ومشاريع وضعها جنرالات فرنسيون خلال القرن التاسع عشر، ومنها مثلا : خطة الجنرال De Martimprey التي وضعها سنة 1864، وفيها اقترح إرسال المجندين الى فرنسا ومزجهم بالفرق الفرنسية فيكتسبون بذلك اللغة والعادات .وقد برزت هذه الفكرة لدى نابليون الثالث في اطار

مشروعه الهادف الى جعل الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا، يكون بإمكانها تزويد فرنسا بقوة عسكرية تستعين بها في أوربا . برزت فكرة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بعد الحرب البروسية الفرنسية عندما أظهرت فرق القناصة الجزائرية بسالة قتالية، إلا أن تخوف المستوطنين الفرنسيين من تحول هذا الجيش، بعد إتقانه فنون القتال الى خطر قد يثور في أي وقت، لهذا حبذوا نظام الاسترزاق عن الانخراط .ما سبق ذكره تقدم النائب السابق وهو مقرر الميزانية الحربية بمشروعه، بعد أن تبين له أن تجنيد الشباب الجزائري، هو الوسيلة الوحيدة التي تخرج فرنسا من أزمتها، خاصة وأن الأوضاع السياسية والعسكرية كانت تسير في أوربا نحو التأزم فكتب رسالة في الشهر الأخير من سنة 1907 الى وزير الحربية الفرنسية يقترح عليه فيها :

. التخفيض من القوة العسكرية في الجزائر .

. الزيادة في القوة العسكرية للأهالي .

. تنظيم الاحتياط منهم وتجنب تجنيد المزيد من الفرنسيين واحترام تطبيق القرار العسكري الصادر سنة 1905، القاضي بتقليص مدة الخدمة العسكرية في فرنسا من ثلاث سنوات الى سنتين فقط . ولهذا فإن الحل الوحيد هو تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي من مسلمي الجزائر، خاصة وأن تكلفة تجنيد المرتزقة مرتفعة جدا

لدراسة هذا المشروع، شكلت لجنة للنظر في إمكانية تطبيقه، دامت أشغالها من سنة 1907 الى غاية 1908، وعلى ضوء نتائجها اتخذ قرار

فرض التجنيد الإجباري سنة 1912 . وبادرت السلطات الفرنسية في كل انحاء الجزائر الى إحصاء الشباب المؤهلين للخدمة العسكرية [18] . أثار هذا القرار ردود فعل مختلفة تشترك كلها في رفض المشروع جملة وتفصيلا، وأزدادت المعارضة أكثر عندما شرع في عمليات الإحصاء في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة . أما النخبة الجزائرية التي كانت تمثلها في هذه الفترة جماعة الشباب الجزائريين فقد وجدت فيه فرصة لحصول الأهالي على البعض من حقوقهم أو تعويضا مقابل ضريبة الدم هذه التي طلبت منهم . أما ممثلو الأهالي فقد قدموا عشرات اللوائح للحكومة العامة بالجزائر مستنكرين هذا القانون، وقد وصلت هذه الشكاوي من العاصمة وقسنطينة، جيجل القل شرشال، مليانة، تلمسان، البليدة، المدية .وتوجهت لجنة من الأهالي الى العاصمة الفرنسية باريس برئاسة بوضربة، محملة بجملة من المطالب للحكومة الفرنسية، وملخصها أنه يجب أن تقابل ضريبة الدم على الجزائريين بتعويضات حقيقية . فالأهالي يطالبون بكافة حقوقهم السياسية، وبحقهم في الهجرة حيث يشاؤون . و قد وافقت الحكومة الفرنسية مبدئيا على مشروع التجنيد الإجباري، مع منح الأهالي بعض الحقوق السياسية مثل حق التمثيل النيابي والانتخاب[19].

بلغ الأسى بأهالي ندرومة شمال تلمسان مبلغه، إذ تبين لهم أن فرنسا تريد أن تزج بهم في ميادين القتال لمحاربة إخوانهم المسلمين في المغرب الأقصى، ومع رفضهم الكامل للمشروع فقد قرر بعضهم طلب

الحماية من الحكومة الألمانية، أما البعض الآخر فقرر إرسال لجنة الى الحكومة الفرنسية برئاسة ابن رحال لمطالبتها : إما بسحب مشروع التجنيد أو منح تعويضات مقابل تطبيقه، أو توفير الحرية للهجرة الى البلاد الإسلامية . وأجمعت جل اللوائح : إن انخراط المسلمين في صفوف الجيش الفرنسي سيؤدي بهم الى ترك فرائضهم الدينية، إن لم يؤد بهم الى محاربة إخوانهم في الدين وهذا ما يرفضونه بشدة [20].

و كعادتها لم تأخذ إدارة الاحتلال احتجاجات الأهالي بعين الاعتبار، واكتفت بالرد عليهم، بأن قضية التجنيد هذه ليست في الوقت الحالي سوى مشروعا قد يطبق في المدى البعيد، وعليهم أن يطمئنوا لأن فرنسا لا تعمل إلا لمصلحتهم . وأمام تماطل الإدارة الاستعمارية في تلبية مطالب الأهالي، لجأ هؤلاء الى إخفاء أبنائهم المطلوبين للخدمة العسكرية وفي حركة لرفضهم القاطع لهذا المشروع خرج سكان مدينة تلمسان، حوالي 2000 شخص في مظاهرة جابت شوارع المدينة .وقد حرض المفتي شلبي بن جلول الناس على الهجرة من خلال خطب الجمعة التي كان يلقيها، وأستطاع إرسال اثنين من أبناءه الى دمشق [21].وتبنت الطريقة الدرقاوية موقف الرفض الشعبي لهذا المشروع، وراح مقدموها يدعون الناس للهجرة الى بلاد الشام . وخرج الدرقاويون على أفواج باتجاه دمشق، ضم الفوج الأول 75 شخصا وضم الفوج الثاني 40 شخصا، أما الثالث فكان تعداده حوالي 25 شخصا . كما تقدم

الحاج محمد بن يلس بطلب عدد كبير من جوازات السفر، ولما وجد الخطر يتهدده عمد الى الفرار في سبتمبر 1911 ولجأ الى دمشق [22].

ونفس الشيء حدث بالوسط والشرق الجزائري، حيث سجلت الإدارة الاستعمارية، ما يقرب 125 طلبا للهجرة في دوار **فج مزالة** (سطيف) في أوائل 1909 . وتشير المصالح الإدارية الفرنسية الى مغادرة الكثير من سكان المدن الجزائرية مثل **باتنة، بجاية، بريكة، أم البواقي، تبسة، تيزي وزو، العاصمة، المدية**، الى خارج حدود الجزائر [23] .

فرض قانون التجنيد الإجباري على الأهالي رسميا بموجب مرسوم 28فيفري، ورد الأهالي بالانتفاض مجددا، وعادوا الى أسلوب الهجرة كأسلوب من أساليب المقاومة . على الرغم من الموجات الكبيرة للهجرة، إلا أن السلطات الإستعمارية لم تكترث لهذا الأمر وبخاصة في أوائل السنة، إذ إعتبرتها مجرد هجرة عادية، لكن بمجرد إعلان الجرائد الفرنسية في سبتمبر 1911، أن فرنسا ستطبق على الأهالي ابتداءا من هذا الشهر مرسوم فيفري المتعلق بالتجنيد الإجباري سادت في الجزائر بصفة عامة فوضى عارمة من أقصاها الى أقصاها، حيث بدأ الجزائريون في الإستعداد لمغادرة الوطن نهائيا، فعرضوا ديارهم وأراضيهم وكل ما يملكون للبيع بأسعار بخسة . ففي تلمسان وحدها وضع الأهالي أكثر من مائتين دار بأراضيها الملحقة بها للبيع في الوقت الذي أخذ فيه عدد كبير من الشبان طريقهم الى سورية ولبنان **وفلسطين**

ومصر والحجاز. وتقدر الوثائق الفرنسية عدد الأفراد الذين غادروا مدينة تلمسان في شهر سبتمبر وحده 60 فردا، وفي الشهر الموالي غادرها أكثر من 250 ساكنا، اتجهوا الى مليلية أو طنجة في المغرب الأقصى، ليلتحقوا بلبنان عن طريق البحر من هناك . وقد أشار القنصل الفرنسي في مصر، الى عبور أكثر من 200 جزائري لهذا البلد متوجهين الى سوريا (24).وعلى كل، فإن هجرة الجزائريين بصفة عامة خلال هذه الفترة، اتخذت تطورات هامة سادت جميع مناطق الوطن من شرقه الى غربه ومن شماله الى جنوبه، كما أكدت بذلك المصالح الإدارية الاستعمارية (25) .

وتجلّت مظاهر رفض الجزائريين لمشروع التجنيد الإجباري أيضا في الانتفاض وعدم الامتثال لأوامر الإدارة الاستعمارية و استدعاءاتها المتكررة، بل حتى الى حمل السلاح والتخلص من الوجود الفرنسي، مثل انتفاضة بني شقران بمعسكر 1914، وإنتفاضة الأوراس عام 1916 . وهنا تجدر الإشارة الى تأسيس لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين، والى المظاهرات الشعبية في مختلف أنحاء البلاد، وكتابة المقالات الصحفية المنددة بالسياسة الفرنسية .

– السياسة الاستيطانية :

إن الحديث عن هجرة الأوربيين واستقرارهم بالجزائر، يجرّنا بالضرورة الى الحديث عن مصادرة الأرض، لأن السيطرة على هذه الأراضي يعني كسب شرعية البقاء فيها حتما، ولإكساب هذه الشرعية

كان من الواجب ممارسة العنف والإكراه والإغراء والشراء، وفرض صيغ تفاهم واتفاقيات مع أصحاب الأرض لتحقيق هدفين . الأول، يقضي بجعل هذه الأرض هي القاعدة المادية لهم، والثاني ؛ يتمثل في جعل أصحاب الأرض القاعدة البشرية المسخرة لهم، وكان كل ذلك يحدث تحت شعار المدنية الأوربية . وقد وجد الفرنسيون أو الأوربيون بصفة عامة أنفسهم في بداية الاحتلال أمام حقيقتين، إما القضاء على الشعب صاحب الأرض، وإما إذابته في بيئة الثقافة الأوربية لاستغلاله في خدمة الاستعمار الاستيطاني . وعلى هذا الأساس استمرت العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني والجزائريين تتجاذبها قضايا مثل المصادرة والهجرة الأوربية والمقاومة الوطنية.

وعلى الرغم من الثورات التي قامت طوال القرن التاسع عشر لمقاومة سياسة الاستيطان في الجزائر، إلا أن المحراث كان يساير البندقية، حيث ينتهي العسكري من مهمته يخلفه المستوطن الفرنسي والأوربي بصفة عامة . والحقيقة هي أنه منذ انتصار الحملة، شرعت القيادة الفرنسية في الاستيلاء على الأراضي وذلك بوضع يدها على الأوقاف، وأملاك البايليك، ومصادرة أراضي وأملاك النازحين الى الداخل والمهاجرين الى الخارج، وأراضي القبائل التي حملت السلاح في وجه الفرنسيين . وقامت هذه القيادة بتوزيع كل هذه الأراضي الخصبة على الوافدين الجدد من المستوطنين، وهكذا تم إحلال المستوطنين محل الأهالي بواسطة الإبادة والطرد والمصادرة، زيادة على

استغلال حاجة الجزائريين للعمل لتحويلهم الى عمال أجراء وخماسين في أراضي ومصانع هؤلاء المستوطنين . وتجلى الإصرار الفرنسي في الإسراع في عملية الاستيلاء الشامل على موارد و مقدرات الأهالي، باستلام الجنرال بيجو مقاليد الأمور في الجزائر فقد كان من أنصار احتلال الجزائر احتلالا كاملا ومباشرا من اجل أن يصبح الفرنسيون هم أصحاب الأمر كله . ويعتبر بيجو المنظم الحقيقي لسياسة الاستيطان الرسمي عن طريق منح الأراضي الى الأوربيين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، وفتح المجال أمام الاستثمار الرأسمالي الأوربي،بإنشاء القرى الفلاحية، وإقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى، كتعبيد الطرق والتهيئة العمرانية، والتوسعات العسكرية ومد السكك الحديدية [26].

و من أجل الحصول على المزيد من الأراضي الخصبة لتوطين الأعداد الكبيرة من المهاجرين شرعت سلطات الاحتلال الفرنسية في سن قوانين جديدة لاستيعاب هذا الكم البشري الذي بدأ يتدفق على الجزائر، وأشتد أمره بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر. وكانت هذه القوانين تهدف الى تحطيم الطبقة الحاكمة، وحل الجماعات الفلاحية والقبلية والعائلية، وذلك كله من أجل تثبيت السيطرة والهيمنة الاستعمارية الفرنسية . وقد مكنت هذه السياسة المستوطنين من الحصول على الأراضي الجيدة بطرق ملتوية وبواسطة المنظومة القانونية التي صاغها غلاة الاستعمار، ومنها على سبيل المثال لا

الحصر، أن الأهالي الذين يدعون أية ملكية على أراضي العرش، هم مطالبون بالتخلي عن الأراضي التي لا يستعملونها، مقابل منحهم حق الملكية على الأرض التي يحتفظون بها[27].

واقرّ قانون 1846، أن عدم زراعة الأرض هو سبب كاف لانتزاعها من مالكها، ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة، وبالتالي لم تعد الحروب وحدها سببا وراء هجرة الآلاف من السكان، بل جاءت هذه القوانين لتضيف سببا آخر يضطر الكثير من الناس الى بيع ممتلكاتهم والهجرة الى البلدان المجاورة والى المشرق العربي.

ولانتزاع المزيد من الأراضي، وتهيئة الأرضية اللازمة لاستقبال العدد الهائل من الأوربيين الوافدين الى الجزائر، تم سن مجموعة من القوانين الإضافية، تتيح سلب المزيد من الأراضي، ولهذا يعتبر قانون مصادرة الأرض من بين القوانين الجائرة، وأطرها حيث كان يهدف الى مصادرة الأراضي بالقوة، ولإضافة الإطار القانوني له أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قانونا بموجبه تم تخصيص مبلغ خمسون مليونا من الفرنكات لتهجير عائلات فرنسية الى الجزائر، وقد بدأت هذه العائلات في الوصول منذ 1849 حتى وصل عددها سنة 1850 الى أكثر من عشرين ألف عائلة . و كانت كل عائلة تحصل على منزل وقطعة أرض ولوازم الزراعة، إلا أن أغلب هؤلاء كانوا من عمال المصانع في فرنسا، و لم تكن لهم الخبرة الكافية في مجال الزراعة [28].

ومـن القـوانين الـتي مكنـت المـستوطنين مـن الاسـتحواذ علـى الأراضي، قانون سنة 1845 الذي نص على أن كل القبائل التي تدخل في حـرب مـع الفرنـسيين أو كـل مـن يـساعد العـدو " الثـورة "بطريقة مباشـرة أو غـير مباشـرة، أو كل من يتغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر بدون رخصة من السلطات الاستعمارية، يعد متخليا عن أرضه وفـارا الى أرض العـدو[29].وقـد باشـرت هـذه الـسلطات تجـسيد هـذا القـانون، مباشـرة بعـد انتهـاء مقاومـة الأمـير عبـد القـادر في الغـرب والوسـط الجزائـري، إذ اسـتولت الإدارة الاسـتعمارية علـى كل أراضـي القبائل التي لجأت الى المغرب الأقصى، حيث وجدت نفسها بعد عودتها الى الجزائر، تستأجر الأراضي التي كانت لها قبلا والفقيرة منها فقط، لأن الأراضي الخصبة كانت قد سلمت للمستوطنين . والنتيجة المترتبة عن هـذا الإجراء، هـلاك قبائل بكاملـها، مثل قبيلة " **حـازج** " في سيدي بلعباس . ووصلت خسائر الأهالي الـذين تعرضـوا الى هـذا الإجراء بين عـام 1850 ـ 1870 الى فقدان 365 الـف هكتـار، منهـا 249 الـف خـلال العـشرية الأولى فقـط، في حـين قـدرت الخـسائر بـين عـام 1830 وعـام 1850 حـوالي 20 الـف هكتـار [30] .ولتـوفير الـشروط الـضرورية لنمـو البرجوازية الاستيطانية، التي سوف تتولى مقاليد الأمور في الجزائر، تم سـن قـانون الجمـارك في عـام 1851، الـذي يـشجع عمليـة الاسـتيراد والتصدير لصالح فئة المستوطنين، الى إنشاء بنك الجزائر [31] .

لمّا وجد منظّرو السياسة الاستعمارية، ان عدد المهاجرين الفرنسيين الى الجزائر غير كاف خاصة بعد فشل مشروع " الجنرال بيجو "[32]. الذي كان يهدف الى منح الجنود الفرنسيين مستوطنات فلاحية، من أجل إبقائهم في الجزائر، إلا ان الغالبية من هؤلاء الجنود فضلوا مغادرة الجزائر بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية . و كان هذا الموقف من قبل الجنود سببا وراء التفكير في فتح الباب أمام المهاجرين الأوربيين دون تمييز بين جنسياتهم. وقد أدت هذه السياسة في النهاية الى استقطاب أعدادا غفيرة من الأوربيين، فقفز عدد المستوطنين من 28 الف سنة 1840 الى 120 الف سنة 1848، منهم 52 الف فرنسي . وهكذا مكنت هذه السلسة من القرارات والقوانين الأوربيين من الاستيلاء على غالبية الأراضي الزراعية الخصبة وطرد أصحابها وتشريدهم وتهجيرهم الى المناطق النائية والقاحلة . وقد كانت قضية الاستيلاء على الأرض سببا من الأسباب المباشرة وراء ثورة المقراني والشيخ الحداد، لكن النتائج جاءت عكسية، حيث فشلت الثورة بعد سنة واحدة فقط من اندلاعها .وكإجراء عقابي للقبائل المشاركة في الثورة، سارعت السلطات الاستعمارية الى مصادرة حوالي 100 الف هكتار من أرضي هذه القبائل وتوزيعها على المهاجرين الفرنسيين الذين استقدمتهم من منطقة الألزاس و اللورين عقب الهزيمة النكراء التي تعرضت لها فرنسا على يد الجيش البروسي وهكذا، ما ان حل تاريخ 30 اكتوبر1872 حتى حل 2030 الزاسي و 2486 فرنسي من

مقاطعات فرنسية مختلفة بالجزائر لاحتلال الأراضي المخصصة لهم. وأشرف الجيش الفرنسي بنفسه على عملية توزيع هؤلاء المهاجرين على المناطق، مع منحهم بيوت للسكن وأدوات عمل، إضافة الى رواتب يومية. و تدعمت هذه الإجراءات بقانون **Warnier** عام 1872، الذي ينص على طرد الأهالي من ممتلكاتهم العقارية دون سبب، وإحلال المهاجرين الأوربيين مكانهم [33].

وحصيلة هذه الإجراءات العقابية، إنشاء 197 مركز استيطاني جديد بين 1871 . 1878، وبناء وتوسيع 264 قرية فلاحية بين 1871 . 1880، وتحويل 401 ألف هكتار من الأراضي الخصبة الى الزراعة الأوربية خلال عشرية واحدة واقعة في مناطق الشلف والمدية وسور الغزلان و سطيف وقسنطينة [34]. ويبين الجدول التالي، تطور عدد المستوطنات وعدد المستوطنين بالجزائر من سنة 1830 الى غاية 1929.

الفترة	عدد المستوطنات	عدد المستوطنين
1850.1830	150	63.497
1860.1851	91	103.322
1870.1861	23	129.898
1880.1871	107	195.418
1890.1881	89	267.672
1900.1891	80	364.257
1920.1901	217	633.149
1929.1921	71	657.641

رافقت الهجمة الاستيطانية الشرسة، هجمة ضارية وموازية لها، الهدف من وراءها تحطيم مقومات الشعب الجزائري والقضاء على انتمائه الحضاري، وتزعم هذه الحملة الإرساليات التبشيرية، التي بدأت تعمل بقوة من أجل نشر المسيحية منذ السنوات الأولى للاحتلال تحت إشراف وتوجيه رجال من أمثال " لافيجري " و " دوفوكو" اللذان كان من انصار أهمية التركيز على نشر الديانة المسيحية في الجزائر، لأنه لا يمكن للاستعمار الاستيطاني أن ينجح بدون نشر المسيحية . وقد تطور عدد هذه الإرساليات وتكثف نشاطها بخاصة بعد احتلال مدينة " الأغواط " عام 1852.

- مصادرة الأراضي:

على الرغم من أن الوثيقة التي أمضاها الداي حسين عشية احتلال مدينة الجزائر، نصت على احترام مقومات الشعب الجزائري بما فيها الحريات الفردية والممتلكات الخاصة، إلا أن سلطات الاحتلال الفرنسية أقدمت منذ الأشهر الأولى على اتخاذ مجموعة من المراسيم والقوانين تبيح بموجبها الاستيلاء على الأراضي الزراعية . وكان أخطر هذه القوانين على الإطلاق قانون المصادرة، الذي خول للإدارة الاستعمارية الاستحواذ بالقوة على الملكيات الفردية والجماعية، ولم تسلم منه ملكيات الأفراد الذين يرفضون مجرد التعاون مع الجيش الفرنسي أو يبدون تعاطفهم مع المقاومة الوطنية . وحول قانون المصادرة معظم الفلاحين الجزائريين الى مستأجرين وعمال خماسين

في الأراضي التي كانت ملكا لهم سابقا . ولاستكمال مصادرة الأملاك العامة والخاصة، أصدرت الإدارة الاستعمارية، قانون 1اكتوبر1844 ليؤكد القرار السابق، ويعتبر الأحباس والأراضي غير المستغلة، والتي لا تثبت ملكيتها قانونيا، أي بواسطة عقود مسجلة في المصالح العقارية الفرنسية، ملكا للدولة، كما أن هذا القانون رفض الإعتراف بعقود الملكية المسجلة قبل شهر جويلية 1830، وأعطيت مهلة ثلاثة أشهر للأهالي، لإعداد مخطط شامل ومفصل للأراضي التي في حوزتهم على أن تودع لدى المصالح الإدارية الفرنسية، وعلى هذا فإن الأرض التي لا تخضع لهذا الإجراء تعتبر على كل حال أرضا غير مستغلة، تؤول ملكيتها مباشرة الى السلطات الفرنسية [35].

وفي شهر جويلية 1846، أصدرت السلطات الفرنسية أمرا ملكيا، تصادر بموجبه الأراضي الزراعية غير المستثمرة في مناطق محددة، وتصبح بعد أجل لا يتجاوز الثلاثة أشهر في حيازة دائرة المصلحة العقارية الفرنسية . بهذه الطريقة وحدها تم اغتصاب 167.245 الف هكتار واقعة في سهل متيجة الذي كانت مساحته 68203 هكتار . وكانت المصادرة تهدف الى تحقيق هدفين اثنين :

- قمع انتفاضات الجزائريين ضد الوجود الفرنسي.

- الحصول على الأراضي التي كان نقصها يعرقل تطور عملية التوسع الاستيطاني.

في شهر جوان 1851، استصدر قانون التحديد الذي يعترف بالملكية الخاصة للأراضي شريطة أن يثبت مالكها، بعقود قانونية مسجلة في المصالح الإدارية الفرنسية، وكان هدف الإدارة الفرنسية من وراء هذا القانون تشتيت الأراضي الجزائرية، ذات الملكية الجماعية ليتسنى لهذه الإدارة فيما بعد، بوضعها تحت أيدي المستوطنين، مما مكن هؤلاء من الاستيلاء على حوالي 343.378 الف هكتار في الخمسينات من القرن التاسع عشر [37].

ومن القوانين الجائرة في هذا السياق، قانون warnier الذي خلال عام 1873، وبموجبه يمكن لسلطات الاحتلال طرد الأهالي من ملكياتهم العقارية متى تشاء ودون سبب . ونتج عن هذا القانون وأمثاله من القوانين، أن تم إلحاق مساحات شاسعة بأملاك الدولة، تخص سبع مجموعات قبلية من بيت التي شاركت في ثورة المقراني أي حوالي 306.614 ألف هكتار من أراضي المرور، وحوالي 503.506الف هكتار من أراضي 306 قبيلة اعتبرت متمردة، وتعرضت 1178 ملكية خاصة للمصادرة وألحقت بأملاك الدولة، وبلغت عمليات الاقتطاع 446.406 الف هكتار من بينها 301.516 الف هكتار من الأراضي الزراعية و 54.416 الف هكتار من أراضي الرعي و 90.429 الف هكتار من أراضي المرور .

للإشارة، فإن هذا القانون لم تطبقه الإدارة الاستعمارية على ثورة المقراني، وإنما على سائر الثورات السابقة واللاحقة، مثل ثورة

الأوراس عام 1879، وثورة عنابة 1882، وأولاد سيدي الشيخ . وقد مكنت هذه المصادرة الجماعية، المستوطنين من الاستيلاء على 2.639.999 هكتار تعود ملكيتها لحوالي 313 قبيلة، أما المصادرة الفردية فكان ضحيتها مئات الآلاف من الجزائريين . وأمام إصرار السلطات الاستعمارية على نهب الأراضي الزراعية، لم يجد الأهالي من حل سوى بيع ما تبقى لديهم، ثم الهجرة الى الخارج، ومن جراء ذلك تخلى الأهالي عن 516.151 الف هكتار بقيمة 51.000.000 ف/ف [38]. ونتج عن عملية انتزاع الأراضي هذه أن أصبح معدل ملكية الأوربي من الأرض يقدرب 108 هكتارللمزارع الواحد، بينما قدرت ملكلية المزارع الجزائري ب 14 هكتار سنة 1920. والجدول التالي يبين تطور إستحواذ المستوطنين الأوربيين على الأراضي الجزائرية بين سنتي -1920.1850 [39].

1850	115.000
1860	365.000
1870	775.000
1880	1.245.000
1890	1.635.000
1900	1.912.000
1920	2.581.000

بالإضافة الى الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، فقد حث قانون " سناتوس كونسلت" على الاستيلاء على الغابات، حيث منحت

الإدارة الاستعمارية حوالي 160.000 ألف هكتار من غابات عنابة و سكيكدة لثلاثين مالكا من أصحاب النفوذ في باريس . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد،ولم تكتف هذه الإدارة بهذا، بل استولت على ملكيات 372 قبيلة، قدرت بحوالي 6.883.811 هكتار، كما تم الاستيلاء على 2.861.175 هكتار[40] وزعت على أصحاب المال .ومن الإجراءات القمعية والردعية، تحميل الأهالي مسئوليات الحرائق في الغابات، وتسجيل المحاضر ضدهم وتقديمهم أمام المحاكم الفرنسية . وكان آخر قانون للغابات صدر سنة 1903، وبموجبه فرض على الأهالي القيام بدوريات حراسة للغابات في الفترة الممتدة بين شهر جويلية الى شهر نوفمبر من كل سنة .

نتج عن مصادرة الأراضي، تزايد تدخل السلطات الاستعمارية في توجيه الإنتاج الزراعي من خلال التخصص في إنتاج المزروعات التجارية، على عكس الزراعات المعيشية التي كان يعتمدها الجزائريون. وتفاقمت وضعية الأهالي بتوالي سنوات القحط و الجفاف التي عرفتها الجزائر خلال سنوات 1866 و1869، زيادة على المجاعات، وموجات الجراد وقلة المحاصيل الغذائية وانعدام المساعدات الحكومية، كلها عوامل أسهمت في انتشار الأمراض والأوبئة التي من جانبها حصدت أعدادا كبيرة من السكان قدرت بحوالي 500.000 ألف ضحية، الى جانب هلاك قطعان الماشية . ودفعت هذه الظروف القاسية التي تعرض لها الجزائريون بالكثير منهم الى الهجرة الى تونس . وأمام هذه

الأوضاع المأساوية، قررت حكومة الإمبراطورية إيفاد لجنة لتقصي الحقائق برئاسة "راندون" لمعرفة أسباب المجاعة، وكلفت هذه اللجنة بوضع قانون أساسي جديد للجزائر يقدم لمجلس الشيوخ الفرنسي .

حاول "نابليون الثالث" لفت انتباه "ماكماهون" واستدراك الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية في حق الأهالي، عن طريق رسالة بعثها له بتاريخ 30جوان 1865، ومما ذكره في رسالته ما يلي : " ...ينقسم السكان العرب الى قبائل على رأسها عائلات ذات نفوذ، لكننا أفلسناها وجردناها من اعتباراتها ..كما حاولنا تفكيك القبائل والإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا تعويض نمنحه لهذا الشعب، الذي أمسى تائها من غير دليل، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني ..لقد طرد السكان من أراضيهم واضطروا الى اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ عهد سحيق، كما أبعدوا من السهول، و التجئوا الى الجبال ومنعتهم إدارة الغابات من استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها فيما سلف مراعي لمواشيهم " (41).

– السياسة الضريبية :

كانت الضرائب من بين الإجراءات القمعية ذات الطابع الاقتصادي التي استخدمتها سلطات الاحتلال لإرغام الأهالي لإرادتها، وتلبية متطلبات المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر .زيادة على أن السياسة الضريبية أثقلت بدورها كاهل الجزائريين،

وزادت من شقائهم وبؤسهم، وتدهور معيشتهم اليومية . كانت الضرائب الفرنسية متنوعة وغير قارة، خاضعة للأوضاع والظروف الطارئة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك. و من صفتها كذلك أنها لم تكن مدروسة وفق مقدرة الفرد الجزائري المالية والمادية.ومن أجل التحكم في جبايتها، أنشأت سلطات الاحتلال عددا كبير من البلديات، التي تعتبر أقرب مؤسسة إدارية من السكان لغرض الاستفادة الجيدة من الضرائب والحصول على مناطق واسعة من النفوذ. ولهذا ازداد عدد البلديات ازديادا مضطردا، حيث كان عدد هذه البلديات سنة1878 حوالي 96 بلدية، ليرتفع الى 276 بلدية سنة 1921، تضم أكثر من مليوني شخص . وكانت المهمة الموكلة لهذه البلديات، جباية الضرائب والاستيلاء على المزيد من الأراضي والغابات ومصادر المياه وتوسيع السدود ثم منحها جاهزة للمعمرين [42].

أجمعت التقارير التي أعدها العديد من الفرنسيين، أن الضرائب كانت كارثة كبرى على الجزائريين، خاصة بالنسبة للأملاك العقارية والتجار، باعتبار أن الأهالي لم يكونوا يدفعون الضرائب القانونية فقط، ولكنهم كانوا يدفعون أيضا الى الخزينة العامة الفرنسية، الضرائب الدينية، كالزكاة و العشور بالإضافة الى الضرائب القانونية التي كانت كل من البلدية والدائرة والعمالة تفرضها فرضا على الأهالي الذين أصبحوا عاجزين عن تسديدها . ولم تكتف الإدارة بهذا بل أضافت ضريبة السخرة كالحراسة الليلية دون أجر، وقد فرضت هذه الأخيرة

على كل المواطنين الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و50 سنة. ومع هذا كان الأهالي ملزمين بدفع ضرائب ثقيلة قدرت قيمتها سنة 1869 بضعف ما كان يساهم به الأوربيون . وأرغمتهم على الالتزام بمواصلة دفع الضرائب التي كانوا يدفعونها للدولة الجزائرية قبل الاحتلال، كما أدخلت الإدارة الفرنسية تجديدا في طريقة القبض، حيث ألغت الجباية العينية، وجعلها تدفع نقدا، وكان صدور مرسوم 24أكتوبر 1870، وراء قيام الإدارة المدنية بعدة تغييرات كان أهمها زيادة الضرائب المفروضة على الأهالي [43].

وتتمثل الضرائب العربية في ثلاثة أنواع رئيسية حسب ما حددها مرسوم 17 جانفي 1845، أولها **الحكور**، وهي ضريبة يدفعها الفلاحون على استغلالهم للأراضي العزلية، وسوف تعمم فيما بعد على أراضي العرش، وتخضع قيمتها لمردود الأراضي . والثانية تمثلت في ضريبة **العشور**، وتفرض على الأراضي الزراعية وتحدد قيمتها اعتمادا على نوعية الأرض وكمية المحصول، وتمثل **الزكاة** الضريبة الثالثة، وتفرض على الحيوانات تختلف قيمتها حسب نوعية المناطق والقيمة التجارية للحيوانات، وفرضت على القبائل الصحراوية "**ضريبة العسة**" إلا أنها ألغيت سنة 1858، كما فرضت **ضريبة اللزمة** في البداية على منطقة القبائل وعممت فيما بعد على مناطق الحكم المدني واستمرت السلطات الاستعمارية في فرض الضرائب على الأهالي تحت عناوين متعددة، وبحجج واهية كتغطية تكاليف الحرب وتوفير الأمن للسكان، وبناء

المدارس، والمنشآت العامة المختلفة كالطرق والسدود والمساجد ... حتى بلغ مجموعها سنة 1863 17، ألف [44]. دون الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المستحدثة مثل **الضرائب الاستثنائية**، وتلك التي أقرها مرسوم 13جويلية 1874، والتي عرفت بضريبة **الملكية الأهلية**، وحددت قيمتها بسنتين في الفرنك الواحد من المدخول الإجمالي للفرد، واستمرت الإدارة في فرض الضرائب حتى قدرت عائداتها بين سنتي 1851 و1866 بمبلغ 370.861.533 ف/ف . ولعل أصدق تعبير على ظلم هذه الضرائب ما قاله أحد الفرنسيين : " **...لا نبالغ إذا قلنا أن هذا الثقل الضريبي إذا طبق بصفة دائمة في أي بلد أوربي حتى وإن كان الاكثر غنى، فإنه كاف لتحويله خلال سنوات الى بلد بائس** "[45].

كان الهدف من وراء هذا الأسلوب العقابي الصارم، وضع حد للانتفاضات الشعبية التي بدأت تهدد الكيان الفرنسي في الجزائر، عن طريق التغريم الجماعي والفردي. ولكن التغريم الشائع كان النوع الأول، لما له من أثار مدمرة على من تقع عليه العقوبة من قبائل وأعراش . وبدأ العمل بهذه السياسة منذ السنوات الأولى للاحتلال، أي منذ أن أقره **الجنرال بيجو** في الشهر الأول من سنة 1844 . وطبقت أقصى العقوبات على إثر **ثورة المقراني** عام 1871 حيث قدرت غرامة كل بندقية ب 100/ف، حتى بلغ ما أخذ من 928 مجموعة ريفية 36.582.298 /ف أقتطع منها 900.000 /ف لتعويض الأضرار التي لحقت بالمستوطنين على إثر الثورة، وأنفق منها 7.933.820/ف

للأشغال العامة وخصص مبلغ 6.000.000 /ف كإعانة لمهاجرين من الألزاس واللورين الذين قدموا للاستقرار في المنطقة(46).

وعلى كل حال، فإن هذه الثورة كلفت الجزائريين مبلغ 63.212.252 /ف أي حوالي 70.5 في المائة رأسمال الثائرين، وذهبت كل هذه الأموال لصالح المستوطنين وإصلاح ما خربته الحرب كالكنائس والمدارس والثكنات، ولم تتخذ السلطات الفرنسية هذه السياسة لردع الثورات فقط، إنما أصبح سلوكا عاديا بالنسبة لها، لمواجهة أي تصرف من طرف الجزائريين تجاه الفرنسيين (47).

- هدم المؤسسات الدينية والثقافية:

قبل التعرض بالدراسة للمؤسسات الدينية والتعليمية التي طالتها أيدي المستعمر الفرنسي وكانت سببا من أسباب هجرة الجزائريين، يجدر بنا أن نشير الى أن وضعية التعليم قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت أحسن من تلك التي ستكون عليها بعد أن يؤول الأمر في الجزائر للفرنسيين .تجمع التقارير الفرنسية، أن عدد الأشخاص الجزائريين الذين يعرفون القراءة والكتابة تفوق نسبتهم 40 في المائة، وأنه لا يكاد يوجد في الجزائر أمي واحد، وأن نسبة المتعلمين في الجزائر يتناسب مع نسبة المتعلمين في القرى الفرنسية . وإذا أخذنا برأي أحد الرحالة العرب المدعو المشرفي، الذي زار الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأتصل بمثقفي الجزائر وترجم لهم، نجد أنه كان متحفظا في إبداء رأيه فيما يخص حالة الثقافة إلا أنه

إكتفى بالقول أن الثقافة في الجزائر شأنها شأن تونس[48]. أما مصير الثقافة ومؤسساتها بعد وصول الفرنسيين، فإننا نستقي ما ذكره Devoulx عن طبيعة المعاملة الفرنسية لها. يشير هذا الأخير أن مدينة الجزائر وحدها كان يوجد بها قرابة 176 مؤسسة دينية سنة1830 منها 13 مسجدا جامعا، 109مسجد، 32 قبة وزاوية، ولم يبق منها سنة 1862 سوى 67 مؤسسة، منها 9 مساجد جامعة، و19 مسجدا صغيرا و15قبة و5 زوايا، ولا تعمل منها سوى 21 مؤسسة أما ما تبقى منها فهو عاطل عن العمل وليس لديه أية وظيفة [49].أما البقية فقد مسحت أو هدمت أو تم الاستيلاء أو حولت وظيفتها لأغراض غير الأغراض التي بنيت من أجلها، كتحويلها لمخازن أو ثكنات للجيش الفرنسي أو بيعت كأملاك للأوربيين يتصرفون فيها .واستمرت سلطات الاحتلال الفرنسية في تدمير وتهديم هذه المؤسسات وشل حركتها وإيقافها نهائيا عن العمل[50] ،حتى لم يتبقى منها سوى 5 مساجد فقط سنة 1899 . و لم تميز سلطات الاحتلال بين هذه المؤسسات، بل ضربت بقوة كل المؤسسات ذات البعد الحضاري العربي و الإسلامي. ولهذا لم تسلم المدارس بجميع اشكالها، على اعتبارها انها تشكل خطرا كبيرا على مشاريعه وأهدافه الثقافية والدينية والاستعمارية التي جاء من أجلها.

وكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة، أن غرق المجتمع الجزائري في دوامة الجهل والأمية وهو الهدف الذي كانت تصبو إليه الإدارة

الاستعمارية، مما يسهل عليها من إحكام سيطرتها ويقوي نفوذها في الجزائر. ومن عينات زيف الشعارات التي كان يتغنى بها الفرنسيون دوما و طوال تواجدهم بالجزائر والدالة أيضا على تجذر الروح الصليبية والتعصب الديني الأعمى والحقد الدفين لمقومات الشعب الجزائري وانتماءاته الحضارية، ما تعرضت له مساجد الجزائر، فمثلا؛ تم تحويل جامع القصبة الى كنيسة والتي أصبحت تسمى "**كنيسة الصليب المقدس**" جامع "علي بتشين" حول هو كذلك الى كنيسة أطلق عليها اسم "**كنيسة سيدة النصر**"، **جامع كتشاوة** حول الى **كاتدرائية الجزائر**، مسجد القائد علي حول الى مقر **جمعية أخوات القديس يوسف**، **مسجد السيدة** هدم عن آخره وعلى أنقاضه أقيم فندق، جامع **سيدي الرحبي** حول عام 1833 الى مقر للصيدلية المركزية، ثم هدم بعد ذلك . جامع السيدة مريم، تم الاستيلاء من قبل المتصرف العسكري، ثم هدم .ونفس المصير تعرض له "**مسجد الشماعين**" . أما مسجد "**سيدي التنسي**" فقد حول الى ثكنة عسكرية عام 1830 ثم مقرا للمدفعية، وأخيرا تم تهديمه.**أما مساجد "صباط الحوت" و"عبدي باشا"، "القشاش"** فقد هدمت بعد أن تم استغلالها لأغراض عسكرية[51] . ونفس الحال عرفته باقي المدن الجزائرية الكبرى، ففي قسنطينة وقع الاستيلاء على كل من : مسجد "صالح باي"، جامع سوق الغزل وتم تحويلهما الى كنيستين .أما جامع الرحبة فقد حول إلى مخزن للحبوب، ثم هدموا منارته .أما المساجد التي

هدمت فهي : "سيدي الفرجاني" "سيدي مسلم"، وحولت مساجد "سيدي بوناب" ،"سيدي راشد"، "سيدي البيازري" إلى ثكنات عسكرية للجنود الفرنسيين .وكذلك لم تسلم مساجد مدينة وهران من التعدي على حرماتها من طرف الفرنسيين، حيث حول مسجد سيدي "محمد الهواري" الذي تأسس عام 1799 إلى مخزن عام لجنود الاحتلال، كما حول جامع "خنق النطاح" إلى مستشفى عسكري عام 1831.أما مدينة تلمسان التي كان بها أكثر من 18 جامعا سنة 1830، فقد حولت الإدارة الإستعمارية أشهر مساجدها وهو مسجد"سيدي أبي الحسن" الذي بني عام 1279الى متحف .ونفس الشيء شهدته مدينة معسكر، حيث حول جامع "العين البيضاء" إلى مخزن للحبوب لتموين قوات الاحتلال، وكذلك مدينة عنابة التي كان بها عشية الاحتلال 37 مسجدا، لم يبق منها سوى مسجد "صالح باي" .ولقيت مساجد مدينة بجاية نفس المصير ومن أهما نجد :" الجامع الكبير" الذي هدم بعد احتلال المدينة عام 1833م.وجامع "سيدي الموهوب" الذي تعرض إلى التخريب الكامل .

وتعرضت الزوايا إلى نفس أعمال الهدم و البيع و التحويل ،ففي مدينة الجزائر، كان مصير زواياها كالتالي :

- زاوية القشاش هدمت مع المسجد الذي كان ملحقا بها .
- زاوية سيدي الجودي اشتراها أحد المعمرين، وأصبحت من ممتلكاته الخاصة.

- زاوية الشبارلية استولى عملها الدرك الفرنسي سنة 1830.
- زاوية شختون حولت إلى ثكنة ثم إلى مستشفى عسكري.
- زاوية الصباغين هدمت عن أخرها مع المسجد الذي كانت ملحقة به.
- زاوية المقياسية هدمت عن أخرها مع المسجد الذي كانت ملحقة به.

وبالإضافة إلى القمع والاضطهاد الذي مورس على المشرفين و المعلمين والقيمين على هذه المؤسسات، إذ أحيل الكثير منهم إلى المحاكم الفرنسية. ولم تسلم من هذه السياسة الهمجية المدارس، فقد كان مصيرها شبيها بمصير المؤسسات الآنفة الذكر،ومن أشهر المدارس التي هدمت بالعاصمة نجد:

- مدرسة القشاش.
- مدرسة الجامع الكبير التي حولت إلى حمام ملكا لأحد المعمرين الفرنسيين.
- مدرسة الأندلس التي هدمت عن أخرها.
- مدرسة جامع السيدة مريم التي دمرت عن أخرها كذلك.
- مدرسة السلطان.
- مدرسة خير الدين.
- مدرسة سيدي عبد الرحمان الثعالبي[52].

هذا بالعاصمة، أما بمدينة قسنطينة فقد كان بها قبيل الاحتلال أكثر من 80 مدرسة و7معاهد، وبعد الاحتلال بفترة وجيزة دمر جلها ،وكانت بمدينة عنابة 39 مدرسة إلى جانب المدارس التابعة للمساجد، ولم يبق منها هي الأخرى سوى 3 مدارس فقط .وبالرغم من تعميم ظاهرة هدم وتخريب معظم المؤسسات الثقافية و الدينية على باقي المدن الكبرى بالجزائر ووضع البقية تحت تصرف الإدارة الاستعمارية للحد من نشر التعليم العربي، إلاّ أن السلطات الاستعمارية لم تقتنع بذلك، واضطرت الحكومة الفرنسية سنة 1907 إلى استصدار مرسوم لها بتاريخ 27 سبتمبر من نفس السنة، يقضي بغلق كل المساجد التي كانت تحت رقابتها، أي التابعة لها وتستغني عن موظفيها من مفتين وأئمة ومقرئين ومعلمين وغيرهم، وما إن انتشر هذا الخبر ،حتى ساد الاستياء أوساط الجزائريين، واضطر الأهالي إلى بيع ممتلكاتهم سنة 1907، وغادروا مدينة الجزائر في اتجاهات مختلفة، كمصر، وسوريا ولبنان، وليبيا[53] .

وفي مرحلة سابقة رأت السلطات الاستعمارية أن الحج أصبح سببا من أسباب تعصب الأهالي، ولذلك فمن واجب التصدي لهذه الظاهرة، بالتقليص من عدد الحجاج، ومما ذكره الحاكم العام حول هذا الموضوع هو أنه " لا تجب تسهيل إجراءات السفر إلى مكة لأن التجارب أظهرت أنهم يعودون أشد تعصبا ،وأقل احتمالا لسلطاتنا " ولذلك منعت حج عام 1874 بحجة انتشار الوباء، كما منعت حج عام 1877، وكانت

تهدف من وراء ذلك الى منع الجزائريين من الاتصال بالمشارقة، و الحد من تأثرهم واحتكاكهم بالمسلمين هناك، خاصة وأن فترة الثمانينات شهدت نشاطا كبيرا وبارزا للجامعة الإسلامية[54].

ولم تكتف السلطات الاستعمارية بهدم المؤسسات التعليمية و المساجد وإلغاء مواسم الحج، وإنما طالت يدها كذلك نظام القضاء و العدالة الإسلامية، ففي عهد وزارة الجزائر التي امتدت بين عامين 1858- 1860، طلب من الأهالي المسلمين عرض قضاياهم ومرافعاتهم لدى المحاكم الفرنسية ،وأستبدل القضاة المسلمين بقضاة الصلح، و منحت لهؤلاء الأخيرين سلطات واسعة في منطقة القبائل سنة 1874، كما ألغي المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1875، و المجالس الاستشارية التابعة له، وتقلص عدد المحاكم تدريجيا من 184 محكمة إلى 61 محكمة سنة 1890، كما منع القانون الصادر في 10سبتمبر 1886، القضاة في كامل أنحاء الجزائر من البت في المسائل العقارية وكلف قضاة الصلح الفرنسيين بتطبيق القانون الفرنسي و الشريعة الإسلامية معا [55].

وقد رأى الطرف الفرنسي، بقاء القضاء الإسلامي مستقلا و قائما دون السيطرة عليه استمرار للشخصية الجزائرية، و المقاومة الوطنية بجمع أشكالها، وقد صرح في هذا السياق الحاكم العام الفرنسي في 22 مارس 1874 :" أن العدالة تدخل في إطار السيادة ،وعلى القاضي المسلم الانحناء أمام القاضي الفرنسي، و على كل واحد أن يفهم أننا

الغالبون"[56] ولهذا منحت النصوص الرسمية الفرنسية صلاحيات واسعة للحاكم العام، فقد نصت على عدم صلاحية أي حكم لقاضي مسلم إلا بوصل كتابي صادر عن الحاكم العام، الذي منح صلاحيات واسعة في هذا المضمار، فكثيرا ما كان يقوم هذا الأخير بحل المحاكم و المجالس القضائية كما حدث في سنوات 1958- 1959، ولهذا أصبح للمحاكم الإسلامية مجرد وجود رمزي، حيث أجبر مثلا قرار 17 أفريل1889 سكان منطقة القبائل على المرافعة لدى المحاكم الفرنسية فقط، حتى ولو كانوا خارج مناطقهم، ومن أجل الانتهاء من مشكلة القضاء الإسلامي نهائيا، مارست السلطات الاستعمارية الفرنسية أسلوب الضغط المالي على المحاكم بضم الأوقاف ،باعتبارها المورد المالي الرئيس لها .وأمام هذا الوضع المتأزم، الذي أصبح عليه الجزائريون بصفة عامة، قررت قبائل بأكملها الهجرة إلى خارج البلاد متجهة بصفة عامة إلى البلدان الإسلامية على اعتبار أن الهجرة أصبحت واجبا دينيا هذه المرة .

ب- الأوقاف :

وضمن هذه الحرب الشاملة والمدمرة ضد المؤسسات الدينية والثقافية الجزائرية، والهادفة الى طمس مقومات المجتمع الجزائري المسلم ،كانت الأوقاف الإسلامية، من أولى المؤسسات التي تمّ الاستيلاء عليها، بموجب قرار 8 سبتمبر 1830، وقرار 7 ديسمبر 1830 الذي خول الحاكم العام الفرنسي، حق التصرف في الأملاك

الدينية، بالتأجير و الكراء، وبهذه القرارات تم تأميم كامل الممتلكات العامة التي أصبحت تحت تصرف المعمرين فيما بعد، حيث باعت لهم الإدارة الفرنسية من أملاك الأوقاف ما قيمته 4495839 ف/ف[57]. أما عن أنواع هذه الأوقاف التي تمت مصادرتها والاستيلاء عليها فهي:

1- أوقاف مكة و المدينة وهي كثيرة و غنية.

2- أوقاف المساجد و الجوامع.

3- أوقاف الزوايا و الأضرحة.

4- أوقاف الأندلس.

5- أوقاف الأشراف.

6- أوقاف الانكشارية.

7- أوقاف الطرق العامة يضاف إليها أوقاف عيون المياه.

وجاء قانون 01 اكتوبر 1844، ليؤكد القرارات الآنفة الذكر، حيث اعتبر الأحباس بصفة عامة ملكا للدولة، علما أن الأحباس كانت المورد المالي الوحيد للمؤسسات التعليمية و الدينية في الجزائر، و حرمان هذه المؤسسات من أحباسها يعني القضاء عليها نهائيا[58]. وبالفعل نتج عن الاستيلاء على الأوقاف، أن تم القضاء على المحاكم الإسلامية و استبدالها بالمحاكم الفرنسية، كما تم تعطيل التعليم الإسلامي عن طريق إلغاء الكثير من المدارس والمساجد وتحويل عدد كبير منها إلى أغراض أخرى ،و تدميرها لتحل محلها بنايات عمرانية مختلفة وتعترف بذلك صراحة التقارير المنشورة بين سنتي 1847- 1848، حيث عبر

السيد "دوتوكفيل" عن خلاصة تلك التقارير بقوله : " لقد استولينا على موارد الأوقاف، و أهملنا المدارس وشتتنا الزوايا، و انطفأت الأضواء من حولنا، معنى ذلك أننا صيرنا المجتمع الإسلامي أكثر جهلا و توحشا "[59].

وحدث كل هذا ب، بعد الاستيلاء على أملاك الأوقاف التي كان لها دورا هاما في تمويل التعليم، انطلاقا من المؤسسات التعليمية المحصورة في المساجد و المدارس و الزوايا و الأسر الغنية، التي تولت مهام التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، وتجمع على ذلك شهادات الكثير من الضباط في الجيش الفرنسي أمثال "بليسي دي رينو" الذي كتب في حولياته ما يلي :" توجد مدارس القراءة و الكتابة في جميع قرى الجزائر ودواويرها "[60]، كذلك الجنرال "فاليزي" الذي ذكر أن العرب كلهم تقريبا كانوا سنة 1830 يحسنون القراءة والكتابة [61].

- ترسيم القوانين الفرنسية :

تعد ممارسة القهر القانوني من بين مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية التي طبقتها في الجزائر، و التي كانت هي الأخرى دافعا مباشرا لاتخاذ عدد هام من الجزائريين لحل الهجرة إلى خارج الوطن فبمجرّد أن تمكنت من احتلال العاصمة و التوسع على حساب مناطق أخرى مجاورة لها، واجهتها مشكلة الإطار القانوني لتسيير هذه المستعمرة التي كانت إلى غاية هذا التاريخ تسير وفقا للشريعة الإسلامية.

و على هذا الأساس كان أمام السلطة الفرنسية أن تعمل بأحد الأمرين ،إما أن تترك للجزائريين قانونهم الخاص وإما أن تخضعهم للقانون الفرنسي ،ولعل هذا ما يسفر سبب غياب سياسة قانونية فرنسية رسمية في الجزائر خلال الفترة الأولى من الاحتلال ،حيث كانت الجزائر تحت رحمة القائد العام الفرنسي الذي سيرها حسب ما تمليه قناعاته دون الرجوع إلى النصوص القانونية سواء الجزائرية أم الفرنسية [62]. وكانت هذه السلطة عسكرية بالدرجة الأولى، ممثلة في شخص القائد العام، ومدنية بالدرجة الثانية، ممثلة في شخص الوكيل المدني، أي أنها كانت تشرع وتنفذ في الوقت نفسه، ومن ذلك أن القائد العام أصدر قرار يوم 9 سبتمبر 1830 أسس بموجبه المحكمة الخاصة في العاصمة، تشكلت من رئيس و قاضيين ووكيل ملكي ولكنّها لم تعمر طويلا لأنه صدر قرار يوم 22 أكتوبر 1830 تأسس بموجبه مجلس قضائي، ثم صدرت سلسلة من القرارات في تواريخ 1830/12/7،و 1831/06/9 و1832/02/16، و1832/03/11 و1833/03/9، و08/16/ 1833، إلى درجة أنها بلغت خلال الفترة الأولى من الاحتلال (1830 - 1834) حوالي 245 قرار، حاولت السلطات الفرنسية بواسطتها تنظيم الأجهزة القانونية في المدن استبقى القائد العام لقضاء الإسلامي باعتماد القاضي المسلم في المدينة تظاهرا بالتزامه ببنود معاهدة 5 جويلية 1830 كما أصدر كذلك القائد العام قراره يوم 22 أكتوبر 1830 خول بموجبه فض المنازعات

بين اليهود إلى ثلاثة من أحبار اليهود، ثم عين يوم 16 /1830/11 رئيسا عن الجالية اليهودية و كانت جل هذه القوانين ارتجالية على حسب رأي أحد المتخصصين الفرنسيين.

وبصدور الأمرية المؤرخة في 22 جويلية 1834، و التي ألحقت الجزائر بفرنسا، تأسست ثلاث محاكم في كل من الجزائر ووهران و عنابة بالإضافة إلى المحكمة الملكية و المحكمة التجارية مع عدم إلغاء المحاكم الإسلامية و المحكمة الخاصة باليهود[63]، وهو الأمر الذي أدخل القضاء الجزائري في مرحلة ازدواجية متناقضة بين القضاء الإسلامي وقانون المحاكم الفرنسية، و بالموازاة مع تأسيس المحاكم في الجزائر انشئت لجنة خاصة أوكلت لها مهمة وضع قوانين تنظيم بواسطتها قضية الأرض .

وتمكّنت هذه اللجنة من وضع قانون في أول أكتوبر 1844 يعدّ أوّل وثيقة حاولت تنظيم ملكية الأرض وكيفية نقلها إلى المعمرين مع تنسيق إلى طبيعة القانون الإسلامي و خاصة ما يتعلق منه بقانون الشفعة و الحبس، ونص هذا القانون على أن الملكية التي تباع لا تعتمد إلا بعد سنتين ولأصحابها الحق في استردادها بإثبات موثق .

وصدر يوم 20 اوت 1848 قانون فصل بين نوعين من السياسة القانونية و القضائية، بان صار القضاء الفرنسي القائم على القانون الفرنسي أساسا تابعا لوزارة العدل بفرنسا و مستقلا، و القضاء المستخلص بين ما هو فرنسي و جزائري تابعا لوزارة الحرب[64]، ومع

مر الزمن أنشئت المحاكم الردعية على اثر الحملة التي شنتها صحافة المعمرين على الإدارة الفرنسية بتهمة التقصير في توفير الأمن لهم، وقد استغل المستوطنون الحوادث التي وقعت خلال هذه الفترة لتقوية مزارعهم، ومزاعمهم لدى الإدارة الاستعمارية، ولهذا استجابت الإدارة الفرنسية لهم على عهد الحاكم العام "ريفول" وتم الإعلان عن مرسوم 1 جوان 1902، الذي يؤسس المحاكم المذكورة للعمل وفق قانون إجراءات خاصة وأحكام غير قابلة للاستئناف، و سنت هذه القوانين خصيصا للانتقام من الأهالي وإذلالهم وإفقارهم وقد لعب المستوطنون دورا كبيرا في إثراء هذه التشريعات الخاصة، سعيا منهم لحرمان الجزائريين من الظفر بالقوانين الفرنسية ولتطبيق هذه القوانين حددت الإدارة الفرنسية الجهات و الأشخاص المكلفين بتطبيقه ففي المناطق التابعة للحكم المدني خول الأمر لرؤساء البلديات المختلطة و المتصرفين الإداريين الذين جعلهم هذا التكليف الأخير يخضعون لسلطة رئيس البلدية، وقد يتحولون إلى قضاة ورجال امن ينفذون أحكامهم وقراراتهم على الأهالي بأنفسهم، حيث منحهم مرسوم 29 أوت 1874 صلاحيات إعداد القوائم بالمخالفات و الجنح، حق إصدار أحكام السجن تصل إلى 6 أشهر وغرامات مالية تصل إلى 500 فرنك أما في المناطق الخاضعة للحكم العسكري فقد أسند أمرها للجان التأديب . وبهذا القانون اكتسبت السلطة الإدارية سلطة تنفيذية شرعية السلطات القضائية،

وسقطت بذلك ضمانات الحريات الفردية بحجة الحفاظ على الأمن العام وإقرار النظام و يمكن إجمال هذه الاختصاصات فيما يل :

ـ سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون العودة إلى المحاكمة بحجة الحفاظ على الأمن العام داخل المستعمرة الفرنسية .

ـ الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية، حيث يتعدى تحميل الفرد مسؤولية الجرم الذي ارتكبه إلى تحميل جميع سكان المكان الذي وقع فيه الحادث .

. سلطة المتصرفين الإداريين ورؤساء البلديات، بحبس الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي .

وهكذا اكتسب عمال العملات، و المتصرفون الإداريون، ولجان التأديب بموجب قانون الأهالي صفة الشرعية المطلقة في التطبيق و التنفيذ، ويتضمن هذا القانون نصوصا وضعت بقصد إرغام المسلمين على طاعة الأوربيين، حيث حدد عند صدوره 41 مخالفه يعاقب عليها الجزائريون، وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891، واستقرت عند 27 مخالفة في قانون 21 ديسمبر 1898، ورغم أن الإدارة حددت مدة سريان هذا القانون بـ 7 سنوات، إلا أنها كانت تمدّده لنفس المدّة عند نهاية كل اجل وذلك حتى سنة 1930 ومن أهم إجراءات قانون الأهالي نجد ما يلي :

. إنزال العقوبة دون محاكمة .

. تنفيذ إجراءات الحبس و المصادرة دون حكم قضائي.

- منع التنقل إلا برخصة خاصة، صادرة عن السلطات المحلية.
- حظر التجمع لأكثر من خمسة أشخاص دون إذن مسبق.
- فرض غرامة على الأفراد الرافضين لأعمال السخرة أو العمل في مزارع المستوطنين
- فرض العقوبة على كل من تأخر في دفع مستحق الضريبة.
- التلفظ بكلمات تمس الدولة الفرنسية.
- عدم تسجيل المواليد و الوفيات .
- فتح المدارس الدينية دون رخصة من الإدارة الفرنسية .
- تدجين القضاء الإسلامي و القضاء على المؤسسات الدينية والتعليمية .
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة .

- دور الدعاية العثمانية :

إلى جانب الظروف الصعبة التي أصبح عليها الجزائريون تحت وطأة السيطرة الاستعمارية، لعبت الدعاية العثمانية دورا كبيرا في تحريض وتشجيع الجزائريين على الهجرة إلى الممتلكات العثمانية في الشّام، وللإشراف على هذه الهجرة استحدث السلطات العثماني عبد الحميد الثاني مكتبا خاصا عرف بمكتب الهجرة، أوكلت له مهمة استدعاء أكثر عدد ممكن من المهاجرين المسلمين إلى الأراضي العثمانية من الجزائر وتونس وغيرهما من المناطق التي كانت تابعة سابقا للدولة العثمانية في شمال إفريقيا وأوربا[65] .

كما أوفدت السلطات العثمانية إلى الجزائر الدعاة و المبعوثين من اسطنبول لحمل الجزائريين على الهجرة إلى الولايات العثمانية و استنادا إلى تقارير العديد من المسئولين الإداريين الفرنسيين فإنّ دعاة الهجرة العثمانيين قدموا إلى تونس لبثّ دعايتهم بين الجزائريين المتواجدين بتونس، وذلك تجنبا للوقوع في أيدي السلطات الاستعمارية، ويضاف إلى ذلك قرب الجزائر من تونس وتواجد عدد لا بأس به من الجزائريين هناك، الذين يتولون بدورهم نقل أخبار الدعاية العثمانية إلى الجزائر[66] .وتذكر بعض التقارير الفرنسية أن العثمانيين نقلوا المهاجرين الجزائريين بوسائلهم الخاصة من تونس إلى لبنان، وفي هذا الصدد بشير تقرير فرنسي إلى قدوم أحد الباشاوات العثمانيين إلى تونس سنة 1899 ومعه باخرتين لنقل المتطوعين الأوائل إلى أراضي السلطان، وبذلك أضحى أمر الهجرة إلى أراضي السلطان متداولا بين الناس في الأماكن العمومية بالعاصمة و المدية وضواحيها مثل قصر بخاري و البرواقية و تابلاط وفي سور الغزلان و البليدة وتيارت و مستغانم وغيرها ،مما أدى إلى تهاطل طلبات جوازات السفر على المصالح الإدارية الفرنسية التي قابلتهم بالرفض، حينها صرح الأهالي أنهم سيهاجرون إلى أراضي السلطان مهما كانت الظروف حتى وإن امتنعت فرنسا من تسلمهم جوازات السفر التي طلبوها منهم[67] .

إلى جانب كل هذا تبنت الصحافة العثمانية حملة دعائية واسعة لصالح الجامعة الإسلامية وإذ كانت دعوة المسلمين الذين سقطت

بلادهم بيد الاستعمار الأوربي، إلى الهجرة للبلاد العثمانية من الأهداف الأساسية التي قامت عليها هذه الجامعة بهدف تقوية مكانة السلطنة العثمانية أمام الدول الأوربية وأمام المسلمين في البلاد العثمانية وفي البلاد الخاضعة للاستعمار.

وفي هذا المجال لعبت الصحف الموالية للسلطنة العثمانية ومنها جريدة المعلومات الصادرة في اسطنبول وصحيفة ثمرات الفنون الصادرة في بيروت وصحيفة المفيد الصادرة كذلك في بيروت دورا هاما في تشجيع الهجرة إلى البلاد العثمانية حيث الخلافة الإسلامية واهتمت هذه الصحف بكل ما يتعلق بأمر الهجرة و المهاجرين وراحت تدعو السلطات المحلية وخاصة في بلاد الشام إلى الاهتمام أكثر بالمهاجرين القادمين من بلاد المغرب وبلاد البلقان وكريت وبخارى، وتوفير مستلزمات العيش الكريم لهم .

وممّا أوردته صحيفة المعلومات في احد أعدادها خبرا نقلته عن ثمرات الفنون تكلمت فيه عن وجود لجنة رئيسية للهجرة إلى البلاد العثمانية Comité Principale Dèmigration en Pays Ottoman ،وذكرت عن هذه اللجنة أنها تعقد اجتماعات دائمة للبحث في مشاكل المهاجرين، وفي الوسائل و الطرق الواجب إتباعها لتسهيل هجرة المسلمين إلى البلاد العثمانية، ودراسة الأساليب التي تمكنهم من حياة هادئة ،وأضافت الصحيفة أن اللجنة اليوم تكاتب كل الولايات لتطلب منها التحري عن الأراضي التي يمكن منحها للمهاجرين، وتمنت

الصحيفة أن تنال هذه الأعمال رضا السلطان الذي يرغب دائما في أن تسهل هجرة إخواننا المسلمين إلى البلاد العثمانية حيث يجدون السلام و الطمانينة بين إخوانهم المسلمين، وتتمنى أن تتضاعف الهجرة يوما بعد يوم .... واضافت الصحيفة نفسها أن البلاد وبفضل الله تعالى تتمتع بمساحات شاسعة وأراضي خصبة ووفرة في المياه[68] .

وأوردت صحيفة ثمرات الفنون رسالة جاءتها من أحد سكان بلاد المغرب ومما ورد فيها " ...جزاكم الله خيرا عن الأعمال التي أنتم بصدد القيام بها لصالح شعبنا، وخاصة ما جاء في الأعداد الأخيرة عن الموضوع الذي يحمل عنوان الهجرة و الإسلام، لقد أوجدت هذه المقالات البهجة و الفرحة في نفوس المسلمين و الكثير منهم هم الآن يعدون العدة للسفر ... ونطلب منكم الإكثار من هذه المقالات ... إذ لم يعد لنا من ملجأ أمام أفواه الأوربيين المستعدة دوما لاتهامنا إلاّ التجمع تحت راية السلطان وإثراء علاقات الإخوة التي تربطنا "[69].

وأوردت نفس الصحيفة في عدد آخر أن :" ... مهاجرين قادمين من جهات مختلفة وصلوا إلى أزمير، وأن السلطان أبدى استعداده الاهتمام بالأمر وأعطى أوامره لتوطين هؤلاء المهاجرين في مناطق بروسة وبيروت وأضنة، وأضافت أن عمليات توطين هؤلاء المهاجرين ستتم بدون صعوبات بفضل المجهودات التي يبذلها سعادة شاكر باشا توفيق رئيس اللجنة المكلفة بتوطين هؤلاء ...".

وردّت الصحيفة عن تساؤل ورد إليها من مسلم جزائري يستفسر فيه عن حقيقة الأقوال التي يروجها بعض الناس عن سوء الأحوال التي يعيش فيها المهاجر بما يلي :" ...إن البلاد أو الحكومة العثمانية لا يمكنها أن تعد المهاجر بجعله على رأس ثروة بين عشية وضحاها، وفي الوقت نفسه يعز عليها أن تتركه يعاني الجوع و الحاجة ... ولو لا أن المهاجرين وجدوا الرعاية ...في موطن هجرتهم لما تكاثروا على البلاد العثمانية "

وفي خبر لصحيفة الفنون نقلته عن صحف استانبول " إن السلطات أصدر فرمانا ينص على تخصيص 1000 ليرة لتوطين المهاجرين الذين وصلوا حديثا إلى دمشق من بخارة و الجزائر "، وفي احد أعدادها كتبت صحيفة ثمرات الفنون ما يلي :" إن معلومات وردت من دمشق أفادت أن الحكومة قد منحت للمهاجرين الجزائريين الذين وصلوا حديثا أراضي في حمص بالقرب من تلك التي منحت للمهاجرين الكريتيين "[70].

لم تقتصر الدعاية للهجرة على الجرائد العثمانية بل شملت أيضا عددا من أبناء الأمير عبد القادر، وخاصة الأمير بن علي عبد الله الذين وصلت أخبارهم إلى الجزائر عن استقبالهم للمهاجرين الجزائريين حتى في المحطات و الموانئ التي ينزلون بها وتوفير الرعاية لهم إلى أن توفر لهم السلطات المحلية الأماكن المخصصة لتوطنهم وكان هؤلاء الأمراء يدفعون بالمهاجرين إلى طلب الهوية العثمانية، و الابتعاد عن أي اتصال

بالقنصليات الفرنسية، كما سمح لأبناء المهاجرين الالتحاق بالمدارس وبعض المعاهد، وسمح لهم أيضا بالإقامة في تجمعات سكانية جزائرية محضة، ومن هذه التجمعات قرى ديشوم وعموقة ،وعين البيضاء وحسينية والجفتلك في فلسطين، وبالإضافة إلى تجمعات أخرى في ضواحي دمشق حيث احتل المهاجرون حيا خاصا بهم يدعى باب السويقة، وكذلك أقاموا في قرى على ضفاف نهر البرموك في حوران، كما تجمعوا في حي خاص بإستامبول .

ومن جهة أخرى لعب التجار الجزائريون الذين كانت لهم تجارة مع الشرق العربي دورا كبيرا في الدعاية للهجرة بما كانوا يشيعونه من أخبار ومعلومات عن المهاجرين عندما يزورون هذه البلاد ويطلعون على وضعيتهم، حيث أفادوا أنه قد أصبح لدى بعضهم ملكيات زراعية أو عقارية ،وأدمج البعض الأخر في سلك الموظفين المدنيين أو العسكريين

وقد لعب المعمرون دورا كبيرا في الدعاية للهجرة إلى الأراضي العثمانية، وذكر أن هؤلاء استعانوا ببعض الجزائريين لنشر دعايتهم المغرضة بين الناس في الأماكن العمومية و المقاهي، ويبدو حسب رأيه أنهم استعانوا حتى **بالبرّاحين**، ليعلنوا للناس أن الدولة العثمانية تمنح للمهاجرين ليس فحسب الأراضي الخصبة ولكن أيضا تضمن لهم السفر مجانا من الجزائر إلى سوريا ...وفي انتظار الحصول على الأراضي تتكفل الدولة بالمهاجرين وتضمن لهم معيشتهم زيادة على أنها تمنح لكل رب عائلة منحة هائلة معتبرة شهريا .وقد تبنى المعمرون

نشر هذه الدعاية ليس حبا في الجزائريين أو الدولة العثمانية، وإنما كانوا يهدفون من وراء ذلك إلى التخلص من الجزائريين ليتولون بدورهم الاستيلاء على ممتلكاتهم دون إثارة المشاكل.

ونتيجة كل هذه الأوضاع أصبح الجزائري يتشوق أن تتوفر له الظروف المساعدة للهجرة للحصول على الاستقرار النسبي هناك، وبهذا الشكل أصبحت الهجرة أمرا عاديا في بعض الأحيان، وواجبا دينيا في بعض الأحوال، ومصدرا للاسترزاق من ناحية أخرى، ولهذا أصبح الشعور بضرورة الهجرة عاما بين كل الناس في الجزائر تحت وطأة هذه الظروف.

الإحالات

(1) ـ سعد الله ابو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية 1830 . 1900، الجزء الأول، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 24.

(2). المرجع نفسه، ص ص 22. 23.

(3). نفسه، ص 24.

(4). حمدان خوجة : المراة، تقديم وتحقيق وتعريب، محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1975، ص 175 وما بعدها.

(5). سعد الله ابو القاسم : نفس المرجع، ص 25.

(6). جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1944، ص 117.

(7). نفسه، ص 121.

(8). نفسه، ص 114.

(9). نفسه، ص 115.

(10). نفسه، ص 116.

(11). سعد الله ابو القاسم : نفس المرجع، ص ص 229. 230.

(12). نفسه، ص ص 222. 223.

(13). نفسه، ص 224.

(14). نفسه، ص 227.

(15) Garrot, Henri : Histoire General de l'Algérie , Alger . 1910,p 989.

(16). عبد اللطيف بن شنهو : تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، الجزائر، ص 86.

(17). جمال قنان : المرجع السابق، ص ص 126 . 127.

(18) - Messimy, A : Ressources Militaires de l'Afrique du Nord .in : Revue de Paris, dec, 1910, p 341.

Ageron, (Ch,R): les algériens musulmans et la France - (19)
1871- 1918, presse universitaires de France, paris, p 1067.

ibid , p 1075 . -(20)
Conseil General d'Oran : Rapport de l'Exode de - (21)
Rapport de la Comission Barbedette. Tlemcen 1911,

(22) . دائرة المعارف الإسلامية، المجلد السابع، ص204

(23) . تقرير عامل عمالة قسنطينة حول هجرة سكان الشرق الجزائري الى الأراضي العثمانية
. انظر: عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847ـ1918، دار لانوميك
للنشر، ص 115.

(24) . نفس المرجع السابق، انظر الصفحة 154 وما بعدها.

(25) . نفسه، ص ص 148 . 168.

Girautlt , A : Principes du Colonisation , Paris, 1938, p 146. . (26)

لقد تمكنت السلطات الاستعمارية من إنشاء 35 مركزا استيطانيا بين سنتي 1842 .
1845

(27) . ابن شنهو : المرجع السابق، ص 59.

Girautlt , A : op, cit, pp 884-885,. -(28)

(29) . انظر مجلة التاريخ

Ibid, p 13. . (30)

(31) . ابن شنهو : المرجع السابق، ص 102.

(32) . بيجو من مواليد سنة 1784، عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1840 الى 1847،
مات سنة 1849.

Ageron, ch – R : Histoire de l'Algérie Comtenporaine , Paris , . (33)
1974, p74.
Ibid, p 76. . (34)

(35) . عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 230 . 231.

(36) . حوليان شارل أندريه : تاريخ الجزائر المعاصر، ص 268.

Evolution Economique de l'Algérie de 1830 – 1960. . (37)
Revue Economique paris , sans date . p108

(38). ابن شنهو : المرجع السابق، ص 232.

(39). Revue Economique : op, cit , p 10 .

(40). العقاد صلاح : المغرب العربي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1965، ص 172.

(41). عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر .

(42). بن إشنهو : المرجع السابق، ص 25.

(43). حول مضمون هذه التقارير وأهم ما جاء فيها، أنظر : عمار هلال : المرجع السابق، ص ص 252 . 342.

(44). اجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 207. كما ينص القانون المذكور على الحجز الجماعي كوسيلة رادعة لقبض الغرامة الجماعية. كما أنه ينص على تحريم الرعي لمدة ستة سنوات في الغابات المحروقة.

(45). ارشيف المكتبة الوطنية الجزائرية، ملف 1822، والذي وردت فيه مجموعة من المشاريع المتعلقة بإصلاح النظام الضريبي، لكنها لم تجد طريقها للتنفيذ.

(46) ـ ذكر شارل روبير اجرون في كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزء الأول، ص 253، أن الأرقام الرسمية الخاصة بسنة 1869 تذكر أن الأهالي دفعوا 22800000 ف/ف بينما قدرت ضريبة الأوربيين بمبلغ 1380000 ف/ف .

(47). إبن شنهو : المرجع السابق، ص 86.

(48). عمار هلال: المرجع السابق، ص 202.

(49). Devoulx , A : les Edifices Religieux de l'Ancien Alger, R. A 1862, p 371.

(50). عمار هلال: المرجع السابق، ص 204.

(51) ـ سعد الله أبوا لقاسم :أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1996، ص 85.

(52). نفسه، ص 105.

(53). Gouvernement Générale de l'Algérie : l'Exode de Tlemcen 1911, Beaugency , 1914.

(54). Ageron : Histoire d'Algérie ..... p 169/

(55) . تقرير لوسياني المقدم للسلطات الاستعمارية لمعرفة دوافع وأسباب الهجرة الجزائرية نحو المشرق، للتوسع انظر عمار هلال : المرجع السابق، ص ص 305. 306.

(56) . يقصد بذلك مشروع شانزي .

(57) . المرآة: المرجع السابق، ص 196 وما بعدها .

(58) . عمار هلال: المرجع السابق، ص 230.

(59) . سعد الله أبو القاسم : أبحاث وآراء ...... ص 11 وما بعدها .

(60) ـ سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص ص 313 . 315.

(61) . سعد الله أبو القاسم : القاضي الأديب القسنطيني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 32، مثلا بلغ عدد التلاميذ في تلمسان 2000 وفي قسنطينة ما يزيد عن 1300 . نفس المرجع، ص 333.

(62) . أجرون : تاريخ الجزائر المعاصر، ص 325.

(63) . نفسه، ص 205 ص 220.

(64) . نفسه، ص 116.

(65) . عمار هلال : المرجع السابق، ص 42.

(66) ـ تقرير لوسياني، بارنديت، وفارني، ومارسي المسئول الإداري لبلدية البيبان المختلطة .أنظر عمار هلال : المرجع السابق، ص 252 وما بعدها .

(67) . نفسه، ص 150 وما بعدها .

(68) . تقرير لوسياني، أنظر عمار هلال : المرجع السابق ص 276.

(69) نفسه، ص 277.

(70) . نفسه، ص 276. وما بعدها.

الهجرة إلى بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر

- هجرة الطيب بن سالم :

أول هجرة جماعية وقعت مباشرة بعد توقف المقاومة كانت تلك التي تزعمها احمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر على القبائل والذي انتهت مقاومته في فبراير 1847 بحوالي عشرة اشهر قبل انتهاء مقاومة الأمير، وكان أحمد الطيب من أواخر خلفاء الأمير الأقوياء والأوفياء له .

يعزو احمد الطيب بن سالم سبب هجرته إلى الظروف الصعبة التي أحاطت بالمقاومة من كل النواحي سواء العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية -الاجتماعية وخصوصا عدم التمكن من إيجاد حليف خارجي يساعد في فك العزلة الداخلية التي فرضتها القوات الاستعمارية تدريجيا على حركة لمقاومة، ويؤكد بهذه الخصوص على النزاع الذي احتدم بين الأمير وسلطان المغرب عبد الرحمن [1] وعندما عملت السلطات الفرنسية باتجاه أحمد الطيب بن سالم إلى الصلح أرسلت إليه تطلب شروطه، فوضع الخليفة ثلاثة شروط :

- أولها : أطلاق سراح الأسرى الجزائريين الذين حاربوا فرنسا .
- والشرط الثاني: هجرته إلى بلاد الشام .
- والثالث : إعادة أملاكه له يتصرف بها كما يشاء"

وأمام هذا الوضع الجديد لجأ سكان منطقة الباو الأعلى إلى الشيخ المهدي مقدم الطريقة الرحمانية الخلوتيه يطلبون النصيحة، فأعلمهم انه ينوي الهجرة خارج الجزائر إلى البلاد العربية .

وقد لبّى نداء الشيخ المهدي السكلاوي عدد كبير من سكان المنطقة وركب هؤلاء المهاجرون السفينة التي أقلت الخليفة احمد الطيب بن سالم من الجزائر يوم 24 سبتمبر 1847، عند رسوها بدلس حيث ركبت عائلة الخليفة و العديد من الشخصيات مثل الشيخ المبارك وسي الحاج [2]عبد الله وبلغ عدد المهاجرين في هذه الرحلة قرابة 560 شخصا [3] بين رجال ونساء وأطفال نزل هؤلاء المهاجرون بميناء بيروت، ومنها انتقلوا إلى دمشق حيث استقبلتهم السلطات العثمانية وقرّرت منحهم أراض في لواء عجلون بفلسطين، وفضل الأعيان منهم و العلماء الإقامة في مدينة دمشق حيث خصصت لهم الحكومة مرتبات شهرية وفضل الخليفة ابن سالم الإقامة في عجلون [4]، وكان الخليفة قد اعلم السلطات المحلية عن قرب وصول أفواج أخرى من المهاجرين .

واختلفت وضعية هذا الفوج من المهاجرين عن فوج الأمير عبد القادر فبينما كانت حالة الأمير المادية ميسورة بفضل المرتب الذي خصصته له الحكومة الفرنسية وأعطيات الحكومة العثمانية، فإن حالة احمد الطيب بن سالم وأتباعه كانت في غاية من الفقر و البؤس، لذلك تقدم يطلب المساعدة من السلطات العثمانية معترفا بما لقيه وأتباعه من أهل الشام من المعاملة الطيبة والمساعدة في كل شيء.

فقد جاء في عريضته :" نحن لا نريد أن نبقى على هذا الشكل، نريد ان نؤمن معيشتنا منا المزارعون ومنا الصناعيين ويعرفون صناعتهم"[5].

وتقدّم بقية الأعيان وعلى رأسهم المشايخ المهدي، و المبارك و الطيب و الصديق بعريضة إلى السلطات العثمانية بدمشق مرفقة، بـ197 إمضاءا ضمنوها اعترافهم بكونهم :"...في القديم والحديث أبا عن جد من تبعية الدولة العلية ومن رعاياها ...لا نحتمي إلى سائر الدول الأجنبية، وإن أدعى أحد منا في وقت من الأوقات بأنه حماية إلى سائر الدول الأجنبية،أو حصل أدعاء من احد مأموري الدول الأجنبية بالحماية لأحدنا فلا يقبل ولا يسمع، فترجو ... أن تترحموا بأحوالنا وتكرمونا علينا بترتيب وإحالة بعض المحلات اللائقة والمناسبة لإقامتنا في حوالي الشام لأجل تعاطي إدارة معاشنا بالفلاحة والزراعة"[6].

وقد قرّرت السلطات المحلية في دمشق الاهتمام بوضعية هؤلاء المهاجرين وتلبية طلباتهم، ولكنها أكدت بالمقابل على ضرورة التحقيق والسؤال عن حقيقة هؤلاء المهاجرين:" ... كيف كانوا في بلادهم من قبل وكيفية خروجهم للتعرّف على الحقيقة منعا للتدخل الفرنسي في الأيام القادمة، بشؤونهم " ويلاحظ التقرير "أن مثل هذه الأمور الدولية قد تحصل إن كان من فرنسا أو من هؤلاء.

وقد ارتأينا الآن صرف النظر عن السؤال و الاستيضاح من القنصلية الفرنسية لأن استيضاحنا بهذا المعنى غير مناسب، وقد يعتبر اعترافا منا ومن دولتنا بحق الفرنسيين في الجزائر وأهلها ......

و الأهم الآن أن يكون هؤلاء تحت العين الساهر بضبط أعمالهم واتصالاتهم، ولابد من اعتبارهم الآن بالنية الحسنة علما أنهم من رعايا الدولة العلية [7].

أمّا عن توطين هؤلاء المهاجرين فقرر المجلس إسكانهم في الداخل "مبعديهم من السواحل ومناطقها لتكون متوافقة مع الهواء الذي كان في بلادهم سابقا " وجاء في تقرير آخر لنفس السلطات " ...أنه تحسن لدينا وتصوب أن يكون محل وجودهم لا يؤمه الأجانب منه الاتصالات "، وتحرر " اعتبارهم ضيوفا حتى تتحقق نواياهم الصادقة لتثبيتهم في أمكنتهم في لواء عجلون، ولأجل تأمين قيمة البذار و الفلاحة للأراضي الأميرية المحلولة المسلمة لهم تقرر لدى المجلس تسليفهم مبلغا قدره مائة ألف قرش لتوزيعه حسب ما يحتاجونه كل بحسب نفوس عائلته ومقدرته "[8].

وأفاد هذا التقرير من جهة أخرى أن من بين اللاجئين عائلات علماء وأعيان وعددها ثلاثون لا يمكنها الاشتغال بالزراعة و بتعيين تخصيص أعطيات سنة بلا مقابل بمثابة شهرية تدفع لهم لتامين معيشتهم وعيالهم ".

ونعلم من تقرير مجلس حكام عدلية أن القنصليتين الفرنسية

و الإنجليزية تدخلت لدى السلطات المحلية أمام هجرة هذه المئات من الجزائريين إلى بلاد الشام، وتقدمت بكتاب إلى هذه السلطات مفاده: "...إن المشار إليهم الجزائريين ليسوا سديدي القول بما ذكروه ولا يتعمد على أقوالهم بناء على علاقتهم بالفرنسية"، ولكن المهاجرين فندوا هذا الادعاء بقولهم: "...إننا كنا قبلا من رعايا الدولة العلية ... وانتقلنا من بلاد تحكمها الدولة العلية لأراض وحكم الدولة نفسها بسبب الاستيلاء الحربي" [9]

ورغم ذلك ظلت التقارير القنصلية الفرنسية على التشكيك في نوايا هؤلاء المهاجرين و مثال ذلك ما أورده Bardin في كتابه أن القنصل الفرنسي في دمشق Segurx تمكن من استمالة أحمد الطيب وقامت أو أصر صداقة بين الرجلين دفعت بالخليفة السابق إلى استشارة القنصل عندما عرضت عليه السلطات العثمانية تولي إدارة لواء عجلون جنوب طبرية [10]والحقيقة أنه ليس هناك ما يدل على هذا الاقتراح، كما نشك أيضا في أمر هذا الصداقة التي قامت بين القنصل واحمد الطيب خاصة عندما نعرف أن المهاجرين وعلى رأسهم أحمد الطيب بن سالم كانوا قد وعدوا السلطات العثمانية بعدم الاتصال بأي ممثل للأجانب وخاصة الفرنسيين، وعبروا عن ذلك بقولهم: "..وأصبحنا الآن مستقلين ومحميين، ولم نجد مثالا لحياتنا الطيبة إلا بظل الدولة العلية العثمانية وانتهينا من تابعية الدولة الأجنبية و حمايتها، وما قصدنا إلا أن نكون من الرعايا الصالحين الخالصين من

الحماية الأجنبية ... نصرح الآن جميعنا أننا متفقون جميعا على الابتعاد عن الدوائر الأجنبية وموظفيها، ومتعهدين بعد الآن أن لا يكون لأحد منا تقربا أو مجاملة أو مصادقة أو تعاملا معهم [11].

وتمّ توطين جماعة أحمد الطيب بن سالم في لواء عجلون مع تقديم المعونة المالية اللازمة لهم، وتخصصت لشيخهم احمد بن سالم مرتبا شهريا قدره 500 قرشا، أما عائلات الأعيان و العلماء وبعض الحرفيين فقد فضلوا البقاء في دمشق، وأقاموا في حي واحد يدعى " باب السويقة" وقد فضل هؤلاء المهاجرون الإقامة في حي واحد حرصا منهم على عدم الاختلاط وتجنبا لأي تحرش من العناصر الأخرى، ونقلوا عاداتهم وتقاليدهم وانشأو جامعا وزاوية سميت " زاوية المغاربة " كانت مفتوحة للمهاجرين الجدد إلى حين يجدون لأنفسهم أماكن للاستقرار .

وقد أصبح لهذا الحي قيمته، الكبيرة في مدة قصيرة، وأمكنة أن يمارس تأثيره على باقي الأحياء، وأن تكون له كلمته في حالة وقوع نزاع [12] ومن هنا أصبح للمهاجرين الجزائريين إلى دمشق مكانا معروفا يقصدونه عند نزولهم فيجدون فيه إخوانهم من الجزائريين على استعداد لاستضافهم ومساعدتهم وفي سنة 1855 وصلت إلى ميناء بيروت السفينة التجارية " إزبيل "وقد أنزلت بالميناء 84 مسلما جزائريا مع أولادهم ونسائهم، وقد لاحظ التقرير الذي أورد هذا الخبر أنه ليست هذه المرة الأولى التي يحصل فيها مثل هذا الحدث بل هناك من الجزائريين من يخرجون من الجزائر بدعوى الحج ثم يلجؤون إلى

سورية بنية الإقامة النهائية فيها، ويتخلون عن أي انتماء فرنسي ويقيمون داخل البلاد بين السكان المسلمين و يشتغلون بالزراعة [13].

- هجرة الأمير عبد القادر :

كثيرا ما يرتبط ذكر بلاد الشام أو دمشق في ذهن الجزائريين بهجرة الأمير عبد القادر، هذه الهجرة التي دفعت بالكثير من الجزائريين الذين، قرروا الهجرة بعد عام 1855 اختيار بلاد الشام وطنا لهجرتهم .

والأمير لم يقع اختياره في بداية الأمر على دمشق بل كان قد طلب نقله وإتباعه إلى عكا أو إلى الإسكندرية [14] إلا أن السلطات الفرنسية لم تطمئن لإطلاق سراحه، وقررت حبسه في فرنسا لمدة غير محددة، وان على الأمير أن ينتظر إطلاق سراحه على يد نابليون الثالث سنة 1853، وقد حاولت الكثير من الشخصيات الفرنسية ثني الأمير عن قراره الانتقال إلى المشرق أهله واتباعه من الاشتغال بالزراعة، إلاّ أن الامير فضل التمسك بالعهد الذي قطعه له الفرنسيون، وأكد في العديد من مراسلاته مع بعض الشخصيات الفرنسية أنه يفضل الموت مع هذا العهد على أن ينقضه، فقد كان يقول :" ...أموت معه لأجل خزيكم، وسيعلم الملوك و الشعوب، من خلال تجربتي ما مدى الثقة التي يجب أن يمنحوها لعهد قطعه لهم فرنسيون "[15].

وصل الأمير إلى بروسة يوم 17 جانفي 1853، واستقر في بيت منحته إياه السلطات العثمانية، وعينت له الحكومة العثمانية مرتبا [16]

وبعد استقراره،بدأت تتوافد عليه جموع المهاجرين من العلماء و غيرهم ممن هاجروا في السابق إلى بلاد الشام، وتركيا و الحجاز ومصر راغبين في السكان برحابه وكانت الحكومة الفرنسية قد خصصت للأمير مرتبا سنويا قدره 100.000ف ف كان ينفق منه على عائلته ويوزع مقدارا منه في شكل رواتب على أتباعه وقواده، ومقدارا آخر في شكل صدقات للفقراء وهبات للمساجد[17].

وكانت السفارة الفرنسية في استنبول قد كلفت بمراقبة تحركات الأمير، انتدب Bullad (المترجم العسكري) خصيصا لهذه المهمة " مهمة خدمة الأمير " وكان يصدر تقارير شبه يومية، حيث كان يقرأ مراسلات الأمير و يترجمها للسفارة .

ورغم الأجواء الطيبة التي كانت تحيط بالأمير في منفاه ببروسة إلا أنه لم يكن مرتاحا لوجوده وسط الأتراك و اليونانيين خصوصا مع جهله لغتهم، وكانت نفسه تتوق، لتغير المكان، وجاءت الفرصة مع الزلزال الذي تعرضت له بروسة سنة 1855، وساعتها أعطت السلطة في فرنسا موافقتها لانتقاله إلى دمشق.

وقد صاحبت فكرة انتقال الأمير للإقامة في بلاد الشام فكره إقامة كيان عربي في سورية تحت رعاية الإمبراطورية الفرنسية، ويكون على رأسه، الأمير عبد القادر الشخصية القديرة القده صاحب التجارب في ميدان الحكم و السياسة، و العلاقات الخارجية مع الدول الأوربية.

وقد روجت لهذه الفكرة العديد من الصحف و الأقلام [18]، وذلك لتوها من حرب وصراع دولي كانت أطرافه الدولة العثمانية وروسيا ولعبت فرنسا و بريطانيا دورا مهما لتهدئته [19].

وكانت وضعية الأمير وأتباعه بعد استقراره في دمشق تختلف عن وضعية باقي المهاجرين، فالأمير مثلما كان محل اهتمام السلطات الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا من حكومة وعسكريين، صار هذه المرة محل اهتمام وزارة الخارجية التي تحول سفراؤها وقناصلها إلى عيون تراقب و تتقصى خطوات الأمير وأتباعه و المهاجرين عامة وتقارير هؤلاء الموظفين لا تعد ولا تحصى، بداية من Bulad مرافق الأمير إلى مختلف القناصل والسفراء سواء في البلاد العربية أو في العاصمة استنبول .

والأمير من جهة أخرى لم يمكنه العيش في عزلة في موطنة الجديد، بل لقي ترحيبا كبيرا من طرف السلطات و الأهالي، وتضاعفت لديه الزيارات فأحمد الطيب بن سالم خليفة السابق ومئات المهاجرين الذين هاجروا سابقا إلى دمشق، ومناطق أخرى يزدحمون عليه ليلا ونهارا، وكان الأمير محل اهتمام العلماء و المثقفين أكثر من غيرهم، لكونه شريفا وراعيا للجهاد وعالما، لذلك ترجوه ليصبح معلما لهم [20].

كما نجده عضوا بالمجلس البلدي في الشام ومختلطا مع خاصة بلاد الشام ونخبتها، كما كان يشارك في المناقشات الدائرة حول مشاريع التحديث في بلاد الشام، من ذلك شق الطرق و بناء الجسور،

كما كان يدعم ماليا بعض العائلات مثل عائلة العظم، وكان يناقش القنصل الإنجليزي في دمشق Richard Butan، و القنصل في القدس James fim بخصوص التمويل الخارجي في إطار الاستثمار الأجنبي الذي كان يشجعه الوالي رشيد باشا [21].

وأوّل خروج للأمير عبد القادر من دمشق كان في اتجاه بيت المقدس حيث نزل في دار أوقاف سيدي أبي مدين الغوث وأقام هناك أياما، وقد ترك لديه تردد السلطات الفرنسية في منحه الموافقة على زيارة بيت المقدس ردود فعل سيئة، لذلك رفض إلحاح مرافقه السيد Bullad، القيام بزيارة مجاملة للقنصل الفرنسي بالقدس السيد Barrier[22].

وفي عام 1860 كان الأمير عبد القادر وأتباعه و الجالية الجزائرية عامة على موعد مع حوادث فتنة طائفية تعرّضت لها بلاد الشام، كان فيها اقتتال عنيف بين المسلمين و المسيحيين وكانت مناطق جبل لبنان و دمشق مسرحا لها، وقد قام الأمير وأتباعه بدور كان له أثر في تغيير المسار النهائي للنتيجة الحتمية لتلك الحوادث و المتمثلة في ضرورة التدخل الأجنبي لحجة حماية المسيحيين[23].

فالفتنة انطلقت من جبل لبنان الذي فرت منه أعدادا كبيرة من المسيحيين اتجاه دمشق، التي عمتها الفوضى وأطلت عليها الفتنة وأمام عجز السلطات المحلية في حماية المسيحيين الفارين طالب الأمير بضرورة تسليح المغاربة الجزائريين لإنقاذ المسيحيين و الأوربيين وفتح

بيت الأمير لإيواء المنكوبين، وطلب من الوالي أن يسمح له بالقلعة ليجعلها مأوى، واحتمى آخرون بحي السويقة، وخان المغاربة وكان جراء تلك الحوادث مقتل عدد من الجزائريين وعند بلوغ الأمر حد تدخل الدول الأجنبية سارع الباب العالي لاتخاذ إجراءات التهدئة برسالة وزير الخارجية فؤاد باشا الذي منحت له سلطات واسعة، فحكم بالإعدام على عدد كبير من الناس من بينهم والي دمشق أحمد باشا، وحكم على بعض الأعيان بالنفي إلى جزيرة قبرص، وفرض على الأهالي ضريبة ثقيلة، واستثنى الأمير عبد القادر وأتباعه من المهاجرين الجزائريين، وحاول الأمير مساعدة بعض الذين كانت لهم مواقف شجاعة من الحوادث بمنحهم أوراقا تثبت أنهم من الجزائريين حتى يتم إعفاءهم من الغرامة المالية حتى صار الذين أدعوا أنهم جزائريون خمسة عشر ألفا، فأثار هذا غضب الحكومة، وصدر أمر من فؤاد باشا بعدم إعفاء إلاّ من يثبت أنه حقا من الجزائريين [24].

وبعد استتباب الأمن في المنطقة قام فؤاد باشا لما استبانت له شجاعة المغاربة، وما جبلوا عليه من قوة البأس وشدة الإقدام بمفاوضة الأمير في أن يعين منهم كتيبة ليكونوا في خدمة الدولة العلية، فأجابه إلى ذلك واختار منهم 400 فارس، وجعل السيد عمر بن فريحة أحد أقربائه رئيسا عليهم [25].

وعن حقيقة موقف الأمير في حوادث الفتنة الطائفية في الشام فقد كثرت حولها الآراء و تشعبت : منها من يقول أنها مجرد خدمة إنسانية

لم يكن الأمير يفكر في أبعادها أو الاستفادة منها وأخرى تقول أن هذه التدخل كان بمباركة وتخطيط من فرنسا وهي التي سلمت الأسلحة للجزائريين، من أنصار هذا الرأي نجد المؤرخ مارسيل إمريت M.Emerit[26].الذي ذهب إلى حد القول أن فرنسا كانت ترغب في تشكيل زمالة جديدة حول الأمير في دمشق، تكون نواه بهدف ما ترد الوصول إليه، وجاء استخلاصه لهذه النتيجة من خلال تلك الموجة من الهجرة الجزائرية التي زامنت استقرار الأمير في دمشق وتقرير للحاكم العام في الجزائر .... Général de الذي تساءل فيه :هل في نية الإمبراطور أن يلعب الأمير دورا في المشرق ؟....إذا كان الأمر كذلك فعلينا أن نترك موجة الهجرة تأخذ مسارها، وفي حالة العكس علينا أن نخفف منها [27].

وهناك أمر اخر عرض له " أمريت" Emerit في دراسته السالفة الذكر وهو النية الفرنسية في اتجاه إقامة كيان عربي مستقعل في بلاد الشام يكون على رأسه الأمير عبد القادر فنشر خط همايون (18 فبراير 1856)ونتائج معاهدة باريس (30 مارس 1856)، إذا كانت ستدخل الإمبراطورية العثمانية في مجموعة الدول المتقدمة، سيكون لها نتائج وخيمة على المقاطعات السورية، وقد حان الأوان لإيجاد حل لهذه المقاطعات بما يشبه الوضع في مصر الذي مكن لمحمد علي على مدى الثلاثين سنة الماضية من بناء دولة متقدمة [28].

ومما يلاحظه "Emenit" في هذه المسألة هو الزيادة التي قررتها الحكومة الفرنسية في معاش الأمير، وبدون سبب ظاهر، وهو يقول :" أن هذه الزيادة لم تكن لخدمات أداها الأمير لفرنسا، بل يأخذنا الظن إلى أن القصد من ذلك هو تهيئة الأمير من الناحية المادية للقيام بأدوار سياسة واسعة النطاق" (29).

وصاحبت هذه النوايا حملة دعائية صحفية، كان من بينها صحيفة كانت تصدر في باريس اسمها برغيس باريس L'Aigle de Paris صاحبها سوري يدعى رشيد دحداح، يقول Ement أن هذه الصحيفة كان يرسل منها –بالكميات الكبيرة إلى سورية، ولم تترك فرصة دون التشهير بالحكم القائم في البلاد العثمانية، ومطالبة السلطات بتغيير سياسته و الأخذ بالنصائح الطيبة لفرنسا.

ثمّ كانت محاولة تهيئة الرأي العام الفرنسي لمشروع تعيين الأمير عبد القادر على رأس دولة عربية في بلاد الشام حيث صدر في باريس في هذه الفترة 1860 ولعل في هذه التسمية تحديا واضحا للسلطات العثمانية، حيث يعارض بأنها غير صحيحة، وأكد على ضرورة إيجاد (توازن شرقي) يتلاءم مع التوازن الأوربي :..." إذ يمكننا أن نجعل من العرب في بلاد الشام إمبراطورية عربية يكون على رأسها الأمير عبد القادر الذي أصبح معروفا " ولنا أن نتساءل ماذا كان موقف الأمير من كل ذلك ؟ وهل أيد المشروع الفرنسي أم عارضه، ولأنه لم يتوفر لدينا أي رد مباشر للأمير على هذه المقترحات، وعلى حملته مجريات الأمور

هذه فلنا أن نستخلص الموقف مما توفر من معطيات : أولها تلك الرسالة التي بعثها الجنرال قائد الحملة الفرنسية إلى الشام في 1860 إلى وزير الحربية الفرنسية و التي يقول فيها انه "..يأسف لعدم رؤية الأمير، وقيل له انه لا يرغب في اية سلطة، ويخشى أن يعرض وضعيته للخطر مع العداء الصامت للأتراك [30] وقد يكون رفض الأمير للمشروع مرده إلى إن فرنسا هي التي وضعته، وبالتالي لا تكون رغبتها في ذلك إلا تحقيق مصلحتها ويتأكد لنا هذا الرأي، إذا ما قابلنا هذا المشروع مع مشروع آخر لنفس الغرض، وأصحابه هذه المرة وطنيون سوريون، وضعوا مشروعا للاستقلال سنة 1887 [31] مستغلين الوضعية الحرجة للحرب الروسية العثمانية التي اندلعت سنة 1876، وكان المشروع يرمي إلى فصل سورية عن الدولة العثمانية، وإقامة دولة عربية يكون الأمير عبد القادر اميرا عليها، وقد وافق الأمير على ذلك من حيث المبدأ، وحين عرض عليه المشروع السيد " احمد الصالح " كان رأي الأمير أن يظل الارتباط الروحي قائما بين البلاد الشامية والخلافة العثمانية وأن يبقى الخليفة العثماني خليفة للمسلمين وأن يتم للأمير البيعة من أهل البلاد جميعا "[32].

و الأمير عبد القادر كان يعرف من خلال تأكيده هذا، أن انفصال بلاد الشام عن السلطة العثمانية، يعني سقوطها لا محالة في أيدي القوى الأجنبية التي تنتظر الفرص السانحة على المقاطعات العثمانية الواحدة تلو الأخرى .

ووضعت خطة العمل كالتالي : أن يقوم الأمير بجولات في المناطق الشامية تمهيدا لتنفيذ البيعة المطلوبة، ثم يتم إرسال وفد إلى الأقطار الأوربية يعمل لكسب تأييدها، واتخذت ذريعة التجوال زيارة الأمير لمواطنيه الجزائريين المنتشرين في الديار الشامية الذين قدر عددهم بـ6000 شخص، وكان الأمير ورجال الحركة الاستقلالية يعتبرون هذه الجماعة المدربة على حمل السلاح و القتال نواة لقوة محاربة يستعان بها عند الاقتضاء [33].

وقامت مراسلات في هذا الشأن بين الأمير عبد القادر و السياسي اللبناني يوسف كرم الذي كان منفيا آنذاك في روما، وقد بعث برسالة تأييد للأمير على مشروع الاستقلال [34](إلا أن الرياح تجري بما لا تشتهيه السفن) فعدما فرغت الدولة العثمانية من حربها مع روسيا حولت اهتمامها للأمور الداخلية و عندما علمت بمشروع الاستقلال العربي . اتخذت الإجراءات الفورية تجاهه، وفرضت الإقامة الجبرية على زعماء الحركة الأمير وأحمد الصلح، وظل موقف السلطات العثمانية حذرا اتجاه الأمير، وبرقية بعث بها في 30 ماي سنة 1883 قنصل بريطانيا في دمشق إلى القائم بالأعمال في استنبول يقول فيها :" ...توفي الأمير وحضر ممثلو الدول الأجنبية مراسيم الدفن بالألبسة الرسمية وكان غياب السلطات المحلية المدنية و العسكرية واضحا، ولم يحضر هذه المراسيم قائد الجيش الخامس ولا الوالي [35].

أمّا الفرنسيون فقد اعترفوا بحضور كل ممثلي السلطات المحلية التركية مراسم الجنازة إضافة إلى القناصل، وأعيان البلد وجمهور غفير من الاهالي، قدر بحوالي 60.000 شخص [36].

في سنة 1863 قرر الأمير التوجه إلى الأراضي المقدسة بنية الاعتكاف وأداء فريضة الحج، وأقام بعض الأسابيع في مصر بدعوة من شركة حصر قناة السويس التي كان على رأسها الفرنسي فرديناند دولسبس F.de lesseps، وكانت تربطه بالأمير .....صداقة قديمة لتامين عمال لمشروع قناة السوس سنة 1961، حيث غدا الأمير بعد مداولة دي لبس معه في دمشق نصيرا متحمسا لشق قناة السويس، وبعد ذلك بأقل من سنتين ذهب ليحكم بنفسه على مدى تقدم الأعمال في المشروع[37] وقد دعي من قبل الشركة لزيارة موقع العمل في برزخ السويس على نفقتها، حيث أقام في مصر من 2 إلى 28 جانفي 1863. وقد ذكرت ظروف إقامته في ثلاث أعداد متتابعة من النشرة نصف الشهرية للشركة (برزخ السويس، صفحة الاتحاد بين البحرين)[38].

ويبدو أن الأمير لعب دورا دعائيا كبيرًا في الأوساط الإسلامية في الحجاز لصالح عمليات حفر قناة السويس وبيّن للناس هناك أهمية المشروع و فائدته بالنسبة إليهم، وتلك كانت رغبة الشركة الفرنسية، و هي التي كانت تبحث لها عن دعم ضمن السكان المسلمين في المشرق لتأييد المشروع[39].

واعترافا بالجميل من الشركة للأمير، وبمكانته التي أصبح يحتلها في المشرق قرر رئيس الشركة منحه قطعة أرض في منطقة "بيرأوسلح"تقع بين الاسماعلية والتل الكبير، و لكن الأمور تغيرت بعد وفاة الخديوي سعيد مباشرة بعد مغادرة الأمير لمصر في اتجاه الحجاز وخلفه الخديوي إسماعيل، الذي أبدى استياءه من تصرفات الشركة بمنحها قطعة أرض للأمير عبد القادر، واعتبرت الحكومة المصرية ذلك الأمر خرقا للاتفاق من طرف الشركة التي تصرّفت في الأملاك من دون علم الحكومة المصرية، وطلب وزر الخارجية المصرية شريف باشا لقاءا مع ممثل الشركة، وفي تحرير رفعه هذا الأخير إلى دوليسبس، قال فيه "...إن الحكومة المصرية مستاءة جدا من الشركة للدعوة التي قدمتها للأمير لزيارة مصر، وأنها (أي الحكومة المصرية) شديدة الاعتراض على مجيء الأمير للإقامة في مصر، وقد هددت هذه الأزمة نوعا ما العلاقات بين الشركة و الحكومة المصرية [40] ولم يكن أمام دوليسبس إلا الاعتذار للأمير الذي أبدى تفهمه الكامل للمسألة .

وعلى ما يبدو فإن السياسة الرناسية الإنجليزية ليست بعيدة عن موقف الخديوي إسماعيل و الحكومة المصرية، وقد عبر عن ذلك دوليس في مؤلفه :" ذكريات أربعين عاما " :" إن السياسة التي حاولت دون جدوى منع تنفيذ القناة البحرية، لم تنقطع عن إثارة شكوك خديوي مصر ضد عبد القادر " [41]و الحقيقة أن معارضة إنكلترا ومناورتها من أجل إجهاض مشروع دي لسبس وشركته لم تنته إطلاقا واستمر

السفير البريطاني في استنبول وقنصل بريطانيا العظمى في مصر في دسائسهما، وعندما زار سفير بريطانيا في تركية السيد" هنري بولور" مواقع العمل و ورشاته برفقة دي لسبس نفسه استمر في إظهار، عدم قناعته بنجاح العملية، وكرس نفسه من اجل إقناع قادة السياسة المصرية بشكوكه الصادقة او المدّعاة، وجهد دي لسبس من جهته في إقناع الرأي العام الغربي بانه سيصل بكل تاكيد إلى تحقيق اهدافه [42].وفعلا عاود الأمير زيارته إلى مصر عندما دعته شركة القناة لحضور حفل افتتاح قناة السويس في نوفمبر 1869.

وقام الأمير بزيارة إلى اسطنبول عام 1865 قاصدا زيارة السلطان عبد العزيز، وتقدم للسلطان بطلب تسريح أعيان دمشق الذين كانت الدولة قد حكمت عليهم بالنفي إلى قبرص ورودس اثر حوادث 1860.

واستمرت حياة الأمير بعد ذلك عادية قاسما وقته بين طلب العلم لنفسه و التدريس في الجامع الكبير ودار الحديث الاشرفية، وقد افاد شباب دمشق، وطلاب العلم فيها مما زاد في قيمته العلمية ومكانته الاجتماعية، واصبحت عائلة الأمير من العائلات الكبيرة في دمشق، وهي العائلة الوحيدة من أسر العلم التي حصلت على أراضي واسعة بعد عام 1860[43].

امّا الهجرة من غير موجة احمد الطيب بن سالم، و الأمير عبد القادر فما انقطعت ابدا كانت فردية أو جماعية، وقد دفع استقرار الأمير من الشام بكثير من العائلات الجزائرية إلى اتخاذ قرار الهجرة،

ولوحظ سنة 1860 انتشار بعض الدعات، و المحرضين للهجرة في بلاد القبائل و الوسط، كانوا قد هاجروا في السابق ورجعوا إلى الجزائر لبيع ممتلكاتهم التي خلفوها وراءهم وتسوية بعض أمورهم[44].

وكان من نتائج هذه الحملة الدعائية أن كثرت طلبات الهجرة على مكاتب السلطات الفرنسية، وسمحت هذه السلطات في شهر ماي من عام 1860 بهجرة أولاد "سيدي خالد " وبني عامر وهم فرع من واد بردي، هاجر هؤلاء إلى بلاد الشام مخلفين وراءهم 2600هـ من الأراضي للزراعة، ووصل عدد الراغبين في الهجرة من هذه المنطقة إلى 577شخصا أي بنسبة 72% من سكان المنطقة [45] وكان هناك مجموعة من الجزائريين على الحدود التونسية وكان على رأسهم شخصيتان معروفتان أحدهما من الاغواط وهو ناصر بن شهرة، و الأخر من منطقة السباو وهو عمر أوحامبشوش[46]، وتراجعت السلطات الفرنسية عن منح جوازات السفر للهجرة إلى بلاد الشام، إثر خروج فرع أولاد خالد، وبني عامر، بعدما تبين لها أن ذلك يؤكد على انعدام الثقة وبينها الأهالي،إضافة إلى ما ستخلفه هذه الهجرة من أصداء سيئة تمس بسمعة الفرنسيين في المشرق العربي و البلاد الإسلامية عامة، وكانت تتساهل في أمر الهجرة بقصد توفير الأراض والأماكن للمستوطنين الذين ازدادت أعدادهم بعد الفراغ من المقاومة الأمير عبد القادر .

وشهد عام 1864 موجة هجرة جديدة حدثت من بلاد القبائل وكان سببها مشاجرة وقعت بين " بني شعيب، وبني غبري "حول قطعة أرض فتدخلت السلطات الفرنسية و عاقبت المحرضين ومن بينهم "سي الحاج العيد " الذي حكمت عليه بستة أشهر سجنا (وحلقت شواربه)، وعند عودته إلى الشرق، أقسم أن لا يبقى أبدا تحت سلطة حكومة تهين عائلة مرابط، ودعى أهله وأتباعه إلى الهجرة إلى دمشق، وتبعته 200 عائلة، وصاحبت هذه الهجرة مراسلة نشطه بين المهاجرين و ذويهم في الجزائر [47].

ونجد السلطات الاستعمارية من جهة أخرى تعمل على تهجير ونفي، العائلات الجزائرية ممن كان لها دور في تأليب القبائل وتحريضها ضد السلطات الفرنسية مثلما حصل مع عائلة " سي الصديق الذي جاء بشأنه :" إن هناك خطرا من بقاء عائلة سي الصديق بيننا، يمكننا مساعدتها إن لم يكن لديها أموالا، لإبعادها عن الجزائر في اتجاه سورية أو الإسكندرية :" وفعلا جاء في برقية أخرى " إن رحلة عائلة سي الصديق المؤلفة من 54 شخصا يجب أن يتم على نفقات الحكومة باتجاه الإسكندرية .

وكانت السلطات الاستعمارية في الجزائر تخشى أمر المهاجرين إلى تونس أكثر من غيرهم لأنهم قد يشكلون خطرا على الحدود، لذلك كانت تعطى التعليمات للقنصلية العامة من تونس لمراقبة هؤلاء المهاجرين [48].

و الهجرة في هذه المرحلة شملت الأغنياء و العلماء، ولوحظ في بلاد القبائل إن نسبة من المهاجرين هم من العناصر المؤثرة في الجماعة وأعطى غالبية الفرنسيين في هذه المرحلة تفسيرا واحدا لا غير لظاهرة هجرة الأهالي المدن و الأرياف، إذا رجحوا أن التعصب الديني و كره المسيحي هو أهم دافع وراء تخلي المسلمين عن أملاكهم، وانزعاجهم من مجرد مجاورة المسيحي لهم و سكنه في منطقتهم، وهذا ما دفع حسن بالموظفين الصغار إلى التساهل ومنح رخص الخروج إلى من يطلبها، وجاء على لسان احد الموظفين الفرنسيين أنه "...ما علي إلاّ الموافقة، على طلبات الهجرة وتلك في نظري سياسة موفقة للتخلص من أولئك المتعصبين"[49].

وإذا حاولنا إعطاء عدد تقريبي للمهاجرين الجزائريين إلى بلاد الشام في فترة الخمسينات و الستينات اعتمادا على تقارير القنصليات الفرنسية فانه علينا أن نأخذ بعين الاعتبار إهمال نسبة كبيرة من المهاجرين تسجيل أسمائهم في القنصليات ومشاركة المهاجرين في إخماد فتنة 1960 الطائفية في الشام و الذين قدر عددهم آنذاك بحوالي 1000 شخص، فإنه يمكننا القول أنه بين عام 1855 و1865 وصل عدد الجزائريين من الجنسين والمسجلين و غير المسجلين إلى حوالي 2500 شخص في منطقة دمشق وحدها، مع العلم أن نسبة كبيرة من المهاجرين كانت قد استقرت في فلسطين في قرى الجليل وطبرية إضافة إلى الإعداد الكبيرة التي استقرت في تونس و المغرب وطرابلس الغرب

واستنبول والإسكندرية و الحجاز ومن الصعوبة بمكان إعطاء عدد حقيقي للجموع التي هاجرت في هذه الفترة وتلي هذه الهجرات موجات أخرى تعد بالآلاف، ويصل العدد التقريبي في بلاد الشام وحدها مع مطلع القرن العشرين إلى 20000 مهاجر جزائري .

وإذا حاولنا تقييم هذه المرحلة الممتدة من الاحتلال إلى قيام ثورة 1871، نجدها قد شهدت صراعا وتنافسا بين عدة اتجاهات وانظمة اتبعتها السلطات الاستعمارية لحكم الجزائر و استغلالها فمن محاولة لتحقيق الإدماج الكامل للمستعمرة " بالبلد الأم فرنسا" إلى محاولة خلق كيان جزائري خاص يتمتع فيه الأهالي و المستوطنون بحقوق وواجبات سواء بسواء، وهذا ما رغب في تحقيقيه نابليون III لكنه فشل نتيجة المعارضة الشديدة التي أظهرها المستوطنون تجاه هذه السياسة، إلى الصراع و التنافس بين الإدارة المدنية ونظام الإدارة العسكرية، الذي كان المستوطنون سببا في احترامه بإلحاحهم على توسيع دائرة النفوذ المدني على حساب النفوذ العسكري .

الذي كان حسب وجهة نظر المستوطنين المحامي و المدافع عن مصالح الأهالي، وكان الأهالي بطبيعة الحال هم الضحية و كبش الفداء غب كل هذه المحاولات المتنافسة والمتصارعة .

- **هجرة الأهالي بعد فشل ثورة 1871:**

كان أحد أهم أسباب ثورة 1871 سياسة الاستيطان الجديدة و الجائرة التي شرعت الإدارة الفرنسية في الجزائر في اعتمادها منذ

سنة 1868، فالفرنسيون عند دخولهم منطقة القبائل واحتلالها بكاملها سنة 1857، فضلوا الإبقاء على نظم البلاد و تقاليدها واعترفوا بنظام الجماعة بشرط أن تلتزم هذه الجماعة بالخضوع الكامل لإدارة السلطات الفرنسية، وظلت المنطقة خاضعة لنظام الإدارة العسكرية التي اكتفت بإقامة الحصون وتحصيل الضرائب لكن المستوطنين رفضوا هذه السياسة، وطالبوا بضرورة إلغاء نظام الإدارة العسكرية، الذي لم ينفع الاستيطان في شيء وتعويضه بنظام الإدارة المدنية [50] عندما شرع في تطبيق هذا القرار في صيف عام 1868 في منطقة القبائل فضل غالبية رؤساء القبائل وشيوخها الاستقالة من وظائفهم، واختار الكثير منهم الهجرة إلى البلاد الإسلامية، واختار رؤساء آخرون، ومن بينهم الباشاغا " محمد المقراني " اغا المجانة بنواحي سطيف، و الشيخ الحداد مقدم الزاوية الرحمانية في بلاد القبائل، الثورة على الوضع القائم وإعلان الجهاد ضد المستعمر الفرنسي.

وعلى حد قول المؤرخة قولزريقر"Goldzerignen" فإن المجتمع الجزائري وفي لحظة هلاكه رأى أن يجرب حظه الأخير في الثورة فانطلق في حركة هي الأكثر قوة وفعالية وخطورة مما قام به من ثورات منذ مقاومة الأمير عبد القادر [51] ووصفها مؤرخون آخرون بأنها آخر انتفاضة عسكرية عامة في الجزائر قبل ثورة أول نوفمبر .

و الجدير بالذكر أن هذه الثورة لن تقتصر فيها المشاركة على الأهالي بل شارك فيها كذلك، الكثير من المهاجرين الجزائريين ممن هاجرو في السابق إلى تونس وطرابلس،وحتى الشام .

وبقدر أهمية مجريات وأحداث هذه الثورة بقدر قيمة النتائج التي أسفرت عنها و التي جرت على الأهالي أوخم العواقب .فقد شهدت هذه الثورة أكبر محاكمة من نوعها في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث أصدرت المحاكم الفرنسية أحكامها بإعدام الكثير من الناس، وبنفي بعض الزعماء إلى جزيرة كاليدونيا (شمال استراليا)، وطردت المئات من العائلات إلى تونس، منها فرع "ولاد أمقران" الذين قادهم إلى تونس ناصر بن شهرة، وكان عددهم 500 شخص ومنحهم الباي في تونس قطعة أرض يعيشون منها [52].

وأجبر الأهالي على دفع غرامة حربية قدرها 64 مليون فرنك ذهب أي ما يعادل 70 من رأسمالها، حسب ما ذهب إليه المؤرخ أجرون [53]، وصودرت الأراض ومنحت للمستوطنين في حين طردت القبائل إلى المناطق الجبلية و الصحراوية، عقابا لها على ثورتها ضد المستعمر الفرنسي، وكانت هذه الأحكام النتيجة المباشرة المترتبة على فشل ثورة 1871، وستليها فيما بعد و على مدى السبعينات الثمانينات من القرن التاسع عشر إجراءات استيطانية واستعمارية أكثر خطورة بحيث تكون السبب في موجات هجرة جماعية كبيرة في اتجاه البلاد العربية .

وكان البعض ممن تم نفيهم إلى تونس قد طلبوا اللجوء إلى البلاد العثمانية وبادروا إلى الكتابة، إلى السلطان العثماني يطلبون منه منحهم قطعة أرض في بلاد الشام، ولكن الصدر الأعظم قبل إقدامه على الموافقة على ذلك الطلب عرض المسألة على السفير الفرنسي في استنبول، الذي انتظر الرد من الحكومة العامة في الجزائر، حيث أبدى الحاكم العام الجنرال Chanzy معارضته لذلك مفضلا بقاء أولئك المهاجرين في تونس رغم ما يمكن أن ينجر عن بقائهم فيها من مشاكل قد تؤدي إلى اضطراب الأمن في المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس واعترف أنه : "...من السهل ممارسة الضغوط على الباي للتصدي لنشاطات هؤلاء المهاجرين المعادين لفرنسا، وخلق العراقيل أمام تجمعهم، وإضعافهم وتفكيكهم، وشيء كهذا لا يمكن ممارسته على السلطان في بلاد الشام أو في غيرها من البلاد التابعة له .إضافة إلى ما يمكن أن يؤدي إليه في الجزائر خبر رعاية السلطان الرسمية لهؤلاء المهاجرين [54].

وضاعت للمرة الألف فرصة تحرير أرض الجزائر من المستعمر الفرنسي مع فشل ثورة 1871، هذا الفشل الذي سيعطي الفرصة لدعاة الاستيطان الحر لتصفية الحساب مع الحكومة السابقة ومع الأهالي المسلمين أنفسهم حيث اشتد تحامل الصحافة الفرنسية والستوطنون في الجزائر على سياسة الإمبراطورية الثانية التي تزعمها نابليون الثالث و التي دفعت بفرنسا ومستعمراتها إلى الهاوية [55]

وستدل من النشاط الاستعماري و الاستيطاني الذي ستتحمس له الإدارة الفرنسية في الجزائر بعد فشل ثورة 1871، أن الأهالي سيكونون عرضة أكثر من ذي قبل لمضايقات الفرنسيين وظلمهم.

وزاد الأمر سوءا و الطين بلة، ذلك التمكن الجديد ليهود الجزائر من خلال الوضعية القانونية الجديدة التي " أهداها " لهم أدولف كريمو، وزير الداخلية في الحكومة الجديدة التي انبثقت عن ثورة 1871، وهو من زعماء اليهود، وقد أصبح مسؤولا على شؤون الجزائر بعد انتزاعها من وزارة الحربية [56].

وكان التمكن اليهودي من الوضع المالي للأهالي سابقا عن هذه المرحلة الجديدة، إذ انه في فبراير 1861 أقر حاكم مقاطعة وهران أن ديون القبائل إلى المرابين اليهود وصلت إلى 2500000 ف، وقد جرت هذه الوضعية الصعبة الأهالي إلى حركة هجرة كثيفة في اتجاه المغرب، وقد شهدت مقاطعة قسنطينة حركة مماثلة [57].

ومن أهم السياسة الاستعمارية الجديدة بعد فشل ثورة 1871 تلك الهجرة الكثيفة التي حملت الآلاف من الفرنسيين من سكان الألزاس و اللورين بقصد توظيفهم في الجزائر هؤلاء الذين منحت لهم بالمجان تلك الأراض التي انتزعت غصبا من أصحابها بحجة المشاركة في ثورة 1871.

وأنشئت مراكز استيطان جديدة ووسعت أخرى، وعرفت قوانين المصادرة والتحديد تطبيقا " نشطا " لها ولم يكتف رجال الجمهورية

الثالثة بمصادرة الأراض وطرد الأهالي إلى المناطق الفقيرة في الجبال و الصحراء، بل دخلوا في مواجهة فعلته مع كل ماله علاقة مباشرة، أو غير مباشرة بمعتقدات الأهالي، وعاداتهم وتقاليدهم، رغبة منهم في القضاء على الشاملات التي كانت سائدة، وسمحت بها حكومة الإمبراطورية الثانية فأصدرت قررات لتنظيم الحج، و القضاء الإسلامي، و التعليم، وتدخلت حتى في الحفلات و المناسبات الخاصة بالأهالي وأخضعتها للضرائب والضغوط والروتين الإداري .

وقد أثرت هذه السياسة سلبا على العناصر الدينية من علماء وطلبة، وزوايا ومؤسسات دينية، بحيث أختار هؤلاء العلماء و القراء و الطلبة الهجرة باتجاه المغرب وتونس، ومصر وسورية و الحجاز، وتكون النتيجة المباشرة في هذا الوضع هو الانهيار الثقافي أو "La déculturation" (58)

وأمام هذه الإجراءات الجائزة و المتشردة قرر الآلاف من الأهالي سنة 1874 الهجرة البلاد وكانت الهجرة عامة، بما فيها القطاع الوهراني ومنطقة القبائل، ومناطق من القطاع القسنطيني الذي قدر عدد الذين خرجوا منه حوالي 700 شخص.

ومن حركات الهجرة تم تحت أعين ممثلي السلطات الفرنسية ومنها ما تم خفية عنها فرارا عبر الطرق السرية إلى تونس وطرابلس ووصل عدد الجزائريين المهاجرين إلى تونس وحدها سنة 1876 حوالي 16.600شخصا، وقد انتقل جل هؤلاء المهاجرين إلى بلاد الشام ومصر

و الحاجز واستنبول منذ أن فرضت فرنسا حمايتها على تونس سنة 1881، بعد أن أقاموا في تونس فترة من الزمن، وأصبحت لهم فيها مصالح من تجارة وزراعة وغيرها .

وكانت هذه الهجرات تتم على مراحل من تونس إلى حرية ومنها إلى طرابلس، ثم إلى بيروت أومن تونس إلى ميناء مالطة ثم إلى بيروت ومنها يتوزع المهاجرون في بلاد الشام .كما استقبلت موانئ فلسطين مثل عكا ويافا أعدادا كبيرة من المهاجرين الجزائريين.ومن لم يتسن له طريق البحر، كان يختار الطريق البري عبر صحراء ليبيا إلى القاهرة وفلسطين ثم دمشق رغم صعوبته ومشاقه.

– **الهجرة الجزائرية مع أواخر القرن التاسع عشر :**

وشهد عام 1888 هجرة جزائرية هامة إلى بلاد الشام، ولم يكن منطلق هذه الهجرة من الجزائر فقط، بل خرج من تونس كذلك جلّ المهاجرين الجزائريين الذين كانوا قد هاجروا اليها من قبل وكان من الأسباب الدافعة لهذه الهجرة ذلك الجفاف الذي ساد المناطق الشرقية و الوسطى في هذه الفترة، إضافة إلى الزيادة المطردة لعدد المستوطنين بقصد أو حتى تغليب العنصر الأوربي على العنصر العربي الذي أثرث عليه سلبا مختلف القوانين الاستثنائية التي سنتها الإدارة الاستعمارية مثل قانون الانديجينا وقانون الغابات وغيرها ...و الذي هو أيضا في تناقص مستمر بفعل الحروب و الأوبئة و الهجرة .

والهجرة التي انطلقت من تونس في هذه الفترة فإن سببها يكمن في الحماية التي فرضتها فرنسا على تونس عام 1881، فهؤلاء الجزائريين كانوا مقيمين منذ مدة في تونس بصفتهم أجانب فكانوا معفين من الضرائب الشخصية و الخدمة العسكرية، وكانت حكومة الباي تستعملهم كحراس عسكريين في بعض المراكز و لكنه بعد فرض الحماية على تونس حرموا من هذه الامتيازات، وفرض عليهم الخيار بين أمرين إما التجنيس بالجنسية الفرنسية، أو اعتبارهم رعايا تونسيين عليهم ما على الرعايا من ضررائب وخدمة عسكرية [59].

وفي مقال بعنوان " الجزائريون في سورية "أصدرته صحيفة La dépêche Algérienne وصفت فيه الهجرة التي حصلت عام 1888 بالشديدة وقالت انه نزلت بميناء عكا 250 عائلة جزائرية، وأنه بمجرد استقرار هؤلاء المهاجرين فإنهم يتبنون الجنسية العثمانية وأخبرت الصحيفة أن السلطان أعفى –بمرسوم أصدره لذلك –هؤلاء المهاجرين الجزائرين من الخدمة العسكرية لمدة عشرين سنة [60].

وكانت الهجرة القانونية قد تمت بجوازات سفر منحتها السلطات الفرنسية لبعض الأهالي، بدعوى مساعدتهم للخروج من الأزمة الاقتصادية التي يتخبطون فيها أما الهجرة التي كانت تتم خفية عبر الحدود فقد كانت أكبر بكثير من الهجرة القانونية أو من تلك المعلن عنها .وكان محافظ الجزائر العاصمة قد أعلن عن منحه 115 جواز سفر لأشخاص من منطقة تيزي وزو ودلس في بلاد القبائل [61].

ووصلت دمشق جماعات أخرى عام 1892، وحدثت كذلك سنة 1895 هجـرة جزائريـة نحـو الحجـاز عنـدما سمحـت الـسلطات الاسـتعمارية لـبعض العـائلات مـن منطقـة سـيدي عقبـة –حـوالي مائة شخص –الهجرة إلى الحجاز .

وسجّل القنصل الفرنـسي في دمشق وصـول 105 عائلة إلى دمشق سنة 1896 أي بمعدل 403 أشـخاص قدم جلـهم مـن تيزي وزو ودلس، وإزفون، وإزكوكر، وبجاية، وأستقر قسم مـنهم في دمشق، اتجه الباقي إلى منطقة طبرية من ولاية بيروت [62].

الاحالات

1- حيث بين انه ارسل كتابا بهذا الشأن إلى محمد علي باشا، واعلمه مفصلا بالحال الواقع بين الامير و لسلطان، وانه إذا كان الإسلام لا يساعدونا فنحن نعمل الصلح مع فرنسا . فرد عليه الباشا بانه عليه أن يسير في اتجاه لصلح".

2- RA 1885 ص 324.

3-هناك اختلاف فإن العدد الحقيقي لهؤلاء المهاجرين المرافقين لأحمد الطيب جعل عددهم 549 شخصا، وذكر تقرير مجلس شورى الشام أن عددهم 560 شخص بين رجال ونساء وصبيان وبنات في حين يجعل مجلس حكام عدليه عددهم 400(قد يكون هذا العدد الأخير منقوص منه عدد الصبية و النساء .

4- أرشيف رئاسة الوزراء اسطنبول ص122.

5- ارشيف رئاسة الوزراء استنبول مسائل مهمة شام رقم 2079 ملف :6.

6- ارشيف رئاسة الوزراء استنبول مسائل مهمة شام رقم 2079 ملف :3.

7- ارشيف رئاسة الوزارء استنبول مسائل مهمة شام 2079 ملف :4.

8-ملحق .

9-ارشيف رئاسة الوزراء استنبول مسائل مهمة شام م 2079 ملف 9:

10-. A OM 9H102 Rapport 22/03/1888

11- Bardin .P. Alger et Tunisians .... 6ص Bardin

12- ارشيف رئاسة الوزراء

13-. A.O.M 9H 98 consulat général de France en Syrie 1855

14-كان قد استوطن فيها العديد من الجزائريين منذ دخول الفرنسيين اليها 1830وعلى رأس هؤلاء الداي حسين ...

15-........... P 239

16- تحفة الزائر، ص594.

17- هنري تشرشل ص 274-275.

18- Ami de la Religion ,La Reine des deux pondes ,Reonede l'orient...

19- حرب .. Bunne E .P 274.

20- هنري تشرشل/ مصدر سابق ص278.

21- E...... ص 276.

22- عبد الجليل التميمي : الامير عبد القادر في دمشق أعمال المؤتمر الدولي التاريخ بلاد الشام ص429.

23- قررت فرنسا بعد اتفاقها مع الدول الأوروبية إرسال أسطولها لحماية المسيحيين في بلاد الشام وفعلا وصل الأسطول الفرنسي بقيادة الجنارل بوفور إلى ميناء بيروت، وبقي فيه ينتظر أوامر التدخل من دولته .

24- محمد أبو السعود الحسيبي الدمشقي .سهيل زكار بلاد الشام من ملف 9ص230.
25-محمد بن الأمير : تحفة الزائر، ص636.
-26 M. Emerit .la crise syrienne et léxponsion
-27 Archives A.E Damas Vol 6.Fol.15 .
-28 Emirit .M. op cit 216.-29 ....E .P274.
-30 inconnu A.E.K.emperen d'arabie ,E dento Paris 1860.
-31 Roche mentie .Le libon et l'expédition Française ensyrie.P24
32- عادل الصلح سطور من رسالة .ص 100.
33- عادل الصلح سطور من رسالة ص 102.
34- وصف عبد العزيز الدوري الحركة بأنها حركة الوجهاء، وأنها سارت على أسس وطنية طائفية، وأنها تحركها الفكرة العربية "الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية/ ص.151-153.
35- عادل الصلح ص121 -123.
36- عادل الصالح ص 134- 135.
-37 Bardin .P.43.
38 -الترجمة العربية Buno .E .Q.E .k P408
-39 Buno .E الترجمة العربية 408.
-40 Français Charles .Roux P568
-41 Français Charles .Roux P569.
-42 Buno .E. P421. الترجمة،
-43 Buno .E. P426. الترجمة،
44-محمد بن الأمير عبد القادر : تحفة الزائر ص622 وقد رأى دوليس أن يقوض . ضياع ملكية أبو بلح بإسداء خدمة للأمير تتمثل في الاهتمام الصحي بولديه محمد ومحي الدين الذين كانا في صحة سيئة، وقد حضر السيدان محمد ومحي الدين فعلا إلى فرنسا في العام 1866 على نفقه شركة وضعية قناة السويس من دمشق إلى باريس عن طريق الإسكندرية، وعلق دوليس على ذلك بقوله :" يبدو لي أن هذه الطريقة هي الأفضل وربما هي على الشركة لتقدم للأمير بعض التعويض عن سحب ملكية أبو بلح منه،ترجمة BrunoE,P432
- 45 - A.O.M.9H98 Alger le 14 juin 1860.
- 46. - A.O.M.9H98 .....Avril1860
- 47. -RA.1889 P291
.48 - A.O.M.9H98 Rapport ..-
- 49. - A.O.M.9H98 Alger le 07 juin 1860
-50. - A.O.M.9H98 .1860
- 51 - Géron .R:Les Algérienne ....P138.
- 52 -Goldzei guer .A.K.le ....P41.

- Prenant A, op cit .P331. - 53
-Garrot.P 989 .- 54
-A Geron Histoire de l'Alger P15 .- 55
- Rim.L Hist de .... de 1871 P659. -56
- Anne,R,Dlogz….Les problème Algérienne -57
58- سعد الله الحركة الوطنية ج1،ص237.
-Anna Rey ,Gol ….Royann Arabe P172 .- 59
-Anne R.Gol …Roy….P435 .- 60
-A.A.E.Gsulat de France a Damas.1888. - 61
-A.O.M.la dépêche Algérienne les Algérienne en syvie Aout1888. -62
- Bordin .P 129. - 63
-Bordin: p131 .- 64

الهجرة إلى بلاد الشام خلال القرن العشرين

- الهجرة مع مطلع القرن العشرين :

كانت السلطات الاستعمارية يواتيها أكثر أن ترى الأهالي يتخلون عن بلادهم مهاجرين إلى مناطق أو بلاد بعيدة ففي ذلك تخلص من العناصر المتعصبة (حسب وجهة نظر المستعمر)وفي ذلك أيضا توفر لمزيد من الأراضي و الأماكن للمستوطنين ومزيدا من السيطرة على زمام الأمور ...إلا أن الأمر لا يخلو أيضا – بالنسبة للمستعمر من السلبيات و المواقف الحاسمة و الحرجة، التي بدأت تثيرها الصحافة الفرنسية، سواء تلك الصادرة في باريس أو الصادرة في الجزائر، فقد كتبت هذه الصحف عن ظاهرة الهجرة الجزائرية وأبدى الكثير من الكتاب و الصحفيين الفرنسيين ذوي الأقلام الحرة،أسفهم على الوضع الذي آلت إليه مستعمرة الجزائر واتجهوا إلى الكشف عن الحقائق و إبرازها للرأي العام لان التقارير الرسمية التي تصدرها الحكومة، لا تكشف عن الأسباب الحقيقية ولا تجرؤ على ذكرها، وأسباب الهجرة – حسب هذه الأقلام – هي داخلية أكثر منها خارجية عكس ما كانت تدعيه الحكومة في تقاريرها .

ويمكننا القول أن الهجرة الجماعية قلت مع مطلع العشرين ولم يسجل السلطات الاستعمارية في الجزائر ولا المراسلات القنصلية في بلاد الشام، أي نزول لجماعات جزائرية إلى بلاد الشام حتى عام 1909، وكان ذلك نتيجة حتمية للإجراءات المتشددة التي أصبحت تمارسها السلطات الفرنسية، على الحدود الجزائرية –التونسية

الجزائرية – المغربية، ومنع المسلمون الجزائريون حتى من أداء فريضة الحج مدّة أربع سنوات متتالية 1898 حتى 1901.

- **الأسباب الداخلية والخارجية للهجرة :**

وأسباب الهجرة الجديدة هي امتداد للأسباب السابقة ورافقتها أسباب جديدة تمثلت في القوانين التي أصدرتها السلطات الاستعمارية في الجزائر مع مطلع القرن العشرين، ومنها قانون فصل الدين عن الدولة الذي أصدرته الحكومة الفرنسية بحق الدين الإسلامي في الجزائر عام 1907 وقانون التجنيد الإجباري الذي شرع في تطبيقه عام 1910.

وقد تزامن هذا الإجراء الأخير مع التحركات و التحرّشات الفرنسية بالمغرب الأقصى وقد أجبرت هذه الإجراءات الجديدة المئات من سكان المنطقة الغربية، ومنطقة الوسط، وكذا المنطقة الشرقية، إلى اعتبار الهجرة السبيل الوحيد الذي ينقذهم مما هم فيه مثلما أنقذ الذين هاجروا في السابق.

كما لعبت الدعاية لمشروع الجامعة الإسلامية، و التي اشتدت في مطلع القرن العشرين دورا كبيرا في تأجيج الشعور بالأخوة و لتضامن الإسلامي، والالتفاف حول الخلافة العثمانية، ردا على استفزازات الدول الأوربية الهادفة للسيطرة على كامل البلاد الإسلامية.

وبمجرّد الشروع في عمليات الإحصاء لصال التجنيد الإجباري، افتضح الأمر لدى عامة الناس وأعلنوا عن رفضهم له، لجأ

الكثير منهم إلى إخفاء أبنائهم،وخرج الناس في مظاهرة عارمة في تلمسان شارك فيها حوالي 2000 شخص، وبسرعة قدم أمام رئيس الدائرة 321 طلب للحصول على جوازات سفر للهجرة إلى بلاد الشام .

وعادت الرغبة في الهجرة و الدعاية إليها الرغبة في الهجرة والدعاية إليها إلى ظهور من جديد وعمل مفتي مدينة تلمسان " شلبي جلول " لتحريض الناس على الهجرة من خلال خطب الجمعة كرد فعل انتقامي على الإجراء الفرنسي الجديد الذي تحول إلى استيلاء على الأبناء، بعد أن اخذ الأرض والأملاك، ونجح هذا الشيخ في تسفير اثنين من ابنائه إلى دمشق [1].

وعبّرت الطريقة الدرقاوية السائدة عن رفضها لعمليات الإحصاء بقصد التجنيد الإجباري، ونشط مقدمو الطريقة ومن بينهم " الحاج عمر بن يلس " لدعوة الناس للهجرة إلى بلاد الشام، وتقدموا بطلبات جوازات سفر، إلا أن السلطات الاستعمارية رفضت تسليم هذه الجوازات، فخرج هؤلاء أفواجا في اتجاه بلاد الشام حيث الفوج الأول 75 شخصا، ضم الفوج الثاني 40 شخصا ثم تبعهم فوج من 25 شخصا [2] وكان الحاج عمر بن يلس قد قدم منذ عام 1908 يطلب عدد كبير من الجوازات، وعندما وجد الخطر يتهدده عمد إلى الفرار في سبتمبر عام 1911 والتجأ إلى دمشق [3].

بدأت موجات الهجرة الجديدة في الظهور في أواخر سنة 1909 وبداية سنة 1910 في القطاع الشرقي من الجزائر و خاصة منطقتي

قسنطينة و سطيف، وحدثت خفية عبر الحدود التونسية –و الليبية ولا نستطيع أن ننفي تماما علم السلطات المحلية بهاتين المنطقين بهذه الهجرة .

- موقف السلطة الفرنسية والصحافة :

وأول من أعلن عن هذه الهجرة من المسؤولين الفرنسيين السيد " Treille" النائي السابق لمقاطعة قسنطينة، ولم تفطن السلطات المحلية للوضع الأمن خلال حركة البيع النشطة والمستعجلة للأراضي وقطعان الماشية التي بدأت تشهدها أسواق المنطقة [4] وأخبر السيد Treille أن منطقة الهضاب العليا القسنطينية من عين البيضاء إلى الحضنة، تشهد موجة هجرة كثيفة بين الأهالي المسلمين في اتجاه تركيا، وربط النائب الوضع مباشرة بالإجراءات التعسفية التي تنتهجها الإدارة غي معاملتها للأهالي [5].

وانتقلت القضية مباشرة إلى صفحات الجرائد المحلية الفرنسية وحتى التونسية، في حين اتجهت الحكومة إلى التقليل من أهمية الحادث ولكنها اضطرت تحت ضغوط مختلفة إلى التحقيق في المسألة، فعينت الكاتب العام السيد Jaunier على رأس لجنة تحقيق توجّهت إلى الشرق الجزائري، احتوى تقرير اللجنة الذي وجهته إلى الحاكم العام على عدّة أسباب كانت وراء ظاهرة الهجرة أولها : ظهور حملة جدية مع مطلع عام 1909 تهدف إلى تحريض الناس لبيع ممتلكاتهم و الهجرة إلى بلاد الشام، وتزعم هذه الحملة مقدم من الطريقة الرحمانية يقيم بالقرب " من

عين تاقروت" وضع نفسه تحت خدمة مستوطن فرنسي لكي يتمكنا من شراء قطع من الأراضي، ولتحقيق ذلك المبتغى راح المقدم يدعو إلى الهجرة، ويثني على الجزائريين الذين هاجروا في السابق إلى بلاد الشام، ويعدد الفوائد المادية و المعنوية التي يجنبها المهاجر عند إقامته في بلاد الشام، وكأي تقرير رسمي، ذهب هذا التقرير أيضا في اتجاه ينفي أية مسؤولية، مباشرة أو غير مباشرة للسلطات الفرنسي في هذه الظاهرة، وأكد السيد Vannier أن الأسباب خارجية أكثر منها داخلية موضحا أن أهم أسباب اللجوء إلى البلاد العثمانية، إنما هو الاهتمام الذي توليه الحكومة العثمانية للمهاجرين الجزائريين، إضافة إلى الحملات الصحفية التي تشنها صحف بيروت ودمشق ضد السياسة الفرنسية في الجزائر " (6) ونشطت الصحافة المحلية من جهتها للبحث و الكشف على السبب الذي أضر بالأهالي، ويهدد بإلحاق الضرر بالمستعمرة كلها .

من هذه الصحف نجد L'Islam de Bone، la démocratie de Tebessa التي اتهمت صراحة قانون الانديجينا، وأخطاء الإدارة الفرنسية و السياسة الاستعمارية بوقوفها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وراء خروج الأهالي .

أما صحيفة L'essor d'Ain Beida فإنها كشفت أنه في " منطقة سطيف يضطر الكثير من الناس إلى الهجرة بسبب نقص في الأراضي ولاحظت أن موجة الهجرة الجديدة تزامنت مع إقامة مراكز استيطانية

جديدة، وبينت أن هناك دعاية للهجرة يقوم بها بعض الناس، و التي يتساهل معها بعض رجال الإدارة .

واهتمّت صحيفة " الأخبار L'Akhbar" جديا بالمسألة، وأبرزت أمورا كثيرة، لم تجرؤ الصحافة الرسمية ولا الحكومة الكشف عنها و كتبت تقول :"...لم تكن كل الإشارات خارجية، ففي بعض المستوطنين وبعض رجال الطرق، احدهما يحرض على الهجرة و الآخر يشتري أراض وأملاك الراغبين في الهجرة، وأقرّ بعض الموظفين هذه الدسائس، ومنحوا جوازات سفر من دون تأشيرات من السلطات الولائية ...في حين استغل مستوطنون آخرون تجمعات الأهالي للقاح أو إجراءات التجنيد، وراحوا يشيعون بينهم أن تلقيهم هو بهدف تغيير مهم، وإضعافهم، وأنه بعد تطعيمهم سيطردون إن لم يبادوا إلى الخروج".

ولاحظت الصحيفة من جهة أخرى "...إذا كان من واجبات الإدارة لتطوير المنطقة، فلا يجب أن يحدث ذلك على حساب الأهالي ودعت الرأي العام الفرنسي إلى الاهتمام بالمسلمين ومساعدتهم على النهوض بأحوالهم، والتخفيف من الضرائب التي لا تفرق بين غني وفقير" (7)

أما صحيفة "Le temp" الباريسية، فإنها بعد أن عرضت بالتفصيل لأخبار الهجرة الجديدة التي شهدتها لمنطقة الشرقية، طالبت الحكومة بضرورة إعطاء اهتمام أكبر لمصالح الأهالي حتى لا يقعوا ضحية الدعاية القادمة من المشرق، وحتى لا يقعوا كذلك ضحية

لعمليات الاستفزاز التي يقودها بعض الأوربيين، إذ أن نسبة كبيرة من الملاكين فقدوا أراضيهم نتيجة عمليات ربوية وختمت المقال بالقول: "...علينا أن نجعل الجزائري يشعر بالراحة و الاطمئنان في إفريقيا أكثر من تركيا،ولا يتطلب هذا الأمر إحداث تغييرات مادية فقط بل يجب "... .غزو قلوب الأهالي بمعنى توفير وضعية مرضية لهم في المجتمع الجزائري الحديث ![8]

أمّا الأسباب الخارجية لموجة الهجرة هذه فنجدها ذات ... كبيرة إن لم نقل مباشرة بالتغييرات التي طرأت في تركيا في هذه المرحلة ويأتي على رأسها فرض الدستور على السلطات عبد الحميد، ثم الثورة عليه .

ووضع بعض المحلّلين الفرنسيين هذا السبب على رأس الأسباب كلها، وظهروا تأسفهم تجاه حركة الاتحاد و الترقي التي على حدّ قولهم تلقت تكوينها السياسي في فرنسا، وعندما رجعت إلى بلادها، أعجبت بمشروع الجامعة الإسلامية، ورأت إمكانية إحيائه من جديد بعد أن عرف توقفاً مؤقتاً[9].

وكان للتغيرات التي طرأت على تركيا في هذه لفترة تأثير كبير على المسلمين في الجزائر وخاصة بين الشباب الجزائريين " les jeunes Algerians" إذ عمل التقارب " الألماني – التركي " على غرس التفاؤل و الأمل لدى هذه النخبة، و النخبة في بلاد المغرب عامة، خاصة وأنها عدوة لفرنسا منذ القديم واتضح لهؤلاء الشباب أن ألمانيا هي القوة

الأوربية الوحيدة التي تظهر (اهتماما) بالإسلام والمسلمين، وترغب في إقامة تحالفات مع مختلف البلاد الإسلامية، لذلك اتجهت انظار الجزائريين والتونسيين في هذه المرحلة إلى تركيا التي تساندها المانيا، خاصة وأن بلاد المغرب، بدأت تشهد تطورات جديدة، حيث تجلت النوايا الاستعمارية الجديدة لكل من فرنسا في المغرب الأقصى وايطاليا في طرابلس الغرب،لذلك نجد انه من أسباب رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري، معرفتهم أنهم سينقلون إلى المغرب الأقصى لقتال إخوانهم المسلمين هناك، وكانت الهجرة هي الرد لوحيد الذي يمكن أن ينقذ أبناءهم من ذلك. وقد أبدى المسلمون الجزائريون تعاطفا كبيرا مع المسلمين في طرابلس الغرب اثر الحرب التركية –الايطالية عان 1911 وتجلى هذا التعاطف في حملة التبرعات، وتقديم المساعدة للمجاهدين في حين وقف الأوربيون في الجزائر إلى جانب ايطاليا فاظهروا بذلك عداءهم ليس لتركيا فقط، وإنما لمسلمي الجزائر كذلك(**10**) أما عدد المهاجرين الذين خرجوا من المنطقة الشرقية في هذه الفترة فنستطيع الحصول عليه من خلال الأرقام التي وردت في التقارير الرسمية، ومن خلال الصحافة المحلية و التونسية التي اهتمت بهذه الهجرة، وقد عملت الإدارة الاستعمارية من خلال تقرير Vannier الخاص بالهجرة التي حصلت سنة 1910وخصوصا من نواحي سطيف والبرج وصدراتة، إحصاء عدد المهاجرين ومعرفة أوضاعهم الاجتماعية.

ولكن مهما كانت قيمة هذه التقارير، فإن أرقامها تظل تقريبية خاصة وأن السلطات المحلية كانت تحاول دوما التقليل من أهمية الحادث وخطورته، يضاف إلى ذلك التقارير الصحفية، ومنها الصحافة التونسية التي اهتمت بظاهرة الهجرة التي انطلقت من الموانئ التونسية خاصة مينائي تونس وقابس، وكانت أرقام هؤلاء المهاجرين حسبما أوردته الصحف التونسية تتراوح بين 30 و 80 شخصا في اليوم.

ويذكر سبليمان Spielman من البرج الأرقام التالية: فقد هاجرت من صدراتة 15عائلة اي بتعداد 100 شخص ومن زمورة 7 عائلات، وعائلة واحدة من المجانة، وأربع عائلات من المعاضيض[11].

وذكرت صحيفة La depéche Algerienne، أنه ومنذ عام خرجت 80 عائلة مهاجرة إلى تركيا، ومن بينها 32عائلة من بلدية" عين ناقروت"وحدها وهناك أعداد أخرى (هي الآن) موقوفة في ميناء تونس حيث رفضت السلطات المحلية إبحارهم، ويكون العدد الكلي لهؤلاء الذين قرروا الهجرة واستعدوا لها يتراوح ما بين 500و 600 شخص[12].

- هجرة تلمسان عام **1911**:

تميّزت هجرة أهالي مدينة تلمسان وضواحيها عن باقي الهجرات بكثافتها بحيث لم تغط منطقة في الجزائر وفي خلال شهر واحد مقدار ما أعطته تلسمان وضواحيها من مهاجرين، فبين شهري نوفمبر وأكتوبر من عام 1911 خرج ما بين 1000و1200 شخص يمثلون أفرادا وعائلات بكاملها عبر الحدود الوهرانية المغربية، وكانت

هـذه العـائلات، قـد أبحـرت إلى بـلاد الـشام مـن المـوانئ الاسبانية في المغرب الأقصى قاصدة الإسكندرية وبلاد الشام.

ظهـرت البـوادر الأولى لهذه الهجـرة مـع أواخـر عـام 1910 كرّد فعل علـى إجـراءات التجنيد الإجبـاري، وشـروع السلطات الاستعمارية في عمليـات إحصـاء الـشباب منـذ 1909، فانتقـل إلى دمـشق، ومـن دون جواز سفر "قائد واد شولي" المدعو "سي لاخضر" وكان برفقته 27 فردا من عائلتـه، ولحـق بـه المدعو" .....زيـان بـن منـور"وقـد ركـب هـؤلاء قطار الحـدود إلى المغـرب الأقـصى، وهنـاك أقـاموا أيامـا في زاويـة الـشيخ الهبري، وانتقلـوا إلى مليلـة ومنهـا إلى تطوان ثـم إلى طنجـة التـي أبحـروا منهـا في اتجاه بلاد الـشام[13] ومباشرة بعد وصـوله شـرع هـذا القائد في مراسلة أقاربه ومعارفه يحثهم على الهجرة إلى بلاد الـشام للتخلص من تسلط المستعمر، وكـان يعدد لهـم بـلاد الـشام وكـرم أهلـها، ويـذكر لهم اهتمـام الحكومـة بالمهـاجرين، ومـن جملـة مـا ذكـره:"...أن دمـشق مدينة تجاريـة تـستطيع أن تبـدأ فيهـا بفرنـك مثـل 50 ألـف فرنـك، ويمكـن فـتح مقاهي مـن دون تـراخيص مـن الحكومـة "[14]. وقـد أثـار رحيـل هـذا القائد تـساؤل الفرنـسيين واسـتغرابهم، خـصوص انـه كـان يتمتـع بوظيفـة حكوميـة ولم يتعـرض لأي ....بشخـصه أو مالـه، ومـع إعـلان 8 فبراير 1911 والخــاص بالــشروع في إحــصاء الــشباب المــؤهلين للخدمـة العـسكرية في تلمـسان اشـتدت الرغبـة في الهجـرة، وعمـت كـل سـكان المنطقـة، وقـام المفـتي "شـلبي جلـول " في خطـب الجمعـة يـدعو النـاس إلى

الهجرة ويحذرهم من الخطورة التي تنجر عن إقامة المسلمين وسط المشركين[15].

وعرفت المدن والقرى القريبة من تلمسان مثل (الرمشي، ستبدر، وندرومة،توزين صبرة حاليا)، استعدادات كثيفة للهجرة، حيث قام الأهالي ببيع ممتلكاتهم للأوربيين من أراض وعقارات و الفرار خفية عبر الحدود المغربية، وأمام هذه الحالة من الاضطراب قررت صحيفة d'Oran l'écho إرسال أحد محرريها وهو " cug-gross" إلى تلمسان للتحقيق في أمر هجرة الأهالي،وأثار التقرير الذي نشرته هذه الصحيفة في ست حلقات ضجة كبيرة واعتمدته أكثر الصحف التي كتبت عن هذه الظاهرة، ومن بينها "صحيفة letemps" الباريسية.

وقد جاء في أحد هذه التقارير" أن الهجرة اشتدت خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر والأيام الأولى من شهر أكتوبر، ثم خفت، ربما لفاعلية الحراسة التي وضعتها السلطات على الحدود مع المغرب الأقصى أو لخشية الأهالي من تطورات الحرب التركية – الإيطالية في طرابلس الغرب ولأن عائلات من أعيان تلمسان هاجرت، فقد دفع هذا ببقية الناس إلى اتخاذ قرار الهجرة– وسادت آنذاك عبارة تقول" أن الكل يريد الهجرة لان الجار هاجر "...و الوسيلة الوحيدة ذات الفعالية التي اتخذتها السلطات المحلية، كان قرارها بحبس كل من يكشف وهو يستعد للهجرة أو اتخذ قرارا لذلك[16].

اتجهت صحيفة L'écho d'Oran في مقال آخر للوقوف على الأسباب حيث ذكرت أن التجنيد ليس السبب الوحيد للهجرة مثلما أدعى ذلك بعض الأوربيين، بل الأسباب كثيرة ومختلفة، وهي كلها ناتجة عن الوضعية المزرية التي يعيش فيها المسلم الجزائري وما قضية التجنيد إلا" القطرة التي طفح بها الكيل".

وراحت الصحف المحلية الأخرى تكتب عن معاناة الأهالي، فصحيفة EL hack" الحق" الصادرة في وهران ذكرت في مقال لها عن هجرة تلمسان أن نائب المحافظ كان يشجع الناس على الهجرة، وكان المنادي العمومي يعلن أن الكل يستطيع السفر بشرط أن يكون قد أدى ما عليه من ضرائب[47]، وأوردت صحيفة الراشدي قولا لأحد الشخصيات من الأهالي جاء فيه"...عندما نتكلم عن مطالب الأهالي يقولون أن ممثلي الأهالي في مختلف الجمعيات لا يذكرون ذلك، ولكن هل للأهالي حقا " ممثلون، وهل ننسى الضغط الإداري مع كل حملة انتخابات، وهل هناك من مثقفين يرشحون أنفسهم؟ طبعا لا، لأنهم متأكدون مسبقا من فشلهم، فهم غير مرغوب فيهم في المجالس، أما في الجمعيات العمومية فالمرشحون هم عموما من القياد [48].

والجدير بالذكر أن تونس لم تعد مركز استقطاب للمهاجرين منذ أن احتلها الفرنسيون بل خرج منها غالبية المهاجرين الجزائريين الذين كانوا قصدوا الإقامة فيها في فترات سابقة، وتوزع هؤلاء المهاجرون بين طرابلس الغرب والإسكندرية والقاهرة ودمشق وبيروت

وحلب، وحتى بغداد، وسالونيك واستنبول وأضنه، دون أن ننسى أولئك الذين أقاموا في الحجاز في مكة والمدينة، ولولا الحرب التركية الايطالية لاتخذت الهجرة في هذه الفترة شكلا خطيرا وواسعا.

- تقرير لجنة باربوديت **Rapport de la commission Babedette**

على اثر الضجّة التي أثارتها الصحافة حول هجرة تلمسان، تقدم المجلس البلدي لهذه المدينة بطلب إلى الحكومة العامة بالجزائر للمبادرة إلى تعيين لجنة للتحقيق في أمر هذه الهجرة عل أن تكون شخصيات هذه اللجنة، ممن تتوفر فيهم ثقة الأهالي، فبادر الحاكم العام lutand إلى تعيين لجنة يرأسها السيد " باربوديت" وهو مندوب مالي، وقد أوضح في تقريره الذي رفعه إلى وزير الداخلية الفرنسية : أنه لم يرغب في تكليف شخص واحد بإجراء التحقيق مما سيعطيه صفة إدارية، بل قرر تكليف لجنة مؤلفة من إداريين وبرئاسة، رجل أجنبي عن الإدارة،وعن منطقة وهران وهو السيد Barbedette، وبقية أعضاء اللجنة هم على التوالي السيدان **M. Dupief**، وM. Mirant.

والجديد في أعمال هذه اللجنة أنها اتجهت إلى استطلاع كل الأراء بما في ذلك أراء السلطات المحلية و المستوطنين والأهالي، وذلك تحت ضغط بعض الفرنسيين الذين أكدوا أن تكون اللجنة موضوعية في أعمالها حتى تتمكن من التوصل إلى الحقيقة بأكملها.

والجدير بالذكر أن الفرنسيين كانوا يرون تلمسان مدينة مختلفة ومتميزة على باقي المدن الجزائرية، وجعلوا منها المدينة الأكثر أصالة

خصوصا من حيث عادات الناس و تقاليدهم لذلك لم يخفوا استغرابهم من هجرة أهالي هذه المدينة، فوليام مارسي W. Marçais وهو مدير مدرسة في تلمسان آنذاك يقول:" عرفت في تلمسان مجتمعا يعمل ليعيش وهو المجتمع الأكثر أصالة في الجزائر كلها، وهو شديد التدين والمحافظة "ويصف رئيس اللجنة أهالي مدينة تلمسان في تقرير" بالمسالمة و الوداعة و الهدوء،واحترامهم الدائم للسلطات المحلية إذ لم يعلنوا أبدا تضايقهم من المستوطنين الفرنسيين، كما لم يشتركوا في أية شورة ضد الفرنسيين ...ونجد بالمقابل أن ارتباطهم بمعتقداتهم الدينية عميق جدا" .

واتّجهت اللّجنة إلى النظر في كل سبب من أسباب الهجرة نظرة متفحصة نلخصها نحن فما يلي:" فأول سبب تعرضت له اللجنة كان مسألة " التجنيد الإجباري" حيث أوضح الأهالي أنهم يرفضونه لأن أبناءهم سيجبرون على مقاتلة مسلمين مثلهم في المغرب الأقصى وهذا ما يرفضه الدين، بالإضافة إلى أنهم سيجدون أنفسهم مبعدين عن ممارسة شعائرهم الدينية، وكانت بعض الصحف قد أوضحت أن المعارضين للتجنيد الإجباري إنما هم المستوطنون أكثر من الأهالي لأنهم يخشون أن يؤدي التجنيد إلى حصول الأهالي على حقوقهم السياسية و المدنية.

والسبب الثاني هو مسألة " فصل الدين عن الدولة" حيث استنتجت اللجنة أن الأهالي يرفضون هذا الفصل ويجدون نتائجه وخيمة على

المؤسسات الدينية، فالتعويضات التي قررتها الحكومة ستنتهي بعد مدة، وليس بيد الأهالي أوقاف ينفقون منها على مؤسساتهم باعتبار أن تلك الأوقاف أصبحت ضمن أملاك الدولة، إضافة إلى العراقيل والصعوبات التي خلقتها الإدارة أمام تشكيل الجمعيات الدينية.

وعبر الأهالي من جهة أخرى عن معارضتهم الشديدة للقانون الذي اتخذه الحاكم العام السابق السيد جونارjonnart، والقاضي بتقييد الملكيات الخاصة وفق القانون الفرنسي، وبعيدا عن قانون الأرض الخاص بالشريعة الإسلامية، وكان سخط الأهالي شديدا تجاه" قانون الأهالي" الذي تطبق مواده المجحفة على أي كان ولأتفه الأسباب، وقد تصل العقوبات إلى غرامات مالية قدرها 15ف أو حبس لمدة ستة أيام.

وكثرت الشكاوي من الضرائب الثقيلة التي ترتفع يوما بعد يوم، فضريبة العشر أصبحت تطبق حتى في المدن على الحدائق الخاصة، إضافة إلى الضرائب المتعددة للبلدية.

والأهالي يطالبون بإعادة فالقاضي المسلمين للفصل بين المسلمين بدل قضاه الصلح المعنيين من طرف السلطة، فالتقاضي المسلم يحكم بمقتضى نصوص الشريعة، ولا يزعجه الاستماع إلى الشهود في حين أن قاضي الصلح الفرنسي، ينزعج لأتفه الأسباب، وقد يتحول إلى تطبيق قانون الانديجينا على أية مخالفة قد ترتكب في المحكمة.

وتمثيل الأهالي في المجالس و الجمعيات هو من دون شك ضعيف في حين حصل اليهود، وأبناء الأجانب على حقهم في الاقتراع

باكتسابهم الجنسية الفرنسية، وفي المجالس البلدية لا يمكن أن يمثل الأهالي أكثر من ستة أشخاص مهما كان عدد سكان تلك المدينة.

ويضيف التقرير أن وضعية المستشارين المسلمين في المجالس البلدية هي أدنى مما كانت عليه منذ 30 سنة مضت أي قبل إصدار قانون عام 1884 حول نظام البلديات، ففي هذه الفترة كان كل المستشارين من الفرنسيين والأجانب والمسلمين يشتركون في انتخاب رئيس البلدية، أما اليوم فلم يعد مسموحا لأي مستشار مسلم" بحكم القانون " بالاشتراك في انتخاب رئيس البلدية ونوابه، وبالتالي لا تؤخذ بعين الاعتبار مطالبهم واقتراحاتهم من طرف الغالبية الأوربية في المجالس، و التي تعتبرهم أقلية لأهميته لها.

وينتقل التقرير إلى الحديث عن الأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها المسلمون في تلمسان، ويذهب في تحليله إلى القول، أن الكثير من المدن فقدت حيويتها الاقتصادية والتجارية نتيجة تحول الأسواق عنها، ومنافسة البضاعة الفرنسية التي عرضت البضاعة المحلية إلى الكساد،و الصناعة الحرفية إلى التقهقر، كما أثرت خطوط السكك الحديدية التي أنشئت حديثا على أهميته بعض المدن ومنها تلمسان،إذ أصبحت البضاعة تنقل مباشرة عبر السكك الحديدية إلى وهران و المدن الساحلية للتصدير أو للاستهلاك في تلك المناطق.

وتضمّن التقرير أيضا بعض الأسباب الخارجية التي تكون حفزت الأهالي وشجعتهم على الهجرة إلى البلاد العربية من ذلك قدوم بعض

الشخصيات المشرقية إلى تلمسان مثل محمد فريد بك، الذي نزل ضيفا على القاض(سي شعيب) وقد كتب فريد بك عن رحلته هذه سنة 1903 و1904في مقالات في صحيفة " اللواء " وانتقد بشدة السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر.

وكذلك بكتب الرسائل التي كانت تصل الاهالي من المهاجرين إلى بلاد الشام، وأيضا "إطلاعهم على ما كانت تكتب الصحف العثمانية والمصرية، والتي كانت تدخل الجزائر خفية . وعند مناقشة اللجنة للشكاوي التي طرحها الأهالي بين يديها على أمل أن تأخذها بعين الاعتبار، أبدت تأييدها لكثير من المطالب، وتكلمت عن حق الأهالي في التمتع بحياة كريمة وطالبت من الإدارة العامة بضرورة الاستعجال لإدخال إصلاحات وتغييرات على بعض القوانين التي تنظم حياة السكان المسلمين، حيث طالبت اللجنة بإحداث تغيير في مضمون قانون الغابات ليكون أكثر ملاءمة لظروف الحياة الريفية إذ تبين استحالة تطبيق قانون الغابات الفرنسي على بيئة غير البيئة الفرنسية، كما طالبت، بالتوقف الفعلي عن حجز الأرض لإقامة المستوطنات، وضرورة مراجعة قانون الضرائب، ووضعه في إطار من المساواة والعدالة، وضمان تمثيل أحسن للأهالي في المجالس البلدية، وفي اللجان المالية. كما ألحت على ضرورة ممارسة الشدة و الصرامة في اختيار الموظفين ونوابهم، وممثليهم من الأهالي ومراقبتهم باستمرار، وأبدت من جهة أخرى مطالب الأهالي الخاصة"بقانون الانديجينا"وأوضحت أن هذه

الشكاوى لا تقتصر على الأهالي تلمسان بل تشمل الجزائر من الحدود المغربيـة إلى الحـدود التونـسية، ومـن الـشمال إلى حـدود الـصحراء ...وقالـت أن مطالـب الأهـالي في هـذا الخـصوص هـي جـديرة بـالنظر والاهتمام.

ووصلت قضية الهجرة إلى مجلس النواب، حيث فسح المجال أمـامهم لإبـداء آرائهـم ومـواقفهم، وكـان ذلـك فرصـة لمناقـشة الـسياسة الفرنـسية بكاملـها في الجزائر، واختلفت الآراء وتباينـت بـين معارضـين لأي تغيير قد يمس السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر، وبـين مؤيـدين لسياسة مرنة عادلة .

وضـمن الاتجـاه الأخـير نجـد النائـب A. Ferry، الـذي طالـب في عرضـه بمجلس النـواب، بـضرورة تطبيـق سياسـة إسـلامية في الجزائـر ترضـي المسلمين الجزائريين وتبعـدهم عـن التـأثيرات الآتيـة مـن المـشرق، واستشهد بقـول N.Mrçais: " إنّ هـذا الـشعب قاسـي في صـمت لـسنين، وكان رد الفعل عند البدو الثورة بيد مسلحة وكـان عنـد الحـضر العـالمين بقوتنا، الهجرة و الابتعاد.

و عندما عرض A.Ferryلأرائه الخاصة فإنه بدأها بقول " اللورد Gromer"يقول إن هذا الاخير كتبه عن الجزائـر وضـمنه جملـة نـصائح للفرنـسيين يتبعونهـا في تـسيير شـؤون مـستعمرتهم يقـول كرومـر Gromer" ...إهتمامنا بـالجانب المـادي للشعب يمكننا أن نخلـق طبقـة مـن ذوي الفكـر المحـافظ، هـذه الطبقـة وإن لم تتمتـع بميـل كـبير لأسـيادها

الأجانب، إلا أنها على الأقل تمنع الشعب من أن يكون سهل الانجذاب إلى ناحية السياسيين الوطنيين".

ويعلّق A.Ferry على ذلك بقوله: " أن الخطر يتمثل في أن بعض المتعصبين من المتدينين والسياسيين يجدون الأذن الصاغية لنداءاتهم ضمن قاعدة شعبية شديدة الخط و الاستياء و الخطر كذلك هو أن فرنسا لم تعمل على خلق هذه الطبقة المحافظة التي يمكنها أن تكون معادية لأي تغيير جذري... ورغم أن الخطر يقتصر في الوقت الحالي على الجانب السياسي، فإنه ليس بعيدا أن يصبح بعد ذلك اجتماعيا، حتى أن Barbedette تكلم في تقريره عن بروليتاريا من الأهالي المسلمين، ويختم كلمته بقوله: انه "انه قد آن الأوان لاهتمام بالطبقة البرجوازية وتمكينها شيئا فشيئا من الاندماج في صفوفنا، فنتفادى بذلك مخاطر عديدة"[19].

وكان من ضمن ملحقات ملف تقرير باربوديت عريضة تقدم بها أهالي مدينة المدية إلى مجلس النواب الفرنسي عرضوا فيها لشكاويهم وعلى رأسها معارضتهم الكلية لقانون التجنيد الإجباري، وطلبوا إعفاءهم من هذا القانون، وأقروا أن هذا الإجراء قد فاجأهم،وأدى إلى ارتباك واضطراب كبيرين للأهالي، وأوضحوا أن هذا الرفض ليس تعصبا منهم أو مخالفة لقوانين الحكومة، وإنما لأنه يمس مباشرة بمعتقداتهم[20].

و عن الأماكن التي توجه إليها هؤلاء المهاجرون، تبين أن نسبة كبيرة اختارت الإقامة في الإسكندرية و القاهرة ومنهم من نزل بهاتين المدينتين ثم أخذ طريقه إلى دمشق أو إلى مكة والمدينة. مع العلم أن غالبية مهاجري تلمسان كانوا من ميسوري الحال، ولم يلاقوا صعوبات كبيرة في هجرتهم أو استيطانهم.

وقد أخبر القنصل العام في الإسكندرية وزارة الخارجية الفرنسية عن" وجود جماعة من حوالي 200جزائري من أهالي تلمسان متوزعين بين فنادق البلدة"[21].

وفي تقرير أخر لنيابة القنصلية الفرنسية في مرسين واضنه أن سفينة الشركة الخديوية"compagnie Khedive" حملت إلى مرسين 500 جزائري، من رجال و نساء وأطفال غالبيتهم من سكان تلمسان وضواحيها، وقد استقر بعضهم منذ أشهر في سورية، ثم قررت الحكومة العثمانية توطينهم في منطقة Anawarga في نواحي اضنه".

وفي تقرير بعث به من دمشق القنصل الفرنسي "PIAT " إلى وزارة الخارجية أخبر فيه" إن عدد الجزائريين المهاجرين إلى بلاد الشام وصل إلى 17500، وفي كل يوم تصل دمشق أعداد جديدة من جماعات بين 15و20 شخصا، وذكر أن دمشق وحدها كان يوجد بها 4000جزائري".

ومما أوردته أحدى الصحف الفرنسية "ان الجريدة الرسمية العثمانية نشرت (مؤخرا) فرمانا يقضي بمنح المسلمين المهاجرين و

الجزائريين القادمين حديثا إلى سورية في جماعات من 10 أشخاص قطعا من الأرض مع حيوانات ووسائل الفلاحة وقرضا لمساعدتهم لبدء حياة كريمة[22].

وقد اعترف الفرنسيون أن الأخبار والمعلومات التي تتضمنها رسائل المهاجرين عن وضعيتهم الحسنة ليست خاطئة بل هي صحيحة في غالبيتها، واعترف أحد القناصل انه: "..بحسب السياسة الدائمة التي يتبعها الوالي العثماني في دمشق فإن المهاجرين يلقون الحفاوة والاستقبال، وتسلم لهم الإدارة قرشين ونصف يوميا لكل فرد إلى حين تمنح لهم قطع من الأرض.. أما بعض الشخصيات، والتي يمكن أن تكون ذات فائدة دعائية فإنه يمنح لهم مقدار ما يشترون به قطيعاوآلات زراعية، كما يمنح لهم سكن[23].

ومن خلال هذا العرض يتضح لنا أن هجرة تلمسان قد نالت قسطا كبيرا من الاهتمام من طرف السلطات الاستعمارية ومن الصحافة، خلافا للهجرات السابقة التي لم تكن أقل خطورة وكثافة من هجرة تلمسان، وكانت هذه الهجرة الكثيفة بمثابة المنبه الذي أيقظ الفرنسيين، ودفعهم إلى النظر في سلبيات وإيجابيات السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر، وإذ كانت هجرة تلمسان هي آخر موجة هجرة جماعيه فإن الهجرة في شكل جماعات أقل وأفراد لم تتوقف ولن تتوقف وبعبارة أخرى فإن موجة هجرة عام 1911 كانت خاتمة موجات هجرة دامت حوالي ثمانين سنة، ولم تكن هذه الخاتمة محض صدفة أو نتيجة

حتمية للإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية، وإنما نلاحظ هذا التوقف قد تحكمت فيه عدّة ظروف خارجية لا علاقة لها بالجزائر،فالحرب التركية– الايطالية من جهة قد ولدت مخاوف كثيرة وتعطلت بسببها عدة سفن كانت تقل مهاجرين جزائريين في اتجاه بلاد الشام .في الوقت نفسه الذي كان فيه العالم الأوربي، وحتى العربي يسير بخطى بطيئة نحو تأزم عالمي تكون نتيجته أول حرب عالمية، عرفتها البشرية، وشغلت الساسة و الشعوب بما فيها الشعب الجزائري،هذا إضافة إلى أن السلطات العثمانية، ولظروفها الداخلية والخارجية الصعبة لم يعد يهمها وبشغلها كثيرا قدوم المهاجرين إلى البلاد العثمانية كما قلّ الاهتمام بالمهاجرين ونقصت الدعاية للهجرة.

الإحالات

1-Conseil général d'Oran :Rapport exorde de ……1911.
2- Conseil general d'Oran :Rapport de la …Barbedette.
3- دائرة المعارف الإسلامية المجلد السابع –درقاوي ص204.
4-Marchand (H) l'exorde du Mus .Algérienne –question …..
5- Bourdarie :L'ottomanisme et l'exorde…R. indigne 1910p556.
6- A.O.M 9H104 :Rapport Vannier.
7-Bib.NAT de paris :Annexe de Versailles L'AKbar n=° 3juillet 1910.
8- Le temps :n=° du 27 juillet 1910.
9- Bourdarie :P552 l'ottomanisme et l'exorde Algérienne
10-Ali Merad: la tincophilie dans le de bat national en Alger. RHM 1983.
11-Bourdarie (p)op cit p556.
12-La temps n=° du 27 juillet 1910.
13-exode Tlemcen: Rapport Barbedette.
14- exode Tlemcen: Rapport Barbedette.
15-Barbedette, Exode de Tlemcen
16-L'écho d'Oran: L'exode ……. de Tlemcen n=°14 oct,1911.
17-El hack n=°14Avril 1991 p104.
18-El Rachidi (……. n=°du 26 oct1911.
19- chambre des députés;1 seance du 16 dec1913.
20-petition des habitants de Médias, Médéa le 14 dec 1911 وأتبعت العريضة بـ140 إمضاءا .
21- AOM 9H 105.
22-AOM, Rapport Vannier jui 1910.
23-ibid.

الهجرة الجزائرية نحو بلاد المغاربية

- الهجرة نحو تونس :

تعود هجرة الجزائريين إلى تونس والاستقرار بها إلى عهود ما قبل الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر، إلا أن عدد هؤلاء ارتفع بعد سنة 1830 . إذ أدى الاحتلال الفرنسي التدريجي للجزائر إلى هجرة عدة عائلات جزائرية نحو تونس، كمنطقة استقرار أو عبور إلى البلاد العربية والإسلامية . مثلما حدث بعد احتلال مدينة عنابة، حيث أجبر الكثير من الجزائريين على الهجرة نحو مدينة بنزرت .وهكذا ارتبطت موجات الهجرة لهذه الأخيرة، بمدى صمود المقاومة الوطنية . فقد لوحظ أنه أمام كل فشل لهذه المقاومة، تتسع حركة الهجرة، إما خوفا من الثأر أو القمع السياسي الفرنسي بفشل أعمال المقاومة الوطنية[1]. وبعد هذا التاريخ ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في تزايد وتيرة هجرة الجزائريين لتونس والاستقرار بها . وهذا التطور أرغم السلطات الاستعمارية الفرنسية للتفكير في الإجراءات الواجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة . ومنها تطبيق قانون الحجز العقاري الذي سنه الجنرال بيجو سنة 1845، أي الاستيلاء على أملاك وعقارات كل شخص يتغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر ومن دون رخصة من السلطات الفرنسية، و اعتباره متخليا عن أرضه وفارا إلى أرض العدو، وبالتالي يجوز للسلطات الاستيلاء على أرضه من دون تعويض مادي [1]. وقد أثار هذا القانون جدلا واسعا بين ممثلي السلطات الاستعمارية في الجزائر، حول جواز تطبيقها على أولئك الذين انتقلوا إلى تونس في

السنوات التي سبقت صدور القانون، مخلفين وراءهم أملاكا وعقارات. وفي هذا السياق طلب الحاكم العام من مكتب ملكية الأراضي والحجز Bureau de la Propriété Indigène et du Séquestre أن ينظر في حالة هؤلاء المهاجرين من الناحية القانونية . اعتبر المكتب أن قانون 1845 يخص الثوار ولا ينطبق على المهاجرين الفارين سرا، ولاحظ رئيس الشؤون المدنية والمالية أن خروج الأهالي إلى تونس من دون إذن من السلطات الفرنسية، لا يمكن عده أكثر من خرق بسيط للأنظمة الإدارية، باعتبار تونس ليست عدوة لفرنسا، مما يستدعي تطبيق غرامة مالية على كل عائد لا أكثر، وأن لا تقبل عودة أي أحد إلى الجزائر من هؤلاء المهاجرين قبل دفع هذه الغرامة المالية [2]. واشهر تطبيقات هذا القانون هو مصادرة أراضي وممتلكات الأفراد الذين شاركوا في ثورات 1870 و1871، مما دفعهم للهجرة إلى تونس . وحسب بعض المؤرخين، فإن الفترة التي تلت نهاية مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1847، تشكل مرحلة هامة، من اشتداد موجات الهجرة إلى تونس، وتوجد معطيات هذه الفترة ضمن تقارير القناصل الفرنسيين في تونس . وقد ربطت هذه التقارير بين الأوضاع السياسية في الجزائر وارتفاع وتيرة الهجرة الجزائرية . والتي منها :

- إحتلال مدينة قسنطينة سنة 1837 .
- إلحاق الجزائر بفرنسا بمقتضى دستور 1848 .
- إحتلال ميزاب و ورقلة على التوالي عامي 1853و1854 .

. قانون سناتوس كونسلت الصادر عام 1865 .

- السيطرة التامة على كامل مقاطعات الجنوب بما في ذلك ورقلة عام 1872 والمزاب عام 1882[3].

زيادة على السياسة الاستعمارية وآثارها المدمرة، نذكر الدعاية الدينية التي وقفت وراءها بعض الطرق الدينية، ومنها الطريقة القادرية، والتي كانت تحرض وتشجع الناس على الهجرة ومغادرة الجزائر على أساس أن المسلم لا يمكنه العيش في بلد يحكمه غير المسلمين [3].وكذلك التسهيلات والتشجيعات التي وجدها هؤلاء المهاجرون من قبل السلطات التونسية . فعلى سبيل المثال منح الجزائريين بين عامي 1868 و 1873 قطعا زراعية في المحمدية وطبربا، مع إعفاءات ضريبية، كان قد رخصها لهم الوزير خير الدين [3]. وفي تقرير للقنصل العام الفرنسي في زيارته إلى نفزاوة عام 1855، تحدث عن الاستيطان الجزائري في قرية سحالة، يقوده الشريف بن محمد من ورقلة، والمؤلف من 900 بيت أي حوالي 5000 فرد[3].

كان الشرق الجزائري، وبسبب قربه من تونس، من أكثر المناطق التي عرفت هجرة أعداد كبيرة من العائلات الجزائرية، ثم الجنوب الجزائري من مدن مثل ورقلة و وادي السوف، ووادي ريغ و الأوراس .أما من الشمال، فإن منطقة القبائل كانت من أهم المناطق الجزائرية التي هاجر سكانها نحو البلاد العربية عامة وتونس خاصة.واشتدت هذه الهجرة بعد الإجراءات الفرنسية القاسية التي رافقت ثورة1871.

وقد عرفت موجات الهجرة نوعا من الانحسار خلال الستينات من القرن التاسع عشر، بحيث انخفض العدد، ومرجع ذلك إجراءات المراقبة التي باشرتها السلطات الاستعمارية على الحدود، وهذه الإجراءات ليست جديدة، وإنما هي تطبيق لإجراءات قديمة سنتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لتنظيم تحركات الأهالي وتنقلاتهم داخل وخارج المستعمرة . ومنها التنظيم الذي صدر في 25 ابريل 1831، ثم تبعته تنظيمات أخرى خلال أعوام 1833و 1834 و 1835 و1840 والتي اشترطت كلها جواز سفر لكل جزائري يريد عبور الحدود . في عام 1865 صدر قرار عرف بقرار Mac Mahon، اقر ان جواز السفر الممنوح من قبل السلطات الفرنسية، لا يمكن ان يكون صالحا إلا خلال سنة واحدة، أي يفقد صلاحيته بعد مرور عام واحد على صدوره . وكأن هذا القرار يشير إلى قرار سابق صدر عام 1856، أكد، أن كل فرد يغيب عن الجزائر لثلاث سنوات متتالية، فإنه يفقد كل حقوق الحماية الفرنسية [3].

ورغم كل هذه الإجراءات الهادفة بالأساس إلى عرقلة موجات الهجرة، نجدها قد قللت منها دون أن تمنعها، إذ أنها بالمقابل شجعت هجرة خفية أكثر عددا وأكثر بروزا [3].وهذا ما تؤكده الوثائق التونسية أو الفرنسية على حد سواء، ففي مذكرة موجهة إلى الأمين العام للحكومة التونسية، جاء فيها، أن عددا كبيرا من الجزائريين يتراوح بين 3000 و 4000 شخص غالبيتهم لا يملكون وثائق ولا جوازات سفر،

موجودون في العاصمة تونس، حيث يقيمون في المقاهي العمومية و الفنادق التي يملكها الجزائريون [3].

أمّا عن العدد الإجمالي للجزائريين المهاجرين في تونس، فإن الإحصائيات الفرنسية الرسمية غير دقيقة في أغلب الأحيان، باعتبار أن هجرات جماعية كبيرة عبرت الحدود والموانئ دون علم السلطات الفرنسية وأجهزة الرقابة المقامة على الحدود بين البلدين . وحسب تقرير القنصل الفرنسي في تونس، والذي أرسله لسلطات بلده في شهر أوت سنة 1876، فإن عدد هؤلاء الجزائريين كان حوالي 16600 شخص، أما الوزير التونسي فقد قدر عدد هؤلاء وفي نفس السنة ب 1500 فرد [3].ويفسر هذا العدد الكبير، بأن هناك هجرات جماعية معتبرة وعلى فترات متباعدة، تمكن أصحابها من الإفلات من قبضة السلطات الاستعمارية، وحتى هذه الأخيرة لا تعطينا معلومات وافية عن المهاجرين الذين تمكنوا من الخروج من إحدى الموانئ الجزائرية تحت ستار السفر بطريقة عادية أو لدواعي تأدية فريضة الحج، والذين استقروا بصفة نهائية بالأراضي التونسية . وينطبق هذا الأمر، على مهاجرين مقاطعة الجزائر، والذين جاؤوا برا مزودين بتراخيص حقيقية للسفر مصادق عليها من قبل السلطات الاستعمارية في الجزائر، على أساس أن عبورهم إلى الخارج غير دائم، إلا أن واقع الحال يبين أنه بين 5000 إلى 6000 شخص، استوطن تونس، ومارسوا مهنة الزراعة في شمال وغرب تونس، أو كجنود في فرق الزواف

تميّز الوجود الجزائري بتونس بعدة خصائص منها، أولا، تعدد وتعاقب الهجرات، مما أدى إلى تزايد وارتفاع عدد الجزائريين بالبلاد التونسية . ثانيا، الوضعية القانونية والمدنية المختلفة والمتفاوتة، إذا قورنت بالوجود الجزائري في بلدان أخرى . ثالثا، التنوع الاجتماعي والإثني المتنوع الذي ميز شريحة هؤلاء المهاجرين، فمنهم العرب والبربر، ومن مناطق متعددة، وهران، الجزائر، غرداية، ورقلة تلمسان، قسنطينة ...الخ . رابعا، تركز جغرافي متميز، حيث تركز العدد الأكبر بتونس العاصمة، وبنزرت ثم تأتي المناطق الحدودية بالشمال الغربي، وبالجنوب الغربي، في حين كان تواجدهم متواضعا في بقية المناطق الداخلية والساحلية بالخصوص [3]. خامسا وأخيرا، سرعة الاندماج، بفعل عوامل الجوار الجغرافي والعوامل العائلية والدينية والثقافية [+]، وكذلك دور جامع الزيتونة الذي كان يمثل عامل جذب لعدد كبير من طلبة العلم الجزائريين [++] الدين واللغة والتاريخ والجوار الجغرافي، والمأساة المشتركة، توجت تلك العلاقة حتى إلى المستوى السياسي، حيث لعبت العناصر الجزائرية دورا متميزا في النضال الوطني التونسي .

أمّا عن الأدوار التي لعبها هؤلاء المهاجرون بعد أن استقر بهم المقام بالأراضي التونسية، فإن الغالبية منهم مارست مهنة الزراعة، بعد أن ملكتهم السلطات التونسية ملكيات زراعية في العديد من المناطق التونسية . وجزء منهم انخرطوا في الجيش التونسي، وشكلوا قوة

حقيقية سميت بالزواوة، إلى جانب الجنود الأتراك، وأضحوا من القوات العسكرية الأساسية التابعة لباي تونس . وقد استعانت بهم السلطات التونسية، لأن عملية تجنيد هؤلاء لا تكلف كثيرا، زيادة على إخلاصهم ولائهم للسلطة التي جندتهم . وقد خصصت لهم حكومة الباي ثكنات خاصة لهم . واحدة من بين هذه الأخيرة منحها لهم البايات الأولين لكافأتهم عن خدماتهم، فتحولت إلى فندق يسكنون به إلى غاية اليوم سكان من أصل قبائلي والعاجزين وكبار السن بدون مأوى والطلبة المعوزين .وبعد سنة 1881 وهو تاريخ فرض الحماية الفرنسية على تونس، دخلوا في الحياة المدنية سواء في تونس أو بلدهم الجزائر، وعاد جزء منهم بعائلاتهم ضمن الجيش الفرنسي لاحتلال تونس .

وهناك من المهاجرين من انخرط في الحياة السياسية التونسية وراح يناضل بجانب إخوانه التونسيين ضد الاحتلال الفرنسي، مما حدا بالسلطات الاستعمارية الفرنسية إلى التفكير في التحرك نحو تقليص وتحجيم هذه الأدوار وكسبهم بجانبها. إما بواسطة التلويح لهم بمنحهم المواطنة الفرنسية، وإما تشديد الرقابة على تحركاتهم وعزلهم . ولما فشلت هذه الإجراءات في وضع حد للاندفاع الجزائري في تبني القضايا التونسية، التجأت الإدارة الفرنسية إلى أسلوب الإبعاد والنفي وتحديد تحركات كل من تشتبه به منهم . ومن الأحداث السياسية التونسية البارزة التي شارك فيها الجزائريون، نذكر أحداث الزلاج الشهيرة، التي انتهت بإبعاد حوالي ستون مهاجرا إلى الجزائر، بعد

أن اتهموا من طرف السلطات الفرنسية بالمشاركة في هذه الأحداث (++). وأزداد بروز الجزائريين في الحياة السياسية التونسية، بعد إقبال العديد منهم على الانخراط في الحزب الدستوري التونسي، وتسلم مناصب قيادية فيه (++).

- الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى :

رغم حالة التأزم والتوتر التي ميزت العلاقات الجزائرية . المغربية خلال العهد العثماني، إلا أن هذا الأمر لم يحول دون انتقال العديد من الجزائريين إلى المغرب الأقصى والاستقرار بها، إما للدراسة أو ممارسة التجارة. وقد ازدادت وتيرة الهجرة الجزائرية نحو المغرب بعد سقوط مدينة الجزائر سنة 1830بيد الاحتلال الفرنسي، هروبا من جرائم هذا الأخير وخوفا على شعائرهم الدينية، وكذلك لاقتناعهم أن إقامتهم في المغرب الأقصى لا تكلفهم الكثير ولن تستمر طويلا، ولا يتوانوا في العودة إلى بلادهم حالما يخرج الفرنسيون منها . إلا أن التطورات السياسية التي عرفتها الجزائر، دفعت الكثير من الجزائريين ممن اتخذ المغرب وجهة له إلى الاستقرار بها نهائيا، وخاصة أولئك القادمون من المناطق الغربية الذين تربطهم بالمغاربة صلات القرابة والنسب.

ومن المدن المغربية التي كانت أكثر استقطابا لهؤلاء الجزائريين فهي وجدة، فاس، طنجة، تطوان وكذلك الرباط وسلا .وكانت غالبية الجزائريين قد قدموا من تلمسان، معسكر، مستغانم والعاصمة.

والبليدة ووهران .وكانت أشهر العائلات الجزائرية التي توجهت للمغرب نذكر ؛ عائلة المشرفي، الموراني الأعرج، المجاوي، بو طالب . أما من القبائل، فأشهرها حميان، أولاد سيدي الشيخ، وبني عامر و غلبة .وقد حافظ المهاجرون الجزائريون في المغرب على نفس الوظائف الاقتصادية والتجارية التي كانوا يمارسونها في الجزائر، وفي هذا السياق، أسسوا تجمعات مهنية على رأس كل تجمع أمين، يتولى مهمة رعاية شؤون الطائفة لدى السلطات المخزنية المغربية، وتحسين العلاقات بينهم وبين المغاربة، وقد مكنهم هذا الأمر من الاستفادة من بعض التسهيلات والامتيازات

ففي مدينة فاس المغربية ينقسم المهاجرون الجزائريون إلى قسمين رئيسين .القسم الأول، يتشكل من مهاجري مدينة تلمسان وهم الأغلبية. أما القسم الثاني، فقد تشكل من الهاشميين، بني عامر سكان معسكر، مستغانم، وهران، العاصمة .ولما كان وضع هؤلاء ميسورا، فإنهم كانوا يرفضون أن يروا أحد التلمسانيين مسئولا عنهم، وكانوا يتنازعون معهم دائما على أساس النسب الذي كان يدعيه التلمسانيون لأنفسهم دائما .وحسب الإحصائيات فقد وجد في مدينة فاس سنة 1907 حوالي 300 عائلة من منطقة توات، يمارس أفرادها مهنة سقي المزارع عن طريق جلب الماء من المناطق البعيدة، بواسطة ما يعرف " بالقربة"، أو كعمال في تعبئة وترتيب الزيوت، أو كأفراد في فرقة الرماة، حيث وصل عددهم إلى حوالي 300 رامي .

ساهم الغزو الفرنسي للمغرب الأقصى في زيادة عدد المقيمين الجزائريين في تراب المملكة الشريفية ولهذا لم تتوان مصالح القنصلية الفرنسية بالمغرب الأقصى والمقيم العام من سنة 1907 إلى غاية 1930 في الاستعانة بالمثقفين الجزائريين الذين أصبحوا محل ثقة اكبر من طرف السلطات الفرنسية، ومن سنة 1907 إلى سنة 1912، اشتغلوا كمدراء للمدارس التابعة للسلطات الفرنسية أو كمترجمين أو أمناء ومعلمين . وقد ساهم إتقان الجزائريين الأوائل المتواجدين بالمغرب الأقصى للغتين الفرنسية والعربية، و البربرية، في استلام العديد من الوظائف لدى المصالح الفرنسية بالمغرب الأقصى. وهذا الأمر مكنهم في أن يشكلوا أداة ربط بين الفرنسيين والمغاربة. ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء عدد من المثقفين والعمال الجزائريين الذين وظفوا من قبل السلطات الفرنسية بالجزائر نفسها، والذين غادروا الجزائر سنة 1912 لتجنب التجنيد الإجباري، ودخلوا في خدمة السلطات الفرنسية بالمغرب.

و من الأمور التي يجدر الإشارة إليها أن الكثير من الجزائريين الذين وصلوا المغرب الأقصى لم يكن هدفهم الاستقرار بهذا البلد وإنما كانوا قاصدين العبور إلى بلاد الشام. وكانت الغالبية من هؤلاء تنزل في منطقة الريف المغربي أو في شمال المغرب، والكثير منهم فشل في تحقيق أمنيته، ولهذا منهم من اختار العودة إلى الجزائر، أما من فضل البقاء في المغرب، فقد وظف في مصالح القنصلية الفرنسية، وحول عدد

منهم للتعليم أو لمصالح البريد أو الشؤون الأهلية كمترجمين وأمناء . ومما عرف على هؤلاء محافظتهم على مظهرهم الخارجي على اساس أنهم فرنسيون .

ومن جهة أخرى شارك العديد من الجزائريين المقيمين بالمغرب في السنوات الممتدة من 1907 إلى غاية 1936 في عمليات التهدئة التي قامت بها فرنسا في المغرب الأقصى، والكثير منهم كانوا جنودا ضمن الجيش الفرنسي، وبعد تسريحهم من الخدمة، استقروا نهائيا بالمغرب كمخزنيين أو شواش في الدرك المغربي، وغالبيتهم تزوج بمغربيات، وبموجب قانون 10 أوت 1927، تمتع أبناؤهم بالجنسية الفرنسية .

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين الجزائريين

عمل القناصل الفرنسيون على الدوام في اتجاه التعرف أكثر على وضعية المهاجرين، وكيفية استقرارهم واختلاطهم مع الأهالي، وتعدّدت التقارير القنصلية بهذا الشأن. ولكنها لم تكن عامة وشاملة ، إذ أن الكثير من المهاجرين رفضوا أن تكون لهم أية علاقة أو اتصال بالقنصليات الفرنسية ، وفضلوا من أول إقامتهم إعلان تبعيتهم للدولة العثمانية مثلما حصل مع جماعة أحمد الطيب بن سالم ، وغيرهم كثير من العلماء والوجهاء من العائلات الكبرى على مر سنوات الهجرة .

ويفيدنا أحد السجلات الذي وضعته القنصلية الفرنسية في دمشق عام 1892 في إعطائنا معلومات وافية عن مستوطنة دمشق حيث تم تسجيل 317 رب عائلة ، ويتبع كل اسم معلومات عن صاحبه منها تاريخ القدوم إلى دمشق ، وتاريخ أول تسجيل له في القنصلية الفرنسية ، ومكان الولادة والحالة العائلية ، والمهنة ، ولعل الذين كانوا يبادرون إلى تسجيل أنفسهم في القنصليات ، خاصة في القنصلية الفرنسية بيروت ، كانوا من الذين هاجروا فرادى ، وبجوازات سفر فرنسية ، ولم يرتبطوا بجماعات كبيرة ، في حين أن هذه الجماعات كانت ملتزمة بعداواتها للفرنسيين ، الذين قاتلوهم واستولوا على ممتلكاتهم ثم أراضيهم .

وكانت الصناعات الحرفية هي وسيلة عيش المهاجرين الجزائريين في دمشق ، وغالبيتهم كانوا يشتغلون في الصناعات النسيجية ، وقد تحول " باب السويقة " إلى شبه مصنع للغزل ، تنسج فيه كل أنواع

المنسوجات ، وخصوصا " القطنية . وتخصص البعض الآخر في صناعة الخبز . أما من ليست له حرفة ، فكان يلتحق بالجيش العثماني ويشكلون أحيانا فرقا خاصة ، ففي دمشق كانت هناك سرية كاملة من الخيالة مشكلة من الجزائريين ضمن الجيش العثماني ، مؤلفة من 70 قبائليا [1] .

وحسب ما ورد في السجل ، فإن عدد النساجين كان 95 نساجا أي غالبية الحرفيين ، إضافة الى حرف أخرى يذكرها السجل ومنها : الإسكافة والنجارة ، وهناك من تجار التبغ و 5 من البائعين المتجولين و8 حراس و5 مشايخ أي مدرسين . أما التجار فكان عددهم حسب السجل 7 ونجهل نوعية وأهمية تجارتهم [2].

وإذا تسألنا هل حافظ المستوطنون الجزائريون في دمشق وفي غيرها من المدن العربية التي قصدوها واستوطنوها على تلاحمهم وعاداتهم ولهجتهم ؟ نجد أنفسنا غير قادرين على تقديم إجابة جازمة لمثل هذا السؤال ، خاصة وأن تقارير القنصليات الفرنسية تضاربت حول هذا الموضوع فمن القناصل من يقول أن الجزائريين اكتسبوا لغة ولباس وعادات الدمشقيين ، وبقية أهل بلاد الشام ، ومنهم من يعارض ذلك ، ويقول أن المجموعات الجزائرية انفردت عن الأهالي ، بدليل إقامة غالبيتها في حي واحد في دمشق هو حي السويقة ، وإقامة المزارعين منهم في قري خاصة بهم ، أصبحت مع مرور الأيام مستوطنات جزائرية بحتة مثل قرى ديشوم ، عموقه ، وحسينية في فلسطين ، ونولة

في ضواحي دمشق ، ولكن رغم هذه التناقضات هناك من العوامل ما يسمح لنا باستخلاص نتائج أكثر صحة عن التجمعات الجزائرية في بلاد الشام وبقية البلاد العربية والإسلامية .

كان وجود الأمير عبد القادر بين المهاجرين الجزائريين باعتراف القناصل الفرنسيين من أهم العوامل التي ساعدت على تماسك الجزائريين وتلاحمهم ، ولم يكن تأثير الأمير عبد القادر يقتصر على دمشق فقط بل امتد إلى المستوطنات الجزائرية في جميع مناطق بلاد الشام ، وكان مرجعا لكل النزاعات التي تخص هؤلاء المهاجرين سواء بين بعضهم البعض ، أو بينهم وبين أهالي البلاد التي يقيمون فيها ، وحتى بينهم وبين السلطات العثمانية ، كما كان يقصده أهالي دمشق للنظر في نزاعاتهم .

وكدليل على تلاحم الجزائريين في حياة الأمير عبد القادر ، ما حدث بعد وفاته من ضغط مارسته عليهم السلطات العثمانية لإجبارهم على تقييد أنفسهم في سجلات النفوس العثمانية ، وهذه السلطات كانت تعمل على إخضاع مجموعة تعد - حسب أقوال القناصل - من أكثر أهل البلد شغبا وصعوبة في إدارتها . فذكرى تدخلهم في حوادث 1860 مازالت ماثلة في الأذهان . اعترفت هذه السلطات في نفس الوقت بمدى قوتهم وبسالتهم في القتال إلى درجة فكرت معها بعد وفاة الأمير عبدا لقادر سنة 1883 ، أن تؤلف من بعضهم فرقة شرطة جزائرية [3].

و إذا بقي هذا التلاحم سائدا بين أفراد المهاجرين الأوائل ، فإن الجيل المولود في بلاد الشام ، لا مفر له من التأثر بالوسط الجديد الذي يعيش فيه . ورغم ذلك حافظ الجزائريون على التزاوج فيما بينهم ، مما زاد في تماسكهم ، واستمرارهم على عاداتهم وتقاليدهم . وعن هذه النقطة بالذات ، يبين لنا السجل السالف الذكر ، أن من بين 158 جزائريا تزوجوا في دمشق ، نجد 112 منهم تزوجوا جزائريات و46 تزوجوا دمشقيات ، كما لم يمانع بعضهم وخصوصا الميسورين منهم عن تزويج بناتهم للأتراك والدمشقيين . ويدلنا السجل من جهة أخرى أنّ 75 من الجزائريين كانت لهم ملكيات دورهم .

ومن هؤلاء الجزائريين من استقر برأس مال صغير ، ومنهم من كانت لهم أملاك منحتها لهم الحكومة العثمانية ، أعادوا بيعها واشتروا في دمشق أو ضواحيها ، ومنهم من حصلوا على منح ورواتب من الحكومة العثمانية . ومن العائلات الميسورة التي هاجرت إلى دمشق نجد عائلة المرابط التي كانت هجرتها سنة 1863 ، وكانت مؤلفة من الوالد عبد الرحمن المرابط وأبناءه الثلاث يوسف وحميدة و يحيى ونساء وأطفال ، كانوا يقيمون في مدينة الجزائر ، وكان للسيد عبد الرحمان المرابط اتصالات بالأمير عبد القادر الجزائري ، وقد دعاه هذا الأخير للهجرة إلى دمشق [4] .

حملت عائلة المرابط معها أموالا من الجزائر ، فاشترت دورا في دمشق في أحياء القنوات والعمارة ، وأراضــي زراعية في ضواحي

دمشق ، واشتغلوا بالزراعة والتجارة ، وكان الابن البكر يوسف من اللاكين ووجهاء البلد ، كما اشتغل أقرباء لهم ومن نفس العائلة ، كانوا قد هاجروا الى دمشق ، في صناعة الآغاباني والمتاجرة فيه ، وكثيرا ما حملتهم تجارتهم للسفر الى فرنسا والجزائر . وعائلة المرابط اندمجت كلية في المجتمع الدمشقي وتصاهرت مع الأتراك والدمشقيين ، وأبقوا من جهة أخرى على علاقات طيبة مع السلطات المحلية والقنصلية الفرنسية ، وسلكوا موقف الحياد في الخلافات القانونية والسياسية التي قامت بين الدولة العثمانية والدولة الفرنسية بشأن الوضعية القانونية للمهاجرين وذلك بخلاف عائلة الأمير عبد القادر [5].

كما اهتموا بإخوانهم المهاجرين ، فكانت الزكاة والمعونات توجه دوما إلى حي السويقة وزاوية المغاربة التي كانت تأوي الفقراء من المغاربة السبيل ، والزاوية كانت مؤلفة من حوالي 400 غرفة[6] ولقي المهاجرون العون والمساعدة من الأمير عبد القادر وأنجاله ، فكانوا يشترون الأراضي في حوران وفلسطين ويقطنون فيها المهاجرين ويمنحونهم سندات التمليك ، كما لعبت عائلة الأمير عبد القادر دورا كبيرا في الدعاية للهجرة و الدفاع عن المهاجرين ، وتحريضهم لإعلان تبعيتهم للدولة العثمانية . وكثيرا ما كانوا يستقبلون المهاجرين في ميناء بيروت أو في محطة دمشق .

ولم يكن المهاجرون الجزائريون بحاجة للاتصال بالسلطات المدنية أو القضائية ، فكل معاملاتهم من زواج وطلاق وإرث وشراء وبيع

كانت تتم برعاية الأمير عبد القادر ، وقد عين الأمير لذلك الشيخ محمد بن عبد الله الخالدي المالكي الجزائري ، ليتولى مهمة الإفتاء والفصل في القضايا التي تخص الجزائريين .

والذي لاحظناه من خلال تصفحنا للدفاتر الخاصة بمحكمة الباب ، والتي كانت مقر قاضي قضاة هو تعدد الشكاوي المرفوعة من بعض الجزائريين ضد أمين بيت المال بدمشق لوضع يده على مخصصات ومعاشات بعض الجزائريين المتوفين خاصة ممن كانوا يشتغلون في وظائف حكومية مثل الجندرمة . وكانت هذه المخصصات تتراوح بين 400 و 600 قرش [7]. وقد سجل أفراد عائلة المرابط أغلب معاملاتهم من بيع وشراء وتوكيل وغيرها في محكمة الباب .

هذا عن المهاجرين في دمشق ، أما أولئك الذين استوطنوا في ضواحي دمشق، فقد احترفوا الزراعة في منطقة سهلية تبعد بمسيرة يومين عن دمشق تدعى وادي سسبو ، وهذا السهل خصب جدا ، وآهل بالسكان ، وكثرة القرى فيه و إكتظاظها ، تجعل الناظر إليه يظنه مدينة كبيرة [8] .

ويبقى التجمع الأكثر أهمية بعد تجمع دمشق ، تجمع صفد بفلسطين ، وأكبر قرية في هذا التجمع هي قرية " ديشوم" التي يتمتع أهلها بنوع من الرفاهية وبسط في العيش ، والأرض لمن يخدمها والضريبة ليست ثقيلة على المزارعين ، وبشكل عام فقد وجد في فلسطين مجموعتان من المستوطنات الجزائرية إحداهما في الشمال

الشرقي ، من صفد حتى بحيرة حولة ، وهي تنتمي إلى قضاء صفد. والمجموعة الثانية ، تقع بين بحيرة طبرية ، وقمة طابور ، وهي تنتمي إلى قضاء طبرية ، و القضاءان تابعان للواء عكا ، وعرفت المجموعة الأولى باسم خيط KHEIT والثانية باسم شفا CHEFFA ، وتكون مزارع شبعة اللبنانية .والمجموعة الأولى أكثر تقدما من المجموعة الثانية ، حيث كان استقرار المهاجرين بها قبل قدوم الأمير عبد القادر الجزائري ، اي انها ظهرت مع جماعة أحمد الطيب بن سالم

أمّا المجموعة الثانية ، فقد ظهرت كاملة ، حسب الأمير هاشم إبن الأمير عبد القادر ، بين سنة 1868 و 1869، عندما قام شيخ من قبيلة هنادي من منطقة طبرية بتمرد ، دكرت على أثره غالبية قرى المنطقة فالتمس بعض الجزائريين من الأمير المساعدة ليشيد قرى جديدة وجاءهم الأمير بموافقة السلطات العثمانية ، لتشييد 5 قرى جديدة وادى المصاريف اللازمة عنهم ، ورغم خصوبة الأرض في هذه المستوطنات الأخيرة ، لم يتمكن المهاجرون من زراعتها كلها واستغلالها الاستغلال الأحسن ، وذلك لقلة مواردهم ، فكانت غالبية المستوطنات بشهادة القنصل الفرنسي سافوي SAVOYE فقيرة باستثناء " ديشوم" ، و كل هذه القرى كانت تحت الحماية المباشرة للأمير ولم يكن للقناصل أي تدخل فيها[9].

أمّا باقي المستوطنات ، فلم تكن بالكثافة التي تميزت بها المستوطنات السابقة الذكر وجاء في تقرير وضع سنة 1888 ، انه

يوجد ببيروت 67 رب عائلة و26 في حيفا ، و24 في اللاذقية و13 في صيدا . وارتفع هذا العدد ليصل سنة 1913، (273شخصا) منهم 100 رجل وامرأة و123 طفلا ، وهذه الأرقام وجدت في سجلات القنصلية الفرنسية العامة بإسطنبول [10]. اما في هذه الأخيرة ، فقد وجد بها سنة 1895 حوالي 188شخصا بين رجال ونساء وأطفال . مع الملاحظة ان هذه الأرقام لا تمثل كل الجزائريين الموجودين بهذه المدينة ، لأن الكثيرمنهم إمتنع عن تسجيل نفسه في القنصلية الفرنسية ، وفي هذا السياق اشتهر حي * تحتي كالي TAHTE KALE ، بانه حي يقطنه الجزائريون والتونسيون .

الاحالات

1- عبد الحميد حاجيات: مساهمة المغرب العربي في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. مجلة دراسات تاريخية، عدد 27، 1982، ص36.

2- صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الأنجلو- المصرية.1980، ص 10.

3- صلاح الدين المنجد: المشرق في نظر المغاربة والأندلسيين في القرون الوسطى، دار الكتاب الجديد، بيروت 1963، ص ص.20- 21.

4- لمزيد من الإطلاع، أنظر، عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، بوعلام صاحي: الحياة الثقافية في المغرب في ظل الدويلات الأولى، رسالة ماجستير، دمشق، 1988، ص 88.

5- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958، ص 631.

6- المرجع نفسه: ص 288. ونشأت القاهرة نشأة مغربية بأمر من المعز لدين الله الفاطمي 975/952م واقيم مسجد جامع هو الجامع الأزهر الذي تم افتتاحه للصلاة يوم الجمعة 7 رمضان 361هـ/972م ولما بدات حلقات الدرس في هذا المسجد الجامع كان الهدف منها تدريس المذهب الشيعي، وكان ذلك على يد علماء بني نعمان الذين كانوا يعدون من اكابر علماء الشيعة المغاربة للتوسع أنظر، عبد الرحيم عبد الرحمان... ص97.

7- المرجع نفسه، ص 308.

8- المرجع نفسه، ص ص 622- 623.

9- علي أحمد: رجال الإدارة والسياسة والجيش من الأندلسيين والمغاربة في مصر، دراسات تاريخية، جامعة دمشق، سبتمبر 1987، ص 193.

10- المرجع نفسه، ص 196.

الجزائريون وحركة التحرّر القومي العربي

- الجزائريون وحركة التحرر القومي العربي :

ما يثير الاهتمام في حياة الجزائريين في المشرق العربي هو مشاركتهم في كل معارك حركة التحرر القومي العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين سواء كانت معارك فكرية أو سياسية أو عسكرية فنحن نجد أولاد الأمير عبد القادر وأحفاده قد تواز عوا على خريطة هذا الكفاح فابنه عبد المالك مثلا يذهب إلى المغرب[1] ويقاتل ضد الاحتلال الأسباني والفرنسي على حد سواء أما ابنه علي فيذهب إلى ليبيا ويقود الجهاد العسكري ضد الايطاليين[2].

وأمّا حفيده خالد فيعود إلى الجزائر ليؤسس الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة ويقود الكفاح ضد فرنسا[3] ،وأما ابنه عمر فتشنقه تركيا عام 1915 ، لأنه كان من القيادات العربية التي تجهز للثورة على تركيا وتم إعدامها بالجملة[4]، وحفيده الأمير عز الدين يقود الثورة السورية الكبرى في منطقة دمشق ضد الاحتلال الفرنسي [5].

وتظل هذه المشاركة مستمرة حتى اليوم ، حيث شارك الجزائريون في كل معارك الكفاح ضد الاستعمار الأوروبي فرنسا وبريطانيا وضد الحركة الصهيونية ، فقد شاركوا في الكفاح ضد فرنسا في سوريا وضد بريطانيا والحركة الصهيونية في فلسطين وقدموا العديد من القيادات الاستشهادية في الثورات الفلسطينية[6] المتعاقبة قبل عام 1948 ، ثم كانوا أول المؤسسين في حركة المقاومة الفلسطينية بعد ذلك العام ولا يزال دورهم النضالي قائما حتى الآن[7]. و يحسب للجزائر

يبن أنهم أول من أسس حزبا سياسيا في التاريخ يحمل اسم عربي، وذلك هو جمعية الإخاء العربي العثماني التي أسسها الأمير محي الدين بن عبد القادر في دمشق عام 1908 بعيد صدور الدستور العثماني الذي سمح بالأحزاب والجمعيات السياسية[8].

- موقفهم من الجزائر :

يجب أن نذكر هنا بكثير من الثقة أن الجزائريين في المشرق العربي لم ينسوا وطنهم الجزائر لحظة واحدة ، فقد رفعوا القضية الجزائرية وقضية بلدان المغرب العربي عموما في المشرق العربي فأسسوا جمعية لمساندة كفاح ثورة المقراني 1871 لمدها بالسلاح والأموال[9] بل أن الأمير محي الدين[10] ومعه مجموعة منهم التحقوا سرا بثورة المقراني 1871 .وفي مطلع القرن العشرين بدءوا بتأسيس جمعيات خاصة بالمغرب العربي مثل جمعية مجاهدي شمال افريقيا وجمعية مهاجري شمال أفريقيا وأصدروا جريدة المهاجر وهي أول جريدة طالبت باستقلال الجزائر كما تبين أعدادها الأولى وقد صدرت الجريدة في عام 1913بدمشق وأدارها سعيد بن علي بن عبد القادر وراس تحريرها التهامي شطة الأغواطي و يجدر بالذكر هنا أن المهاجرين الجزائريين كانت لهم نشاطات صحفية واسعة في المنطقة خاصة في النصف الأول من القرن العشرين[11] .

وفي الأربعينات أسّسوا عدة جمعيات لمساندة الكفاح في الجزائر والمغرب العربي مثل جمعية الدفاع عن أفريقيا العربية وجمعية تحرير

المغرب العربي التي كانت امتدادا لجمعية تحرير المغرب العربي في مصر، وقد قامت هذه الجمعيات بنشاط إعلا مي وسياسي واجتماعي واسع لصالح القضية الجزائرية وقضية تحرير المغرب العربي كله وكانوا يتحركون محليا وعربيا ودوليا ويطرحون قضية تحرير الجزائر من الإستعمار الفرنسي كما تبين الوثائق الكثيرة لهذه الجمعيات السياسية [12] .

ومع انطلاقة الثورة الجزائرية أسسوا دار الجزائر التي احتضنت ممثلي جبهة التحرير الوطني في المنطقة وعلى رأسهم السيد عبد الحميد مهري ، وقد كانت دار الجزائر هي الذراع السياسي والإعلامي والاجتماعي للجبهة في المنطقة[13] ، خاصة وأن رئيس الجمعية كان محمد المبارك نائب دمشق في البرلمان السوري والذي كان ينسق مع مهري في طرح القضية الجزائرية على البرلمانيين السوريين . وقد ظلت الجمعية تعمل حتى تم نقل رفات الأمير عبد القادر الجزائري من دمشق إلى الجزائر وكانت من بين الدين شاركوا في عملية النقل عام1966 .

- أدوارهم السياسية:

لعب الجزائريون أدوارا سياسية بالغة الأهمية في حياة المشرق العربي عموما وبلاد الشام على وجه الخصوص ويمكن القول أن هذا الدور بدأ عام 1860متمثلا بحماية الأمير عبد القادر للنصارى في الفتنة الطائفية المعروفة ، وقد وقعت الفتنة بن الدروز والموارنة والدروز

كما تعرفهم الموسوعة السياسية طائفة دينية من سكان سورية ولبنان يدعون أنفسهم بالموحدين وفي الأصل كانوا فرقة إسلامية إسماعيلية فاطمية ت/ن بإقامة الحاكم بأمر الله الفاطمي حافظوا على عاداتهم وعقائدهم ويختلف مذهبهم من الناحية الفقهية مع باقي المذاهب الإسلامية في أمور متعددة وهم محاربون أشداء قاتلوا العثمانيين والفرنسيين في القرن التاسع عشر ويوجد منهم حوالي 85000نسمة في لبنان و 89000نسمة في سورية و18000 نسمة في فلسطين[14].

وأما الموارنة فتعرفهم الموسوعة السياسية بأنهم طائفة مسيحية شرقية تابعة لكنيسة روما الكاثوليكية أسسها راهب سوري يدعى مارون ومنه أخذوا اسمهم و مركزهم الرئيسي في لبنان يبلغ عددهم حوالي400000نسمة ويتفرق الباقون في ديار الهجرة الأمريكية وسوريا وفلسطين [15]. وفي إطار التدخلات الأوروبية في الدولة العثمانية وادعاء حماية هذه الأقليات ا دعت فرنسا حمايتها للموارنة وادعت بريطانيا حمايتها للدروز . ولما كانت هذه الدول تخطط للاستيلاء على المشرق العربي أوعزت كل دولة إلى مجموعتها بالتعدي على الأخرى لإشعال نار الفتنة وإيجاد مبررات التدخل. وبالرغم من أن هذا المخطط كان بمجمله ضد الخلافة الإسلامية العثمانية ،إلا أن بعض الجهات في عاصمة الخلافة استانبول من الطورانيين كانت ضالعة في المخطط خدمة لمصالح كل من فرنسا وبريطانيا في المنطقة ،وقد أحس الأمير بان ما وقع بين الدروز والموارنة في جبل لبنان سيمتد إلى دمشق باعتبارها

عاصمة ولاية الشام الشريف ،وبالتالي إعطاء المبرر لاحتلال الشام من طرف هذه الدول الكبرى وعلى ذلك فانه نبه والي دمشق والمسئولين العثمانيين في الولاية من مغبة ما يجري في لبنان وأ رسل رسائله الخطية إلى الدروز في سورية يحذرهم من الانزلاق وقال لهم بوضوح إن ذلك يعني ضياع بلادكم وقد طلب الأمير من والي دمشق انه في حال وقوع الفتنة يوكل إليه أمر إخمادها ، ولكنه حين وقعت يوم10/ 1860/7أرسل إلى الأمير من يطلب منه عدم التدخل،لكن الأمير رفض ذلك وأعلن انه سيحمي النصارى في منزله ، وبالفعل هربت النصارى من بيوتها في مختلف أحياء دمشق المسيحية وخاصة باب توما إلى منزله وقد امتشق الجزائريون الذين كانوا معه أسلحتهم ،قاموا بنقل النصارى إلى بيت الأمير في حي العمارة وإلى قلعة دمشق ومنعوا الدروز والأكراد من الاقتراب من النصارى ،وأيده في ذلك عدد كبير من علماء المسلمين السنة مثل عبد الرزاق البيطار ،ولكن علماء مسلمين من العنصر غير العربي مثل ميرزا وغيره كانوا جزءا من الفتنة ،إلا أن الأمير وجماعته بحمايتهم النصارى وضعوا كل الدول المتصارعة على الشام تحت الأمر الواقع ،وأحست تركيا العثمانية بأن الأمير عبد القادر المحبوب جدا من طرف أهل الشام ،يسحب البساط من تحت اقدامها وسيخرج من هذه المعركة ملكا على الشام وستسنده الدول الكبرى ، فغيرت موقفها وعزلت واليها وار سلت واليا جديدا ليحل المشكلة ، وفي أثناء الفتنة كان قائد الجيش الفرنسي في رياق بلبنان

الجنرال بوفور الذي زودته فرنسا بعشرة الاف جندي ، قد أرسل تحذيرا انه سيدخل دمشق بدعوى إخماد الفتة ، فذهب إليه الأمير عبد القادر ليلا وا لتقاه في بلدة قب الياس وحذره بان د خول فرنسا دمشق يعني انتهاء الاتفاق بينه وبينها وسيعلن الجهاد عليها، فتراجع الجنرال بوفور أمام تهديدات رجل دوخ سبعة عشر جنرالا فرنسيا في الجزائر ، ولاتزال المصادر الفرنسية تتكتم على دور فرنسا في إشعال هذه الفتنة وتتكتم على تفاصيل المقابلة التي جر ت بين بوفور والأمير. غيران النتيجة كانت مخيبة لآ مال بريطانيا وفرنسا وتركيا على حد سواء فقد حافظ الشام على تماسكه وتأجل الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث ظهر التنافس البريطاني الفرنسي لاحتلال المنطقة .

وتظهر قراءة تفاصيل هذه الفتنة مدى معرفة الأمير بحقائق السياسة حوله ، وحصافته ورجاحة عقله ، فبعد أن افشل الأمير الفتنة تغير الموقف التركي من مساند لبعض الأطراف التي أشعلتها إلى إظهار عدم الرضا على اندلاعها ، فنفذت أحكام الإعدام باللذين أشعلوها بمن فيهم واليها وسجنت ونفت إلى جزيرة قبرص كل من اتهمتهم بإشعالها وهم في غالبهم الأعم من المسلمين غير العرب من ذوي الأصول التركية أو الفارسية وقليل من العرب ، وبعد أن هدأت الفتنة احبت تركيا أن تنقلب على الأمير نفسه فطلبت إليه أن يسلم سلاحه وسلاح الجزائريين الذين حوله ،فرفض وطلب من الوالي أن

يثبت له بأنه وجماعته أساؤوا استخدام هذا السلاح حتى يسحب منه، ولما عجز الوالي فؤاد باشا عن كسر شوكة الأمير بسرعة ،تم عزله من طرف الأستانة التي عادت لاسترضاء الأمير فطلب أن يزور الخليفة وأن يطلق سراح أولئك المساجين والمنفيين الذين ألصقت بهم الحكومة التركية التهمة بينما هي التي حرضتهم كما حرضت فرنسا النصارى وحرضت بريطانيا الدروز فاستجابت الأستانة لطلباته .

ومنذ تلك الحادثة أصبح الأمير عبد القادر الملك الفعلي غير المتوج على العرب ،فقد التفوا حوله جميعا من نصارى ومسلمين سنة ومسلمين شيعة ولم يعد أحد يستطيع تجاوزه في القرارات الكبرى .ولم يصب الحرج الدولة العثمانية وحدها بل أن الدول الكبرى جميعا بما فيها فرنسا وبريطانيا اللتان كانتا تدعيان حماية هذه الطائفة أو تلك أحرجتا بظهور الرجل الذي يحمي الجميع ويلتف حوله الجميع ،ويسحب البساط من تحت أقدامهما ويعطل خططهما في احتلال المنطقة فقدمت له الهدايا ، حيث وصلته هدايا واحترامات ورسائل من جميع ملوك الأرض بما فيهم إمبراطور الصين والشيخ شامل رئيس الثوار الشيشان ضد روسيا في ذلك الوقت ، بل ومن قيصر روسيا وملكة بريطانيا .

وقد أفضت هذه الفتنة بالنسبة للأمير إلى نتيجتين أولاهما انه اصبح فعلا ملك العرب غير المتوج فكان أن بايعه المسلمون والنصارى مرتين في كل من صيدا ودمشق ليؤلف بهم مملكة عربية مستقلة (16)

وكان ذلك في عام1872 .وأما ثانيهما فإن من الجمعيات التي راسلته أو تشكره على ما قام به الجمعية الماسونية ، فأجابها على رسالة مودتها برسالة مودة ومجاملة ، فاتخذ البعض ذلك دليلا على أن الأمير عبد القادر دخل الماسونية ،ومن هؤلاء الباحث التونسي ا لتميمي الذي سلمه احد الفرنسيين تلك الرسالة ، بينما لم تكن الماسونية قد عرفت في الشرق ولم يسجل للأمير أي نشاط لصالحها ، وحين عرفت هذه الجمعية بعد وفاته بسنوات عرفت كجمعية ثقافية إنسانية. انضم إليها كثير من المتنورين في المشرق العربي ، ولم تكشف الطبيعة السياسية السرية لهذه الجمعيات إلا عام 1954 حين قام جمال عبد الناصر بإلغاء الجمعية بمختلف أنواعها السياسية وغير السياسية واشترط في القانون الجديد أن يكون عمل الجمعيات علنيا ،فلم توافق الجمعية الماسونية فانكشف أمرها السياسي السري ، ومع ذلك يحاول البعض تشويه سمعة الأمير عبد القادر وإلصاق تهمة الماسونية به. لقد كتب عدد من شهود العيان من نصارى ودروز ومسلمين وقائع هذه الفتنة مثل مشاقة والبيطار والعقيقي وكلهم أشاد بالأمير ودوره باستثناء ميرزا رغم أن الأمير عبد القادر كان يرسل له لوالده المصروف وهما في السجن الذي أودعتهما فيه السلطة العثمانية وهم من رجالاتها .فقد كان ميرزا ا لأب نقيب الأشراف[17] .

- قيادة الحركة القومية العربية :

في إطار دورهم السياسي قاد الجزائريون في المشرق العربي الحركة القومية العربية ، وربما كان لهم الفضل في تعديلها لتكون مقبولة من المسلمين ،فمن المعروف أن هده الفكرة في شكلها المعاصر بدأت على يد جمعيات ثقافية في الشام وخصوصا في لبنان وكان الكثير من أعضاء هذه الجمعيات من النصارى ، مما أعطى الفرصة لفرنسا لمحاولة استيعاب هذه الحركة الفكرية السياسية الناشئة الإدعاء بأن ا لفكرة فكرتها والرجال رجالها ، وهذا منح الأتراك ورقة للقول بان القومية العربية فكرة نصرانية أوروبية هدفها القضاء على الإسلام ، لذلك فإن عددا معتبرا من علماء المسلمين السنة والشيعة والدروز وقفوا موقفا حذرا من الفكرة ،إ لى أن ظهر الأمير عبد القادر ورجاله العلماء من أمثال الشيخ المهدي السكلاوي ، ومحمدالصالح السمعوني ن والخروبي القلعي ،ومحمد بن عبد الله الخالدي وكانوا جميعا يلقون الدروس في المسجد الأموي أو في لمدرسة الجقمقية أو مسجد العنابة أو دار الحديث التي اشتراها الأمير من مالكها الذي أراد بيعها وتحويلها إلى حانة فأعادها إلى ما كانت عليه مدرسة للحديث الشريف[18]. وكان رواد هذه الحلقات في جلهم من علماء دمشق الذين عرفوا في الأمير عبد القادر ورجاله شخصيات عربية إسلامية مجاهدة لا يرقى شك إلى عروبتها وإ سلامها وجهادها ، فأخذ ت فكرة العروبة تدخل عن طريق هؤلاء العلماء ومعظمهم أمازيغ ، لكن

أحدا في ذلك الوقت لم يكن يقول أن الأمازيغ ليسوا عربا ، وانتقلت قيادة الفكرة القومية العربية رسميا من لبنان إلى دمشق عام 1872 حين عقد وجهاء القومية العربية من مسلمين سنة وشيعة ونصارى موارنة مؤتمرا في صيدا قرروا قيه مبايعة الأمير عبد القادر ملكا على العرب ويقودهم في حركة استقلال عن السلطنة العثمانية ،وانتقلوا إلى دمشق والتقوا بالأمير في قصره بضاحية دمر قرب دمشق ، وبايعوه ملكا عليهم وقبل الأمير البيعة لكنه طلب منهم التريث حتى تنجلي حرب القرم التي بين فرنسا وألمانيا وتشترك فيها تركيا ،كما اقترح أن يكون الأمر بالتدريج فيبدأ على طريقة النمسا والمجر مملكة بتاجين وقد تسلم الأمير عبد القادر رسائل من محمد الأمين الزعيم الشيعي المعروف بلبنان باعتباره ملكا وإماما على العرب ،فتفطن سعاة البريد إلى ذلك وبدأت الحكومة التركية تشك في الأمير ، وزادت هذه الشكوك حين تسلم الأمير رسائل من الزعيم الماروني **يوسف كرم** يوضح فيها تصوراته عن الفيدرالية و الكونفدرالية .

وبعد وفاة الأمير ظهر تلميذه الشيخ طاهر الجزائري وهو ابن محمد الصالح السمعوني ، وأخذ الشيخ طاهر الجزائري على عاتقه نشر اللغة العربية ومقاومة سياسة التتريك ،واستغل فرصة وجود مدحت باشا[19] واليا على دمشق، وهو من رجال الدولة المؤمنين بالتعليم ،فافتتح الشيخ طاهر في مدة قياسية عددا من المدارس كان في طليعتها تلك المسماة مدرسة عنبر والتي كان الكثير من أساتذتها من

الجزائريين ومن هذه المدرسة تخرج الرعيل الأول من حركة القومية العربية التي انضمت إلى حلقة الشيخ طاهر في الجمعية السرية التي اسسها باسم **جمعية النهضة العربية** ،وكانت تضم النصارى والمسلمين لا فرق ، ومن أعضاء هذه الجمعية تألفت **جمعية العربية** الفتاة التي انضم غليها فيصل بن الحسين وأعلنت الثورة العربية ضد الأتراك[20].

وممّا يجدر ذكره أن مدرسة عنبر هذه خرجت معظم المثقفين العرب الذين أثروا الحياة السياسية العربية حتى منتصف سبعينات القرن العشرين ومنهم السياسي **ميشيل عفلق** الذي أسس حزب البعث العربي ، ومنهم الشاعر الفلسطيني عبد الكريم الكرمي ، أحد رواد الشعر القومي العربي ، ومنهم جميل صليبا أحد كبار رجال المسرح في المنطقة ، وعدد كبير من الكتاب والأدباء والساسة القوميين . وكان من المدرسين الجزائريين في هذه المدرسة القومية **عبد القادر المبارك** و محمد علي والشيخ البشير الإبراهيمي وجودت الهاشمي الينيوي الذي درس في هذه المدرسة ثم درس فيها بعد عودته من فرنسا و أدارها ،وبعد وفاته أطلق اسمه عليها ولا تزال ثانوية جودت الهاشمي تحمل اسمه حتى كتابة هذه السطور .

ومما يجدر ذكره أن طلبة هذه المدرسة امتد العمر ببعضهم لمعايشة الثورة الجزائرية ، فأبدعوا في تأييدها إبداعا كبيرا مثل ميشيل عفلق الذي سخر حزبه حزب البعث العربي الاشتراكي لصالح الثورة

الجزائرية ، بل قدر لبعضهم أن يعيش حتى استقلال الجزائر فيزورها ويكتب عن أساتذته الجزائريين ودورهم في تكوينه الثقافي ومن هؤلاء ظافر القاسمي الذي كتب في الصحف الجزائرية نفسها في مطلع الاستقلال عن دور الجزائريين في تكوينه الثقافي[21] ، كما نشر بعض الكتب حول ذلك .ومن تلاميذ الجزائريين الشيخ سليم العطار الذي تتلمذ على يد الأمير عبد القادر ومحمد كرد علي الذي تتلمذ على يد الطاهر الجزائري ونشر عنه العديد من المقالات ضمها إلى بعض كتبه مظهرا أثر الجزائريين في الفكر القومي العربي .

لكن للآسف فإن الجزائريين أنفسهم في الجزائر هم أجهل الناس بهذا التاريخ العريق فبينما تطلق سورية أسماء الشيخ طاهر والمبارك على مدارسها ومعالمها فإن الطالب الجزائري لا يعرفهم وذلك في إطار حملة الردة عن الوطنية الجزائرية التي تشهدها الجزائر. وشخصيا قمت بتقديم اقتراح إلى السفارة الجزائرية في أواخر الثمانينات لاستملاك بيتي الأمير في حي العمارة وفي ضاحية دمر حيث حمى المسيحيين في البيت الأول وبويع ملكا على العرب في البيت الثاني ولا تزال هذه الحكاية تدور بين أروقة وزارات الثقافة والمالية والخارجية ولم تحل ، بل أن الملف عرضة للتلاعب والأطماع ، كما قدمت اقتراحا بترميم قبر الأمير خالد في دمشق مؤسس الحركة الوطنية وصورت قبره البالي وسلمت الصور إلى السفارة الجزائرية لكن لا أحد يستجيب ، وقدمت اقتراحا آخر بتشكيل جمعية إنسانية عالمية باسم

الأمير عبد القادر وإنتاج فيلم سينمائي عالمي ، ونشرت عدة مقالات حول ذلك لكن لم تظهر حتى الآن أية استجابات جدية . حيث أن اقتراح الجمعية ابتسر إلى إطار عائلي واقتراح الفيلم عرضة لتلاعبات المخرجين الفرانكفونيين .

ويمكن اعتبار انتخاب الأمير علي بن الأمير عبد القادر ممثلا لدمشق في البرلمان التركي المعروف بمجلس/ المبعوثان/ جزءا من الدور السياسي للجزائريين في المشرق العربي.فقد استطاع الأمير علي من إخماد الفتن التي دارت بين الدروز والحوارنة في مطلع القرن العشرين كما انه انتقل إلى ليبيا وقاد الجهاد ضد الغزو الايطالي وانتقل شقيقه عبد المالك إلى المغرب وانضم إلى الجيش المغربي في طنجة وأعلن ثورة ضد اسبانيا ،وأما شقيقه محمد بن عبد القادر فقد كان يشغل رتبة فريق في الجيش التركي وياورا للسلطان في استانبول ، ويمكن أن يضاف إلى ذلك دور الأمير خالد بن الهاشمي بن عبد القادر ،الذي انتقل إلى الجزائر والتحق بالجيش الفرنسي، ثم أسس الحركة الوطنية الجزائرية ،وسبب مضايقات فرنسا له فر مجددا إلى دمشق وتوفي فيها .

- **دورهم الفكري والثقافي والعسكري:**

يعتبر الدور الفكري الثقافي الديني الذي قام به الجزائريون في المشرق العربي هوا لدور الأخطر فمنذ أن وصلت الطليعة الأولى من المهاجرين والتي كانت تتكون من علماء بقيادة المهدي السكلاوي

وأحمد بن سالم ومحمد المبارك ،قاموا بفتح المدارس والزوايا القرآنية المغلق معظمها منذ عهد المماليك و التي حولت إلى مخازن أو خانات ، وقاموا بتخصيص أوقات للدرس في المساجد كما هو حال المهدي السكلاوي ، الذي انتظمت دروسه في مسجد العناية ، الذي مازال قائما حتى اليوم .وزادت هذه الجهود الثقافية عند وصول الأمير عبد القادر، فالرجل لم يكتف بدروسه المنزلية أو بدروسه في المسجد الأموي ، بل قام بالتدريس في مدرسة الجقمقية ، الواقعة مابين منزله وقبر صلاح الدين الأيوبي في حي العمارة بدمشق،وكان من تلاميذه فيها الفتى طاهر بن محمد الصالح السمعوني ، الذي سيقود الحركة القومية الفكرية كلها ويعرف باسم الشيخ طاهر الجزائري[22] . ويجب أن نذكر هنا، أن الجزائريين هم أول من أسس في بلاد الشام مدرسة لتعليم الإناث، أسسها الشيخ محمد المبارك عام 1904،لقد أعاد الجزائريون في الشام الدور التعليمي للمسجد، وهو الدور الذي ألغته تركيا لعدة قرون سلفت .

- أدوارهم العسكرية:

قام الجزائريون في المشرق العربي بدور عسكري مميز نسبيا ، إذ كانت الأنظار مسلطة عليهم باعتبارهم مجاهدين ومقاتلين أشداء،لكن الدولة العثمانية كانت تنظر إليهم لهذا السبب بكثير من الشك ، فلم تشجع على انخراطهم في الجيش العثماني ولكنها كانت تستفيد مهم لصالحها عند الاقتضاء ، وقد بدأ ذلك خلال فتنة 1860 حين حملوا

السلاح بقيادة الأمير عبد القادر ودافعوا عن المسيحيين ، فأرادت أن تسحب من الأمير ورجاله سلاحهم و لما عجز الوالي فؤاد باشا عن ذلك، لجأ إلى الحيلة وطلب من الأمير أن يمده ببعض الفرسان ليشكل منهم قوة تحفظ الأمن بدمشق ،فأمده بأربعمائة رجل ، لكن سرعان ما طلبت استانبول الاستغناء عن هؤلاء، لئلا يكونوا نواة جيش للأمير عبد القادر في المشرق العربي، فتم تسريحهم، ولم يلتحق بالخدمة العسكرية من الجزائريين في العهد التركي سوى عدد ضئيل جدا منهم ومن هؤلاء الذين التحقوا سليم السمعوني وهو ابن شقيق الشيخ الطاهر الجزائري الذي كان قد أعده إعدادا ثقافيا عاليا في دمشق وحين التحق الشاب باستانبول كشفت مواهبه ودخل المدرسة الحربية وتخرج ضابطا في الهندسة وشارك في عدة معارك في اليمن و سالونيك وحصل على عدة أوسمة ، وترقى إلى رتبة بكباشي /عقيد/ ثم عاد إلى استانبول مدرسا في ذات المدرسة التي تخرج منها ،وهناك كان يلقي محاضرات على طلبته عن عبقرية خالد بن الوليد العسكرية ،وبذلك يكون أول من ادخل دراسة خطط العسكريين العرب إلى هذه المدارس ،ثم شارك في تأسيس المنتدى الأدبي في استانبول وهو منتدى ثقافي يجمع الطلبة العرب ،ومن هذا المنتدى تخرجت كوكبة من المثقفين القوميين العرب الذين انضموا إلى جمعية العربية الفتاة في وقت لاحق ،

أسس **سليم السمعوني** مع عزيز المصري الضابط المصري في الجيش العثماني جمعية العهد السرية ، وهي جمعية سياسية كانت

تضم عددا من الضباط العرب في الجيش العثماني، والذين كان عددهم محدودا جدا لأن السلطة العثمانية لم تكن تسمح للعرب أن يكونوا ضباطا في جيوشها إلا في حالات استثنائية ،ومن بين هؤلاء الضباط نوري السعيد، الذي صار فيما بعد رئيسا لوزراء العراق في عهد الحكم الهاشمي وقتل عام 1958. كانت جمعية العهد البالغة السرية، هي اليد العسكرية لجمعية العربية الفتاة ،وكانت تعد الخطط العسكرية لإعلان الثورة ضد الأتراك ، ويبدو حسب بعض المصادر أن القنصلية الأمريكية في دمشق سلمت أسماء رجال هذه الجمعية إلى جمال باشا السفاح والي الشام في صفقة، ليحكم هو الشام منفصلا عن تركيا ويسمح بإقامة دولة لليهود في فلسطين ،وفي رواية أخرى ، أن الذي أفشى أسماء هذه المجموعة هو مفتي الجيش الرابع العثماني الشيخ أسعد الشقيري ،لأنهم دعوه للانضمام إليهم ، وكان يعتقد أنهم يعملون ضد الإسلام ،ولما تسلم جمال باشا السفاح القائمة ، اعتقل هؤلاء وحاكمهم بسرعة نادرة، ونفذ فيهم حكم الإعدام قبل أن يقره السلطان العثماني ،وكان ذلك في شهر مايو أيار 1915 ، وأعدم سليم السمعوني ومعه عمر ابن الأمير عبد القادر الجزائري، ولا تزال سورية تحيى ذكراهم كل عام حيث اعتبر يوم إعدامهم يوم الشهداء.وقام جمال باشا السفاح ، خلال التحضير لعملية الإعدام بنفي الكثير من عائلات الجزائريين القاطنين بدمشق إلى تركيا ومنهم عائلة الأمير عبد القادر مثل ولده علي وحفيديه عبد القادر وسعيد وغيرهم .وقد

تمكن عبد القادر بن علي من الفرار من منفاه ، والتحق بجيش فيصل بن الحسين مع مجموعة من الجزائريين وخاض معارك ضد العثمانيين[23] رغم الخلاف الذي بينه وبين الضابط الإنكليزي لورنس الذي كان يعتبره عميلا فرنسا.وحين ألف شقيقه سعيد بن علي الحكومة العربية الأولى في دمشق عام1918، تولى حفظ الأمن وألف قوة من الجزائريين ونجح نجاحا كبيرا. لكن ما إن دخل لورنس دمشق حتى عجل باغتياله واعتقال سعيد نفسه وفلت الأمن في سوريا لسنوات طويلة . وفي عام 1948/1947 ، حين بدأ المتطوعون العرب يأتون إلى فلسطين للجهاد ضد اليهود أسس سعيد بن علي قوة عسكرية اسماها كتيبة المغاربة لتحرير فلسطين كما ورد في مذكراته[24].

و كان الجزائريون في فلسطين قد شاركوا في تلك التشكيلات العسكرية التي قامت في فلسطين مثل جيش الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ، بعد أن شاركوا في الثورات الفلسطينية المتعاقبة من 1919 وخاصة منها ثورة 1936- 1939 . ويبدو أن القوى السياسية في المنطقة كانت تحذر بشدة من النشاط العسكري للجزائريين ،فضغطت على الأمير سعيد بن علي ليحل الكتيبة التي أسسها فقد كان الرجل مهيئا لحكم سورية بسبب سمعته الواسعة ، بل أن فرنسا كانت قد عرضت عليه عرش سوريا لكنه اشترط عرش الجزائر معه ،وعند تأسيسه لتلك القوة العسكرية شكت القوى كلها خاصة تلك التي تعتمد

على فرنسا التي انسحبت من سوريا عام1946 ، بأن الرجل يعد العدة للاستيلاء على الحكم ،فمارست عليه ضغوطا شديدة ، وفي النهاية قرر ضم تلك الكتيبة الى جيش الإنقاذ الفلسطيني.

بعد ضياع فلسطين ، شارك الجزائريون بتأسيس عدة فصائل فلسطينية ،ثم اقتفوا اثر التجربة الجزائرية وشكلوا جبهة التحرير الفلسطينية أقدم المنظمات الفلسطينية الموجودة حتى الآن ولكنهم توزعوا على عدة فصائل عسكرية أخرى، مما لم يعد بالإمكان الحديث عن دور عسكري مميز لهم .غير أن الجزائريين في دمشق مع تأسيس الجيش السوري بدءوا ينضمون إليه ، وبرز منهم عدة شخصيات مثل الجنرال عبدا لرحمن خليفاوي، الذي شكل الحكومة السورية مرتين في فترة السبعينيات من القرن العشرين، وكذلك يحفظ التاريخ لهم في المجال العسكري دورهم في الثورة السورية الكبرى1925- 1927 ضد الانتداب الفرنسي وكان يقودهم الأمير عز الدين الجزائري .

الاحالات

1- الخالدي، سهيل/ الاشعاع المغربي في الشرق، دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام/ ط1 الجزائر 1997ص 162 و261.

2- نفسه ص158.

3- نفسه ص258 وكذلك يرجع إلى كتاب بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، وسائر المراجع التي تحدثت عن الحركة الوطنية الجزائرية بما فيها ماكتبه سبيلمان.

4- سعيد، أمين / الثورة العربية الكبرى، وينظر كذلك سائر الكتب التي تحدثت عن هذه الثورة التي جرت عام1916، وفي طلعيتها كتابي الدكتور علي سلطان تاريخ سورية 1908- 1918 و الاخر تاريخ سورية 1918- 1920حكم فيصل بن الحيد ص18 وكذلك كتاب جورج انطونيوس: (يقظة العرب- تاريخ حركة العرب القومية) ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس.

5- الشهبندر، عبد الرحمن/ الذكريات الخالدة الأمير عز الدين الحسين الجزاشري القاهرة 1928، وهو كتيب مخصص لحياة وكفاح الامير عز الدين، غير أن سهيل الخالدي اورد في كابه المشار إليه اعلاه ص182 وما بعدها نصوص رسائل من المعركة قال انها بخط يد عز الدين نفسه .

6- زعيتر، الكرم/ يوميات اكرم زعيتر عن الحركة الوطنية الفلسطينية 1935- 1939- 1980، وكذلك ينظر وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية من اعداد بيان نويهض الحون بيرون 1979، .

7- أورد الخالدي في كتابه المشار اليه، الكثير من التفاصسل حول دورهم في الحركة الوطنية الفلسطينية في مختلف مراحلها.

8- تراجع ترجمته في " حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر " العبد الرزاق البيطار، و الاعلام لخير الدين الزركلي، وثورات الجزائر في القرنين 19 و20 ليحيى بوعزيز.

9- هي الجمعية الخيرية لايالة الجزائر المحمية.

10- أورد البيطار تفاصيل تنقل الأمير محي الدين سرا، نقلا عن الأمير نفسه.

11- اسس الامير علي وولده سعيد عدة صحف مثل المهاجر ومن ثم الوحدة الاسلامية،

وكانوا كذلك وراء تأسيس صحف أخرى، وبرع الشيخ طاهر الجزائري في إدارة الصحف من وراء الستار وهي ظاهرة لم تدرس جيدا، خاصة وأن جزائريين من الوطن الأم كانوا يراسلون هذه الصحف التي كانت تصدر في استامبول أو في سورية ولبنان، كما هو حال عمر بن قدور مع صحيفة الحضارة.

12- ارتبطت جمعية تحرير المغرب العربي في دمشق بمكتب المغرب العربي التابع لجامعة الدول العربية، ومع انهما كانا الرئتان اللتان تتنفس منها الحركة الوطنية في المغرب العربي سواء في تونس او الجزائر او المغرب الأقصى، إلا ان البحوث حول هذا المكتب وتلك الجمعية تزل شحيحه.

13- أسس الجزائريون في المشرق عدة جمعيات سياسية واجتماعية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وآخرها جمعية دار الجزائري، وقد فصل الخالدي فيها تفصيلا واسعا، إلا أنهم في السنوات الاخيرة من العقد العشرين أسسوا جمعية أسموها رابطة الجزائريين المقيمين في سورية.

14- 15- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية بيروت.

16- الصلح، عادل/ سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة 1877/ بيروت 1966 ويعبر هذا الكتاب افضل من تحدث عن هذه البيعة بين الكتب الكثيرة التي ذكرتها، لان المؤلف ينقل مباشرة عن جده احمد الصلح احد الثلاثة الذين كانوا وراء عقد المؤتمرين لمبايعة الأمير.

17- يرجع إلى سهيل زكار في " بلاد الشام في القرن التاسع عشر، ط1 دمشق 1982.

18- الواقعة مشهورة في المراجع التي تناول تلك الفترة من الحياة الدمشقية.

19- أوكل مدحت باشا مهمة نشر التعليم للشيخ طاهر الجزائري فانشأ عشرات المدارس بسرعة قياسية.

20- الريحاوي، سهيلة/ الجمعية العربية الفتاة.

21- كتب ظافر القاسمي عدة مقالات في جريدة الشعب الجزائرية ما بين 1962 - 1967، ونشر كتابا بعنوان مكتب عنبر بين فيه أثر الأساتذة الجزائريين في تكوينه الثقافي ويذكر أن واحدا منهم يدعى سيو محمد علي، كان وزيرا للتعليم في أفغانستان؟؟.

22- هاجر والده من سمعون في وادي الصومام ولاية بجاية، ويعتبر من اهم رجالات حركة

القومية العربية، وهو أمازيغي موسوعي الثقافة أتقن عدة لغات حديثة وقديمة.

23- انظر أقين سعيد الثورة العربية الكبرى وعلي سلطان تاريخ سوري.

24- جريدة البلاغ " القاهرة عدد 5 رقم 8033 تاريخ 1948/1/5 وانظر مذكراتي عن القضايا العربية و العالم الاسلامي الامير محمد سعيد الجزائري/ 1968- الجزائر ط2.

عائلات وشخصيات في المشرق والمغرب العربيين

من الملاحظ أن الشخصيات العلمية الدينية الجزائرية التي التحقت بدمشق، وكانت تشكل عماد دولة الأمير عبد القادر الجزائري الدينية والسياسية والعسكرية، واصلت ذات الرسالة في بلاد الشام والمشرق العربي، فقدمت من أصلابها أجيالا من النوابغ العلمية والسياسيين والعسكريين.

- **عائلة الأمير عبد القادر الجزائري[1] :**

كانت عائلة الأمير عبد القادر تعرف بالجزائر بعائلة الحسني وكان يوقع عبد القادر بن محي الدين الحسني ثم تطور الأمر إلى عبد القادر الجزائري خاصة في المشرق العربي وصارت عائلته تعرف بالجزائري وشاركتها في هذه اللقب عدة عائلات جزائرية أخرى أطلقه عليها المشارقة . وبرزت من عائلة الأمير سواء من أولاده او أولاد إخوانه أو أحفاده وأحفادهم عدة شخصيات ملأت المشهد الثقافي والسياسي والعسكري في المشرق العربي .. حيث نجد في السياسة أولاده علي ومحي الدين وعمر وحفيده سعيد. و في الميدان العسكري، نجد ولده عبدا لمالك وحفيده عز الدين. وفي الميدان الثقافي ابن أخيه طاهر بن أحمد بن محي الدين ثم جعفر بن طاهر بن أحمد الذي تولى رئاسة المجمع العلمي العربي في سورية و غيرهم .

- **محمد بن عبد القادر الجزائري [2]:**

هو أكبر أولاد الأمير حيث ولد عام1840في القيطنة خلال المقاومة الجزائرية التي كان يقوده والده ورغم أنه حصل على رتبة فريق

في الجيش العثماني، إلا أن نشاطه السياسي والعسكري كان محدودا . و تركز نشاطه في التأليف، وقد أرخ لوالده في كتاب مرجعي هام هو **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر ومآثر الأمير عبد القادر**. وكان مهتما بالخيل حيث كتب عدة رسائل حولها مثل **عقد الجياد في الصافنات الجياد** ، **نخبة عقد الجياد** ولا تزال كتبه في الخيل محط اهتمام الباحثين في تاريخ الخيول خاصة في أوروبا . وله كذلك كتاب **ذكرى ذوي الفضل في مطابقة أركان أسرار الاحتجاب** ، **الفاروق والترياق في تعدد الزوجات والطلاق** . وقد كتبت عنه مصادر مثل الأعلام و معالم وأعلام ، الأعلام الشرقية علماء دمشق وغيرها توفي عام 1913 في استانبول .

– **الأمير علي بن عبد القادر :**

هو الابن السادس للأمير عبد القادر، كان عمره في عام وفاة والده 1883 ستة وعشرون عاما عرف بنشاطه السياسي والدبلوماسي والعسكري في البلاد العثمانية عامة . وخصوصا في بلاد الشام وعاصمة الدولة العثمانية استانبول ، وكمبعوث رسمي من طرف الدولة العثمانية إلى ليبيا لتنظيم المقاومة فيها ضد الغزاة الإيطاليين عام 1911 ، وكمستشار في العلاقات العثمانية . الألمانية أيام الحرب العالمية الأولى ، عندما دعي للتواجد بين صفوف المساجين المسلمين في الجبهة الأوربية لتعبئتهم ضد فرنسا وأخيرا كداعية كبير ونشيط للجامعة الإسلامية التي عرفت أوجها مع مطلع القرن العشرين .كان

للأمير علي ولدان هما : سعيد وعبد القادر ، عرف الأول بأدواره السياسية في بلاد الشام وعلى رأسها اختياره أول رئيس لأول حكومة عربية في دمشق غداة انسحاب الجيش التركي والألماني ، وقد استلم زمام الأمور بعده فيصل بن الشريف حسين .

كان الأمير علي يخطط مثل والده والعديد من إخوته لإنقاذ الجزائر من أيدي الاستعمار الفرنسي الغاشم واستغلال الفرص المواتية لتحريض الشعب الجزائري على الثورة، خاصة وأنه كان على اتصال مباشر مع أخيه الأمير عبد المالك الذي كان متواجدا بالمغرب الأقصى، لتحريض القبائل المغربية على الثورة ضد الوجود الفرنسي والإسباني بالمغرب . وذلك ما نلاحظه أن الأمير علي لم يجد سبيلا لإعلان الثورة مباشرة على فرنسا ، ولكنه وجد سبيله في العمل السياسي لصالح الخلافة العثمانية ، بكل ما كانت تحمله . . من عداء وكره للاستعمار الفرنسي والانكليزي وبكل ما كانت تحمله من حماس ورغبة أكيدة لخدمة العالم الإسلامي في إطار ما عرف أنذاك باسم الجامعة الإسلامية .وبذلك تعددت الأوجه التي ظهر بها العمل النضالي للأمير علي ، فنجده تارة سياسيا في استانبول وتارة أخرى داعية في جبهة القتال في أوربا بين إخوانه من الأسرى الجزائريين والمغاربة عامة أيام الحرب العالمية الأولى لتحريضهم ضد الاستعمار الفرنسي وطورا نجده مقاتلا في ليبيا .

يمكننا القول، أن الأمير علي هو الوحيد من بين أبناء الأمير عبد القادر الذي لعب دورا معتبرا ومتميزا في بلاد الشام في مطلع القرن العشرين وكان ـ باعتراف القناصل الأجانب في دمشق خاصة ـ أكثر أبناء الأمير عبد القادر ذكاء وفطنة وشجاعة. كان الأمير علي وباعتراف العرب والأتراك ، شخصية قوية ومتمكنة ومتواجدة على الأحداث . و قد وجد فيه المهاجرون الجزائريون ببلاد الشام في أواخر القرن التاسع عشر، وبين عامي 1911 و 1912 خير معين لهم، كماكان من أكبر المولين لجريدة المهاجر، التي كانت تصدر في دمشق بين 1911و 1912، والناطقة باسم المهاجرين الجزائريين ببلاد الشام عموما ودمشق خصوصا.

كان الأمير علي من الدعاة المتحمسين لخدمة مشروع الجامعة الإسلامية، وقد اكتسب مكانة خاصة لدى السلطان عبد الحميد الثاني ،كان قد تزوج بأخت عزت باشا العابد نديم السلطان ، ولم يفقد الأمير علي من مكانته شيئا بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني عام 1909 على يد الشبان الأتراك ، بل اكتسب ثقة الحكومة الجديدة ، ولعله من مصلحة هذه الأخيرة ـ وهي التي حملت شعارات النهوض بشعوب البلاد العثمانية وخاصة الشعب العربي ـ استمالة الأمير علي للمكانة التي كان يتمتع بها، في المقاطعات العربية وخاصة في دمشق ، ولهذا عين ممثلا لحزب الإتحاد والترقي في دمشق .

و من الأحداث التي برز فيها اسم الأمير علي، وزادت من مكانته في الساحة الدولية، ترشيحه من طرف الحكومة العثمانية لتزعم المقاومة في ليبيا ضد الغزو الايطالي عام 1911. والمعروف تاريخيا ، أن التنافس الاستعماري بين الدول الأوربية قد ازداد حدة خلال القرن التاسع عشر ،واشرف على نهايته مع مطلع القرن العشرين ، باتفاق الدول الأوربية في معاهدات على اقتسام البقية الباقية من الأراضي الأسيوية والإفريقية ، فكانت طرابلس الغرب من نصيب إيطاليا .

لم يعترض الأمير علي على إرادة الحكومة العثمانية، بل أبدى كامل استعداده ورأى في ذلك فرصة للرد على هجمات المستعمرين الأوربيين على البلاد العربية والتي اضحت تستغل أتفه الأسباب والأعذار للسيطرة عليها .

اصطحب الأمير علي ابنه عبد القادر إلى طرابلس ، ومباشرة بعد نزوله بها أجرى اتصالات مع زعماء القبائل الليبية ووزع المنشورات بينها لاستنفارها للجهاد المقدس.ولبت القبائل النداء ، وتم اللقاء بين الأمير علي والشريف السنوسي. وفي مقال لجريدة le temps الفرنسية ، صدر في عام 1911 كتب العقيد مونتاي عن اللقاء الذي تم بين الأمير علي والشريف السنوسي : " إن هذا اللقاء خطر إسلامي يتهدد أوربا " وأضاف مؤكدا : " إن الذي سعى للاتفاق الحاصل بين تركيا والشريف السنوسي رجل من ذوي المكانة العالية وهو الأمير علي الجزائري " .

سعى الأمير علي إلى تأسيس جمعية خيرية بقصد جمع التبرعات من مختلف أنحاء البلاد الإسلامية حتى من الجزائر المستعمرة آنذاك والتي لم يتوان أهلها في مد يد المساعدة لإخوانهم الطرابلسيين، ونجدتهم ماديا ومعنويا . وقد لعبت الصحف الأهلية في الجزائر وخاصة صحيفة " الحق الوهراني " دورا مهما في هذا المجال حيث دعت لصالح المجاهدين الطرابلسيين . وكانت جريدة " الرأي العام " البيروتية تنشر الرسائل التي كان يرسلها الأمير علي باشا عن سير المعارك في جبهات القتال في طرابلس وسرتا .

انتهت الحرب لصالح ايطاليا خاصة مع الحصار الذي ضربه الايطاليون من جهة البحر لمنع وصول أية مئونة من الدولة العثمانية إلى الثوار . وحتى من جهة الحدود البرية مع مصر ، حيث منعت السلطات الاستعمارية البريطانية في مصر مرور أية مساعدة للثورة أيضا . وهناك أسباب أخرى أدت إلى الهزيمة في الساحة الطرابلسية ، منها انشغال الحكومة التركية الجديدة بالاضطرابات التي اندلعت في بلاد البلقان التي نهضت ضد الوجود التركي مطالبة باستقلالها وذلك بتحريض فرنسي . بريطاني .

بعد انتهاء الحرب واضطرار الدولة العثمانية إلى الاعتراف بالسيطرة الايطالية على ليبيا بمقتضى معاهدة " اوتشي " احتفظت السلطات الايطالية بطرابلس بمكانة خاصة للأمير على ، وعرضت عليه السلطات الايطالية البقاء في البلاد تسميته لمركز هام لإدارة شؤون

الأهالي. وهدف الايطاليون من وراء هذا العرض ، الحصول على مساعدة الأمير علي والاستعانة بخبراته ومكانته الهامة ، باعتباره ابن الأمير عبد القادر، لتهدئة القبائل وإيقاف تمرداتها، التي استمرت رغم الإعلان عن رضوخ الدولة العثمانية للمطالب الإيطالية.و لكن الأمير علي رفض العرض وفضل الوقوف في صف المعارض لكل المخططات الاستعمارية.ولم يجد الأمير أمام هذا الوضع سوى الانتقال إلى الجزائر عبر تونس، وكان هدف الزيارة هذه زيارة قبور ذويه وزيارة بعض معارفه فيها .وقفل راجعا بعد ذلك إلى الآستانة التي حصل فيها على مركز الرئيس الثاني لمجلس الأمة العثماني. وكثيرا ما كانت الحكومة العثمانية تكلفه بمهام في أنحاء البلاد العثمانية لتهدئة الأحوال ووضع حد للنزاعات الطائفية التي كانت تنشب بين الفنية والأخرى بين مختلف الطوائف في البلاد العثمانية ، خاصة بين الدروز وجيرانهم من المارونيين المسيحيين .

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى ، برزت حاجة الدولة العثمانية من جديد لخدمات الأمير علي بن الأمير عبد القادر ، حيث حصلت مخابرة بين الحكومتين الألمانية والعثمانية المتحالفتين ضد فرنسا وبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، وطلبت من الحكومة الألمانية العثور على رجل له نفوذ كبير على المغاربة من الجزائريين وغيرهما والمتواجدين سواء كمحاربين في الصفوف الفرنسية أو كأسرى عند

الألمان ليحملهم على التراجع عن القتال مع الفرنسيين في الجبهات الأوربية .

وكان الأمير علي هو رجل هذه المهمة ، والذي وجد نفسه وسط الآلاف من الأسرى من الجزائريين والمغاربة والتونسيين ، والتي قدرتهم المصادر بحوالي أربعة عشر ألف أسير حيث راح يخطب بينهم ويثير فيهم ردود فعل ضد من يستخدمهم للقتال لخدمة مصالحه الخاصة ويزج بهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل. ويكون الأمير علي بهذا العمل ، قد أعد هؤلاء الجنود إعدادا وطنيا ،ويرسلوا إلى الشمال الإفريقي أو إلى آسيا ليحاربوا في الجيش العثماني . وكان الأمير على أيضا ، عضوا في "اللجنة الإسلامية لاستقلال إفريقيا الشمالية" التي أنشئت في برلين بين سنة 1915 و1916 . كما كان عضوا في لجنة "الوحدة والتقدم العثمانية" .

ومن الأمور التي تستوجب الإشارة إليها في هذا السياق العلاقات الوثيقة التي كانت تربط الأمير علي بأخيه الأمير عبد المالك ، خصوصا منذ إعلان هذا الأخير الثورة على الفرنسيين والأسبان في المغرب الأقصى عند اندلاع الحرب العالمية الأولى ، حيث اشتغل كمتحدث رسمي للأمير عبد المالك في المحافل الدولية.وكانت رسائل الأمير عبد المالك ونشاطاته تنقل في الصحف الأجنبية، ولاسيما في الوكالة الألمانية "وولف"، بهدف الدعاية.كما كان الأمير علي يعطي تصريحات باسم

أخيه عبد المالك ويمكن القول أن الأمير علي، كان أيضا المفاوض الرئيسي باسم الأمير عبد المالك مع الحكومتين الألمانية والتركية

لم تكن المقادير تسير بما كان يتمناه الأميران، حيث عالجتهما المنية في سن مبكرة، ولم تترك لهما فرصة تحقيق ما كان يصبوان إليه من آمال عريضة لتمكين الشعب الجزائري وغيره من الشعوب العربية من التنعم بالحرية والاستقلال،فقد توفي الأمير علي عام 1918 مخلفا وراءه تاريخا زاخرا وذكرى طيبة ، وقتل أخيه بعده بحوالي ستة سنوات في ميدان المعركة بالمغرب الأقصى.وانتهت بذلك سيرة مجاهدين كبيرين من مجاهدي الجزائر الطيبة،بعد أن واصلا الطريق الذي سلكه والدهم الأمير عبد القادر قبلهم وواصل الطريق بعدهم مجاهدون حققوا أمنية الجميع ، ومكنوا الجزائر من الحصول على استقلالها وحريتها .

- **محي الدين بن عبد القادر الجزائري**[3]:

ولد محي الدين بن عبد القادر عام 1842 في القيطنة بالجزائر حين كان والده على راس المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي وتلقى تعليمه في د مشق تجول محي الدين في أوروبا حيث زار كثيرا من بلدانها مثل ايطاليا وسويسرا وفرنسا واستقبله نابليون الثالث ومنحه وساما محاولا استقطابه لكن محي الدين دخل متخفيا إلى الجزائر عبر منطقة الجريد في تونس وأعلن تأييده لثورة المقراني التي اندلعت ضد فرنسا عام 1871 فادعى الأمير عبد القادر أن ولده محي الدين خرج عن إرادته ، وحين عاد محي الدين من الجزائر بعد

القضاء على ثورة المقراني، أقام فترة عند آ ل الصلح في لبنان . وفي السباق الذي جرى بين فرنسا وتركيا للاستقطاب ولاء عائلة الأمير عبد القادر بعد وفاته انحاز محي الدين إلى الجانب التركي فمنحته استانبول لقب باشا وهو لقب لم تكن قد منحته حتى لأبيه واغدقت عليه الهدايا والنياشين وعينته عضوا في مجلس التفتيش العسكري. وحين صدر الدستور العثماني عام 1908 وسمح بتأسيس الجمعيات السياسية كون محي الدين أول حزب سياسي في التاريخ يحمل اسم العربي وهو جمعية الإخاء العربي العثماني وجعل من أهدافه التي نص عليها برنامجه ترقية العرب في الوظائف الحكومية وفي التعليم والاقتصاد والسياسة وما إلى ذلك من مطالب كانت تطلبها الحركة القومية العربية آنذاك كتبت عن محي الدين عدة مراجع تاريخية مثل حلية البشر ، الأعلام ، الأعلام الشرقية ، علماء دمشق ، أعلام دمشق ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، سطور من الرسالة

– عبد المالك بن عبد القادر الجزائري[4] :

ولد الأمير عبد المالك بن عبد القادر الجزائري في دمشق عام 1285/هـ والتحق بالجيش العثماني حاصلا على رتبة بكباشي /عقيد/ ودون مقدمات انتقل عبد المالك إلى طنجة في المغرب متقلدا منصب قائد الشرطة الشريفية . و فى رسائله العديدة المرسلة إلى أهله في دمشق يشيد عبد المالك، بحسن الاستقبال والوفادة التي حظي بها

من طرف سلطان المغرب. وفجاة يظهر عبد المالك في فاس معلنا ثورة ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي، بل قالت بعض الصحف التركية التي كانت تتابع اخباره منذ عام 1912 ، انه أعلن فاس مملكة مستقلة وايدته هذه الصحف في ثورته .ويبدو ان الأمير عبد المالك كان قد نسق حركته السياسية الثورية هذه مع ابن أخيه الأمير خالد الهاشمي الذي كان يتحرك سياسيا في الجزائر .خلال نفس الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى والتي شهدت أيضا تحرك أخيه علي بن عبد القادر في ليبيا ضد الاحتلال الايطالي .ومازلت ثورة عبد المالك في الريف المغربيه محل دراسات تكشف عن خلفياتها ونتائجها ومراحلها، وطبيعة العلاقة بينها وبين موجة التيار القومي العربي في المشرق ودور أفراد عائلة الأمير عبد القادر ، ومحاولات الاستقطاب السياسي التي مارستها الدول المتصارعة والمتنافسة مثل فرنسا وتركيا وألمانيا وبريطانيا ، لتطويعهم كأدوات لخدمة مصالح هذه الدول في المنطقة العربية والإسلامية .

- خالد الهاشمي الجزائري[5] :

ولد خالد بن الهاشمي بن عبد القادر الجزائري في دمشق سنة1875وتلقى تعليمه فيها ثم انتقل مع والده إلى بوسعادة في الجزائر والتحق خالد بكلية "سان سير" العسكرية وتخرج ضابطا وتولى عدة مسئوليات في الجيش الفرنسي وترقى إلى رتبة نقيب لكن خالدا كان دائما تحت المراقبة الفرنسية حيث لم تثق فرنسا في نواياه

وطموحاته خاصة وانه بدا يبرز كقائد وطني وظل على علاقة برجالات حركة التحرر العربي في المشرق فحين أسس هؤلاء ومن بينهم عمه الأمير عمر بن عبد القادر وسليم السمعوني وطاهر الجزائري وغيرهم حزبا سياسيا باسم العربية الفتاة ؛ أسس خالد حزب الجزائر الفتاة ؛ واضعا الخطوة الأولى نحو تحديث الحركة الوطنية الجزائرية وتألق اسمه في جميع أرجاء الجزائر اعتبارا من عام 1913 على الخصوص وذاع صيته أكثر فأكثر عام 1919 حين قدم مطالب الوطنين الجزائريين إلى الرئيس الأمريكي ويلسون في مؤتمر الصلح بفرساي عام 1919 بعيد الحرب العالمية الأولى وقد اعتمد في هذه المطالب على المبادئ التي أعلنها ويلسون نفسه والمتضمنة حق الشعوب في تقرير المصير .ولكن فرنسا واصلت مضايقة الأمير خالد بمساعدة بعض الشخصيات المحلية المستفيدة من الإحلال الفرنسي حتى اضطر إلى الهروب متخفيا إلى مصر عام 1925 . ومع ذلك فإن عيون المخابرات الفرنسية ظلت تطارده وحين حاول الخروج متخفيا أيضا من مصر ألقت عليه القبض حكمت علية محكمة القنصلية الفرنسية بالإسكندرية بالسجن لمدة خمسة أشهر ؛ حيث كانت مصر في ذلك الوقت تعمل بنظام الامتيازات الذي يمنح للدول الأوروبية وقنصلياتها صلاحيات واسعة .لكن الأمير خالد اختفى من مصر وقيل انه التحق بثورة الريف المغربي ، وقيل أنه التحق بالثورة السورية الكبرى التي اندلعت في 1925 فقد كان الأمير خالد على علاقة بحركة التحرر القومي العربي

مشرقا ومغربا فقد و على علاقة بالخطابي وبالريف المغربي منذ وجود عمه الأمير عبد الملك الذي سبق وأن أعلن ثورة في فاس ، وكذلك كان على علاقة بسلطان الأطرش قائد الثورة السورية الكبرى والتي كان قائدها في منطقة دمشق ابن عمه الأمير عز الدين الجزائري .

كذلك كان الأمير خالد الهاشمي عضوا في المؤتمر القومي العربي الأول الذي عقد في باريس عام 1913 لبحث موقف العرب من تركيا العثمانية، لكنه لم يتمكن من حضور المؤتمر وأرسل رسالة تأييد لعقده ولنتائجه. لكن الضربة القاصمة التي وجهها خالد الهاشمي إلى فرنسا، هي فرنسا نفسها حيث تم تأسيس حزب نجمة شمال أفريقيا والذي ضم شخصيات وطنية مجاهدة من الجزائر وتونس والمغرب وكان هذا الحزب هو المدرسة الأولى التي تربى فيها رجالات الحركة الوطنية في المغرب العربي ومنه ظهرت الأحزاب الوطنية المحلية مثل حزب الشعب الجزائري وحزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي ورفعت هذه الأحزاب لواء الاستقلال لبلدان المغرب العربي وهو الأمر الذي تحقق بعد أن أعلن رجال من حزب الشعب الجزائري الثورة الجزائرية عام 1954 مؤسسين في نفس الوقت حزب جبهة التحرير الوطني .ولعل من النقاط المجهولة في تاريخ الأمير خالد علاقته بالحركة الوهابية وآل سعود حيث طلب منه عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية قياده الجيش السعودي لكنه اعتذر .

توفي الأمير خالد في دمشق يوم 1/10/ 1936وكان يوما دمشقيا حزينا حيث حزنت عليه المدينة وصلت باسرها عليه في المسجد الأموي متحدية بذلك سلطات الانتداب الفرنسي التي كانت تنيخ بثقلها على سورية وتم دفنه في مقبرة الدحداح بالمربع الخاص بعائلته. وقد حدثت كل السفراء الجزائريين في دمشق فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، مقترحا ترميم قبره لكن لا أحد يريد أن يرمم قبر مؤسس الحركة الوطنية الجزائري ، كما لا يريد استعادة بيوت الأمير عبد القادر في دمشق، سواء البيت الذي حمى فيه النصارى عام 1860 في حي العمارة ، أو بيته في ضاحية دمر الذي بويع فيه ملكا على العرب عام 1871 .

- عز الدين الجزائري (6):

ولد عز الدين بن محي الدين بن المصطفى في دمشق عام 1901م ،تعلم في المدرسة اللائكية ببيروت ، ويعتبر عز الدين من أبرز قادة الثورة السورية الكبرى ضد الفرنسيين التي اندلعت عام 1925 واستمرت حتى عام 1927، والتي كان قائدها السياسي سلطان الأطرش زعيم الدروز في سورية . وهو أحد رجال لجنة الثورة العربية التي كانت تضم قادة العالم العربي مشرقا ومغربا، وقد كرمته سورية بإطلاق اسمه على أحد شوارع دمشق المتفرع من شارع الاستقلال كما أصدرت الحركة الوطنية العربية التي كان مركزها القاهرة كتابا خاصا عن نضاله. أما المهاجرون الجزائريون وأطلقوا اسمه على فرقة

كشافة أسسوها .وأصدر رفيق كفاحه الدكتور عبد الرحمن ا لشهبندر احد قادة الحركة القومية العربية في سورية كتابا قال عنه فيه : نشأ هذا الشاب في بيت عرف بالأخلاق الرضية والتقوى العملية، والده السيد محي الدين الحسني الجزائري ، من أسرة الأمير عبد القادر المعروفة . يلزم الصمت ويميل إلى الزهد والانصراف إلى التفكير على طريقة المتصوفين الخاصين. وكان أستاذنا المرحوم الشيخ طاهر الجزائري يجله كثيرا ويحترم فيه هذا السكوت الذي يثير الإعجاب، ويكبر صاحبه في عين جلسائه وما كادت الثورة السورية تنشر أعلامها -يواصل الشهبندر- إلا والأمير يبث الأرصاد والعيون ليجمع للمجاهدين أخبار المحتلين . وقد تناولت بيدي في أوائلها عددا من الرسائل التي أقدم على كتابتها بيده ، فإذا هي طافحة بالأخبار القيمة الدالة على مقاتل العدو، وفيها تفصيلات وافية عن عدد الجنود وسلاحهم وتوزيعهم ، ومقدار من كان يأتي منهم في الشهر. فكنا نتمنى كثيرا أن لا يعجل في الالتحاق بالثورة ضنا بهذه المعلومات وخوفا عليها من الانقطاع.

كان الأمير عز الدين الجزائري يسكن وأهله في مزرعة العائلة جنوب دمشق في المنطقة المسماة "حوش بلاس" وهي ذاتها المزرعة التي كان يتحرك منها قريبه طاهر الجزائري ضد الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى ، وهي اليوم تعتبر منطقة صناعية لمدينة دمشق .ومن هذه المنطقة "حوش بلاس" كان الأمير عز الدين الجزائري

وجموع من المجاهدين يقومون بعملياتهم ضد القطارات الفرنسية المتجهة صوب الجنوب السوري ، وضد طائراتهم في مطار المزه ويقطعوا أسلاك الهاتف لعزل الفرنسيين في دمشق . ويبدو أن الأمير عز الدين الجزائري ترك مذكراته بيد الدكتور عبد الرحمن ا لشهبندر، وهي حسب ا لشهبندر تحمل تفاصيل المعارك التي خاضها ونقل الشهبندر عن أحد رفاق عز الدين وهو سعيد العاص، أحد الشخصيات المهمة في الحركة الثورية السورية، قوله :

" لقد اشتركت معه في عدة معارك كثيرة ، وكانت له اليد الطولى في مجرى الثورة السورية نظرا لشدة تفانيه وإقدامه على العمل . وفي الأيام الأولى من التحاقه في معركة "جباتا الخشب" مع الشهيد أحمد مريود وحوصر في المدرسة رد العدو واستطاع حماية نفسه . وكان أول الأبطال إقداما على العدو وآخرهم إحجاما وانسحابا عند الضرورة ، لذلك كان يصول في الجهاد بقلب ملؤه إيمان واعتقاد لا يتزعزع.كانت الطلقات الأخيرة التي أطلقها عز الدين الجزائري على الفرنسيين في معركة عين الصاحب قرب دمشق أواخر شهر مايو- أيار 1927 ، هي الطلقات الأخيرة في الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي .و أحدث استشهاده حزنا عميقا في الأوساط الشعبية ، ودفن في مقبرة عائلته في مقابر الدحداح وسط دمشق ، ودفن إلى جانبه في وقت لاحق الأمير خالد الهاشمي مؤسس الحركة الوطنية الجزائرية، ولا يزال قبراهما وقبور أبطال جزائريين آخرين في

المشرق العربي مهملة مهشمة . وقد بح صوتي وأنا أتحدث للسفراء الجزائريين في دمشق عن ضرورة ترميمها وإشهارها ، لكن لا أحد يسمع ترك "عز الدين" مذكراته عند زميله عبد الرحمن الشاهبندر الذي غادر الى القاهرة بعد توقف الثورة السورية. لكن لا احد يعرف أين هي الآن. وقد عثرت في دمشق على وثائق بخط يده ،و لعل أهمها تلك الرسالة التي بعث بها إلى قنصل بريطانيا ويحدثه فيها عن أسباب الثورة والظلم الفرنسي للشعب السوري وللعائلة الجزائرية كما تحدث عن علاقة ربطت العائلة الجزائرية خاصة أثناء نفيها إلى تركيا، بدولة أمريكا، ويقول أن أمريكا كانت تساعد العائلة الجزائرية . و هو موضوع لم يبحث بعد سواء من باحثين سوريين أو جزائريين أو أتراكا. ومعروف أن العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي يعتريها بعض الغموض، حتى الآن وعثرت في دمشق على قصائد للأمير عز الدين الجزائري بخط يده حيث انه رغم دراسته للحقوق كان شاعرا ، كما لا تزال علاقته بآل الأطرش في جبل الدروز غير واضحة .ورغم حياة عز الدين القصيرة إلا أنها تستحق الوقوف عندها فهذا الشاب فعل في سنتين أو ثلاثا مالا يفعله الأبطال في عقود .

- **سعيد بن علي بن عبد القادر[7] :**

يعتبر سعيد بن علي بن عبد القادر، من أهم أحفاد الأمير الذين لعبوا دورا رياديا في الحياة السياسية السورية ، وقد بدأ هذا الدور

بمحاولته الصلح بين العرب والأتراك على أساس استقلال العرب وذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، وفي هذا السياق قام بعدة محاولات توفيقية بين والي الشام و فيصل بن الحسين قائد الجيوش العربية أنذاك . وقد نجح في مساعيه بإصدار السلطان العثماني أمرية بذلك ، لكن على ما يبدو أن الجهات الأجنبية النافذة لدى الطرفين العربي والتركي كانت تريد غير ذلك ،فتأخرت برقية السلطان العثماني عن الوصول ، واتهم الضابط الانكليزي لورنس الذي كان يعمل تحت إمرة فيصل ، الأمير سعيد بالعمالة لفرنسا واستمرت الحرب بين الطرفين

وفي عام 1918 حين انهزم الأتراك وجلوا عن دمشق، تسلم الأمير سعيد حكم البلاد ، وألف أول حكومة عربية مستقلة في المنطقة، وألفها باسم فيصل بن الحسين . وسيطر بسرعة ودهاء على الحياة الأمنية ، بمساعدة الجزائريين الذين كانوا يشكلون فرقة عسكرية تحت قيادة شقيقه عبد القادر ،كما ضبط الحياة العامة واشرف على انسحاب الجيش التركي المنهزم نحو الشمال.

حين وصل جيش فيصل بن الحسين وعلى رأسه لورنس مدينة دمشق كان أول ما قام به هو تنحية سعيد،مما أحدث بلبلة في الصفوف السورية في دمشق .وبعيد أيام ،تم اعتقاله قبيل لحظات من اغتيال شقيقه عبد القادر ،وبدأت رحلة طويلة من المنفى في حياة سعيد الجزائري حيث نفي إلى فلسطين عدة مرات سواء من طرف الانكليز أو من طرف الفرنسيين الذين احتلوا سورية عام1920 ، وازاحوا فيصل

بن الحسين عن العرش حيث كان قد بدأ يحكم سورية باسم المملكة العربية ، عاد سعيد إلى الجزائر عام 1966 مع رفات جده الامير عبد القادر، ومات في 1970 ودفن في القيطنة نشأ العائلة في ولاية معسكر.

- عائلة المبارك :

جاءت عائلة المبارك من مدينة دلس بالجزائر إلى المشرق العربي ، وتعرف فيها باسم عائلة الخطيب ، غير أنها كانت قد جاءت مدينة دلس الساحلية من بلدة بني دوالة الجبلية في منطقة تيزي وزو .وكان الشيخ محمد المبارك ، هو مقدم الزاوية الرحمانية في الجزائر التي كان يرأسها الشيخ المهدي السكلاوي وهو والد زوجة المبارك . وكانت الزاوية الرحمانية قد جاهدت بقوة مع الأمير عبد القادر الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي . وقد كان المهدي السكلاوي ومحمد المبارك واحمد بن سالم ، في قيادة المهاجرين الجزائريين إلى المشرق العربي، وعلى ظهر السفينة التي كانت تحملهم مع عائلاتهم رزق الشيخ محمد المبارك مولودا اسماه الطيب. ومعظم عائلة المبارك الموجودة في دمشق، تنحدر من الشيخ الطيب بن الشيخ المبارك المذكور. وإذا كانت عائلة الأمير عبد القادر قد اتجهت اتجاها سياسيا بالدرجة الأولى ، فإن عائلة المبارك اتجهت اتجاها دينيا ثقافيا في المقام الأول ، فنجد محمدا لمبارك وولده عبد القادر وحفيديه محمد ومازن أولاد عبد القادر وقد حاول محمد بن عبدا لقادر خوض غمار العمل السياسي، وشغل عدة مناصب حكومية.

- **محمد بن عبد القادر المبارك[8] :**

أسس محمد المبارك مع مجموعة من الجزائريين في سوريا عدة جمعيات تسعى إلى استقلال الجزائر وعموم بلدان المغرب العربي و كان آخرها جمعية دار الجزائر مطلع عام 1955 واحتضنت هذه الجمعية نشاط جبهة التحرير الوطني في سوريا ومكتبها محمد بن عبد القادر المبارك ولد محمد بن عبد القادر بن محمد المبارك في دمشق بحي العمارة في دار قريبة من دار الأمير عبدا لقادر في ذلك الحي الدمشقي الشهير الذي يضم معظم معالم دمشق التاريخية من الجامع الأموي والمشهد الحسيني .

ووالده هو الشيخ عبدا لقادر المبارك علامة دمشق واحد عمد فكرها الحديث كان ضليعا باللغتين العربية و الأمازيغية حتى سمي القاموس السيار.وكان أيضا ، عضو لجنة تعريب المصطلحات العسكرية التي أسست في أعقاب الحرب العالمية الأولى وعضو مؤسس لمجمع العلمي العربي بدمشق . و قد سمي محمد على اسم والد جده محمد المبارك وهو الذي كان خليفة مقدم **الزاوية الرحمانية** في منطقة القبائل الشيخ مهدي السكلاوي وقد كتب الأستاذ محمد المبارك عن اصل عائلته ما يلي : وأصل أسرتنا القريب من الجزائر هاجر منها والد جدي إثر الاحتلال الفرنسي حوالي سنة 1845 على رأس قافلة كبيرة من الجزائريين الدين كانوا ملتفين حوله .

تخرج الأستاذ محمد المبارك من الجامعة السورية عام 1935 ثم أرسل في بعثة الى باريس والتقى عددا من المستشرقين لكن أيا منهم لم يستطع أن يضيف الى الثقافة الإسلامية والأدبية شيئا بل على العكس، كان معظمهم يرجعون إليه ويصحح معلوماتهم والفائدة التي حققها كانت من أستاذين فرنسيين مستشرقين هما مارسيه و ماسينيون غير انه اكتسب أساليب البحث والمناهج العلمية .وفي باريس التقى أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كان لها تسعة نواد في العاصمة الفرنسية وكان على راس هؤلاء الشيخ الفضيل الورتلاني وحين اتهم الشيخ الفضيل الورتلاني بتدمير انقلاب في اليمن عام 1948ضد الاستعمار البريطاني ونظام أسرة حميد الدين المتخلف قام محمد المبارك من خلال جمعية تحرير المغرب العربي في دمشق بتهريب الشيخ الورتلاني من اليمن الى بيروت ثم دمشق ودرس الأستاذ المبارك مادة الأدب العربي وعلم الاجتماع كان محمد المبارك ينشط سياسيا مع جماعة الأخوان المسلمين وكان منذ الثلاثينات رفقة صديقه معروف الدواليبي/ رئيس الحكومة السورية عدة مرات في وقت لاحق / يقود حملة ضد فرنسا وقوانينها ويطالب باستقلال سورية فسجن عدة مرات وحتى بعد الاستقلال سجنته الحكومات الانقلابية المتعاقبة ، ولكنه انتخب عدة مرات نائبا عن دمشق في البرلمان السوري حيث كانت شعبيته واسعة حدا بين الأسر الدمشقية وشبابها ثم عين وزيرا للأشغال العمومية ، ثم وزيرا

للزراعة وثالثة وزيرا للمواصلات . وتحتفظ سجلات البرلمان السوري بتدخلات محمد المبارك المتميزة فهو أول من طالب بتدريب الشباب العربي تدريبا عسكريا لمواجهة الحركة الصهيونية في فلسطين كما انه هو الذي قاد حملة مقاطعة فرنسا اقتصاديا و دبلوماسيا في داخل البرلمان وفي الشارع السوري وكذلك بالتنسيق مع الثورة الجزائرية وحزب جبهة التحرير الوطني التي كان يمثلها في دلك الوقت عبد الحميد مهري وقد نجح في ذلك نجاحا كبيرا من خلال جمعية دار الجزائر التي أسست في دمشق مع بداية الثورة الجزائرية وكانت ساعدا قويا للثورة الجزائرية في سورية ولبنان والأردن كان موقف محمد المبارك من الجزائر مثل موقف كل المهاجرين الجزائريين الى المشرق العربي وذريتهم من بعدهم وهوان الجزائر بلد عربي إسلامي يجب أن تستقل عن فرنسا ولذلك فانه حين ذهب الى فرنسا للدراسة في عقد الثلاثينات حرص على أن يلتقي برجال الحركة الوطنية الجزائرية وعقد معهم علاقات واسعة وخاصة منهم العلماء ورجال الدين وكان عضوا في كل الجمعيات التي تأسست في سورية لنصرة الجزائر والمغرب العربي مثل جمعية مجاهدي شمال افريقية وجمعية تحرير المغرب العربي وغيرها من الجمعيات وحين اندلعت الثورة الجزائرية عام 1984 كان المبارك وعائلته في الموعد.

وشكل دار الجزائر ، التي كان برنامجها هو حشد الدعم للثورة الجزائرية في المشرق العربي، ثم احتضن مكتب جبهة التحرير الوطني،

الذي كان يرأسه عبد الحميد مهري في ذلك الوقت، وقاد من خلال موقعه في البرلمان السوري معركة مقاطعة فرنسا ونجح في ذلك نجاحا كبيرا وكان على راس منظمي أسابيع التسلح التي كانت تقام في سورية لصالح جيش التحرير الوطني .وما إن حصلت الجزائر على استقلالها حتى حرص على القدوم الى الجزائر والتقى بعائلته في مدينة دلس وظل يزور الجزائر بين فترة وأخرى، ويشارك في ملتقيات الفكر الإسلامي التي كانت تنظم في الجزائر وقدم العديد من البحوث والمداخلات وقام أيضا بتسليم السلطات الجزائرية بعض مقتنيات العائلة من أثار الأمير عبد القادر الجزائري ، ومن مؤلفاته :

- في الأدب واللغة :

.فن القصص في كتاب البخلاء للجاحظ

.من منهل الأدب الخالد

.عبقرية اللغة العربية

.فقه اللغة وخصائص العربية

- في الدراسات القومية ولاجتماعية :

الأمة والعوامل المكونة لها

الأمة العربية في معركة تحقيق الذات

المجتمع الإسلامي المعاصر

جذور الأزمة في المجتمع الإسلامي

نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع

- في الدراسات الإسلامية :

الإسلام والفكر العلمي

الفكر الإسلامي الحديث

نحو إنسانية سعيدة

العقيدة في القرآن الكريم

نظام الإسلام العقيدة والعبادة

نظام الإسلام الاقتصادي

نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث

نظام الإسلام الحكم والدولة

ذاتية الإسلام أمام المذاهب والعقائد

الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية

نظرة الإسلام العامة الى الوجود وأثرها في الحضارة

الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية

نحو وعي إسلامي جديد

المشكلة الثقافية في العالم الإسلامي

مذكرات في الثقافة الإسلامية

بين الثقافتين الإسلامية والغربية

كان محمد المبارك صاحب نشاطات متعددة فبالإضافة الى نشاطه السياسي سواء في الوزارة والبرلمان ، وبالإضافة الى اشتغاله بالتأليف كان محاضرا في العديد من الجامعات والمنتديات الفكرية في

العالم. كما كان محمد المبارك يشكل قوة اقتراح تربوي كبرى فهو الذي اقترح تطوير مناهج اللغة العربية في سورية ، لتشمل كل صنوف الأدب واللغة كما هو صاحب اقتراحات تطوير مناهج الأزهر الشريف وتحويله الى جامعة معاصرة معترف بشهادتها على المستوى الدولي. وهو صاحب اقتراح تأسيس جامعة أم القرى في مكة المكرمة، وقد مارس التخطيط الجامعي لعدد من الدول العربية خارج سورية مثل مصر والسودان والسعودية والأردن. والملاحظ أن الدول التي اعتمدت اقتراحات و تخطيطات المبارك، تعرف الآن حياة جامعية مستقرة .

- **مازن بن عبد القادر لمبارك** (9):

ولد مازن بن عبد القادر في دمشق عام 1930 وتلقى تعليمه الديني على يد والده الشيخ عبد القادر وأخيه محمد المبارك في نفس الوقت الذي كان يواصل تعليمه في مدارس دمشق وجامعاتها إلى أن حصل على الليسانس، ثم حصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة القاهرة كان عضوا في جمعية دار الجزائر بدمشق التي كانت ذراع الثورة الجزائرية في المشرق العربي. وزاول التدريس في العديد من الجامعات العربية في سورية ولبنان والسعودية وليبيا وقطر والإمارات العربية المتحدة وكان أستاذ زائرا في العديد من الجامعات الأخرى منها جامعة الجزائر، كما انه كان محاورا بارزا في مؤتمرات وندوات الحوار العربي– الأوروبي.

يعتبر مازن المبارك من كبار اللغويين العرب في هذا الزمن فقائمة مؤلفاته تزيد عن 25 مؤلفا كلها في اللغة العربية حيث حقق الكثير من كتب التراث مثل الايضاح للزجاجي الخصائص لابن جني المزهر للسيوطي ، مغني اللبيب الرماني النحوي ، السلامات للزجاجي وله مؤلفات أخرى مثل اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي وغيرها . وأسهم في تأسيس عدد من المؤسسات الثقافية العربية منها جمعية جمعة الماجد للتراث في دولة الإمارات العربية المتحدة وحين بلغ السبعين من العمر كرمته دمشق في ندوة خاصة واصدر المثقفون السوريون كتابا قيما عنه.

– عائلة السمعوني :

قدمت عائلة السمعوني الجزائرية في دمشق أخطر شخصيتين في تاريخ النهضة القومية العربية في المشرق العربي وهما الشخصيتان اللتان قاومتا الدولة العثمانية . وتعود عائلة السمعوني المنحدرة من الشيخ محمد الصالح السمعوني احد رجالات الأمير وصاحب مؤلفات عديدة ، لم نعثر على أي منها حتى الآن ، وهي مؤلفات في الأدب واللغة والفقه والتاريخ على ما ذكر مترجموه ، وقد هاجر محمد الصالح مع الأمير من منطقة وغليس في وادي الصومام من قبيلة بني سمعون في ولاية بجاية ، ومع ذلك فإن لقب الجزائري الذي أطلقه المشارقة على هذه العائلة هو اللقب الذي اشتهرت به الشخصيتان اللتان برزتا من هذه العائلة شخصية ثقافية وأخرى عسكرية وهما :

- الشيخ طاهر الجزائري [10]:

يعتبر الشيخ طاهر الجزائري أهم واخطر الشخصيات التي شهدها الوطن العربي مشرقه ومغربه على حد سواء بعد وفاة الأمير عبد القادر الجزائري. وقد تعددت ألقاب الرجل فمرة الوغليسي نسبة وغليس حيث جاء والده من الجزائر وهي بلدة في نواحي اقبو في وادي الصومام قرب مدينة بجاية الشهيرة. ومرة السمعوني نسبة الى قبيلة سمعون التي ينتمي إليها والتي تسكن بنفس نفس المنطقة ، ومرة الزواوي باعتبار الزواوة هم القبائل الأمازيغ في جبال جرجرة . تتلمذ طاهر الجزائري على والده الشيخ محمد الصالح أحد رجالات الأمير عبد القادر الذي تذكر المصادر ان له عدة مؤلفات لم يصلنا شيء منها . ويبدو أن من بينها كتاب في تاريخ الجزائر ثم تتلمذ على يد الأمير عبد القادر الجزائري في المدرسة الجقمقية في دمشق، وكتب الأمير مقدمة لأحدى كتب الشيخ طاهر حول البلاغة، وتنبأ له فيها بمستقبل ثقافي عريض. كما تتلمذ الشيخ طاهر الجزائري على اكبر علماء دمشق في تلك الفترة مثل الشيخ الميداني.

وتأتي خطورة الشيخ طاهر الجزائري، من تصميمه على نشر التعليم في البلاد العربية وخاصة في بلاد الشام واشتغاله الواسع بفتح المدارس. ولما تولى مدحت باشا ولاية الشام اقتنع بفكرة طاهر الجزائري وقلده مسؤولية التعليم في الولاية ، فما كان من الشيخ طاهر إلا أن قام بفتح جميع المدارس التي اغلقت منذ العهد المملوكي وتحولت

إلى مستودعات او خانات وما يشبه ذلك ومن بينها مدرسة يملكها يهودي يقال له عنبر فاشتراها الشيخ طاهر . و قد لعبت هذه المدرسة الدور الأكبر في الحياة العقلية والسياسية في بلاد الشام في تلك الحقبة التاريخية، حيث صارت اول مدرسة ثانوية في الولاية قام بالتدريس فيها كبار علماء دمشق والعالم العربي وكان كثير من معلميها من الجزائريين المهاجرين مثل عبد القادر المبارك ومسيومحمد علي وقد درس فيها الشيخ البشير الأبراهيمي حين قدم من الجزائر إلى المشق العربي وطبعا فإن الشيخ طاهر كانله الباع الأول في التدريس وتخرج في هذه المدرسة كبار مثقفي وسياسيي الشام مثل الأمير خالد الهاشمي وميشيل عفلق والشاعر عبد الكريم الكرمي والمسرحي جميل صليبا والشيخ ظافر القاسمي والشيخ على الطنطاوي والشيخ سعيد الباني ومحمد كرد علي وغيرهم كثير من التلاميذ الذي عملوا على طرد الدولةالعثمانية من البلدان العربية وإنجاز النهضة العربية وقد نجحوا في ذلك كان الشيخ طاهر الجزائري ينتهز اية فرصة لإقامةالمدارس ليس في العاصمة دمشق وفي المدن الكبرى بل تعدى نشاطه إلى الأرياف .

وقام الشيخ طاهر بجمع الكتب والمخطوطات المتناثرة بين ايدي الناس في مختلف بلاد الشام بسافر إليها من بلدة إلى بلدة أين سمع بوجودها ويحاول ان يجمعهافي دمشق وقدأسس ماعرف بالمكتبة الظاهرية وهي اول نكتبة وطنية عامة في بلاد الشام اتاحها للباحثين

والدارسين ولازالت في نفس المكان وتحمل نفس الأسم حتى يومنا هذا من شهر ابريل 2004 وإن كانت بعض كتبها قد نقلت إلى المكتبة الوطنيةالسورية الجديدة المعروفةباسم مكتبةالأسد ، توكذلك أسس مكتبة الخالدية في القدس.

اسس الشيخ طاهر الجزائري حمعية ثقافية باسم جمعية النهضة العربية التف حوله فيها المثقفون الشوام من مسلمين ونصارى وكان الهدف من هذه الجمعية هو نشر الوعي بمساوئ الحكم التركي العثماني واستبداده والعمل للتخلص منه فكان ان أنشا مريده فيها جمعيات سرية وخاصة حمعية العربية الفاتاة وجناحها العسكري جمعيةالعهد اللتان تمكنتا من تحقيق الهدف وهو طرد الأتراك العثمانيين من الشام .

ناصبت حكومة الآستانة العداء للشيخ طاهر الجزائري وطارد ته بمساعدة بعض العائلات الدمشقية المستفيدة من انتشار الجهل ومنها عائلة المنير ،فاضطر للهرب إلى مصر حيث أحسن مثقفوها وفادته وقدموه إلى الخديوي الذي سربه كثيرا لكن الطاهر الجزائري لم يقبل ايةأعطيات اورواتب وقضى حياته فقيرا عاد الشيح طاهر الجزائري عام 1919 مع دخول الحكم الفيصلي وبدا في تأسيس المجمع العلمي لكن المنية عاجلته عام 1920 فاتمه تلاميذه خاصة منهم محمد كرد علي .

كان الشيخ طاهر الجزائري يتقن عددا من اللغات الحديثة كالانجليزية والفرنسية وعددا من اللغات القديمة مثل الفارسية والسريانية والأمازيغية والعبرانية وما إلى ذلك وساعدته معرفته باللغات للتعرف على عددمن المستشرقين الأجانب ومراسلتهم واقامة الصلات معهم وكانوا يستفيدون من علمه كثيرا . لكن الشيخ طاهر الجزائري لم يترك كتابا يعكس ثقافته الواسعة وأرائه الثاقبة فقد كرس جهده لتعليم الأجيال لذلك فمعظم كتبه التي تركها مطبوعة تتعلق بطرق التعليم والتدريس لهذه المادة او تلك من رياضات وأدب وغير ذلك إلا انه ترك كتبا حول علم الكلام والأمثال إلا وكلها لا تعكس ثقافته .وقد حاولت أن أتتبع كتابات الشيخ طاهر الجزائري واطلعت على بعض مخطوطاته في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، ومنها كناشاته ودفاتره ومقالاته في هده الصحيفة أو تلك ولكنها مخطوطات كثيرة تفوق قدرة الفرد على جمعها وتبويبها وإعدادها ، ناهيك عن مخطوطاته وكتاباته خلال إقامته بالقاهرة ولقاءه بالشيخ أبو يعلى الزواوي فيها . أطلق السوريون على الشيخ الطاهر الجزائري لقب مؤسس النهضة العلمية في بلاد الشام وهو كذلك فعلا وأطلقوا اسمه على كثير من المدارس والمؤسسات الثقافية السورية .

حاول الشيخ طاهر القدوم إلى الجزائر عند وصوله في رحلة إلى تونس لكن السلطات الفرنسية كانت تخشاه لانه كان شديدا عليها في المشرق العربي وتعتبره رجل بريطانيا في المنطقة ، فمنعته من زيارة

عائلته في بجاية إلا أنها بعد إلحاح، وافقت على أن تكون الزيارة سرية ولمدة أيام محدودة وعلى أن لا تتعدى حدود العائلة في وغليس فكان لها ما أرادت. ومن المؤسف أن نخبة بجاية لا تكاد تعرف قدر هذا الرجل .حيث لا يرد ذكره إلا نادرا وعند التحدث عن علماء بجاية وبالتالي فإن الجمهور الجزائري لا يسمع بهذا الرجل .

- سليم السمعوني الجزائري[11]:

ولد سليم بن محمد السعيد السمعوني الوغليسى الجزائري في دمشق عام 1879 وقد توفي والده عنه في سن مبكرة وتركه في كنف عمه الشيخ طاهر الجزائري ومن المعروف أن هده العائلة هاجرت بزعامة والد الشيخ طاهر من قبيلة بني وغليس بلدة سمعون في وادي الصومام قرب مدينة بجاية الشهيرة وقد أتقن سليم الجزائري عدة علوم إذ تخرج مهندسا من المدرسة الحربية باستانبول وأتقن بالإضافة إلى العربية وأدابها اللغات التركية والفارسية والفرنسية والألمانية وكان محاضرا في التاريخ العربي خاصة منه التاريخ العسكري .

ويعتبر سليم الجزائري من اخطر رجالات الثورة العربية الكبرى ضد الأحتلا ل العثماني دلك انه تمكن بفضل شجاعته وحنكته أن يصل إلى رتبة بكباشي في الجيش العثماني وهو ثاني ضابطين عربيين بعد عزيز المصري وصلا إلى هذه الرتبة حيث كانت تركيا تمنع العرب من الوصول الى هد الدرجات في الجيش وليس هناك استثناء سوى هؤلاء والأمير محمد بن عبد القادر الذي منح رتبة

فريق استثناءا لاعتبارات سياسية وأعطي مهمة مرافق للسلطان العثماني وبالتالي لم يكن له تأثير في القرار العسكري فضلا عن السياسي واسهم سليم الجزائري بتأسيس العديد من الجمعيات السرية أو العلنية ذات الطابع العربي مثل المنتدى الأدبي التي كان مقرها استامبول ومتبنوها هم الطلبة العرب فقط والأخطر هو دوره مع عزيز المصري في تأسيس جمعية العهد التي كانت حكرا على العسكريين بهدف تأطير هؤلاء تمهيدا لأعلان الثورة على تركيا وقد كانت جمعية العهد الذراع العسكري لجمعية العربية الفتاة التي كانت تختص بالعمل السياسي والتي انضم إليها فيصل بن الحسين في وقت لاحق وأعلنت الثورة على تركيا عام 1916.

ورد اسم سليم الجزائري كأحد رجال الثورة العربية هؤلاء في الوثائق التي حصل عليها والي دمشق سليم السفاح فتم إعدامه رفقة الأمير عمر بن الأمير عبد القادر وعددا كبيرا من رجالات بلاد الشام أعدموا في دمشق وفي عاليه /لبنان/ في مجزرة مبرمجة ضد النخبة العربية وكان فيلسوفا وله كتاب في علم المنطق عنوانه ميزان الحق وكان شاعرا وهو أول ناظم أول نشيد قومي عربي وهذه بعض مقاطعه:

لتدم هذه البنية   تنو وتغدو صبية
أزفها شجاعا   فلا ترى مسبية
تلدن كل همام   من فارس مقدام

يمزق الطعام بهمـــة عربيــة

تلدن كل عزيز يجود بالنفيس

يدق هام خسيس بشجاعة وحمية

يشعل نار الحرب تدق عنق الكلب

ونيل عز العـــرب مـن أمة تركية

لفتـت محاضـراته الأدبيـة النظـر إلى ثقافتـه لكـن الـسلطات التركية لم تكن مرتاحة لقيامه من خلال عمله كمدرس في الكلية الحربية بإلقاء محاضـرات حـول الفكـر لعسكري العربـي وخاصـة مـا يتعلـق بخالد بـن الوليـد ، وشـارك سـليم في عـدة حـروب ومعـارك مـع الجـيش العثماني وفيها معركة سالونيك التي لفتت الانظار إلى شجاعته!!.

- عائلة بن يلس :

هـاجرت عائلـة بـن يلـس وعـائلات أخـرى عـام1911 مـن تلمـسان إلى دمـــشق ق عـــن طريـــق مينـــاء طنجـــة بقيـــادة شـــيخ الطريقـــة الدرقاويـــة محمـــد بـــن يلـــس بعـــد أن أفتـــى بعـــدم جـــواز خدمـــة الجزائـــريين في الجـــيش الفرنـــسي حيـــث بـــدأت فرنـــسا تـــستعد للحـرب العالميـة الأولى وسـنت قـانون التجنيـد الإجبـاري الـذي رفـضه ابـن يلـس . ويبـدو أنـه حـاول تنظـيم ثـورة ضـد فرنـسا ولم يجـد العـون الكـافي فـشد الرحـال مهـاجرا مـع تلاميـذه ومريديـه إلى دمـشق وفي دمـشق أعـاد الاعتبـار لمدرسـة الـصمادية المهجـورة منـذ عهـد المماليـك . حيـث سمحـت لـه الـسلطات العثمانيـة بعـد شـد

وجذب باستعمالها كمدرسة وتعلم عليه رعيل كبير من رجال الفكر والثقافة السوريين.

ولكن ما لبثت أن احتلت فرنسا دمشق عام 1920 بعيد الحرب العالمية الأولى فواصل مقارعتها وكان قاسيا عليها وفي الواقع فإن بن يلس هو الذي ابتدأ في سورية مقاومة الاحتلال الفرنسي ومعه علماء دمشقيون أمثال أحمد قصيباتي وأحمد الشميساني. واعتقله المندوب الفرنسي وسجنه في سجن القلعة وما أن علم الأهالي بذلك حتى خرجوا عن بكرة أبيهم وحاصروا سجن القلعة، ولم يفكوا الحصار إلا بعد أن أطلق سراح الشيخ بن يلس لكن بذرة المقاومة قد زرعت وهي التي انطلقت عام 1925 في ما يعرف بالثورة السورية الكبرى والتي كان من قادتها الأمير عز الدين الجزائري.

وكان لبن يلس تلاميذ مريدون في طليعتهم المتصوف محمد أبو جمعة الهاشمي التلمساني، الذي اعتقده الدمشقيون اعتقادا كبيرا، وسار على نهج أستاذه في مقاومة الفرنسيين وحمل السلاح بنفسه و نقول المصادر التي كتبت عن ابن يلس بأنه كان قاسيا على فرنسا في سورية ،.ومن هذه المصادر اعلام دمشق وكتاب أعيان دمشق وغيرهما وتقول المصادر أن له ديوان شعر مطبوع لكني لم اعثر عليه كما لم اعثر على كتب اخرى من تاليفه(12).

- **عائلة خليفاوي :**

هاجرت عائلة خليفاوي من بلدة الأربعاء ناثس ايراثن قرب مدينة تيزي وزو في الجزائر بعيد ثورة المقراني بقليل، وقدمت هذه العائلة احد كبار رجال سورية العسكريين والسياسيين. وهو عبد الرحمن احمد خليفاوي الذي ولد في دمشق عام 1930 والتحق بعد إكمال دراسته الثانوية بالكلية العسكرية في حمص ، ثم أرسل إلى مدرسة عسكرية في فرنسا. وكانت الثورة الجزائرية قد انطلقت فاتصل بها وأخذ يقوم بالدور الذي طلبته من الثورة . وحين عودته تمثل هذا الدور بتهريب الأسلحة إلى الثورة الجزائرية . وكان قد وصل إلى رتبة لواء في الجيش العربي السوري وقام بتحويل كافة أسلحة الجيش السوري الفرنسية إلى الثورة لجزائرية ، حيث بدأ الجيش السوري يتسلح بالسلاح السوفيتي . وشغل عدة مناصب إدارية منها منصب محافظ/والي/ مدينة حماة ثم درعا وفي نفس الوقت ظل عضو المكتب العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي. ثم رئيسا لهذا المكتب . ومثل سورية في القيادة العربية المشتركة وتولى منصب وزير الداخلية عدة مرات ثم منصب رئاسة الوزراء مرتين . وخاض عبد الرحمن خليفاوي[13] معظم الحروب العربية الإسرائيلية.زار الجزائر عدة مرات وقام بزيارة بلدته الأصلية الأربعاء ناثي ايراثن واستقبل فيها استقبالا مميزا. كانت تربطه عدة صداقات بالقيادات الجزائرية وخاصة مع الرئيس الراحل هواري بومدين ولازال حتى كتابة هذه

السطور على صلة متميزة بالقيادات الجزائرية . ذكرته الموسوعة السياسية العربية وذكرته الموسوعة البريطانية من هو؟.

- عائلة الخالدي :

تنتسب عائلة الخالدي إلى قبيلة سيدي خالد- دشرة سيدي خالد عرش وادي البردي القريب من جبل هلال من سلسلة جبال امتنان في دائرة عين بسام من ولاية البويرة حاليا وكان محمد بن عبد الله الخالدي الزعيم الروحي لهذه القبيلة والعرش هو الذي هاجر إلى دمشق حيث كان خليفة للأمير عبد القادر في سطيف و مجانه.لم يبرز من هذه العائلة في دمشق خلال القرن التاسع عشر ولنصف الأول من القرن العشرين سوى شخصيتين دينيتين أولهما :

- محمد بن عبد الله الخالدي(14) :

ولد الشيخ محمد بن عبد الله الخالدي في جبل هلال من سلسلة جبال امتنان عرش البردي كم قبيلة أولاد سيدي خالد في ولاية البويرة الآن وذلك عام 1218 هجرية تعلم على يد والده القاضي عبد الله الخالدي ثم في مازونة غربي الجزائر ثم في قسنطينة شرقي الجزائر ثم في الأزهر الشريف بمصر وبذلك تتلمذ على كبار العلماء في عصره في المشرق والمغرب مثل المبارك، علي بن عيسى، الباجوري بن عليش السقا ، المبلط وأخذ الطرق الصوفية عن الأمير عبد القادر .

كان الخالدي من رجال دولة الأمير عبد القادر الأوائل حيث كان خليفته فترة من الوقت في سطيف ومجانه ثم تولى تدريس أولاد الأمير

المذاهب المالكي وكان رسوله في المهمات السرية خاصة إلى المشرق العربي ومنها مهمة سرية إلى منطقة عسير في الجزيرة العربية حيث الطريقة السنوسية وكذلك إلى قبيلة حرب في منطقة نجد.

وقد أوفده الأمير إلى بلاد الشام لتمهيد الطريق قبل الهجرة إليها لكن الأمير أسرته فرنسا سنوات ثم أمضى الأمير سنوات أخرى في بروسة بتركيا كان الخالدي وبن سالم خلالها قد هيئا المجتمع لشامي لاستقبال الأمير وحين أحس الأمير عبد لقادر بعد سنوات قليلة من وصوله إلى دمشق بان الفتنة قادمة بفعل التآمر الفرنسي البريطاني مع الطورانيين في استانبول وأن الخطة تقتضي احتلال بلاد الشام وتقسيمها بين الفرنسيين والانجليز . أرسل محمد عبد الله الخالدي سرا إلى منطقة وادي البردي وجبل امتنان لإقناع عروشها بالالتحاق بالأمير وفعلا تم ذلك حيث هاجرت قبائل سيدي خالد والعميرات وسيدي عيسى وغيرها من العروش والقبائل المحيطة بسور الغزلان وعين بسام وما كان يعرف بمنطقة حمزة فوصلت هذه القبائل إلى الشام في شهر مايو 1860 واستخدمها الأمير عبد القادر في حماية النصارى في دمشق في جويلية / تموز من نفس العام وكان الخالدي أحد كبار مساعدي الأمير بإخماد هذه الفتنة الطائفية .

ونظم محمد بن عبد الله الخالدي بتوجيه من الأمير وإشراف من أحمد بن سالم مواقع القرى الجزائرية التي بدأت تظهر في تلك السنة في بلاد الشام حول دمشق وحمص واللاذقية وصفد وطبريا

والقدس وفي حوران وبأمر من الأمير تولى محمد بن عبد الله الخالدي القضاء بين المهاجرين الجزائريين ثم عينته الحكومة العثمانية مفتيا للمالكية وهما المنصبان اللذان تولاهما من بعده ولده محمد بن محمد إلى جانب ذلك تولى التدريس في مدرسة الحديث الأشرفية التي أعاد الأمير الاعتبار إليها بعد أن كانت تستعمل لأغراض أخرى ،كما تولى التدريس في مدرسة العصرونية وواصل تدريس أولاد الأمير في دمشق وعرف بحسن الخط وأملى عليه الأمير مجددا كتابه / المقراض الحاد لقطع لسان منتقص دين الإسلام بالباطل والإلحاد الذي نشر في بيروت وصورة الصفحة الأولى بخط محرره محمد بن عبد الله الخالدي .وقد وجدت في مخطوطات مكتبة الظاهرية عدة كتب مخطوطة تعود لمؤلفين أندلسيين وجزائريين عليها إشارة تملك الخالدي لها . توفي الشيخ محمد بن عبد الله الخالدي في دمشق عام **1882** ودفن في مقبرة آل البيت محاذيا قبر بلال الحبشي وجعفر الطيار وغيرهما من الصحابة ، وفي نفس القبر دفن ولده الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله الخالدي الذي ورث منصبيه في الإفتاء والقضاء . وقد لاحظت أن ذلك المحيط من المقبرة يحتوي على كثير من القبور التي تعود لمهاجرين جزائريين من رجال الدين خاصة من منطقة تيزي وزو و بجاية حيث أنها تسمى الآن / مقبرة الباب الصغير / وهي قريبة من حي السويقة الحي التاريخي للمهاجرين الجزائريين في دمشق .

- عائلة الصالح :

هاجرت عائلة الصالح إلى المشرق العربي من بلدة دلس في الجزائر وتعرف هناك باسم عائلة بلوارث وأصولها قبل ذلك من منطقة تيزي وزو دائرة بن نعمان ولا تزال هذه العائلة في دمشق تحتفظ بشجرة نسبها المفصلة. وكانت العائلة قد هاجرت من الجزائر إلى فلسطين وسكنت قرية العموقة قرب صفد وهي إحدى القرى الجزائرية في منطقة الجليل الأعلى بفلسطين .

وكانت هذه القرية مثلها مثل قرى الجزائريين في فلسطين سواء في منطقة صفد أو طبرية أو غيرها تتعرض لحرب إبادة وحشية من طرف الجيش البريطاني ثم عصابات الحركة الصهيونية المسلحة مثل شتيرن وهاجنا وغيرها وقد قاومت هذه القرى الجزائرية العدوين البريطاني والصهيوني بصلابة أسطورية وبرز مناضلون مجاهدون من عدة عائلات جزائرية مثل عائلة يخلف وبوزيد في سمخ وعائلة الرقايقي في معذر وعائلة عيسى في عولم وعائلة ارغيس في هوشة وعائلة الصالح في العموقة التي انجبت أحد أهم المجاهدين في ثورتي فلسطين 1936و 1948.

- محمود سليم الصالح [15]:

ولد محمود سليم الصالح في قرية العموقة لأسرة مهاجرة من دلس واشتهر كمجاهد قوي الشكيمة في ثورة 1936- 1939 ضد بريطانيا والحركة الصهيونية حيث قاد الفصيل الجوال الذ ي اسسه

الجزائريون في الحليل الأعلى في منطقة صفد وبحيرة الحولة.

وقد ارعب بعملياته المؤثرة وتنقلاته السريعة كلا من بريطانيا في فلسطين وفرنسا في سورية ولبنان وقد تمكن بفضل قدراته العسكرية من طرد اليهود من مدينة طبريا خلال ثورة 1936-1939. وحين انتهت تلك الثورة بطلب من الملوك والحكام العرب واندلعت الحرب العالمية الثانية وقبل ان تنتهي هذه الحرب اعلن رشيد عالي الكيلاني عام 1942 ثورة في العراق ضد الأستعمار البريطاني فالتحق بها محمود سليم الصالح وهناك تمكن البريطانيون من اعتقاله في الموصل وظلوا ينقلونه من سجون عراقية إلى سورية إلىلبنانية إلى ان انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 فعاد إلى العموقة.

وبعد إندلاع الثورة الفلسطينية 1947/1948 عاد إلى ميدان الجهاد وشكل فصيلة من الجيش وخاض بها مع عموم المجاهدين الفلسطينيين في مايو أيار 1948 اكبر معركة في تاريخ الكفاح الفلسطيني في تلك المرحلة، وهي معركة الشجرة وقد استشهد محمود سليم الصالح الذي كان معروفا باسم أبو عاطف في تلك المعركة وزعزع استشهاده معنويات المجاهدين فخسر الفلسطينيون تلك المعركة وكانت المعركة الأخيرة حيث سيطر اليهود على فلسطين وأعلنوا دولتهم في ذلك اليوم 1948/5/15 هاجرت عائلته إلى دمشق ولا تزال فيها. وقد اطلق اسمه على أحد شوارع مخيم اليرموك وقد ذكر محمود سليم

الصالح مع أشارة إلى جزائريته في العديد من المراجع الفلسطينية التي تحدثت عن الثورات الفلسطينية وخاصة كتابات أكرم زعيتر ومحمد عزة دروزة حيث كانا من قيادات الثورة الفلسطينية في ذلك الوقت مع الحاج أمين الحسيني .وما زالت عائلته على صلة بجذورها في الجزائر وخاصة الدكتور احمد بن نعمان أحد المثقفين الجزائريين المعروفين بل إن ولده إسماعيل انضم الى صفوف جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية ثم عاد إلى الجزائر في الاستقلال وأقام فيها نهائيا .

- المهاجرون الجزائريون في مصر:

تفتقر المكتبة الجزائرية إلى كتاب مرجعي عن العلاقات الجزائرية المصرية عبر التاريخ وهذا الافتقاد ليس صدفة بقدر ما هو في اعتقادي تغييب مقصود من القوى الفرانكوفونية وغيرها الساعية إلى فصل الجزائر وعموم المغرب العربي عن جسمها العربي محيطه الحضاري الأكثر وضوحا في تاريخه ؛خاصة وأن مصر شهدت نشاطا كبيرا للحركة الوطنية والثورة الجزائرية .

ومن المعروف أن المصريين هم الذين اكتشفوا المغرب العربي بدءا من ليبيا وقد اندمج سكان المغرب العربي في الحضارة الشرقية سواء كانت مصرية أو فينيقية أو عربية إسلامية إذ إننا لا نجد تاريخا أمازيغيا منفصلا عن هذه الحضارة الشرقية إلا في فترات زمنية قصيرة جدا اتخذت الطابع السياسي أكثر منه طابعا حضاريا شاملا . وليس أدل على ذلك من قرطاجنة هي التي كانت نزود مصر

بكثير من مظاهر الحضارة الراقية وخاصة الفن والموسيقى بل أن ما يعرف الآن بالرقص الشرقي والذي تشتهر به مصر كانت قد عرفته من قرطاجنة . ولا يزال المصريون يقولون عن الراقصة عالمة وهي تحريف عن الكلمة البونيقية ألما المرأة الراقصة وربما هي أصل كلمة امرأة العربية وقد بحثت ذلك في مخطوطي تباريح الحرف العربي الجريح كما أن نظام بناء القبة الذي نقله المصريون إلى مناطق أخرى من الوطن العربي على الأرجح أنهم أخذوه من الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية وقد بني الأمويون قبة الصخرة المشرفة في القدس على هذا الطراز الذي نجده في منطقة وادي سوف وغيرها من مناطق الجنوب الشرقي للجزائر المتاخم لتونس . إن العلاقة المصرية الجزائرية تعود إلى عهود بل وقرون بعيدة قبل الإسلام حتى أن بعض المؤرخين مثل غوستاف لوبون يقولون أن مصر أن البربر بنوا حضارة في مصر تعود إلى خمسة وثلاثين قرنا وهي أقدم من الحضارة الفرعونية .ويبدو أن مصر كانت تعطي مساحة ثقافية كبرى لأهل المغرب العربي بعد الإسلام أيضا مثلها مثل بلاد الشام وقد أشار إلى ذلك بوضوح مؤرخون مثل الجبرتي وابن جبير .وكانت دائما في مصر جالية مغربية سواء من الجزائر أو تونس أو المغرب أو شنقيط و من ليبيا طبعا ولعل بناء أهل المغرب العربي بقيادة جوهر الصقلي لجامع الأزهر بالقاهرة ، واعتماد المصريين على هذا الجامع مصدرا للفكر الإسلامي سواء في عهد الدولة الفاطمية الشيعية أو بعد اندثار

هذه الدولة وتحول الأزهر إلى المذهب السني أسهم في السمعة العالية للمغاربة في المشرق، وكان المغاربة وعلى الخصوص منهم الجزائريون يهتمون اهتماما كبيرا في تعليم أولادهم بالأزهر ولذلك فإن مقر الطلبة المغاربة في هذا الجامع المعروف برواق المغاربة هو من اشهر أروقته وحتى الآن وكان المغاربة في مصر هم الدين يؤمنون مصاريف هذا الرواق وطلبتهم وكان هؤلاء المغاربة المقيمون تجارا وملاكين ويشكلون طبقة غنية في مصر عموما والقاهرة خصوصا وفي العصر الحديث كان أ[لأمير عبد القادر معجبا بأسلوب محمد علي باشا في بناء الدولة وكانت بينهما مراسلات كما أن احمد بن سالم استشار محمد علي في مسألة إنهاء المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي وبينهما في ذلك مراسلات لم يكشف عنها النقاب بعد وكان محمد علي عارفا بإطماع فرنسا في الجزائر وأنها لن تخرج منها مهما كلفها ذلك من ثمن .

- **الشيخ محمد الأخضر حسين:**

يعتبر الشيخ محمد الأخضر الحسين من الشخصيات الجزائرية التي أثرت في المجتمع المصري بل وفي الفكر العربي الإسلامي برمته خلال القرن النصف الأول من القرن العشرين فهو من أسرة جزائرية هاجرت من المسيلة إلى نفطة في تونس الشقيقة حيث ولد سنة 1293هـ وتلقى تعليمه في جامع الزيتونة متحصلا على شهادة العالمية عام1317هـ ثم شارك في تأسيس الجمعية الزيتونية وحين نشبت الحرب ين ايطاليا والدولة العثمانية في ليبيا عاد إلى الجزائر .

ونظم قصائد عديدة منددا بالاستعمار الفرنسي إضافة إلى دروسه في بعض مساجد الجزائر الذي أكرهه الفرنسيون على الرحيل فعاش متنقلا بين مصر ودمشق ومكة حيث عين سنة18912مدرسا في مدرسة عنبر ثم سافر إلى استانبول ولم يجد فيها بغيته فارتحل إلى برلين فتعلم الألمانية وحين عاد إلى دمشق اعتقلته سلطات الانتداب الفرنسي وعذبته عذابا وحشيا لكنه التقى في ترحاله هذا بزعماء الحركة الإسلامية مثل عبد الحميد سعيد وعبد العزيز جاويش مما كان له اثر على استقراره في مصر عام 1939 والف رسالته القيمة الخيال في الشعر العربي وأسس جمعية لم تدرس بعد هي// جمعية تعاون جاليات شمال إفريقيا // وتجنس بالجنسية المصرية .

خاض محمد الأخضر حسين الكثير من المعارك الفكرية اشهرها معركته ضد الشيخ على عبد الرازق الذي نشر عام 1344 هـ كتاب //أصول الحكم // فنقده نقدا شديدا . وأما معركته الثانية فكانت ضد طه حسين الذي نشر في عام1345 كتابه في الشعر الجاهلي وكان قاسيا جدا على طه حسين، وشغل من الوظائف الدينية والتعليمية وظيفة مدرس في معهد أسيوط الديني ومعهد القاهرة ومفتشا للعلوم الدينية ومدرسا للشريعة وعضوا في لجنة الدستور تولى مشيخة الأزهر سنة1371ه واستقال من هذا المنصب عام 1373 حيث يقال انه لم يكن على وفاق مع جمال عبد الناصر وتوفي 1377هـ –1958م . ومن كتبه رسائل الإصلاح

الخيال في الشعر لعربي

القياس في اللغة العربية خواطر الحياة ديوان شعر

نفض كتاب الإسلام وأصول الحكم

تقض كتاب في الشعر الجاهلي

آداب الحرب في الإسلام

تعليقات على كتاب الموافقات للشاطبي .

زيادة على مجموعة هامة من الأبحاث في مجلات مثل الأزهر ولواء الإسلام والهداية .ولا اعلم أن أحدا اهتم به سواء في وطنه الأصلي الجزائر أو موطن مولده تونس غير أن من الذين كتبوا عنه في الشام محمد كرد علي في كتابه المعاصرون وفي مصر محمد عبد المنعم الخفاجي في كتابه الأزهر في ألف عام .

- المهاجرون الجزائريون إلى الجزيرة العربية:

تحتاج المكتبة الجزائرية أيضا إلى كتاب مرجعي حول الجزائريين المهاجرين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى الجزيرة العربية وعلى الخصوص إلى الحجاز واليمن والكويت ويبدو أن هناك شخصيات قوية التأثير في المجتمع الجزائري هاجرت أو عاشت فترة هناك وأثرت بالغ التأثير في تلك المجتمعات . ومن هذه الشخصيات في القرن العشرين .

- **الشيخ الطيب العقبى:**

الذي كان مشاركا في الثورة العربية الكبرى التي قادها شريف مكة الحسين بن علي ضد الأتراك حيث كان ناطقه الرسمي ويراس أسبوعية / القبلة / لسان حال الثورة وتوجد بعض إعداد هذه الجريدة الأسبوعية في دار الوثائق بدمشق.

- **الشيخ محمد البشير الإبراهيمي**

دون مناطق الجزيرة العربية حاليا فإن دولة الكويت وحدها التي تتبنى المذهب المالكي رسميا ويعتقد البعض أن ذلك يعود إلى الشيخ محمد البشير الابراهيمي الذي أقام في عشرينيات القرن العشرين بالكويت مدرسا في أول مدارسها وهي المدرسة المباركية .ولم جد حتى الآن مرجعا يتحدث عن هذه الفترة في حياة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي سوى ما كتبه الكاتب الكويتي سعود خالد الزيد عن ممارسة الإبراهيمي التعليم في الكويت وأثره في شعراء تلك المرحلة.

- **الشيخ محمد الفضيل الورتلاني[17]:**

الذي قدم من مصر إلى اليمن وشارك في الثورة اليمنية عام 1948 بل الذي وضع الخطوط عريضة للميثاق الوطني المقدس الذي تبنته تلك الثورة وذلك بالاتفاق مع زعيم الإخوان المسلمين حسن البنا كما ينص على ذلك د عبد الله أحمد يحيى الذيفاني في كتابه الاتجاه العربي في حركة الأحرار اليمنيين 1918- 1948مستندا الذي العديد من الوثائق ومذكرات رجال تلك الثورة . وقد سجنت بريطانيا

الشيخ محمد فضيل الورتلاني في اليمن إلى أن تم تهريبه إلى دمشق بجهود جمعية تحرير المغرب العربي ثم عاد الورتلاني إلى مصر وبدأ نشاطه مع الشيخ البشير الإبراهيمي و علال الفاسي في تأسيس جبهة تحرير المغرب العربي ثم مع البشير الإبراهيمي ومحمد خيضر وحسين آيت احمد وأحمد بن بلة في تأسيس جبهة التحرير الوطني الجزائري وحسب الدكتور توفيق الشاوي فإن الفضيل الورتلاني صاحب الفضل في إقناع حركة الأخوان المسلمين في مصر في أن تحرير الجزائر هو الذي سيأتي بتحرير فلسطين . لم يترك الورتلاني من الكتب المطبوعة إلا كتابه القيم الجزائر الثائرة الصادر عام 1956 في بيروت.والذي ضمنه مقالاته وآراءه ومواقفه السياسية والدينية ، والذي أعيدت طباعته في الجزائر وقد توفي الورتلاني عام 1956 في تركيا حاليا.

الاحالات

1- انظر ممدوح حقي في تحقيق لكتاب تحفة الزائر في تاريخ الجزائر ومآثر الامير عبد القادر ، دمشق 1964.

2- عن تاريخ حياة طيب الذكر الامير علي.

3- عن حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للشيخ عبد الرزاق البيطار.

4- عن معجم أعلام الجزائر ، نويهض عادل.

5- عن خالد الهاشمي الجزائري ، بسام العسلي.

6- الذكريات الخالدة ، لامير عز الدين الجزائري، عبد الرحمن الشهبندر.

7- مذكراتي عن القضايا العربية و العلم الاسلامي ، الأمير محمد سعيد الجزائري.

8- عن كتاب الداعية محمد المبارك.

9- عن كتاب مازن المبارك.

10- في مجموعة مصادر وخاصة ما كتبه عنه تلاميذوسعيد الباني ومحمد كروعلي.

11- ميزان الحق سليم السمعون الجزائري.

12- أعيان دمشق ، صالح الفرفور.

13- عن كتاب "الاشعاع المغربي في المشرق العربي".

14- عن "حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر" .

15- عن "الاشعاع المغربي في المشرق العربي".

16- عن "المعاصرون" لمحمد كروغلي.

17- أورد الكاتب المصري توفيق الشاوي في كتابه نصف قرن من العمل الاسلامي الكثير من التفاصيل عن الفضيل الورثيلاني، وفعل ذلك أيضا الكاتب اليمني الذيفاني، لكن لا تزال صفات كثيرة مجهولة من تاريخ هذا الشيخ النشيط.

البيبليوغرافيا

المصادر و المراجع

(1)- اجيون شارل روبير : تاريخ الجزائر المعاصرة ، توجه : عيسى عصفور ، منشورات عويدات ط1،دار النهضة العربية ، بيروت ، د ت.

(2)- برونو إتيان : عبد القادر الجزائري ، دار الفارابي ، الجزائر ، 1995 .

(2)- البيطار عبد الرزاق : حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، تحقيق محمد بهجت البيطار دمشق ،1961.

(3)- تشرشل هنري : حياة الأمير عبد القادر ، تحقيق سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس 1974.

(4)- التميمي عبد الجليل : بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816- 1871 ،تونس ، 1972.

(5) ـ جب وباوون : المجتمع الإسلامي والغرب ، دار المعارف بمصر ، الجزء الثاني

(6)- الجزائري محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الأمير عبد القادر ، ط 2، بيروت 1964.

(7)- محمد بن الأمير عبد القادر : تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر ، شرح و تعليق : ممدوح حقي ، ج1،ط1، الإسكندرية 1903.

(8)- جواد المرابط: التصوف و الأمير عبد القادر، دمشق، 1966.

(9)- حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1958.

(10)- حمدان بن عثمان خوجة : المرآة تقديم و تعريب و تحقيق : محمد تلعربي الزبيري ، ش و ن ت الجزائر .
(11)- الخطيب عدنان : الشيخ طاهر الجزائري ، القاهرة ، 1971.
(12)- الرفاعي أنور : الأمير سعد الجزائري - جهاد نصف قرن ، دمشق.
(13)- زكار سهيل : بلاد الشام في القرن التاسع عشر - دراسات تخص حوادث1860 ، دمشق 1983.
(14)- بن يوسف محمد (الزياني): دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تقديم و تعليق :المهدي البوعبدلي ش و ن ت ، الجزائر 1978.
(15)- سعد الله أبو القاسم : التاريخ الثقافي للجزائر ، الجزء الأول ، دار الغرب الإسلامي،بيروت
(16)- شحاتة إبراهيم : تطور العلاقات المغربية (1947/1519)، الإسكندرية 1981.
(17)- إحسان عباس: تقديم كتاب نفح الطيب. المجلد الأول. بيروت، دار صادر 1968.
(18)- بوعزيز يحي : علاقات الجزائر مع دول و ممالك أوربا (1500-1830) ، دم ج الجزائر 1980.
(19)- محمد سعيد الأمير الجزائري : مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي ، الجزائر 1965.
(20)- ــــــــــــ : تاريخ حياة طيب الذكر علي بن الأمير عبد القادر ، مطبعة الترقي ، دمشق 1918 .
(21)- الجيلالي عبد الرحمن : تاريخ الجزائر العام ، ج3،دم ج ، الجزائر ، 1989.

(18)- الخالدي سهيل : الإشعاع المغربي في المشرق العربي ، دار الأمة ، الجزائر ،
(18)- خوري فيليب شكري : طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق 1860 . 1908 ، في أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ، الجزء الأول ، دمشق 1978.
(22)- الزبيري محمد العربي : التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين (1792- 1830) ش و ن ت ، الجزائر ،1972.
(23)- سبنسرويليام :الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة و: عبد القادر زبادية ش و ن ت،الجزائر. (24)- سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1998.
(25)- سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر، بداية الاحتلال، ط3،ش و ن ت ، الجزائر 1982.
(26)- سعد أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1983.
(27)- ناصر سعيدوني الدين : موظفو الدولة الجزائرية في القرن 19 ، م و ف م ، الجزائر ، د ت.
(28)- ناصر سعيدوني الدين و المهدي البوعبدلي :الجزائر في التاريخ ، العهد العثماني المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، دت.
(29)- ناصر سعيدوني الدين:النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1985.
(30)- ناصر سعيدوني الدين: دراسات و أبحاث في الفترة الحديثة و المعاصرة ، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1988.

(31)- - سليمان أحمد: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، م و ك الجزائر، 1984.

(32) - شالروليام : مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816/1824) تعريب ة تعليق و تقديم : إسماعيل العربي ش و ن ت ، الجزائر 1982.

(33)- الصلح عادل: سطور من الرسالة (تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي1877)، بيروت، 1966.

(34)- صلاح الدين المنجد : المشرق في نظر المغاربة والأندلسيين في القرون الوسطي.دار الكتاب الجديد ،بيروت .

(35)- بن المبارك أحمد (العطار): تاريخ قسنطينة ، تحقيق : رابح بونار الجزائر ،1981.

(36)- بن ميمون محمد (الجزائر): التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ،تقديم و تحقيق : محمد عبد الكريم ،ط1،ش ون ت ،الجزائر ، 1972.

(37)- فريمون جاك : فرنسا و الإسلام من نابليون إلى ميتران ، ترجمة : هاشم صالح ، ط1، الأرض للنشر ، قبرص ، 1991.

(38)- قنان جمال : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر 1987.

(39)- قنان جمال: العلاقات الفرنسية -الجزائر 1790- 1830، منشورات متحف المجاهد الجزائر.

(40)- قنان جمال: دراسات في المقاومة و الاستعمار، منشورات متحف المجاهد الجزائر 1996.

(41)- نادية طرشون : الهجرة الجزائرية لبلاد الشام 1847ـ 1912 ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق 1986.

(42)- العنتري محمد الصالح : القحط و المسغبة في بلد قسنطينة، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية ، رقم 2330(وضع بتاريخ ....)
(43)- مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم ،بيروت 1980.
(44)- نايت بلقاسم مولود : شخصية الجزائر و هيبتها العالمية قبل سنة 1830 ، ج1،ط1، دار البعث ، قسنطينة ، 1985.
(45)- محمد بن كحول : التقويم الجزائري لسنة 1331 هـ السنة الثالثة .
(46)- المحبي ، محمد الأمين : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر . القاهرة 1284/هـ.
(47)- النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس مطبعة الترقي . دمشق 1947.
(48)- نخبة من الأساتذة: تاريخ طيب الذكر الأمير علي بن عبد القادر، دمشق، 1918.
(49)- وولف ج ب: الجزائر و أوربا، ترجمة أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.

المقالات

(1)- بدر أحمد : الأندلسيون والمغاربة في القدس . مجلة أوراق ، يصدرها المعهد الإسباني العربي للثقافة ، عدد 4 .

(2)- بوعبدلي المهدي : تراجم بعض مشاهير علماء زواوة . مجلة الأصالة ،عدد جويلية . أوت 1973،الجزائر

(3)- التميمي عبد الجليل : الأمير عبد القادر في دمشق ، في أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ، دمشق ، 1978 .

(4)- بن خروف عمار: العلاقات التونسية الجزائرية في عهد الدايات في مجلة الدراسات التاريخية ، عدد 10 ، 1997 .

(5)- رافق عبد الكريم : مظاهر من الحياة العسكرية في بلاد الشام . دراسات تاريخية ، مارس 1980.

(6)- حاجيات عبد الحميد : مساهمة المغرب العربي في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية ، مجلة دراسات تاريخية ، دمشق ، ع (7) ، 1982.

(7)- دوغراماشي أمل : الهجرة إلى سورية في أواخر القرن التاسع عشر ، في أعمال المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ، دمشق ، 1978 .

(8)- زعرور ابراهيم : القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك . دراسات تاريخية جامعة دمشق . ديسمبر 1995

(9)- صاحي بوعلام : الحياة الثقافية في المغرب في ظل الدويلات الأولى. رسالة ماجستير ، دمشق

(10)- الصباغ ليلى : الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث ، المجلة المغربية ،العدد (7- 8). تونس 1977 .

(11)- عبدالرحيم عبد الرحمان : المغاربة في مصر في القرن الثامن عشر . المجلة التاريخية المغربية ، عدد 11/10 ، 1978 ، تونس

(12)- علي أحمد : رجال الإدارة والسياسة والجيش من الأندلسيين والمغاربة في مصر ، دراسات تاريخية بجامعة دمشق ، سبتمبر 1987 .

-Les Ouvrages:

- Ageron .C.R : les Algériens musulmans et la France, 1871-1918 , Paris 1968.

-Auguste (c) :L'Etablissement des dynasties des chérifs du Maroc et leur rivalité avec les turcs de la Regence d'Alger 1509-1830 : LEROUX , Paris , 1904.

- Azan. (p) : l'Emir A.E.K 1808-1883, du fanatisme Musulmane au patriotisme Français, Paris, 1925.

- Arminjon.(p) : Etrangers et protéges dans l'Empire Ottoman 1848-1913, Paris ; 1913.

- Bardin. (p) : Algériens et Tunisiens dans l'Empire Ottoman 1848-1913, Paris1979.

- Berbrugger (A) : L'Affaire Bacri d'aprés un document inédit in : Revue Africaine t19, 1875.

.

- Ben Achenhou : L'ETAT Algérien en 1830 , SNED , Alger , SD .

- Bontemes, C : Manuel des Institutions Algeriens , de la Domination Turque a l'Independance , t1, GUJAS , Paris , 1975.

- Depont et Coppolani : Les Confréries Religieuses Musulmans Alger 1897.

- D'Eslailleur (ch) : Abd-el-Kader (l'Europe et l'Islam), Paris 1947.
- Détesta (.le Baron) : Recueil des traités de la porte Ottomans avec les puissances Etrangers , t3, Paris .
- Chebet (f): les étrangers devant la justice en Syrie et au Liban. Gisenbeth (M) : les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque 1516-1830, in Revue Africaine T96,1952
- Garrot, p : Histoire Generale de l'Algérie, Alger, 1910
- Goldzeiger (a) : Royaume Arabe 1861-1870, S.N.Ed.Alger 1977.
- Gorce (p) : Histoire de Second Empire , t 3, plon, Paris , 1896.
-Grammont (Hde) :Histoire d'Algerie sous la domination turque (1515-1830), LEROUX , PRIS ,1887.
-Haedo (D.de) : Histoire des Roi d'Alger , trans : Grammont H, Alger , 1881.
- Hajjar (j) : - l'Europe et les Destinées du Proche Orient, Napoléon 3 et ses vises orientales 1848-1870, Damas 1968.
- l'Europe et les destinées du Proche Orient, Bismarck et sesmenées orientales 1871-1882 , Damas 1990.

-Julien (CH .A) :Histoire de L'Afrique du Nord , Tunisie , Algérie Maroc . de la conquête arabe à 1830 , VII .

- Kalassi (Ali) ; la Marine Algérienne à travers L'Histoire , musée centrale de l'armée, MDN , Alger , 1985.

- kamel kateb : Européens, Indigènes et Juifs en Algérie 1830-1962, représentations et réalités des populations, INED, paris 2001. Française 1919-1945, paris, l'Harmattan, 1996.

-Marcel colombe :L'Algérie turque in : jean Alazard et (AL) : Initiation à L'Algérie , Paris , 1957.

- Merle, P : contributions a l'étude des grands mouvements des populations musulmanes en Algérie, centre d'études administratives sur l'Afrique et l'Asie Moderne, paris, 1939.

- Noushi , André : enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale , Paris , PUF, 1961.

- Prunnel , a : le recrutement des indigenes par voie de l'appel , a jordan , alger, 1913.

- Prenat , autres : l'algérie passe et présent , edition sociale , paris , 1960.

- peyerimhoff, M: Enquête sur les résultats de la colonisation officielle 1871-1995, 2 volumes, Alger, torrent ,1938.
- Rager (j.j) : les Musulmans Algériens en France et dans les pays Islamiques Paris, 1950.
- Roch (M) : le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860-1861, Paris 1921.
- Rinn (L) : L'Histoire de l'Insurrection de 1871, Alger 1891.
-Thobie (j) : Intérêts et Impérialisme Français dans l'Empire Ottoman Paris , 1977.

- Les Périodiques :

- Ageron C-R :< l'émigration des musulmans algériens et l'exode de Tlemcen> , annales économies, sociétés, civilisation, sept-oct ,1967.
- Alain, SM : Communautie Villageoi et povoir en grande kabylie ,situation , précoloniale et mutations de 1857- 1871, in Cahiers Méditteranée , avril 1978.
- Bardin pierre : algériens et tunisiens dans l'empire ottoman CNRS. Paris 1979.
-Bernard augustin : l'Almagne et l'Afrique du nord in Afrique française Janvier avril 1915.1915
-Berbrugger (A) : L'Affaire Bacri d'aprés un document inédit in : Revue Africaine t19, 1875.
- Boyer P : < L évolution démographique des populations musulmanes du département d'Alger > , revue africaine , t , XCVIII, n 440-441, pp 308-353.
- Boyer Pierre : la conquête de L'Algérie in : jean Alazard et (AL) Initiation à L'Algérie, Paris, 1957.

- Faraud (CH) : zebouchi et Osman bey , in Rev .Af .t6 .1863.
- Gisenbeth (M) : les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque 1516-1830, in Revue Africaine T96,1952.
- Goldzguer , anne rey : les Problemes ALgeriens du Seconde em,pire vue par les Historiens Francais , in RHMC , t2, 1974.
-Heldesheiner (H) : Grandeur et décadence de la maison Bacri à Marseille in Rev .E.J- T36.
-Julien (CH.A) : Marseille et la question d'Alger avant la conquête in : Revue Africaine ,T60,1919.
- Marty, g : les Algeriens a Tunis , in IBLA , 1984.
- Michaux – Belloire E: < les Musulmans d'Algérie au Maroc >, Archives Marocaines, vol. XI, 1907.
- Melia jean: l'Algerie et la Guerre 1914-1918, Paris, plon 1918.
- Merad , Ali : la Turcophilie dans le debat Nationale en Algerie , in : RHM , 1983.
- Tebbal m : l'exode des indigenes de tlemcen , in afrique francqise , janv 1910.
- Raymond , A : Tunisiens et Maghrebins au Caire au 18 siecle , in Cahiers de la Tunisie , n 26-27, 1959.
- vadala , l : les turcs et l'Afrique du Nord , in : la Quainzaine Coloniale, oct 1910.

الفهرس العام



طبع بمطبعة دار هومه
34 ، حي لابروبار - بوزريعة- الجزائر
الهاتف : 021.94.41.19 / 021.94.19.36 الفاكس : 021.94.17.75
www.editionshouma.com
email:Info@editionshouma.com